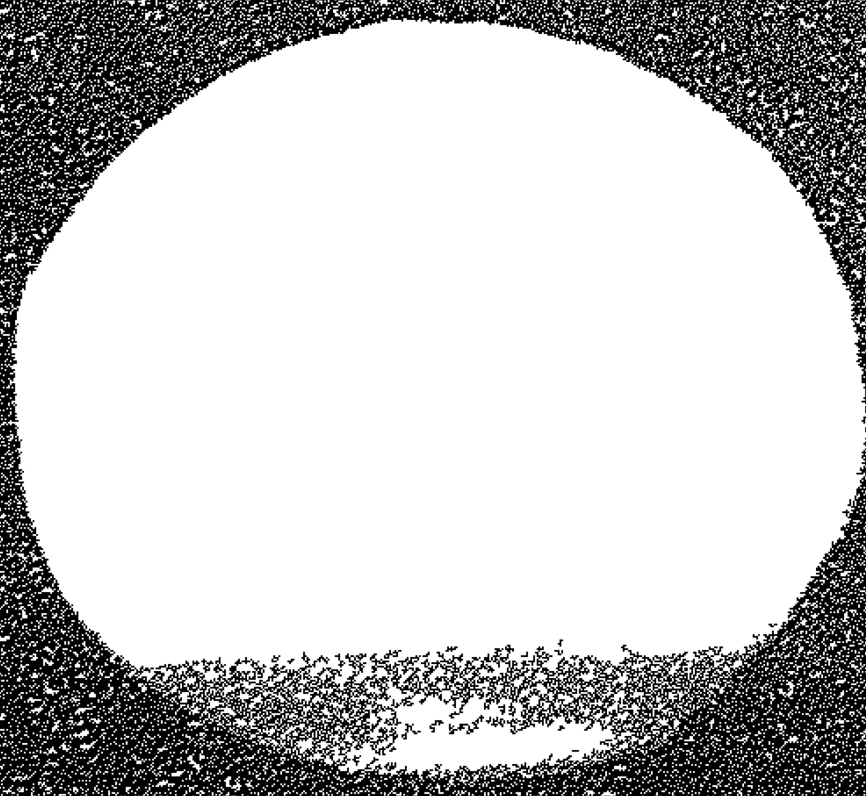
الألف كتاب

بادى أونيمود

أفريقيا ـ الطريق الآخر

البديل الأفريقي لبرنامج المواءمة الهيكلية

ترجمة: بهجت عبد الفتاح عبده



أفريقيا - الطريق الآخر

أزمة الديون

الألف كتاب الثانى

الإشراف العام
د. سمير سرحان
رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير
لمعى المطيعى

مدير التحرير
أحمد صليحة

الإشراف الفنى
محمد قطب

الإخراج الفنى
علياء أبو شادى

أفريقيا - الطريق الآخر
أزمة الديون

تأليف
بادى أونيمود

ترجمة
بهجت عبد الفتاح عبده



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٥

فهـــرس

الموضـــوع	الصفحة
تمهيـــــد	٧
الفصـل الأول :	
مقـــدمة	١٠
الفصـل الثـانى :	
الأسباب الداخلية والخـارجية للأزمة	١٩
الفصـــل الثـالث :	
المناورات السياسية فى أزمة الديون الافـــريقية . . .	٤١
الفصـــل الرابع :	
المواءمة وما أثير من جـدل حولها	٦٧
الفصـــل الخـامس :	
البديل الافريقى لبرامج المواءمة	١٠٧
الفصـل الســادس :	
ضرورة المشاركة الديمقراطية	١٤١
الفصـل السابع :	
تجاوز سياسات المواءمة	١٦٧

تمهيـــد

هذا الكتاب يطرح قضية كيف نعيد ـ وبسرعة ـ وضع سياسة لاعادة انطلاق التنمية فى أفريقيا فى التسعينات ـ ويحذر من الاتجـاه المتزايد لتوسيع نطاق المناقشـــات الدوليـــة حول برامج « المواءمة » Adjustment (وهى البرامجالتى يعمل بها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى سياستهما للاصـــلاح الاقتصـــادى) ، بينما نهمل ما نكبت به القارة من كوارث بشرية واقتصادية ـ ويوجه هذا الكتاب « العمل السياسى » الى ضرورة وضع أسس راسخة قوية للتحول ، تعلو على أنقاض عقد الثمانينات الذى ضاع هباء ، واذا لم يحدث هذا على الفور وبارادة سياسية يتضافر فيها الجميع ، وتقوم فيها الشعوب بضغوط قوية ـ فسوف تواجه أفريقيا خطرا حقيقيا يتمثل فى ضياع التسعينات أيضا ، ومن ثم تنعزل أفريقيا عن القرن الواحد والعشرين ٠

وما نسوقه من حجج يقوم على أساس أن سياسات « المواءمة » وهى مجرد دعاية ، ونقطة يحاول أن يكسبها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومن يؤيدهما من الدول الكبرى ، وذلك لكسب الوقت واخضاع أفريقيا لأطول فترة ممكنة ٠ ومن هنا تتوفر لهم الفرصة لاستغلال موارد أفريقيا الهائلة ، حتى يتمكنوا من مواجهة التحدى الآسيوى للسيادة والسيطرة العربية ، وينكروا على أفريقيا أى دور ايجابى فعال فى الاقتصاد العالمى ٠ وفى الشئون الدولية ٠ وهكذا يكون جوهر ما يجرى وما يتم هو تنفيذ استراتيجية سياسية من أجل اعادة استعمار أفريقيا وبقية دول العالم الثالث ، فى نطاق هذه الهجمة الحالية للرأسمالية الدولية ، واعادة تشكيل رأس المال على المستوى الدولى ، من خلال خلق كتل اقتصـــادية اقليمية فى أمريكا الشمالية وأوربا ودول آسيا التى تطل على المحيط الهادى ، ويوضح هذا تماما التلاعب السياسى المفضـــوح بأزمة الديون وبرامج المواءمة الهيكلية ٠

ومن ثم فقد أطلق على أزمة الديون الخارجية عبارة « خلافات مالية ضئيلة الحدة » ، على حين يعمل هذا الحشد لما يسمى بالدول الدائنة في نادى لندن ونادى باريس على ابطال تعاليم السوق الكهنوتية التى تغط بها هذه الدول الأعضاء فى هذين الناديين ــ وعلى أساس من هذه الخلفية يؤكد هذا الكتاب أن الديون الخارجية قد دفعت فى دخل صاف من رأس المال يصل الى أكثر من مائتى بليون دولار من أفريقيا ودول العالم الثالث الأخرى ــ وراح هذا كله الى الشمال وذلك فى فترة الثمانينات فقط • وهذه البلايين هى محصلة :

- **الخسارة الكبيرة فى عائدات التصدير بسبب انهيار تجارة السلع •**
- **المزيد من الخسارة بسبب الشروط المجحفة للتجارة •**
- **قيام الشركات العالمية باعادة الأرباح الضخمة التى تحصل عليها الى بلادها •**
- **الخسارة فى الاحتياطى الخارجى بسبب التقلبات التى يتعرض لها النقد الأجنبى •**
- **مصادر أخرى ترتبط بما سبق •**

ويكون على أفريقيا أن تطالب بتعويضات عن موت أكثر من سبعين مليون نسمة خلال فترة الرق والاستعمار والاستعمار الجديد ، حتى نؤكد حقيقة مهمة وهى أن أفريقيا دائنة حقيقية وليست مدينة لاقتصاديات العالم •

وبالمثل فان امتداد الشروط الجائرة لتشمل كل جوانب العلاقات الاقتصادية بين أفريقيا والغرب ، بدءا من صندوق النقد الدولى الى البنك الدولى ومعاهدة لومى بين المجموعة الاقتصادية الأوربية ودول أفريقيا والكاريبى والباسفيك ، بل وامتدادها الى عمليات السحب من الصندوق الدولى للسلع ــ والذى أنشىء حديثا ــ يؤكد السمة الحقيقية لسياسات المواءمة والتى تتضح فى الاصرار الشديد لمؤسسات « بريتون وودز » (الصندوق والبنك) على تحصيل الديون بشكل ابتزازى والشروط القاسية المتضاربة والتنفيذ القهرى لبرامج المواءمة بين الهياكل الاقتصادية • ويحدث هذا كله رغم الدلائل الكثيرة على أن هذه البرامج قد فشلت بشكل مؤسف ، وأنها تقوض بشكل منتظم اقتصاديات الدول الأفريقية ومجتمعاتها •• وليس أدل على ذلك من اعتراف البنك الدولى نفسه بأن هذه البرامج تجريبية •

ومع ذلك فان هذا الكتاب يرى أن المناقشات التى دارت حول برامج المواءمة قد أفادت فى بعض الجوانب ، اذ وفرت الدلائل الفعلية على التأثير العملى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى وبرامجهما المتشددة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الدول الأفريقية ، كما أن القاء الضوء على مغالطات بعض سياسات المواءمة يعد فائدة أخرى ـ والأهم من ذلك أن هذه المناقشات التى دارت حول المواءمة قد شجعت على وضع وصياغة برامج انتعاش اقتصادى بديلة ، الأمر الذى وضح فى البديل الأفريقى الذى وضعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (والتى تتبع الأمم المتحدة) ٠

وحتى نتجاوز سياسات المواءمة فى أفريقيا ، فان هذا الكتاب يدعو الى أن يتوقف البنك الدولى وبسرعة عن وضع البدائل لبرامج العمل الأفريقية ٠ فيجب عليه أن يدعم الدول الأفريقية ويساعدها على تنفيذ برامجها والغريب أن هذا هو ما يردده البنك دائما زاعما أنه يعمل على ذلك ٠ أما الدول الأفريقية وزعماؤها فيجب عليهم أن يقلعوا عن عادتهم فى الاعلان عن شىء ، وممارسة شىء آخر ٠ فمن الضرورى أن يظهروا ثقتهم بأنفسهم وشجاعتهم وكرامتهم حتى ينفذوا برامجهم وخططهم بغض النظر عما يقوله الأجانب أو يفعلونه ٠ ولو أن « خطة العمل » التى أقرت فى لاجوس قد نفذت ـ ولو جزئيا ـ فان هذه الأزمة الحالية لم تكن لتكون بهذه الحدة والعنف ، ان لم نكن قد تجنبناها تماما ـ وتكون العبرة الثانية هى أن الأفريقيين فقط هم الذين يطورون أفريقيا ، أما الأجانب فيمكن أن يقدموا المساعدة والدعم ، ومن ثم يجب ألا يسمح لهم بأن يقتلعوا المبادرات التى تقوم بها أفريقيا أو أن يستبدلوا بها مبادرات أخرى ٠

ومن هنا يكون القدوم الثانى ـ أعنى التحرر الثانى ـ الذى يجب أن يرتكز الى التنفيذ العاجل لخطة لاجوس المعدلة واتفاقية المجموعة الاقتصادية الأفريقية والى البديل الأفريقى ، والميثاق الأفريقى للمشاركة الشعبية فى التنمية ، ويجب على أفريقيا أن تنتهز هذه الفرصة التاريخية لتنطلق ببرنامج قوى ثابت للتحول فى الهياكل الاقتصادية الأساسية ، من قاعدة سياسية تقوم على المشاركة الشعبية الديمقراطية والمحاسبة الفعالة على جميع المستويات ٠

الفصل الأول

مقـــــدمة

منذ عشر سنوات والجدل يدور حول سياسات الاستقرار الاقتصادى والمواءمة الهيكلية (السياسات الرامية لتعديل المسار الاقتصادى واصلاحه) للخروج بأفريقيا من أزمتها الحالية . وفى أثناء هذا الجدل أدت الأزمة وبرامج صندوق النقد الدولى والبنك الدولى حول المواءمة الهيكلية والاستقرار ، الى انهيار خطير فى الاقتصاد الأفريقى وتضاعفت معاناة الفقراء فى الريف والحضر من نساء وأطفال وعمال ومزارعين والفئات الاجتماعية الضعيفة الأخرى . وضاع جيل كامل من الأفريقيين ، ويتهدد الخطر الجيل الثانى اذ أن الحرية الدونية فى أفريقيا تتزايد بشكل خطير فى معظم المجالات .

اذن حان الوقت لأن نتجاوز سياسات المواءمة ونتحرك بسرعة وبالحاح لتنفيذ السياسات المتفق عليها ، والأولويات التى انبثقت عن هذه المناقشات . وهذا أمر حتمى لكى نمنع سياسات البنك والصندوق من تمييع الهدف الأساسى والضرورى أمام الدول الأفريقية وهو احداث مواءمة هيكلية (للهياكل الاقتصادية) مع التحول والتغيير . فبعد أن ضاع عقد الثمانينات يجب أن تستأنف عملية التنمية فى أفريقيا ويعاد انطلاقها . ويجب ، ونحن فى بداية التسعينات ، أن نكبح هذا الانهيار الشديد ، وأن نعترض ــ وبشكل اجبارى ــ على فصل العربة « التى تركبها الدول الأفريقية » عن القاطرة المسرعة للاقتصاد العالمى . وليس بالضرورة أن يكون هناك اتفاق تام حول كل القضايا ــ فقد لا يكون هذا ممكنا ــ فيما يتعلق بالديون الخارجية لأفريقيا والأزمة وبرامج الصندوق والبنك ، ولكن قد قيل ما يكفى لتحديد الهدف ولتحريك خطة العمل والبرنامج الأفريقى ودفعهما الى الأمام حيث ان هناك نقاط اتفاق كثيرة تم التوصل اليها .

ما بعد الاستعمار الجديد

ينظر الى التسعينات ــ والى حد كبير ــ على أنها نهاية عهد الاستعمار الجديد ، كما كانت الستينات بداية عهد جديد فى تاريخ المنطقة . وهناك نقطة بارزة فى هذا التشابه وهى أن هذا العقد يجب أن يشهد نهاية الاستعمار الاقتصادى الجديد للمنطقة فى ظل برامج الصندوق والبنك ــ

والحق أن أزمة الديون ـ وما يصحبها من هذه البرامج (برامج البنك والصندوق) غير العملية ـ تمثل الاســتعمار الجديد فى أفريقيا تحت الاشراف المباشر للبنك والصندوق • وهذه مرحلة الامبريالية المالية فى الزحف الكبير للتاريخ الامبريالى • وهذه المرحلة تعقب المرحلة متعددة الأطراف للامبريالية فى عصر الشركات متعددة الجنسيات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية التسعينات •

لذلك فان فترة التسعينات يجب أن تمثل لأفريقيا نهاية هذه العودة للاستعمار ، الذى عاد ويعود تحت مسميات برامج المواءمة وســياسات البنك والصندوق • واذا تجاوزنا مناقشــة المواءمة حسب مفهومها عند مبتدعيها ، فمن الضرورى أن تكون هناك برامج وسياسات بديلة تحل محل هذه العلاقات الاستعمارية الجديدة من السيطرة والاستغلال الذى يتمثل فى الديون الخارجية لأفريقيا وبرامج الصندوق والبنك • وما لم يكن هناك حل لأزمة الديون الأجنبية يفرج عن موارد اضــافية للدول الأفريقية ، ويتلازم معه استبعاد برامج الصندوق والبنك فلن يكون من الممكن ايجاد الموارد الكافيــة المناسبة لاعادة انطلاق عملية التنمية فى أفريقيا ، بل لن يكون من الممكن أيضا وضع برامج بديلة للتنمية والانتعاش الاقتصادى • ويكون المفهوم ضمنا أن سياسات الصندوق والبنك تكشف عن أن برامج المواءمة الهيكلية وأزمة الديون الخارجية عنــاصر متكاملة لاستراتيجية سياسية لاعادة استعمار أفريقيا واخضاعها مما ينكر عليها أى اسهام فعال فى الشئون الدولية (مزيد من التوضيح فى الفصــل الثالث) •

وهكذا يجب أن تشهد بداية التسعينات تخفيفا حاسما لضــغط الديون الخارجية على التنمية فى أفريقيــا ، وأن يستبدل ببرامج المواءمة الحالية ، برامج أكثر ملاءمة تقوم على أســاس من « المواءمة مع التغيير والتحول » وهذا يتطلب تركيزا سياسيا واضحا على ما جرى من مناقشات وجدل حول المواءمة فى الثمانينات • وتكون أولويات المسائل على النحو التــالى :

- **طبيعة الأزمة الأفريقية •**
- **مشكلة الديون الخارجية •**
- **اثر برامج الصندوق والبنك ومدى ملاءمتهــا لمتطلبات أفريقيــا •**
- **تجارة السلع المتدهورة فى افريقيا •**
- **الاتجاه للديمقراطية والبرنامج الغربى •**

- دراسة البنك الدولي حول المنظور طويل الأمد (١٩٨٩) وجيل جديد من برامج « المواءمة » ·
- الأثر المحتمل لدورة أورجواي لمفاوضات الجات (الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة) حول أفريقيا ·

وقد تجاوزت المناقشات التي دارت حول هذه القضايا الحدود القومية والمصالح الاقليمية والهيئات الدولية · ففي كل دولة وفي كل اقليم وفي أفريقيا ككل ، هناك من يؤيد ومن ينتقد سياسات المواءمة · بل ان هناك من يؤيدها ومن ينتقدها في المجتمع الدولي ، بل وفي البنك وفي الصندوق · وهؤلاء جميعا ــ سواء أكانوا أفرادا أو جماعات أو هيئات ، سواء أكانوا الى هذا الجانب أو ذاك ، يوجدون في الجنوب كما يوجدون في الشمال · ولكننا نجد أن المنتفعين بهذه السياسات في كل بلد داخل منطقة أفريقيا وفي المجتمع الدولي يدعون الى أن تكون هناك جوانب مختلفة لسياسات المواءمة · وطبيعي أن يتجه الخصوم هذا الاتجاه ــ أعني بأن يكون لسياسات المواءمة جوانب مختلفة ، رغم أنهم يقولون انهم ضحايا لها ــ والحق ان سياسات المواءمة ــ كما هو الحال في أي مجال سياسي ــ لاتتضمن أفكارا متعارضة فحسب بل تتضمن أيضا صراعا على الموارد ·

ويمكن ــ في نطاق المناقشات حول المواءمة ــ أن تتحدد ثلاثة مواقف عريضة : فهناك هؤلاء الذين يدافعون بقوة عن سياسة المواءمة وبرامجها دون تغييرات كبيرة ، وهناك الذين يدعون الى ادخال تعديلات كبيرة في البرامج الحالية مثل تحويل البرامج من الأمد القصير الى الأمد المتوسط ، وأخيرا هناك الذين يعتبرون هذه البرامج معيبة في جوهرها وأنها فشلت عند التجريب والاختبار ، كما أنها لا تناسب أفريقيا · وهذا الكتاب يهتم بالرأيين المتعارضين على أن نأخذ في الاعتبار هذه القضايا السبع التي ذكرناها آنفا ·

وقد أسهمت هذه القضايا وما أحاطها من مناقشات في زيادة حدة الأزمة الاقليمية (اذ أوضحت الأبعاد المختلفة والعميقة للأزمة) ولكن الحق انها تضمنت اتفاقا وصل الى حد الاجماع فيما يتعلق بالتغييرات المنشودة والى أن يصبح هذا الاجماع حقيقة ملموسة في برامج وسياسات تطبق على أرض الواقع فان « حلاوة » هذا الاجماع هو رد فعل طبيعي لسياسات المواءمة (اذ لولاها لما تحقق هذا الاجماع) ومثال ذلك أن دراسة البنك الدولي للمنظور طويل الأمد تجد ضرورة أن تتم المواءمة مع النمو كما تدعو الى تنمية ترتكز على العنصر البشري ، والى تنمية الموارد البشرية

واشباع الحاجات الأساسية والملحة للطعام والتعليم والصحة ·· الخ · والى الاستخدامات المرنة لقوى السوق وأسعاره والتوازن الفعلى بين القطاعين العام والخاص ، والأمن الغذائى الاقليمى والتكامل والتصنيع فى أفريقيا ·· ولكن هذه الدراسة فشلت تماما فى أن تخرج بمشروعات أو برامج تتطابق مع هذه المتطلبات ، وفى أن تساند تنفيذ البرامج الأفريقية البديلة لاشباع هذه الحاجات ·

ومن عجب أن تقوم استراتيجية البنك والصندوق على أنه يجب على الدول الأفريقية أن تحقق الاستقرار المالى أولا قبل أن تستأنف التنمية الاقتصادية · وهذا هو منطق برامج « المواءمة والاستقرار » التى يعمدون الى ترسيخها فى عام أو عامين والتى فشلت بشكل مدمر · وهم يسعون الى احداث هذا الاستقرار عن طريق المتغيرات المالية مثل الميزانيات والقروض ، والنقود المعروضة ، وأسعار السوق وأسعار الصرف والاحتياطى ، وهذا لايؤدى الى ازالة الأسباب الجذرية للأزمة فى أفريقيا · وتتمثل هذه الأسباب فى الأنماط الاستعمارية الفاسدة الموروثة فى التعليم والاستهلاك والتوزيع والتكنولوجيا والطاقة · وقد أدى السعى المضلل عديم الجدوى للاستقرار المالى فى الماضى الى مضاعفة مدفوعات الديون الخارجية ، وتحطيم الموارد البشرية وهجرة العقول والتضخم الشديد بسبب الانخفاض الرهيب فى قيمة العملة والانتاج المحلى « المشلول » ، وبعد أن تبين أن السعى للاستقرار المالى كان مضللا لأكثر من عشر سنوات ، فان أفريقيا لم تعد تستطيع أن تبقى على عملية التحول معلقة أو خاضعة للظروف ، ومن ثم فانه يجب أن يتم الاستقرار الاقتصادى ـ وهو مطلوب ومنشود ـ جنبا الى جنب مع التنمية والتحول السريع ·

ويقول البعض انه يجب ألا تكون « المواءمة » هى الهدف الرئيسى للاقتصاد السياسى فى أفريقيا فى هذه المرحلة التاريخية ، ولكن يجب أن تترك كل دولة لتنتهج برامجها القومية الخاصة بها لمعالجة الأزمة وادارتها ـ ويشير هؤلاء الى أن عدة دول أفريقية ـ مثل نيجيريا وتنزانيا وزامبيا ـ قد بدأت بالفعل فى تنفيذ مثل هذه البرامج القومية بدرجات متفاوتة من النجاح والتوفيق · واذا كانت هذه البرامج قد فشلت فى بعض الجوانب فى احتواء الأزمة ، فلم يكن هذا بسبب خطأ فيها ، بل لأنها لم تستطع الحصول على العون الخارجى لتنفيذها بشكل فعال ·

ويقول البعض الآخر ان المواءمة متطلب خارجى ، وانها لاترتبط منطقيا بالديناميكية الداخلية للأزمة ، ويضيفون قولهم انه طالما تظل الدول الافريقية تدور فى فلك النظام الرأسمالى الدولى ، فانها لن تستطيع الفكاك من الأزمات الدورية التى تتناثر من الأزمات التى تتعرض لها الدول

الرأسمالية المركزية ، فليس المطلوب اذن لمواجهة الموقف ، عملية « مواءمة » تفرض من الخارج ، بل برامج تبتعد بأفريقيا ، اقتصاديا ، عن أية هزات تحدث فى العالم الرأسمالى • وهذا يتطلب الانفصال الهيكلى ، والتحلل من الارتباط بالنظام الرأسمالى العالمى ، سعيا الى استقلالية نسبية للاقتصاد القومى ليحقق أولوياته الحقيقية ، ويؤكد هذا القول كل من مؤيدى المدرسة الاتكالية ، والآخرين الذين يقولون باستقلالية الاقتصاد القومى لدول العالم الثالث • فهؤلاء جميعا يرون أن المواءمة خدعة أيديولوجية ، ولا تعنى بأن تتكيف كل الدول وتتواءم مع الظروف الاقتصادية المتغيرة •

الموقف العالمى

ان ما يحدث فى العالم اليوم ليضاعف لهفتنا على ضرورة « تجاوز سياسات المواءمة » فالعالم يرسى « الاتجاهات الكبيرة حتى عام ٢٠٠٠ » وهناك تطورات سريعة ضخمة يجب على أفريقيا أن تواجهها ، وتتمثل فى التغيرات الهائلة فى أوربا الشرقية ، والوفاق بين الشرق والغرب ، واعادة تنظيم حلف شمال الأطلنطى وحلف وارسو ، مع ترتيبات أمن جديدة لأوربا ، ثم الثورة الديمقراطية فى العالم ، وظهور الكتل الاقتصادية الاقليمية فى أوربا وأمريكا الشمالية ودول المحيط الهادى ، وكذلك الثورة التكنولوجية الحالية فى المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية ، وأزمة الخليج التى اندلعت فى الفترة الأخيرة وترتيبات الأمن الجديدة للشرق الأوسط ، وتحرير أفريقيا الجنوبية والهامشية المتزايدة لأفريقيا فى الشئون الدولية •

وهذه التحولات الدولية الكبيرة توضح الموقف الذى حاولت أن تتكيف معه أفريقيا وتتواءم منذ الثمانينات ، وهو الموقف الذى يجب أن تسعى من خلاله الى احداث التغيير والتحول فى التسعينات • وهذه التغيرات تضع أمام أفريقيا مشكلات خطيرة ، ولكنها تقدم أيضا فرصا طيبة ــ فعلى الجانب السلبى ، تؤدى التغييرات التى حدثت فى أوربا الشرقية الى أن يتعرض للخطر الكثير من المساعدات الفنية والتأييد الدولى اللذين كانت هذه الدول تقدمهما وبسخاء للدول الأفريقية ، وخصوصا تلك الدول التى تأخذ بالسياسات الاشتراكية • كما أن أوربا ١٩٩٢ تعنى نهاية أفضليات التصدير والتسهيلات المهمة وخصوصا فى الزراعة

والمنتجات الأخرى • ثم ان انشاء النظام النقدى الأوربي من المحتمل أن يقلل من الدعم الفرنسي للدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية داخل اتحاد عملة الفرنك ، ويمكن أن تكون الكتل الاقتصادية الاقليمية الأخرى حواجز أمام التجارة الخارجية لأفريقيا ، على حين يتيح التقدم التكنولوجي الحديث من التوليفات الصناعية المتزايدة ما يمكن أن يكون بديلا للمواد الخام في أفريقيا • وكذلك ضاعفت أزمة الخليج من عبء الواردات الأفريقية بما يقدر بعشرين بليون دولار ، طبقا للأرقام الأولية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، أما على الجانب الايجابي فان هذه التحولات الدوليه قد أعطت دفعة جديدة للاتجاهات الديمقراطية في أفريقيا ، وقدمت دوافع أخرى لزيادة التنافس بين صادراتها وتنويع هذه الصادرات ، على حين تكثف النزعة الاقليمية المتزايدة من التعاون الأوثق بين الدول الأفريقية •

ولكى تتحقق المواجهة بشكل فعال وفي الوقت المناسب ، فان على اقتصاديات أفريقيا ومجتمعاتها أن تمضى بسرعة في عملية الانتعاش مع التحول ، وهذا مستحيل أمام ضغط وقيود السياسات الحالية للمواءمة بديونها الخارجية المعوقة ، وبرامجها الهيكلية الفاشلة • ومن هنا تكون الاستراتيجية الجوهرية التى تحتاجها أفريقيا للرد على هذه التغييرات الدولية ، في التكامل الأفريقي الفعال لأسواقها الصغيرة المتناثرة ونظم الانتاج فيها • وليس هذا ممكنا مع وجود الاستراتيجية المتنافرة التى تقوم على أساس « دولة دولة » والتى تتبعها البرامج الحالية للبنك والصندوق والتى تضعف من تناغم وترابط السياسات والبرامج بين الدول ، على حين تقف الديون حائلا دون الحصول على الموارد الضرورية للبرامج الاقليمية المتكاملة • وهناك قضايا أخرى ترتبط بالقضايا السابقة مثل انهيار تجارة السلع في أفريقيا والضرورة الملحة للديمقراطية الكاملة وأثر « دورة أورجواى » للاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة • ويجب أن تعالج أفريقيا كل هذه القضايا حتى تتكيف مع التكتلات الدولية الناهضة •

وفى الفصل الثانى نحلل الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة الأفريقية كأساس لبلورة الحلول العملية التى يمكن أن تعالج هذه الأزمة • أما السياسات التى تتعلق بأزمة الديون الخارجية لأفريقيا ، فنعرض لها في الفصل الثالث الذى يتضمن مطلب أفريقيا في دفع تعويضات عما سلب ونهب من القارة في الماضى • وفي الفصل الرابع نناقش الجدل الذى يدور حول الاستعمار الاقتصادى والمواءمة • ونتبع ذلك بأن نعرض في الفصل الخامس للبديل الأفريقي لبرامج الصندوق

والبنك والاستراتيجية الضرورية لتنفيذ هذا البديل • ويناقش الفصل السادس ضرورة المشاركة الديمقراطية فى عملية المواءمة مع التحول فى أفريقيا • وفى الفصل السابع نحلل الاختيارات المختلفة لتجاوز سياسات المواءمة • ونختتم بالفصل الأخير الذى نلقى فيه الضوء على الفترة القادمة لأفريقيا فى هذا العالم الذى يعيش مرحـــلة تحول كبيرة ، فنحكى عن التحديات التى تواجه أفريقيا والفرص المتاحة أمامها •

الفصل الثانى

الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة

طبيعة الأزمة

اتضح الآن أن أسباب الأزمة الأفريقية ومظاهرها ليست اقتصادية فحسب بل سياسية واجتماعية أيضا · فمن بين المشكلات التى تكمن وراء التخلف فى أفريقيا افتقاد الديمقراطية بشكل كبير ، مما حدا بالبعض لأن يقول ان السياسة تؤدى الى تخلف أفريقيا · كذلك اتضح بشكل كبير الأثر المدمر للأزمة على المستوى الاجتماعى ، ولكن ثمـــة عوامل اجتماعية بارزة زادت من حدة الأزمة وقسوتها فى كثير من البلاد مثل الفساد والتحيز الخاطىء للسياسة الرسمية ضـــد المناطق الريفيـــة والسكان ، وكذلك الصراعات الطبقية والعرقية ·

وبالمثل فانه لا يمكن أن نفسر الأزمة من منظور النظريات التقليدية سواء أكانت بورجوازية أم ماركســية · فالنظريات البورجوازية التى تهتم بدورة الأعمال مثـــل نظرية « الطلب الكلى الضعيف » عند كينز ، والنظرية النقدية أو نظـــرية الائتمان عند « فون هايك » أو نمــوذج « المجموع السلعى » عند « هيكس » ، كل هذه لاتفسر الجوانب الحرجة الصعبة لأزمات العالم الثالث · كذلك فان النظريات الماركســـية فى شأن خفض الاستهلاك ، وزيادة الانتاج أو تقليل معدل الربح ، لاتستطيع هى أيضـــا أن تفسر وبدقة ، سمات الأزمات الاجتماعية الاقتصادية فى أفريقيا وفى بقية العالم الثالث · ولكن هذه النظريات يمكن أن تقدم أدوات التحليل المفيدة للوصـــول الى نظريات بديلة تفسر هذه الأزمات وتعالجها · فالنظرية الماركسية فى « التفاوت وعدم التناسب أو النمو غير المتوازن للقطاعات المختلفة ذات أهمية خاصة لأنها تنفذ الى الخلل بين قطاع الزراعة وبقية القطاعات الاقتصادية ، الأمر الذى أسهم فى وجود أزمة زراعية فى أفريقيا ، وكذلك الخلل بين القطاع الخارجى المهيمن ، وبقية قطاعات الاقتصاد فى دول أفريقيا حيث أصبح « الذيل يجر الكلب ويحركه » · وأيضا عدم التناسب فى الدول الأفريقية المصدرة للبترول بين قطاع البترول المسيطر وبين بقية القطاعات الاقتصادية ·

وهنا تبرز ضرورة أن نشكل نظـــريات قوية لتفســـير الأزمات الاجتماعية الاقتصادية فى أفريقيا وفى بقية العالم الثالث · ولكن يجب أولا أن نحدد أسباب الأزمة الحالية لنقيم على أساسها السياسات الناجعة

المناسبة · وهذا الفصل يسهم بشكل متواضع فى هذه المهمة ، فنناقش الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة ، هذه الأسباب التى أثارت مناقشات حامية بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمات أخــرى وبين بعض من رعاتهما الكبار الذين لا يقرون أى دليل يثبت أن الأزمة فى أساسها ترجع الى عوامل داخلية وبين آخرين فى أفريقيا وفى مناطق أخرى يقولون ان العوامل الخارجية هى « الجناة الحقيقيون » ـ لذلك فسوف نبحث الأسباب الداخلية والخارجية الأساســية قبل أن نجرى تقييما لثقلها النسبى ووطأتها ·

الأسباب الداخلية :

أدى فشل السياسات الداخلية للدول الافريقية الى ما تعانى منـه أفريقيا حاليا من أزمات فى مجال الزراعة وفى مشكلة الديون الخارجية ، والهبوط العام فى المستويات الاجتماعية والاقتصادية · وقد حدث هذا الفشل فى خمسة مجالات أساسية عريضة أولها الفشل فى تغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ـ السياسية الفاسدة التى خلفهـا الاستعمار ، وعلى الأخص تغيير « الدولة الاستعمارية الاستبدادية » ·· ففى الجانب الاقتصــادى عمد الاستعمار الى برمجة الدول الأفريقية لكى تستهلك ما لا تنتجه ، وأن تنتج ما لا تستهلكه · وقد وضح هذا فى المجال الزراعى وفى مجال التعدين · ففى مجال الزراعة فرضت النظم الاستعمارية زراعة محاصيل معينة ، واضطر الأفريقيون أن يركزوا على انتاج « المحاصيل النقدية » مثل القطن والمطاط والشاى والبن والكاكاو ، لمواجهة متطلبات مصانع أوربا من المواد الخام · وأهمل انتاج الغذاء لأهل البلاد ، لأن الاستعماريين لم يكونوا يستهلكون المواد الغذائية الأفريقية · ومن المؤسف أن النظم التى أعقبت رحيل الاستعماريين احتفظت بهذه الســـياسة ، وخصوصا وأن هذه النظم لم تكن تستطيع أن تواجـه الطلب على النقد الأجنبى الا بانتاج هذه المحاصيل النقدية وتصديرها ·

وفى مجال التعدين شجعت النظم الاستعمار على استخراج المعادن محليا من أجل التصدير حتى تواجه متطلبات الانتـاج لاقتصادياتها ـ وهذا يفسر كيف أصبحت أفريقيـا الوسطى والجنوبيـة مناطق امتياز كبيرة ، وأصبح استخراج المعادن من الأولويات فى مناطق أخــرى من أفريقيا ـ ولم يكن يتبقى للأفريقيين الا قدر ضـئيل من هـذه المعـادن للانتفاع به أو تصنيعه ·

ولأسباب مماثلة لم تتطور الأنشطة الصناعية فى أفريقيا فى ظل الاستعمار · فقد أقدمت النظم الاستعمارية فور مجيئها على القضاء على أنشطة التصنيع التى كانت موجودة · مثل صناعة المنسوجات والصابون والحديد والجلود ، بأن شحنت المواد الخـام اللازمة لهذه الصـناعات « المحلية » الى أوربا ·· واستبدلت بالمنتجات الأفريقية السلع المصنوعة فى بلاد هذه النظم الاستعمارية · وبذلك حطمت هذه النظم سوق الصناعة المحلية · بل ان هذه النظم حظرت الصناعات المحلية تماما فى بلاد مثل نيجيريا وتنزانيا وكينيا بأن منعت تصنيع المواد الخام · وهكذا انهارت أنشطة التصنيع لعدم وجود مصادر العرض والطلب لدى الأفريقيين ، وتحول الصـناع المهرة الى عمال سخرة أو عمال بالأجر بسبب فرض الضرائب النقدية وهذه العملية المنتظمة التى تحول بين أفريقيا والتصنيع تتكرر الآن باسم برامج المواءمة الهيكلية (برامج الصندوق والبنك) التى تعوق الحصـول على الامدادات الأجنبية من قطع الغيـار والمواد الخام للصناعات المحلية ، وتسد الطريق أمام الطلب على ما تبقى من المصنوعات المحلية بأن تغرق الأسواق الأفريقية بالمصنوعات الأجنبية تحت مسمى تحرير الاستيراد ·

وبعد رحيل الاسـتعمار احتفظت الدول الأفريقية بنظـام الدولة الاستعمارية الاستبدادية التى تنكر الديمقراطيـة · وهذه الدولة التى تقوم على فرض القوانين القمعية والأوامر التعسفية لاتستطيع أن تعبىء سكان البلاد من أجل التنمية · بل ان هذه الدولة غير الديمقراطية والتى تعيش بمعزل عن الجماهير قد أثارت الصراعات الداخلية المزمنة فى كل أنحاء أفريقيا · كذلك فقد أورث الاستعمار أفريقيا كلها خليطا غريبا من القيم والقوانين عن طريق المسخ والتشويه المنظم للمجتمع الأفريقى ·· والحق أنه ــ أى الاستعمار ــ لم يقض تماما على المجتمع السابق عليه ، كما لم يستطع أن يبنى المجتمعات الرأسمالية الحديثة : فلم يكن مدمرا تماما ولم يكن مجددا تماما ، كما تنبأ ماركس فى دراسته عن الاستعمار فى الهند التى تصور فيها أن الاستعمار سـوف يقضى بشكل كبير على المجتمع الاقطاعى (الآسيوى) السـابق عليه ويقيم بدلا منـه مجتمعا رأسماليا حديثا ·

وقد فشلت أفريقيا مابعد الاستعمار فى تغيير هذه الموروثات من هياكل الانتاج والاستهلاك والتوزيع ، والتكنولوجيا والطاقة والقوانين والقيم · وقد قيل خطأ ان هذه الهياكل يمكن أن تكون أساسـا لبناء الدولة وتنمية اقتصاديات أفريقيا وتطوير مجتمعاتها · ولكن هذا التفكير الخاطىء أسفر عن تناقضـات أسهمت بدورها فى الأزمة الزراعية

والركود والانهيار الاجتماعى ـ الاقتصادى وأيضا فى الصراعات السياسية فى أفريقيا كلها ٠

ولهذه الأسباب مجتمعة ـ الى حد ما ـ وكذلك بسبب ضعف نظرية التحديث المستوردة ، تحيزت السياسات الرسمية للدول الأفريقية ضد الريف ، وشجع اهمال انتاج الغذاء ، على اهمـــال المناطق الريفيـــة ، وسكان هذه المناطق ، فتقوضت اقتصـــاديات الريف ، وتولدت الأزمة الزراعية مما دفع الى تحول أهل الريف الى الحضر ٠ والى البطالة ٠ ولأن نظرية التحديث المستوردة كانت تبالغ فى اطراء فضائل وسيادة ما يسمى بالقيم الحديثة والقطاعات الحديثة ، فقد انحازت السياسات الرســمية للدول الأفريقية الى جانب الحضر والى جانب الصــفوة الطفيلية وبعض النشـــاطات الحديثة مثل التجارة والصرافة والصناعة ٠ ونتج عن ذلك ترسيخ التفاوت ، وغيــاب التنمية المتوازنة ٠ وليس هــذا فحسب بل ثمة نواحى فشل أو اخفاق أخرى تتمثل فى الأسعار المنخفضة للمزروعات، وعدم القدرة على تعبئة المدخرات المحلية والموارد الأخرى أو عدم القدرة على تعبئة السكان اما لتنفيذ برامج التنمية أو للدفاع عن الدول الأفريقية ضد التدخلات الخارجية ٠٠ والحق أنه يمكن ارجاع هذا الفشل كله الى التحيز ضد الأغلبية الريفية ، الذى أسهم كثيرا فى الأزمة الحالية ٠

والدول الأفريقية تنفق الكثير وبافراط على أنشطة كبيرة غير منتجة كما هو واضح فى الجدول (٢ ـ ١ ـ أى الجدول الأول فى الفصــــل الثانى) وتشمل هذه الأنشطة المشروعات ذات المردود الضئيل مثـــل الملاعب الكبيرة ومراكز المؤتمرات ، والمهرجانات الرياضية والمشروعات الضئيلة التكاليف والتى تخضع لادارة سيئة فى القطاعات المختلفة من النشاط الاقتصادى ٠ وأكبر مثال على ذلك تلك الخسارة الكبيرة التى تلحق بالمشروعات العامة غير المربحة ـ والتى تراهــا الدولة الأفريقيــة أولويات قوميـــة وهى فى الحقيقة أولويات مشوهة لعدم المشـــاركة الديمقراطية فى اختيارها ، بجانب عملية تسييس المسائل الاقتصادية والفنية الأساسية ٠ فتشويه خطط التنمية ، وتنفيذ المشروعات الهشة قليلة التكاليف بعد تدخل السياسة فى اختيار المكان والادارة الروتينية لها ، والمساوىء الأخرى المماثلة تسهم جميعها فى هذا الاستثمار غـير المنتج وبالتالى فى الأزمة المالية للدولة والأزمة الحالية ٠ ثم يأتى الانفاق الضخم على الدفاع الذى يصل الى خمسة بلايين دولار ســـنويا ليضيف نموذجا صارخا الى الانفاق غير المنتج فى الدول الأفريقية وترجع معظم الديون الخارجية لأفريقيا الى مشتريات الأسلحة من الخارج ٠ وما دامت الموارد تتحول فى تزايد الى الدفاع ، فان الاستثمارات تضعف كثيرا فى

مجال التعليم والصحة (من أجل تنمية الموارد البشرية) والزراعة والصناعة والبنية الأساسية الخ (الجدول ٢ ــ ٢ أ) · ولكن من الواجب ان نقول ان الكثير من هذا الانفاق الهائل على الدفاع قد يكون ضروريا فى أغلب الأحيان بسبب التدخلات الأجنبية فى الدول الأفريقية ·

جدول (٢ ــ ١) الاستثمار غير الانتاجى فى أفريقيا ــ صافى معدلات العائد على رأس المال ·

المنطقة	١٩٦١ـ١٩٧٣	٧٣ ــ ٨٠	٨٠ـ٨٧
أفريقيا جنوب الصحراء	٣٠ر٨	٢٣ر٥	٦ر٢
جنوب آسيا	٤٧ر٨	٣٨ر٥	٣٦ر٥

المصدر : البنك الدولى ــ أفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة حتى النمو القوى ·

دراسة للمنظور طويل الأمد (١٩٨٩) ·

وقد أسهم فى هذه الأزمة أيضا سوء الادارة البالغ ، والفساد وهروب رأس المال ، وقد يسهل من هذا الفســـاد وهذه المساوىء الطابع غير الديمقراطى لدولة ما بعد الاستعمار فى أفريقيا ، والتى تتميز بأنها تضم « زمرة » صغيرة فى السلطة ، ومع وجود السلطات الدكتاتورية القمعية ، وعدم وجود محاسبة أو مساءلة تتمكن هذه الزمرات من نهب بلادها بتحويل بلايين الدولارات من أموال الدولة الى حسابات فى البنوك الأجنبيـــة ، وبتجميع الملكيات الخاصة · وقد شجع هذا الفساد على الانفـــاق غير الانتاجى على العقود الضخمة (التى تتضمن الكثير من الابتزاز) · ومثل هذه العقود المتضخمة تجعل من المستحيل ضمان الادارة الكفء للأعمال والموارد ، كما ان تمويل العجز المفرط الذى يعود الى الاقتراض الكبير من المصادر الداخلية والخارجيـــة والرقابة الضعيفة على النواحى الماليــة ، تضاف كأوجه لهذه الادارة السيئة التى تنتشر فى معظم البلاد الافريقية·

جدول (٢ ـ ٢ أ) الانفاق على الدفاع والتعليم والصحة على أساس النسبة المئوية للانفاق الحكومى الكلى فى بعض الدول ١٩٨٧

الدولة	الدفاع	التعليم	الصحة
بوركينا فاسو	٧ر٣	ـر١٩	٨ر٥
كينيا	١ر٩	١ر٢٣	٦ر٦
ليبيريا	٩ر٨	٢ر١٦	١ر٧
مالاوى	٦ر٦	٨ر١٠	١ر٧
المغرب	٥ر١٤	٩ر١٦	٩ر٢
تنزانيا	٨ر١٥	٣ر٨	٧ر٥
أوغندا	٣ر٢٦	ـر١٥	٤ر٢
زائير (١٩٨٦)	٢ر٥	٨ر ـ	٨ر١

جدول (٢ ـ ٢ ب) الانفاق على الدفاع بالنسبة المئوية لمجموع الانفاق الحكومى .

الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٦
افريقيا جنوب الصحراء	١ر١٢	٧ر١١	ـر١٠	—
أثيوبيا	ـر٣٠	ـر٣٤	٦ر٣٤	ـر٣٢
أوغندا	٢ر٢٥	٢ر٣	٦ر١٥	٣ر٢٦
زيمبابوى	ـر٢٥	٥ر٢٠	٢ر١٥	٣ر١٦
الصومال	٢ر١٩	٧ر٢٢	—	—
بوركينا فاسو	ـر١٧	٤ر١٨	٢ر١٩	٣ر١٨
كينيا	٤ر١٦	٧ر١٠	٧ر٨	٦ر١٠
السنغال	٨ر١٦	٨ر١١	٨ر١٠	٦ر١٠
السودان	٢ر١٣	٣ر١٢	٢ر١٢	٢ر١٠

المصادر : البنك الدولى تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧

البنك الدولى : دراسة للمنظور طويل الأمد .

وقد أدت السياسات الفاسدة المنحرفة الى تصعيد الأزمة فى جوانب عديدة ، تتفرع جميعها من الطابع الاستبدادى لدولة ما بعد الاستعمار وعزلتها عن الجماهير ، فهى اذن لا تستطيع أن تقوم بتعبئة قوية للموارد وتوجيهها للتنمية ، يضاف الى ذلك النزاعات الداخلية وعدم الاستقرار وافتقاد الديمقراطية والمشاركة الشعبية ، وافتقاد المحاسبة سياسيا وماليا مما دفع الى اساءة استخدام السلطة وعلى الأخص تكديس الملكيات الخاصة بشكل منحرف ٠

ويجب أن نوضح نقطة مهمة وهى أن هذه الاخفاقات فى السياسة الداخلية ليست دائما بسبب العوامل الداخلية وحدها ٠ فالقوى الخارجية لعبت دورا رئيسيا بأن شجعت على الاحتفاظ بالنظام الاقتصادى الاستعمارى الذى تم ترشيد قطاع الزراعة فيه بنصيحة من البنك الدولى٠ اذ صدقت على هذا النظام بعثته (أى بعثة البنك) التى ذهبت الى نيجيريا فى ظل الاستعمار عام ١٩٥٣ ٠ كذلك فان الفساد والانفاق الهائل على الدفاع قد وجدا التشجيع بل والاغراء من المتعاونين مع السلطة المحلية من الأجانب ٠ ومن المعروف أن كثيرا من الدول الغربية قد أقامت وأيدت النظم الدكتاتورية التى تسحق الديمقراطية فى كثير من الدول الأفريقية ، ولكن هذا كله لا ينفى مسئولية الأفريقيين أنفسهم ــ وخصوصا الزعماء والصفوة ــ عن هذه الاخفاقات ٠

الأسباب الخارجية :

ثمة أسباب خارجية عديدة أسهمت الى حد كبير فى الأزمة الأفريقية الحالية وفيما وصلت اليه من حدة وعنف ، وأهمها ما حدث فى الثمانينات من انهيار فى حجم صادرات السلع الأفريقية وأسعارها ، بسبب قوانين الحماية « الجائرة » (وهى قوانين لحماية السلع الوطنية بفرض رسوم عالية على الواردات) وخصوصا فى الولايات المتحدة ، وبسبب البدائل التوليفية المتزايدة للمواد الخام الأفريقية بعد تطور التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية ، وأيضا بسبب الاتفاقيات الدولية فى شأن السلع ، والأزمة الاقتصادية فى الدول الصناعية فى الثمانينات ٠ وقد حدث فى عام ١٩٨٩ أن انهارت اتفاقية البن الدولية وهبطت أسعار البن بنحو ١٩٪ الى أدنى معدل لها فى أربعة عشر عاما ٠

ونتج عن هذه التطورات غير المواتية للتصدير أن فقدت أفريقيا تسعة عشر بليون دولار مما تحققه من التصدير فى عام واحد (١٩٨٥ ــ ١٩٨٦) ، كما أصبحت شروط التجارة بالغة الصعوبة (جدول ٢ ــ ٣) ٠

جدول (٢ ـ ٣) شروط التجارة المنهارة فى أفريقيا (١٩٨٠ = ١٠٠) ٠

١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
٨١	٧٨	٩٦	٦٥	٦٦	٦٠

المصدر : بنك التنمية الافريقى
تقرير عن التنمية فى أفريقيا ١٩٩٠ (ابيدجان)

واذا عرفنا أن معظم الدول الأفريقية تركز فى التصدير على بعض السلع ، حتى ان سلعة واحدة أو اثنتين للتصدير تحققان ما بين سبعين وتسعين فى المائة مما تحققه الصادرات الكلية وهذا يمثل ثمانين فى المائة من الدخل السنوى الكلى للحكومة ، فحينئذ يمكن أن نتصور خطورة ما ينطوى عليه هذا الانهيار فى التصدير ٠

ومع قلة عائدات التصدير وتزايد أزمات ميزان المدفوعات ، تدهورت شروط الاقتراض من الخارج ، فبدأت تقل عمليات الاقتراض بشروط رحيمة وبمعدلات فائدة منخفضة ، واضطرت الدول الأفريقية أن تقترض من مصادر خاصة بشروط مجحفة جدا ٠ ونقصت المدة الكلية للقروض الأجنبية من فترة كانت تتراوح بين عشر سنوات وعشرين سنة الى نحو خمس سنوات ـ كما أصبحت فترة السماح ـ التى تسبق رد القرض ـ أقل ٠٠ ونتج عن ذلك أن أصبح من العسير على هذه الدول أن تفى بالقروض أو تستخدمها فى مشروعات طويلة الأمد مثل الصادرات الزراعية كالكاكاو والبن والشاى والمطاط ومنتجات النخيل وهذه تتطلب نحو ثمانى سنوات حتى تؤتى ثمارها وتنتج وتكون جاهزة للتسويق ٠

وارتفعت أسعار الفائدة ، فزادت مشكلات الوفاء بالدين تعقيدا ٠ فبينما كان متوسط سعر الفائدة على القروض الخارجية يتراوح ما بين ثلاثة وخمسة فى المائة فى الستينات ، قفز الى ما بين عشرة وسبعة عشر فى المائة فى السبعينات ٠ والأسوأ من ذلك أن أسعار الفائدة قد حددت على أساس متغير ، حتى انها كانت تطبق على القروض السابقة ٠ ومن المعروف أن مجموع الديون الخارجية على أفريقيا سيصل فى نهاية التسعينات الى مائتين وخمسين بليون دولار (٢٥٠ بليون دولار) ، فاذا حدث وارتفعت أسعار الفائدة بنسبة واحد فى المائة فان عبء الدين

الاضافى على أفريقيا سيرتفع بنحو ٥ر٢ بليون دولار (بليونين ونصف البليون من الدولارات) ، وهذا دون أن تكون هنـاك قروض اضافيـة أو تدفق لرأس المال الأجنبى الى داخل البلاد · وما ينذر بالسوء احتمال أن تطبق أسعار الفائدة المرتفعة على القروض السابقة التى اقترضت على أساس سعر فائدة خمسة فى المائة ، فحينئذ لابد أن يعاد دفعها على أساس سعر فائدة يصل الى سبعة عشر فى المائة · وقد أدى تمويل العجز الكبير فى ظل حكومة ريجان فى الولايات المتحدة الى هذا الارتفاع فى أسعار الفائدة · وهكذا تدفع بقية دول العـالم جزءا من تكاليف الانفاق فى الولايات المتحدة عن طريق قروض للبنية الأساسية لبناء الطرق والسدود الخ ، وقروض للزراعة لانتاج الصادرات · وهكذا تصبح الدول غير قادرة بالفعل على الوفاء بهذه القروض بسبب عدم كفاية العائدات الاقتصادية وعلى الأخص منذ انهيار أسعار السلع وحجمها فى الثمانينات ·

وتأتى ممارسات البنوك الدولية لتضيف الكثير ــ وبشكل مباشر ــ الى أزمة الديون الخارجية والى الأزمة ككل · فهذه البنوك ــ كمؤسسات دائنة فى الخارج ــ تمارس ضغطا كبيرا على الدول المدينة · فبجانب رفع أسعار الفائدة بشكل حاد ، عملت على اضعاف الثقة الائتمانية بالدول الأفريقية ودول العالم الثالث الأخرى ، وقيدت حريتها حتى لا تلجأ الى الحصول على ائتمان من الخارج ، بل أثارت ضد هذه الدول الكثير من التهم المالية ·· وقد أدت هذه الممارسات ــ مع التدهور السريع فى عائدات التصدير ــ الى شدة الأزمة وقسوتها فى الدول الأفريقية ·

وتأثير الشركات متعددة الجنسيات فى تولد الأزمة وزيادة حدتهـا لا يقل خطورة عما أوردناه · ·فقد عملت على تقليص رأس المال ، وتأخير التكنولوجيا ، وعدم التعامل مع المقومات والامكانات المحلية ·· وتشير الدلائل الى مدى مساهمة هذه الشركات متعددة الجنسيات فى « صافى صادرات » رأس المال من دول العالم الثالث · وقد قدرت القيمة الكلية لصافى ما يتدفق من الموارد من الجنوب الى الشمال بما يقرب من ١٥٦ بليون دولار فيما بين عـام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٠ ، أى نحو ٣١ (واحـد وثلاثين) بليون دولار فى العام · والجدول (٢ ــ ٥) يوضح صافى الموارد التى تخرج من أفريقيا ، وتشمل ما يزيد على بليون دولار سنويـا الى البنـك الدولى وصنـدوق النقـد الدولى ·· بالرغـم مما تردده هاتـان المؤسستان من كلام منمق مفعم بالفضيلة ، عن مساعدة أفريقيا للخروج من الأزمة ·· وتقوم هذه الشركات متعددة الجنسيات بعملية تدفق صافى الموارد من أفريقيا باعادة الأرباح الضخمة (الى بلادها) ، والتى تظهر فى ميزان المدفوعـات تحت بنـد « دخـل الاستثمار » ، وأيضا عن طـريق

« التسعير التحويلي » أو زيادة قائمة الواردات وانقاص قائمة الصادرات ٠ وقد حولت هذه الشركات ما يقرب من ٩ر٣ بليون دولار فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ من نيجيريا وحدها كصافي رأس المال (كانت العملة النيجيرية وهى النيرى تساوى ٥ر١ دولار) وقد قامت اللجنة التابعة للأمم المتحدة فى شأن الشركات عبر القوميات بدراسة « نقل الموارد » عن طريق التسعير التحويلي الذى اتبعته الشركات المتعددة الجنسيات ٠

وفيما يتعلق بتعطيل التكنولوجيا أو تأخيرها فقد عمدت هذه الشركات الى احتكار التكنولوجيا العالمية ، وتقييد حصول الدول الأفريقية وبقية دول العالم الثالث عليها تحت مسمى « حقوق الملكية الصناعية للبراءات » والعلامات التجارية وحقوق الطبع الخ ٠ أو وضع أسعار أو ايجارات احتكارية استغلالية لها ، ونقل التكنولوجيات ذات التكلفة الرأسمالية الكبيرة نسبيا وغير المناسبة للدول الأفريقية ، وكان الأجدر أن تقوم بنقل التكنولوجيات التى تعتمد على العمالة الكثيرة الى هذه البلاد التى تكتظ بالعمالة ٠ وكانت النتيجة الفشل التام لخرافة نقل التكنولوجيا الى أفريقيا والى بقية دول العالم الثالث وقد رسخ هذا التأخير فى نقل التكنولوجيا من الأزمة واتسع نطاق البطالة بسبب الاستخدام غير المتناسب للتكنولوجيا ذات التكلفة الرأسمالية الكبيرة وعدم قدرة الدول الأفريقية على استيراد التكنولوجيا وقطع الغيار ٠ ويؤكد هذا الاحتكار الأجنبى للتكنولوجيا استمرار افتقاد العمالة الماهرة واستمرار هجرة العقول ؛ لأن المشروعات الأجنبية وهيئات المساعدات الفنية الأجنبية ، (وبعض الحكومات الأفريقية مع الأسف) تفضل تشغيل أطقم فنية أجنبية لضمان استمرار احتكارهم لما يستوردونه الى أفريقيا من تكنولوجيا ٠ كذلك عمدت هذه الشركات الى « اقتلاع » رأس المال المحلى والقضاء على الأسواق والمقاولات ٠٠ ولم يحدث هذا فى أفريقيا فحسب بل فى بقية دول العالم الثالث أيضا ٠

جدول ٣ – ٤ أفريقيا – أسعار الجملة التصدير الأساسية (الكبيرة)

السلعة	التغيرات السنوية بالنسبة المئوية			القائمة ١٩٨٠ = ١٠٠				
	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
البترول الخام	٧٠ر٣	١١ر١	١٠ر٧	٨٢ر٧	٤٠ر٧	٥١ر٦	٤٦ر٩	٥٨ر٤
الكاكاو	– ١٩ر٩	–٢٠ر١	–١٦ر٦	٨٥ر–	٧٨ر١	٧٥ر٨	٦٠ر٨	٤٨ر٧
البن	–١١ر–	–٣٠ر١	–٥ر–	٨٢ر٤	١٠٠ر٧	٦٩ر٥	٦٤ر٦	٥٢ر٩
الفول السوداني	–١٣ر٨	٢٨ر٣	–٣٧ر٣	٧٢	٦٦ر٩	٥٨	٥٨ر٤	٦١ر٣
القطن	٤ر	–٩ر	–١٨ر–	١٠٦ر٨	١٠٣ر٣	١٠٥ر٣	١٤٢ر٣	١٨٧ر٩
الشاى	—	—	—	—	—	٧٦ر٦	٨٠ر٣	٨٨ر١
الفوسفات	—	—	—	—	—	٨٨ر٤	٧٤ر٤	٨٧ر٥
خام الحديد	—	—	—	—	—	٨١ر٦	٨٤ر٩	٩٦ر٤
قائمة سلع المجموعة الاقتصادية الأوربية	—	—	—	٨٣ر٢	٤٦ر٣	٦١ر٢	٥٢ر٨	٦٣ر٥
قائمة سلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالشروط الحقيقية	—	—	—	—	—	٥٢ر٨	٤٢ر٧	٥٠ر٩

ملاحظات : قائمة سلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد انكمشت بسبب قائمة الأمم المتحدة لأسعار الدولار للمصادرات المصنعة للدول الصناعية .

أسعار الجملة هى تلك التى تحددت فى أسواق تحويل (تبادل) السلع فى شيكاغو ولندن ونيويورك .

المصادر : اللجنة الاقتصادية لأفريقيا – تقرير اقتصادى عن أفريقيا – ومعلومات أخرى عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

جدول ٢ ـ ٥ التدفقات الصافية للموارد من أفريقيا (بالبليون دولار)

الموضوع	١٩٨٨	١٩٨٩
١ ـ التدفق الصافى للصندوق والبنك	ـ ٢ر١	ـ ٥ر١
٢ ـ هروب رأس المال (١)	ـ ٥ر٢	ـ ٥ر٢
٣ ـ المدفوعات الحقيقية لخدمة الديون	ـ ٩ر١	ـ ٨ر١٧
٤ ـ صافى مساعدات التنمية فيما وراء البحار بالأسعار الحالية وأسعار الصرف السائدة .	+ ٥ر١٧	+ ٥ر١٧
٥ ـ الخسارة والمكسب فى التجارة حسب شروط التجارة .	ـ ٧ر٣	ـ ٢ر١
اجمالى صافى التدفق	ـ ٨ر٥	ـ ٥ر٥

١ ـ كثير من تقديرات هروب رأس المال تتجاوز هذا الرقم .

المصدر : « أ. اديدجى » تقييم مبدئى لأداء الاقتصاد الأفريقى فى عام ١٩٨٩ ـ توقعات لعام ١٩٩٠ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ـ أديس أبابا) .

ودعوة البنك والصندوق وبرامجهما لتحرير التجارة تعمل فى نفس الانجاه ، بزيادة قبضة رأس المال الأجنبى على الدول الأفريقية من خلال الغاء القواعد المعمول بها للاستثمار الأجنبى . ووضع قواعد غير عملية ـ بل تكاد تكون نظرية بحتة ـ لخصخصة رأس المال الأجنبى .

وبالمثل فان الهزات العنيفة فى النقد فى الثمانينات ، قد زادت من حدة الأزمة الأفريقية اذ ألحقت خسارة كبيرة بالاحتياطى الخارجى للدول الأفريقية والذى تحتفظ به بالدولار والاسترلينى والفرنك الفرنسى . فاذا هبطت قيمة هذه العملات ، هبطت القيمة الحقيقية للاحتياطى الخارجى للدول الأفريقية . وقد أدى هبوط قيمة هذا الاحتياطى الى أن تضعف جدا القدرة على شراء الواردات الأساسية مثل الغذاء والدواء والمواد الخام . وعندما تهبط القدرة على الحصول على هذه الواردات ، ينخفض الانتاج المحلى فى الزراعة والصناعة والقطاعات الأخرى التى تغذيها هذه الواردات

واستنفاد الاحتياطى الخارجى يعد من بين الوسائل التى تدفع بها دول العالم الثالث ثمن المستويات المعيشية المرتفعة للدول المتقدمة وخصوصا الولايات المتحدة.وقد أدى العجز الكبير فى تجارة الولايات المتحدة وديونها الخارجية (أكثر من خمسمائة بليون دولار) الى انهيار لم يسبق له مثيل فى العملة دفع الى استنفاد احتياطى بعض دول العالم الثالث .. كذلك فان الاهتزازات فى أسعار الصرف قد ضاعفت من عبء خدمة الديون

الخارجية للدول الأفريقية ٠ ويضيع الاحتياطى الخارجى وفاء لمدفوعات خدمة الديون وتكاليفها المرتفعة بالعملة المحلية ، الأمر الذى يفرض التمويل التضخمى أو يدفع بالضرورة الى طبع نقود محلية اضافية (اصدار) ٠ وفى هذه الحالة يزيد التضخم أكثر فأكثر فى هذه البلاد ٠ وقد عانت الاستثمارات الداخلية أيضا من هذه الهزات المزمنة فى النقد الأجنبى بسبب التكاليف المتزايدة لرأس المال « المستورد » ، والمنتجات الوسيطة والمواد الخام وقطع الغيار ويضاف الى ذلك الظروف غير المضمونة لما سوف يتم من ترتيبات تعاقدية٠٠وقد حدث فى حالات كثيرة أن تقاصت مشروعات الاستثمار وعجزت عن الاستمرار بسبب الهبوط المفاجىء فى سعر الصرف أو خفض قيمة العملة ٠

وقد أسهم فى هذه الأزمة أيضا التفاوت بين النماذج الغربية للتنمية ، والتى فرضتها كرها على الدول الأفريقية المؤسسات متعددة الأطراف أو الباحثون الغربيون أو دعاة التنمية والتطور ٠٠ وأحسن الأمثلة على هذه النماذج الغربية للتنمية « نموذج البرمجة المالية » الذى قال به « بولاك » Polak ، وقد قامت عليه برامج الصندوق والبنك ٠ ثم نموذج ما يسمى « بالفجوتين » ، فجوة المدخرات (الاستثمارات ناقص المدخرات) وفجوة التجارة (الواردات ناقص الصادرات) ، وأيضا نموذج « هارود » و « دومار » Harrod-Domar الذى يستخدم لتخطيط التنمية ٠٠ وأخيرا المدخل الى « دليل النموذج المثالى للتحديث » ، والذى بواسطته تكرر الدول المتنامية أو تحاكى قيم وقوانين المجتمعات الغربية ٠ وتضم « الروشتة » السياسة الموحدة المنبثقة عن الأيديولوجية الغربية للتنمية :

(أ) نموا يقوده التصدير

(ب) تصنيعا لبدائل الواردات ٠

(جـ) الاعتماد على رأس المال الأجنبى ٠

(د) نقل التكنولوجيا ٠

(هـ) تنظيم السكان — وهذا قليل من كثير ٠

ويتضح أنه ليس من الممكن ادماج نموذج بولاك للبرمجة المالية — وهذا ما يأخذ به الصندوق — مع نموذج كينز — الذى يأخذ به البنك الدولى ليكونا أساسا للمواءمة الهيكلية والنمو ، ناهيك عن التنمية ٠ وبالمثل فان نموذج الفجوتين يرسخ الاعتماد المتزايد على الخارج ويتجاهل فجوة الموارد المحلية ، على حين يركز نموذج « هارود » و « دومار » على النمو بدلا من التنمية ، ويأخذ بمبدأ كينز فيما يتعلق بالأمد القصير ٠٠

أما « دليل النموذج المثال » فهو مرفوض اذ ينحو الى العنصرية فى مختلف جوانبها السياسية والاجتماعية ٠

وبالتناظر فان الروشتة التى حددتها النماذج الغربية للسياسات التى يجب ان نتبع ، قد فشلت فى احداث النمو القوى ، الذى تخلطه هذه الروشتة بالتنمية ٠ وبما أن التنمية الاقتصادية تتحدد بالزيادة فى الانتاج القومى الكلى والانتاج المحلى الكلى ، فانها يجب أن تشمل التغير فى الهياكل ، واشباع الحاجات الأساسية للسكان جميعا ، ومن بينها الغـذاء وماء الشرب الآمن (الخـالى من التسـوائب) والرعاية الصحية والتعليم والاسكان ، والملبس والنقل وكذلك اعادة التوزيع للثروة ، وزيادة المشاركة الديمقراطية ٠٠ أما النمو الذى تقوده الصادرات فقد أدى الى « حارة سد » بانهيار تجارة السلع والاعتماد المفرط على استيراد صناعات بدائل الواردات مما أدى الى تقويض الصناعة كما هو حادث حاليا ٠٠ وقد نتجت أزمة الديـون الخارجيـة عن الاعتماد على رأس المـال الأجنبى ، أما التخلف التكنولوجى فقد رسخته خرافة نقل التكنولوجيا ، بدلا من التنمية التكنولوجية التى تنبع من البيئة المحلية ذاتها ، وأفسحت تنمية المورد البشرى المجال لشيء من تنظيم السكان ، وهو شيء ضرورى ولكنه لا يكفى لمواجهة الفقر والتخلف ومحاولة التخلص منهما ٠

الثقل النسبى للعوامل الداخلية والخارجية :

فى مناقشة أهمية العوامل الداخلية والخارجية ومغزاها فى الأزمة الأفريقية يصر الصندوق والبنك وبعض كبار رعاتهما ومؤيديهما على أن الغلبة للعوامل الداخلية ٠٠ ويتضح هذا جيدا فى عبارات البنك ذاته فى دراسة المنظور طويل الأمد ، حيث جاء فيه :

« ولكن العـائدات المنخفضة على الاستثمار هى السبب الرئيسى فى الانهيار الذى حدث فى أفريقيا فاستثمارات أفريقيا ، والحسـابات التى يجرى تشغيلهـا تزيد بنسبة تتراوح بين خمسين فى المائة ومائة فى المائة على مثيلاتها فى جنوب آسيا ٠ وهى أفضل المناطق التى يمكن عقد المقارنـة معها » (البنك الدولى ـ دراسة للمنظور طويل الأمد) ٠

والغريب أن هذه العبارات تتناقض مع ما جاء فى التقرير نفسه للبنك الدولى والتى تكاد تتنصل من العبارات السابقة ٠٠ وفيما يلى ما أورده التقرير ويحمل الكثير من الشك المثير للانزعاج :

« ان تجارب الجيل الأول من الأفريقيين بعد الاستقلال تثير الكثير من الأسئلة التى تبحث عن اجابات ٠ فهل تواجه أفريقيا مشكلات هيكلية ، خاصة لم نفهمها على الوجه الصحيح ؟ وهل أهمل البعد الخاص بالمؤسسات ؟ وهل كانت برامج الاصلاح الأخيرة ضيقة جدا أو ضحلة جدا ؟ وهل يمكن تحسين عملية وضع وتنفيذ الاصلاحات ؟ وهل جرى تقييم لأثر العوامل الخارجية بشكل سليم ؟ وهل المساعدات الخارجية وتخفيف الديون مناسبة وكافية ؟ وهل هناك رؤية طويلة الأمد وأكثر عمقا يمكن أن تكون معقولة ومثيرة للحركة والنشاط ؟ (البنك الدولى ـ دراسة للمنظور طويل الأمد) ٠

وهذه الفقرة توضح أن البنك يعى تماما أن هناك عوامل خارجية قوية أثرت فى الأزمة : مثل هبوط تجارة السلع وتناقص الاقراض الأجنبى ، كما يعى أيضا أن مشكلات أفريقيا العميقة وهى الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التى خلفها الاستعمار قد فرضت عليها من الخارج ٠

واذا سلمنا بأن أفريقيا اجتذبت استثمارات ضخمة غير منتجة ، فلماذا أحدث ذلك أزمة فى الثمانينات ولم يحدثها فى الستينات أو السبعينات ؟ ان العوامل الداخلية مجتمعة لم تسبب أية أزمة فى الثمانينات ذلك لأن الأسباب التى فجرت الأزمة من الانهيار الكبير فى الصادرات حتى الشروط المجحفة للاقتراض من الخارج ، لم تكن موجودة ٠٠ وليس هناك منطقة ـ فى العالم ـ حتى أوربا وأمريكا الشمالية ـ يمكن أن تتحمل هذه الخسارة فى التصدير والزيادة الكبيرة فى خدمة الديون الخارجية التى أكرهت عليها دول العالم الثالث ، دون أن تقع فى أزمة ٠ وهنا نحب أن نقول ان الأزمة التى حدثت فى الدول الصناعية فيما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٨ (الهبوط الثانى) ترجع الى حد كبير الى ارتفاع أسعار المواد الخام ٠

وما يقوله البنك الدولى عن الاستثمار غير المنتج يثير العديد من التساؤلات المهمة حول الاحصائيات وحول الهياكل ٠٠ أولا : أن الاستثمار غير المنتج لا يمكن أن يكون السبب فى أزمة الديون الخارجية لأن الأزمة ذاتها حدثت فى مناطق أخرى من العالم الثالث يقدم لها البنك المزيد من الاستثمارات الانتاجية ٠ ثانيا : أن الزراعة فى أفريقيا كما أكد البنك فى تقارير كثيرة تقوم على الملكيات الصغيرة الى حد كبير ، وقليل من

المزارعين هم الذين على درجة طيبة من الكفاءة ، لذلك فان الاستثمار غير المنتج فى مجال الزراعة ، من الدولة أو الحكومة - وهو أمر ثانوى فى التنمية الزراعية فى أفريقيا ، لا يمكن أن يكون قد سبب الأزمة الزراعية فى المنطقة ، فالتحيز ضد الريف أكثر بكثير من الاستثمارات غير المنتجة ٠
ثالثا : هناك ثلاثة فروع لرأس المال وثلاثة مصادر رئيسية للاستثمار فى أفريقيا وهى بالترتيب : قطاع الدولة أو القطاع العام ، ورأس المال الأجنبى الخاص بالشركات المتعددة الجنسيات ، ورأس المال المحلى الخاص ، ثم الاستثمارات فى القطاعات الاقتصادية الانتاجية المباشرة مثل الزراعة والبترول والتعدين والصناعة والتشييد ، والصرافة والتجارة ، كلهـا تسيطر عليها رؤوس الأموال الأجنبية ورؤوس الأموال المحلية الخاصة ٠٠ وهذه استثمارات انتاجية ومن هنا كانت الأرباح الضخمة للشركات المتعددة الجنسيات وولع البنك الدولى بالخصخصة ، فكيف اذن يمكن للاستثمارات الفرعية غير الانتاجية لهذه القطاعات الخطيرة أن تولد أزمة بهذه الكثافة والحدة مثل الأزمة الأفريقية منذ الثمانينات ؟ لابد أن تكون الاستثمارات العامة غير الانتاجية قد لعبت دورا فى احداث الأزمة ولكن هذا الدور كان ثانويا لما أحدثه انهيار واستنزاف معظم مصادر الاستثمار فى الدول الأفريقية ، أعنى عائدات التصدير التى توفر أكثر من ثمانين فى المائة من موارد الاستثمار الكلى للقطاع العام والقطاع الخاص ٠

لهذه الأسباب مجتمعة ، نصر على أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومؤيديهما يمارسون سياسة «قذرة» باصرارهم على هيمنة الأسباب الداخلية للأزمة ٠ والدوافع وراء هذا الفرض الذى يفترضونـه ذات شقين : الأول هو أن ينكروا أية مسئولية خارجية محددة لحل الأزمة ، وأن يبرروا سلبية المسئولين فى الغرب فى معالجتها ٠٠ والقول بأن « الدول الأفريقية هى التى تسببت فى أزمتها ، وأن عليها هى أن تخرج نفسها من هذه الورطة التى خلقتها » ، منطق هذا الموقف زائف ٠٠ الثانى : ان هذا الافتراض المزيف يتوائم مع سياسة الانتقاص من قدر أفريقيا - أى فكرة « لاشىء طيب يأتى من أفريقيا » أو « لا خير يرجى منها » ٠٠ وهذان الشقان تبريرات لا أساس لها يجب أن نتجاوزها ، فهى جزء من السياسات القذرة للمواءمة التى يجب أن نتخطاها الى أسس رشيدة ، وأكثر توازنا لاحداث الانتعاش الاقتصادى ، ومن حسن الحظ أن النظريات الاقتصادية ذات فائدة هنا ٠ وهذا بعض السبب فى أننا قمنا بتحليل الأسباب الداخلية والأسباب الخارجية للأزمة ٠ ومعنى هذا ان نركز على المسئولية المشتركة للأسباب الداخلية والأسباب الخارجية حتى يمكن مواجهة الأزمة ، مع القاء العبء الأكبر من المسئولية على الأفريقيين لأن المشكلة مشكلتهم هم ، بغض النظر عن أسبابها ٠ والنظريات الاقتصادية واضحة جدا فى معالجتها لهذه المسئولية المشتركة ٠

اتفاق متزايد ومسئولية مشتركة :

تعكس الفقرة التى أوردناها آنفا من تقرير البنك الدولى حول شكوكه فى الأزمة وفى المواءمة فى أفريقيا ، الاجماع على أن العوامل الخارجية الصعبة قد ولدت الأزمة الى حد كبير ، ولا تزال تغذيها وتزيد من خطورتها ٠٠ وهناك اتفاق متزايد على أنه لا جدوى من أن نحمل العوامل الداخلية مسئولية الأزمة برمتها ، ودائما ما اعترفت أفريقيا بأن بعض العوامل الداخلية التى حددناها من قبل ، قد لعبت دورا فى ظهور الأزمة ٠ وذهبت أفريقيا الى أبعد من ذلك بأن تقبلت المسئولية الأولى عن حل الأزمة ، ذلك لأن ضحايا « هبوط » الأسعار جميعا من « أفريقيا » ٠

لذا يجب على صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ومؤيديهما فى المجتمع الدولى ، أن يترجموا هذا الاجماع على أسباب الأزمة الى مفاهيم عملية بأن يتقبلوا هم أيضا المشاركة فى المسئولية لحل الأزمة ، ويتجاوزوا احساسهم بأنهم يساعدون أفريقيا (أو يعطفون عليها) ، وأن يكون هناك التزام سياسى وأخلاقى بتحليل المسئولية الدولية وتقبل هذه المسئولية بادراك « مستنير » للفوائد المشتركة التى سيوفرها الانتعاش الاقتصادى والتنمية لكل من أفريقيا وبقية دول العالم ٠

قلنا ان الاتفاق المتزايد على الأسباب الداخلية والأسباب الخارجية للأزمة يجب أن يترجم الى اتفاق متزايد على سياسات عمل فى كل من أفريقيا والشمال للتوصل الى حل عاجل للأزمة لا يرتكز بالضرورة على برنامج عمل مشترك يتم الاتفاق عليه ؛ لأن ذلك قد يثير جدلا ومشكلات ٠ ولكن الشيء الضرورى هو أن تقوم المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمجتمع الدولى بتنفيذ سياسات عملية عاجلة تأييدا للاصلاحات التى يقوم بها الأفريقيون حتى يمكن التخلص من الأعباء البشرية والمادية الهائلة التى تتكبدها أفريقيا بسبب المواءمة ٠ وهذا ما نفتقده حتى الآن فى مجالات مهمة مثل تصحيح وضع صادرات السلع وتخفيف عبء الديون الخارجية ٠ وسياسات بناءة وأكثر مرونة للمواءمة ، وزيادة المساعدات المالية على غرار البنك الذى أنشأته دول « منظمة تنمية الدول الشرقية » عام ١٩٩٠ وخصصت له أربعة عشر بليون دولار لمساعدة دول شرق أوربا فى التنمية ٠

وعلى الرغم من أن المؤسسات المالية المتعددة الجنسيات ورعاتها يؤكدون أنهم يقدمون مساعدات كبيرة من أجل الانتعاش فى أفريقيا ، فان

هذه المساعدات غير كافية · لماذا ؟ أولا · لأن تصورهم للأزمة على أنها من صنع أفريقيا (أى أن أفريقيا هى السبب الحقيقى وراءها) قد شجع على تحميل معظم أعباء المواءمة على الدول الأفريقية · وفى ذلك الوقت لم يكن العون الغربى لأفريقيا كافيا ، ومن ثم كانت استمرارية الأزمة رغم محاولات أفريقيا التكيف معها · وقد فشلت ردود الفعل الغربية فى أن تعالج الأسباب الخارجية الكبيرة التى لم تنعكس فحسب فى أزمة الديون الخارجية التى تزداد سوءا ، بل أيضا فى تقرير فريزر Frazer المقيت تحت عنوان « مشكلات السلع فى أفريقيا » · وقد كانت المساعدات الغربية من الناحية العملية أشبه بالرمزية اذا قورنت بضخامة الأزمة وحدتها ومتطلبات القضاء عليها كما وضح ذلك فى التقرير الدورى لبرنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادى فى أفريقيا عام ١٩٨٨ ، وفى « التقييم النهائى المتطور » لهذا البرنامج ·

والسبب الثانى وراء عدم كفاية المساعدات الخارجية هو عدم قدرتها على أن تكون اضافة واضحة مهمة فمعظم المعونات الخارجية من أجل الانتعاش الاقتصادى — مثل « تسهيلات المواءمة الهيكلية المدعمة » و « البرنامج الخاص لأفريقيا » و « البعد الاجتماعى للمواءمة » و « الصندوق الدولى للسلع » ، كانت تستخدم لخدمة الديون الخارجية ، مع قليل من الأموال التى تدخل الى البلاد ، أو يحال دون الحصول عليها بسبب الشروط القاسية التى تفرضها المواءمة الهيكلية للسحب من هذه الأموال ، أو تساعد فى توسيع نطاق بيروقراطية البنك (كما حدث بالنسبة للبعد الاجتماعى للمواءمة الذى كان يجب أن يكون فى أفريقيا وليس فى البنك نفسه) · لذلك لم يتم فى منتصف عام ١٩٩٠ ، دفع معظم أموال « تسهيلات المواءمة الهيكلية المدعمة » بسبب الشروط الصعبة التى أتاحت لاحدى عشرة دولة فقط أن تحصل على ما قيمته بليون دولار فحسب ، من البلايين السبعة التى خصصت لهذه التسهيلات ، والتى انتهت فى نوفمبر ١٩٩٠ · أما الصندوق الدولى للسلع فقد كان صعب المنال بسبب الشروط القاسية ولعدم كفايته أمام الحجم الكبير لمشكلة تصدير السلع ·

وفى المقام الثالث فان الكثير من العون الغربى للمواءمة فى أفريقيا يحل محل المبادرات الأفريقية بدلا من أن يعزز هذه المبادرات ويدعمها · والبنك الدولى هو أسوأ الجناة فى هذه الحالة · ففى كل مرة تعد فيها أفريقيا برنامجا للانتعاش الاقتصادى أو التنمية ، يخرج البنك ببرنامج مضاد · ففى عام ١٩٨١ مثلا خرج البنك بتقرير « بيرج » Berg (وكان تحت عنوان « نحو تنمية سريعة فى أفريقيا جنوب الصحراء) ليزيح ما توصلت اليه أفريقيا عام ١٩٨٠ « بخطة لاجوس للعمل » للتنمية الشاملة المتكاملة ، بل ان البنك عارض « اطار البديل الافريقى لبرامج المواءمة

الهيكلية للانتعاش والتحول الاجتماعي والاقتصادى » ، بأن طلع علينا « بدراسة المنظور طويل الأمد » ، فاذا كان بعض الذين يشتركون مع أفريقيا فى تنميتها يعملون فى تضاد وتعارض مع ما تقوم به ، فحينئذ لا يمكن أن يتحقق الكثير من التقدم المشترك لحل الأزمة الراهنة ·

ولكن من حسن الحظ أن النظرية الاقتصـــادية واضحة تماما فى ضرورة وجود هذا الجهد الدولى المتضـــافر لاحداث الانتعاش · وتقول النظرية انه يجب – فى حالة الأزمة – أن تتواءم وتتكيف معا كل من دول العجز ودول الفائض : أى الدول المدينة والدول الدائنة · فدول العجز المدينة تتواءم بتخفيض الواردات وزيادة الصـــادرات وخفض الاستهلاك والانفاق الكلى · وفى الوقت نفسه تتواءم دول الفائض الدائنة بزيادة وارادتها من دول العجز المدينة لتزيد من دخل التصدير ومدخرات النقد الأجنبى لهذه الدول المدينة مما يمكنها من الوفاء بديونها الخارجية وسد الفجوة فى التجارة · ويجب على دول الفائض الدائنة أن تزيد من الانفاق المحلى الداخلى ومن المساعدات الأجنبية والاستثمارات الخارجية حتى يتاح المزيد من الموارد للاقتصاد العالمى · ولكن هذه الدول لا تفعل ذلك تجاه أفريقيا ، فبدلا من أن تستورد المزيد من صادرات أفريقيا ، تضع القيود على التصدير ، وتنتهج سياسات للحماية ضد أفريقيا وضد بعض دول العجز المدينـــة الأخـرى ، على حـين تخفض من اقراضهـــا الخارجى واستثماراتها · وتكون بذلك تصر على أن تقوم الدول المدينـة – التى يشتد عليها الحصار – بتحويل الكثير – لا القليل – من مدخرات صادراتها المنخفضة الى دول الفائض الدائنة وفاء لخدمة الديون · وهذا كله يجعل من الانتعاش فى دول العجز المدينة أمرا عسيرا ، ان لم يكن مستحيلا · ومن ثم فان أسلوب تواؤم دول الفائض الدائنة مع الأزمة الراهنة لا يتفق تماما مع الحل الذى وضعته النظرية الاقتصـــادية · فهذا الأسلوب قد استخدم « لعبة القوة المجردة » ، بدلا من أن ينظر فى المتطلبـــات التى تؤدى الى أقصى توظيف للاقتصاد العالمى على أساس أن هذا الاقتصـــاد العالمى كل عضوى · فالعناصر التى يتكون منها هذا الاقتصاد العـــالمى – حسب المنطق المتأصل فيه – يجب أن تتواءم حتى يتمكن هذا الاقتصاد العالمى من أن يتعامل مع الكرة الأرضية كنظام متكامل · وهذا هو المعنى الحقيقى لمضاعفة التكامل على الكرة الأرضية كحقيقة موضوعية · وهذا التكامل – كما أوضحه تقرير برانت Brandt يتطلب تضامنا ملزما على هذه الكرة الأرضية · وعلى الرغم من أن التكنولوجيا العالمية قد زادت من التكافل الدولى الا أن هذا التكافل غير متماثل أو متناسق ، اذ فقدت معه الدول المتنامية سيادتها النسبية · فاعتمادها على الشمال قد زاد · وفى أثناء ذلك أصبحت نسبيا أكثر فقرا · وهذا التفاوت المتزايد بين

الدول ـ مثل كل تفاوت فى الهياكل الأساسية ـ يعتبر مصدر ضعف كبير للاقتصـــاد العالمى ـ وعلينـــا فى هذا المقام أن نعى جيدا التكتلات الاقتصادية الاقليمية الناهضة فى أوربا وأمريكا الشمالية والباسفيك ـ وهى من بين التيارات الضخمة لعام ألفين ـ اذ أنهـــا سوف تسهم فى المزيد من هذا التفاوت الذى ينذر بالخطر ٠

وقد أصبح الأمر خطيرا حتى ان البنك الدولى خصص تقريره عن التنمية لعام ١٩٩٠ لموضوع « الفقر فى العالم » ٠ ومن المزعج أن تظهر هذه الدراسة أن أفريقيا هى المنطقة الوحيدة فى العالم التى سيواصل فيها دخل الفرد هبوطه حتى القرن الحادى والعشرين ٠

ويجب أن نقدر هذا الكلام بشكل صحيح فهو انعكاس لفشل عمليات المواءمة التى تجرى حاليا فى أفريقيا ـ فلا يمكن أن نقول ما قاله أتباع النظرية النقدية « الضيقة » من رجال الاقتصاد التقليديين ، بعد الكساد العظيم فيما بين عام ١٩٢٩ وعام ١٩٣٣ ، « لا تعدل من نظريتك فهناك خطأ فى الواقع » ٠

وفى الأزمة الراهنة ـ كما هو الحال فى الماضى ـ نجد أن الواقع أمر موضوعى وعلى النظرية والتطبيق أن يمسكا به وحتى الآن ، فان نظرية المواءمة المتبادلة والمتزامنة بين كل من دول العجز المدينة ودول الفائض الدائنة قوية ، على عكس النظرية التقليدية التى تقول بتوازن التشغيل الآلى الكامل الذى يستبعد امكانية حدوث كساد يشمل الجميع ٠ وما هو مطلوب فى الموقف الحـــالى هو أن نتيقن من أنه ليس هنـــاك خطأ فى « الواقع » ، وانه لا حاجة الى اجراء تعديل كبير فى نظرية المواءمة ولكن الضرورة تلح على تعديل ممارســـات المواءمة ذاتهـــا لدى دول الفائض الدائنة : ويجب أن نتذكر دائما أن الانتعاش والتغيير فى أفريقيا سوف يضاعفان من نمو الاقتصاد العالمى كله ٠ وما يحققه الانتعاش والتغيير من خير هو للعالم كله ٠ كما أن هذا الانتعاش والتغيير سيدعمان الأمل فى السلام والأمن فى العالم ٠

الفصل الثالث

المناورات السياسية فى أزمة الديون الأفريقية

الأزمة سياسية في جوهرها :

ان الفكرة العامة عن أزمة الديون الحالية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وجنوب شرقى آسيا (العالم الثالث) هى أن الأزمة مالية واقتصادية . وهذه هى الفكرة التى يروج لها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . بل انهما يصران على أن الأزمة حدثت نتيجة لسوء التصرفات المالية للزعماء الأفارقة . ولكن هذا قول زائف يلهينا عن الحقيقة ، وهى أن أزمة الديون فى أفريقيا وفى دول العالم الثالث ، سياسية فى جوهرها. فهى محصلة صراع تاريخى واضح من أجل الموارد فى العالم ، يضم قوى سياسية عالمية يمكن تحديدها . وهى ثلاث جماعات سياسية كبيرة تتمثل فى :

(أ) ما تسمى بمجموعة الدائنين ويمثلها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، والدول الرأسمالية المتقدمة ، والمؤسسات المالية الامبريالية ـ وقد تكرتلت (أى أقامت اتحادات لتخفيف حدة التنافس فيما بينها « تسمى بالكارتل ») فى مجموعة الدول السبع ، وفى نادى باريس ، وفى نادى لندن .

(ب) ما يسمى بمجموعة المدينين ، وتضم أفريقيا ، وحكومات أخرى فى العالم الثالث ، وكذلك جموع وجماهير الدول الأفريقية ودول العالم الثالث .

(جـ) المجتمع الدولى ويشمل الدول الاشتراكية والمنظمات غير الحكومية فى الدول الرأسمالية الصناعية .. وعلى حين تنشب الأزمة بين المجموعة (أ) والمجموعة (ب) ، فان هناك بعض العناصر غير الوطنية فى المجموعة (ب) تعمل فى تحالف مع الدائنين ، على حين يؤيد المجتمع الدولى بشكل كبير دول العالم الثالث .

وأزمة الديون سياسية فى جوهرها بمعنيين : الأول أنها تمثل هجوما رئيسيا على سيادة الدول الأفريقية والدول الأخرى فى العالم الثالث . وهى السيادة التى حققتها هذه الدول بعد كفاح مضن مرير . كما أنها استراتيجية للعودة الى استعمار هذه الدول عن طريق الامبريالية العالمية . والمعنى الثانى هو أن أزمة الديون الحالية ـ على عكس أزمة الديون فى

الثلاثينيات والتى شملت دول أمريكا اللاتينية فقط ــ ليست حتمية • فعلى الأقل يمكن تجنب أثرها المأساوى على الدول الفقيرة لولا المناورات غير التنافسية للتأثير على أسعار التجارة العالمية وتدفق الموارد من جانب الدول الرأسمالية الرئيسية • والحق أن تجمع هذه القوى السياسية ، واضعاف السيادة من أجل عودة الاستعمار وتلاعب الامبريالية بتدفق الموارد فى العالم ، هى الأمور التى تحدد السمة السياسية للأزمة الراهنة للديون •

حرب امبريالية صامتة لعودة الاستعمار :

منذ أن بدأت أزمة الديون فى أفريقيا والعالم الثالث فى عام ١٩٧٩ تقريبا ، تكشفت عن عمل من أعمال العدوان والحرب الدولية • وهذه الحرب حول الديون صامتة لا تعلن ، حتى لا تثير الانزعاج أو الاحتجاجات من أجهزة الاعلام أو الجماهير • وهى فصل آخر من « الاستسلام الصامت » أى الغزو بدون معركة تستخدم فيها المدافع • وأزمة الديون تحقق دوافع الحرب التقليدية وآلياتها ونتائجها •

وعادة ما تكون الدوافع اجبار الخصم على أن يغير منهجه فى العمل وأن يتم الاستيلاء على الأرض والا فالخضوع والتبعية ، وبالنسبة لأزمة الديون فانها خفضت من أسعار المواد الخام ، وأخرست المطالبات من أجل نظام اقتصادى دولى جديد ، وألقت بنيجيريا ودول مدينة أخرى الى أحضان الامبريالية وسمحت بأن يحتل موظفو صندوق النقد الدولى والبنك الدولى البنوك المركزية ووزارات المالية والتجارة فى الدول المدينة •

وآليات الحرب المعروفة هى العنف والتسلل • وقد أدت أزمة الديون بشكل مباشر وبشكل غير مباشر الى آلاف الحالات من الوفيات نتيجة الاضطرابات والمظاهرات والجوع والأوبئة • كما أنها أصابت بالانفعالات الاجتماعية والنفسية الشديدة الملايين من العاطلين وضعاف التغذية والمرضى والذين ضعفت روحهم المعنوية • وقد اخترقت أزمة الديون الدول المدينة اقتصاديا ، الأمر الذى ضمن للامبرياليين الأشكال المادية والاقتصادية والمالية ، بل والأيديولوجية لتعاليم السوق عن المواءمة الهيكلية ، أو الرأسمالية الجامحة للداروينية الاجتماعية ممثلة فى مبدأ البقاء للأصلح ، سواء بالخطف أو بالاحتيال والسرقة •

وقد تكررت آثار الحرب ونتائجها على الخاضعين المستعبدين وبشكل واضح فى أزمة الديون الحالية • فالامبرياليون يعيدون استعمار بلادنا

بل يغرقونها بنفاياتهم النووية ـ وهذا تهديد بالفناء ، وهو أمر لم نعرفه فى ظل الاستعمار • ومع خفض العملة بشكل كبير والذى يصل الى ألف فى المائة (من ٢ر١ « نيرة » (عملة نيجيريا) للجنيه الى ٦ر١١ نيرة للجنيه بالنسبة للشيكات السياحية فى خلال عامين) تكون المواد الخام عندنا نهبا للامبرياليين • وثمة شىء يدعو للسخرية وهو الأسعار المحلية الأخرى للأجانب والتى تشمل مائتى نيرة فى جناح فى الفندق فى مقابل ما لا يقل عن عشرين أو ثلاثين دولارا ـ وهو سعر أدنى حجرة فى فنادق الأحياء القذرة فى الخارج • وأسعار الواردات تقفز بشكل رهيب ، ومن ثم تكون هناك صادرات ضخمة من رأس المال • وقد كان صافى صادرات رأس المال من أفريقيا لصندوق النقد الدولى فى عام ١٩٨٦ بليون دولار • واعادة جدولة الديون يكلف أفريقيا حاليا بليون دولار أخرى تمثل عبء الديون سنويا • بل ان البنك المركزى فى نيجيريا أصدر تقريرا فى عام ١٩٨٨ جاء فيه أن ما يخرج من رأس المال من البلاد يزيد كثيرا على ما يدخل اليها • وبدلا من الاحتلال العسكرى القديم فى الحروب التقليدية ، يقوم موظفو صندوق النقد الدولى والبنك الدولى الآن باحتلال البنوك المركزية ووزارات المالية والتجارة فى الدول الأفريقية المستقلة ، على حين تقوم الشركات متعددة الجنسيات وبسرعة بمد سيطرتها واحكام قبضتها على الاقتصاديات الأفريقية عن طريق الخصخصة ومقايضة الأسهم بالديون الخ • وقد حدث فى المكسيك أن تم نقل بعض المصانع الى الولايات المتحدة •

البنية أو الهياكل وأسباب أزمة الديون الأفريقية :

بحلول شهر ديسمبر عام ١٩٨٧ استقرت جملة الديون لدى أفريقيا عند ٢٢٨ بليون دولار ، أى ما يعادل نصف ديون أمريكا اللاتينية وضعف ديون البرازيل • وفيما بين سبعين وثمانين فى المائة من هذه الديون كانت لدائنين رسميين ، وكان عبؤها ماحقا ، فمن ثمانية بلايين دولار فى عام ١٩٨٥ ، قفزت فائدة الدين ، ورسوم استهلاكه الى ٥ر١٩ بليون دولار بنهاية عام ١٩٨٧ • كذلك ارتفع صافى ما تدفعه أفريقيا سنويا لصندوق النقد الدولى وحده الى بليون دولار بحلول عام ١٩٨٦ • وتعد ديون أفريقيا أعلى نسبة من الديون بالنسبة للانتاج القومى الكلى فى العالم ، اذ وصلت الى ١ر٥٥٪ فى عام ١٩٨٥ • كما أن الدين الكلى كنسبة من السلع المصدرة والخدمات قد زاد من ١٦٧٪ فى عام ١٩٨٢ الى أكثر من ٢٢٨٪ بحلول عام ١٩٨٧ • أما معدل خدمة الدين أو ما يدفع لخدمة الدين

الكلى كنسبة مئوية من عائدات الصادرات السنوية التى كانت ١٥٪ عام ١٩٨٠ ، فقد ارتفع الى أكثر من ٥٠٪ عام ١٩٨٧ فى أفريقيـــا جنوب الصحراء ، وبنسبة ٦٢٪ لغانا و ٦٧٪ لزامبيا و ٨٤٪ لغينيا الاستوائية و ٢٠٤ر٦٪ لموزمبيق ٠ ان الديون فى أفريقيا تزيد بمعدل مزعج يصل الى أكثر من ٢٣٪ سنويا ، وهى نسبة أكبر من معدل النمو فى الانتاج المحلى الكلى ومن الصادرات كذلك ٠

وما يثير الانزعاج هو تلك العلاقة بين ما يخص الفرد من الدخـل وما يخصه من الدين كما هو واضح فى جدول (٣ ــ ١) ٠

جدول (٣ ــ ١) دخل الفرد والدين الخارجى فى الدول الأفريقية ٠٠

الدولة	نصيب الفرد من الانتاج القومى الكلى ١٩٨٤ (بالدولار)	نصيب الفرد من الدين ١٩٨٤
زامبيا	٤٧٠	٤٢٩
ساحل العاج	٦٢٠	٤٩٠
بنين	٢٧٠	١٤٨

المصدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (أديس أبابا) ٠

وبالمثل فبينما كان نمو الانتاج المحلى الكلى للفرد يصـــل فى دول أفريقيا جنوب الصحراء الى ٣ر٤٪ فى الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ ، كان معدل النمو فى صادرات السلع الأولية محزنا اذ وصل الى ٢ر٢٪ ٠ وينتظر أن تكون قدرة أفريقيا على الاستيراد فى عام ٢٠٠٠ أقل مما كانت عليه فى عام ١٩٨٠ ٠

أسباب كبيرة للأزمة :

هناك ــ بالاضافة الى الأسباب الرئيسية التى حددناها آنفا ــ بعض العوامل الخارجية الحاسمة التى تعتبر مسئولة الى حـــد كبير عن أزمة الديون فى أفريقيا وفى العالم الثالث ــ بالرغم من أن الدعاية التى يقوم بها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى توقع اللوم على العوامل الداخلية

فى الدول المدينة · فالحقيقة الأساسية هى أن العوامل الداخلية التى أثارها الصندوق والبنك موجودة دائما ، ولكن أزمة الديون ظهرت فقط فى الثمانينات ، وذلك بسبب الأثر الذى أحدثته العوامل الخارجية والذى زعزع الاقتصاد بشكل عميق · وتشمل هذه الأسباب الخارجية للأزمة انهيار أسعار السلع والصـــادرات والنتائج العكسية للأزمة فى الدول الرأسمالية الكبيرة ، وتدهور هيكل القروض الخارجية وشروط الاقراض ، والتلاعب فى سعر الفائدة (وخصوصا من جانب حكومة ريجان المفلسة) ، والأنشطة الاستغلالية للشركات متعـددة الجنسيات · والممارسات التى تستهدف السلب والنهب من جانب المؤسسات الماليـة وعدم الارتباط بالقروض الأجنبية وأسعار الصرف المذبذبة ··

وهكذا حدث الانهيار فى أسعار الكاكاو والبن والشاى والنحاس والموز ومنتجات البترول ، وتسبب عن هذا الانهيـار خسارة فى النقـد الأجنبى لأفريقيا تصل الى ٢ر٢ بليون دولار خلال الفترة من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨١ · وتقول مصادر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، التابعة للأمم المتحدة ان أفريقيا فقدت ٥ر١٣ بليون دولار أخرى فى الفترة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٣ ، ومبلغا مذهلا صاعقا آخر يصل الى ١٩ بليون دولار فى عام واحد بين ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ·· ومن ثم هبطت أيضا القدرة الشرائية لصادرات أفريقيا بنسبة ٢٥٪ خلال الفترة من عام ١٩٨١ الى عام ١٩٨٣ ·

أما الغبن الذى تضمنته شروط الاقراض الخارجى فقد عمـل على تحول ديون أفريقيا من المصادر الرسمية التى تسمح ببعض التسهيلات الى البنوك التجارية الخاصة التى ارتفع نصيبها من الديون من ٥ر٣٢٪ عام ١٩٧١ الى ٥ر٣٩٪ عام ١٩٨٠ · وبزيادة الديون ذات أسعار الفائدة المتغيرة ، ارتفع سعر الفائدة الحقيقى على ديون أفريقيا من نحو ٧ر٪ فى عام ١٩٧٠ الى ٧ر١٪ عام ١٩٨٦ · كذلك ارتفع متوسط سعر الفائدة على كل أشـكال القروض التى تذهب الى أفريقيا من ٢ر٤٪ عام ١٩٧١ الى ١ر١٠٪ عام ١٩٨٢ ، وتزداد ارتفاعا منذ ذلك الحين · وقد ذكرت منظمة الوحدة الأفريقية أن المطلوب فى الفترة من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٩٠ مبلغ ٤ر٢٠ بليون دولار وذلك لدفع أعباء الفائدة المرتفعة على الديون المستحقة حاليا على أفريقيا ·

وقد أدت الممارسات الابتزازية للبنوك الدولية والمؤسسات المالية الأخرى الى تفاقم أزمة الديون فى أفريقيـا · وبجانب شروط الاقراض المجحفة ، كان هناك تصدير متزايد من رأس المال من أفريقيا ، وزيادة القيود الخارجية على تدفـق رأس المال بين القارة وبقيـة دول العالم ، والامساك عن منح الائتمان أو انتفاء من يمنح له هذا الائتمان ، والنظرة المغايرة لمدى استحقاق الدول المدينة لهذا الائتمان ··

جدول ٣ ـ ٢ الديون الخارجية لأفريقيا المتنامية (بالدولار الأمريكى)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	معدل النمو فى المائة ١٩٨٩	١٩٩٠
أصول الديون	١٣٩٤٣٦	١٤٣٧٦٣	١٦٣٩٥٠	١٩٠٠٧٤	٢٢٠٧٢٥	٢٢٨٢٤٦	٢٣٧٥٠١	٢٤٣٣٧٧	١ر٤	٥ر٢
ـ طويلة الأمد	١١٤٦٤٥	١١٧١٣٩	١٣٥٤٦٩	١٦١٣٩٢	١٩١٤٨٢	١٩٩٣٢٨	٢١٥٣٩٤	٢٢٢٣١٩	١ر٨	٢ر٣
ـ الدائنون الرسميون	٦٦٥٦٠	٧٠٥٥١	٨٣١٤٢	١٠٤٨٣٠	١٢٣٠٣٦	١٣١٩٠٥	١٤٧٣٩١	١٥٤٩٦٠	١١ر٥	٥ر٣
ـ متعددة الأطراف	١٨٩٨٤	٢٠٠٠٠	٢٤٦٦٠	٣١٠٩٠	٣٩٦١٤	٤٤٣٧٣	٥٠٠٧٣	٥٥٥٠٣	١٣ر١	١٠ر٨
ـ ثنائى الأطراف	٤٧٥٧٦	٥٠٥٥٢	٥٨٤٨١	٧٣٧٤١	٨٣٤٢٢	٨٧٦٣١	٩٧٠١٨	٩٩٤٥٧	١٠ر٧	٢ر٥
ـ الدائنون « قطاع خاص »	٤٢٧٨٥	٤٠٥٧٧	٤٥٦٦١	٥٠٠٩١	٦١٢٨١	٥٩٦٣٠	٥٩٢٦٤	٥٧٤٤٨	ـ ٦ر	ـ ٣ر١
ـ ديون خاصة « غير مضمونة »	٥٣٠٠	٦٠١١	٦٦٦٧	٦٤٧١	٧١٦٨	٧٧٩٢	٩٠٤٠	٩٩١٢	١٦	٩ر٦
استخدام ائتمان الصندوق	٦٠٦١	٦٢٩٨	٧٢٣٩	٧٥٨٧	٨٠٩٨	٧٢٣٥	صفر	صفر		
قصيرة الأمد	١٨٧٣٠	٢٠٣٢٥	٢٤٢٤٢	٢١٠٩٣	٢١١٤٥	٢١٦٨٢	٢٢١٠٦	٢١٠٥٩	٢	ـ ٧ر٤
نفقات متعارضة	٢٠٤٨٢	١٧٩١٩	١٦٩٣٣	١٨٢٦٩	١٧٩٤٢	٢٠٧٥٤	٢٢٣٥٧	٢٢٣٥٧	٧ر٧	
طويلة الأمد	١٨٦٦٣	١٦٧٠١	١٥٩٧٦	١٧٣٥٩	١٧١٦٦	١٩٩١٧	٢٢٣٥٧	٢٢٥٤٣	١٢ر٣	٨ر
الدائنون الرسميون	٧٧٥٨	٧٤٤٢	٦٨٩٤	٨٤٧٣	٩٠٧٧	١١٩٩٢	١٣٩٧٤	١٤١٢١	١٦ر٥	ـ ٨ر
متعددة الأطراف	٣٠٤٩	٣٢٥٩	٣٣٣٤	٤٧٩٠	٥٨٩٠	٥٨٩٠	٨٠٩٠	٨٦٧٩	٣٧ر٤	١ر١
ثنائى الأطراف	٤٧٠٩	٤١٨٥	٣٥٥٨	٣٦٨٢	٣٧٥٧	٦١٠٤	٥٨٨٤	٥٤٤٣	ـ ٣ر٦	٧ر٣
دائنون قطاع خاص	٩٣٢٧	٧٥٩٩	٧٢٦٣	٧١٤٢	٦٠٣٩	٦٥٢٣	٧٠٩٢	٧٠٣٤	٨ر٧	ـ ٧ر٥
نفقات خاصة غير مضمونة	١٥٧٨	١٦٥٩	١٨١٨	١٧٤٤	١٧٥٠	١٤٠٢	١٢٩٣	١٣٨٦	ـ ٧ر٨	٨ر
نفقات الصندوق	١٨١٩	١٢١٨	٩٥٦	٩١٠	٧٧٦	٨٣٧	صفر	صفر		٢ر٧

المصدر : ـ البنك الدولى ـ جداول الديون العالمية ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ الملحق الأول .

ـ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

جدول ٣ ـ ٣ مدفوعات خدمة الديون الخارجية لأفريقيا المتنامية ـ (الوحدة = مليون دولار أمريكى)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	معدل النمو بالنسبة المئوية ١٩٨٩	معدل النمو بالنسبة المئوية ١٩٩٠
الوفاء بالديون الرئيسية	١٠ر٠٤٥	١٠ر٨٣١	١٢ر٤٢١	١١ر٧٩٥	١١ر٠٧٠	١٢ر٣٤٥	١٢ر٥٣٠	١٤ر٧٣٨	١ر٥	١٧ر٦
طويلة الأمد	٩ر٦٤٧	١٠ر٢٦٤	١١ر٦٣٠	١٠ر٤٣٠	٩ر٧٢٣	١١ر٠٤٨	١٢ر٥٣٠	١٤ر٧٣٨	١٣ر٤	١٧ر٦
الدائنون الرسميون	١ر٧٢٠	٢ر١٧٠	٣ر٢٠٠	٣ر٣٨٧	٣ر٥٦٥	٤ر٢١٠	٥ر٣٩٣	٦ر١٣٣	٢٨ر١	١٣ر٧
متعددة الأطراف	٥٣٣	٧٦٧	١ر٠٣٠	١ر٣٩١	١ر٧٢٣	٢ر٣١٥	٢ر٥٤٧	٢ر٣٨٦	١٠	ـ٣ر٦
ثنائية الأطراف	١ر١٨٨	١ر٤٠٣	٢ر١٧٠	١ر٩٩٦	١ر٨٤٠	١ر٨٩٤	٢ر٨٤٧	٣ر٧٤٨	٥٠ر٣	٣١ر٦
الدائنون الخاصون	٧ر٠٦٨	٧ر٢٢٣	٧ر٢٦٩	٥ر٨٦٨	٤ر٨٥٦	٥ر٨٦١	٦ر١١١	٧ر٦٩٩	٤ر٣	٢٦
خاص غير مضمون	٨٥٨	٨٧١	١ر١٦٢	١ر١٧٤	١ر٣٠٤	٩٧٨	٣ر٠٢٨	٩٠٥	١ر٥	ـ ١٢
اعادة تشكيلات الصندوق	٣٩٨	٥٦٧	٧٩٠	١ر٣٦٦	١ر٣٤٦	صفر	صفر			
مدفوعات الفائدة	٧ر٥٦١	٨ر٦٣٥	٨ر٣٣٤	٨ر٠٠٦	٧ر٤٨٢	٩ر٩٨٥	١٠ر٠٢٤	١٠ر٨٦٦	ر٤	٨ر٤
طويلة الأمد	٥ر٤٥٣	٦ر٠٦٢	٦ر٢٠٣	٦ر٠٥٩	٥ر٨٧٨	٨ر٢٥١	٧ر٦٤٨	٩ر٥١٤	٤ر٨	١٠
الدائنون الرسميون	١ر٤٩٦	١ر٨٨٢	٢ر١٠٣	٢ر٥٠٩	٢ر٨١١	٤ر٠١٣	٤ر٥٩٠	٥ر٣٥٨	١٤ر٤	١٦ر٧
متعددة الأطراف	٦٠٩	٧٤٩	٨٤١	١ر٢٠١	١ر٤٩٣	١ر٩٠٩	٢ر٠٩٧	٢ر٣٦٠	٩ر٨	١٢ر٥
ثنائية الأطراف	٨٨٧	١ر١٣٣	١ر٢٦٢	١ر٣٠٧	٣ر٣١٩	٢ر١٠٦	٢ر٤٩٢	٢ر٩٩٨	١٨ر٣	٢٠ر٣
الدائنون الخاصون	٣ر٦٢٠	٣ر٧٤١	٣ر٦٨٧	٣ر٠٨٧	٢ر٦٤٥	٣ر٧٦٢	٣ر٦٥٤	٣ر٨٥٠	ـ٢ر٩	٥ر٤
خاص غير مضمون	٣٣٦	٤٣٨	٤١٤	٤٦٤	٤٢٢	٤٧٦	٤٠٦	٣٠٩	ـ١٤ر٧	ـ ٢٣ر٩
رسوم الصندوق	٤٢٠	٤٨١	٤٩٠	٥٥٧	٤٠٠	٣٤٣	صفر	صفر		
قصيرة الأمد	١ر٦٨٩	٢ر٠٩٢	١ر٦٤٢	١ر٣٩٠	١ر٢٠٤	١ر٣٩١	١ر٤٠٥	١ر٣٥٣	١	ـ٣ر٧

تابع الجدول ٣ ـ ٣ مدفوعات خدمة الديون الخارجية لأفريقيا المتنامية

الخدمة الكلية للديون	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	معدل النمو فى المائة صفر ١٩٨٩	١٩٩٠
طويلة الأمد	٦٠٧ر١٧	٤٦٤ر١٩	٧٥٥ر٢٠	٨٠٠ر١٩	٥٥٣ر١٨	٣٣١ر٢٢	٥٨٤ر٢٢	٦٠٣ر٢٥	١ر١	٤ر١٣
الدائنون الرسميون	١٠٠ر١٥	٣٢٦ر١٦	٨٣٢ر١٧	٤٨٧ر١٦	٦٠٤ر١٥	٣٠٠ر١٩	١٨٠ر٢١	٢٥٢ر٢٤	٧ر٩	٥ر١٤
متعددة الأطراف	٢١٧ر٣	٠٥١ر٤	٣٠٢ر٥	٨٩٥ر٥	٣٧٧ر٦	٢٢٢ر٨	٩٨٣ر٩	٤٩٠ر١١	٤ر٢١	١ر١٥
ثنائية الأطراف	١٤٢ر١	٥١٤ر١	٨٧٢ر١	٥٩٣ر٢	٢١٧ر٣	٢٢٣ر٤	٦٤٣ر٤	٧٤٦ر٤	٩ر٩	٢ر٢
الدائنون الخاصون	٠٧٥ر٢	٥٣٧ر٢	٤٣٢ر٣	٣٠٣ر٣	١٥٨ر٣	٩٩٩ر٣	٣٣٩ر٥	٧٤٥ر٦	٥ر٣٣	٣ر٢٦
الخاص غير المضمون	٦٨٩ر١٠	٩٦٤ر١٠	٩٥٦ر١٠	٩٥٥ر٨	٥٠١ر٧	٦٢٣ر٩	٧٦٤ر٩	٥٤٨ر١١	٥ر١	٣ر١٨
استخدام ائتمان الصندوق	١٩٤ر١	٣٠٩ر١	٥٧٥ر١	٦٣٨ر١	٧٢٦ر١	٤٥٤ر١	٤٣٤ر١	٢١٤ر١	ـ ٤ر١	ـ ٣ر١٥
صافى التدفقات	٨١٦	٠٤٨ر١	٢٨٠ر١	٩٢٢ر١	٧٤٥ر١	٦٤١ر١	صفر	صفر		
طويلة الأمد	٤٣٨ر١٠	٠٨٩ر٧	٥١٢ر٤	٤٧٥ر٦	٨٧٢ر٦	٤٠٩ر٨	٨٢٨ر٩	٨٠٦ر٧	٩ر١٦	ـ ٦ر٢٠
الدائنون الخاصون	٠١٧ر٩	٤٣٧ر٦	٣٤٧ر٤	٩٣٠ر٦	٤٤٣ر٧	٨٧٠ر٨	٨٢٨ر٩	٨٠٦ر٧	٨ر١٠	ـ ٦ر٢٠
متعددة الأطراف	٠٣٨ر٦	٢٧٢ر٥	٦٩٤ر٣	٠٨٤ر٥	٥١١ر٥	٧٨٤ر٧	٥٨١ر٨	٩٨٨ر٧	٢ر١٠	ـ ٩ر٦
ثنائية الأطراف	٥١٧ر٢	٤٩١ر٢	٣٠٤ر٢	٣٩٨ر٣	٥٩٦ر٣	٥٧٢ر٣	٥٤٢ر٥	٢٩٣ر٦	٥٥	٦ر١٣
الدائنون الخاصون	٥٢٢ر٣	٧٨١ر٢	٣٨٩ر١	٦٨٧ر١	٩١٣ر١	٢٠٩ر٤	٠٣٧ر٣	٦٩٦ر١	ـ ٨ر٢٧	ـ ٢ر٤٤
خاص غير مضمون	٢٥٩ر٢	٣٧٦	ـ ٥	٢٧٥ر١	٤٨٥ر١	٦٦٢	٩٨١	ـ ٦٦٥	٢ر٤٨	ـ ٨ر١٦٧
استخدام ائتمان الصندوق	٧٢٠	٧٨٨	٦٥٧	٥٧٠	٤٤٧	٤٢٤	٢٦٦	٤٨١	ـ ٣ر٣٧	٨ر٨٠
	٤٢١ر١	٦٥٢	١٦٦	ـ ٤٥٥	ـ٥٧٠	ـ ٤٦١	صفر	صفر		

تابع الجدول ٣ ـ ٣ مدفوعات خدمة الديون الخارجية لافريقيا المتنامية (بالدولار الأمريكى)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	معدل النمو فى المائة	
									١٩٨٩	١٩٩٠
صافى التحويلات	٢ر٨٧٦	ـ ١ر٥٦٧	ـ ٣ر٨٢٢	ـ ١ر٥٣١	ـ ٦١١	ـ ١ر٥٧٨	ـ ٢٢٨	ـ ٣ر٠٦٢	ـ ٨٥ر٧	١٢٥٤ر٩
طويلة الأمد	٣ر٥٦٣	٣٧٥	ـ ١ر٨٥٦	٨٧٢	١ر٥٦٤	٦١٧	١ر٧٧	ـ ١ر٧١٠	٠ر٨	ـ ٢٤٥ر٣
الدائنون الرسميون	٤ر٥٤٠	٣ر٣٩١	١ر٥٩١	٢ر٥٧٦	٢ر٧٠٠	٣ر٧٧٠	٣ر٩٩١	٢ر٦٣١	٥ر٩	ـ ٣٤ر١
متعددة الأطراف	١ر٩٠٦	١ر٧٤٢	١ر٤٦٢	٢ر١٩٧	٢ر١٠٥	١ر٦٦٦	٣ر٤٤٥	٣ر٩٣٢	١٠٦ر٨	١٤ر١
ثنائية الأطراف	٢ر٦٣٤	١ر٦٤٨	١٢٧	٣٧٩	٥٩٤	٢ر١٠٤	٥٤٦	ـ ١ر٣٠٢	ـ ٧٤	ـ ٣٣٨ر٥
الدائنون الخاصون	ـ ١ر٣٦٢	ـ ٣ر٣٦٥	ـ ٣٦٩١	ـ ١ر٨١٢	ـ ١ر١٦١	ـ ٣ر٠٩٩	ـ ٢ر٦٧٢	ـ ٤ر٥١٥	ـ ١٣ر٨	٦٩
الخاص غير المضمون	٣٨٤	٣٥١	٢٤٤	١٠٦	٢٥	ـ ٦٢	ـ ١٤١	١٧٣	١٧١ر٢	ـ ٢٢٢ر٧
استخدام ائتمان الصندوق	١ر٠٠٣	١٧٠	ـ ٣٢٤	ـ ١ر٠١١	ـ ٩٧٠	ـ ٨٠٣	صفر	صفر	ـ ١٠٠	
قصيرة الأمد	ـ ١ر٦٨٩	ـ ٢ر٠٩٢	ـ ١ر٦٤٢	ـ ١ر٣٩٠	ـ ١ر٢٠٤	ـ ١ر٣٩١	ـ ١ر٤٠٥	ـ ١ر٣٥٣	١	ـ ٣ر٧
المحصلة الاقتصادية										
صادرات السلع والخدمات	٧٠ر٣٢٠	٧٣ر١١٩	٧١ر٥٩١	٦١ر٣٣٩	٦٧ر٠٠٧	٦٦ر٢٦٩	٧٦ر٧٣١	٨٤ر٧٠٨	١٥ر٨	١٠ر٤
الانتاج القومى الكلى	٢٧٦ر٧٠٤	٢٧٨ر٣٨٣	٢٨٣ر٦٢٧	٢٦٢ر٦٥٣	٢٥٢ر٩٤٥	٢٤٧ر٧٥١	٢٤١ر٨٦٧	٢٤٨ر٧٩٩	ـ ٢ر٤	٢ر٩

المصدر ـ جداول ديون العالم ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ للبنك الدولى

ـ الملحق الأول ·

ـ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ·

أما الشركات متعددة الجنسيات فقد أفرغت القارة ودول العالم الثالث الأخرى من رؤوس الأموال ٠ وهذه الشركات تسيطر على ٨٠٪ من تجارة أفريقيا من المعادن والمواد الخام الزراعية ، وتتلاعب بأسعارها لكى توقع الخسائر الكبيرة بالمنتجين لهذه المواد الأولية ٠ وثمة وسائل فاضحة أخرى تدل على الاستغلال الذى تقوم به هذه الشركات وتتمثل هذه الوسائل فى صافى الأرباح التى أعادتها هذه الشركات الى بلادها والتى تصل الى ١٣ر٥ بليون دولار فى الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٠ (وكان صافى صادرات رأس المال من نيجيريا وحدهافى تلك الفترة ٢ر٦ بليون دولار) ، كما تتمثل فى ايجار التكنولوجيا والذى وصل فى عام ١٩٨٢ وحده الى ٣٥ بليون دولار من الدول الفقيرة الى الدول الرأسمالية الرئيسية ، وأيضا فى التسعير التحويلى (فواتير مكدسة بالواردات وفواتير فقيرة فى الصادرات) ٠

وقد أسهم عدم الارتباط بالهزات فى النقد الأجنبى والقروض الى أزمة الديون هذه ، اذ أتاح لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى وأجهزة أجنبية مقرضة أخرى ، تسهيل تحويل هذه القروض الى حسابات فى البنوك الخاصة فى الخارج لصالح زعماء أوغاد أشرار ٠ وهذا سبب كبير فى أن الدول المقترضة لا تستطيع أن تحصل على عائدات على هذه القروض الخارجية للوفاء بها ٠ وقد قدرت « رؤوس الأموال » التى تم تهريبها فى حسابات سرية فى بنوك سويسرا بستة وخمسين بليون دولار (٥٦ بليون دولار) فى عام ١٩٨٦ ٠ أما ربط العملات الأفريقية بالعملات الامبريالية المذبذبة مثل الدولار فقد فرض أيضا خسارات كبيرة فى النقد الأجنبى على الدول الفقيرة ٠

وتشتمل الأسباب الداخلية لأزمة الديون الأفريقية على عمليات النهب المنتظمة لخزائن هذه الدول من جانب بعض الزعماء المفلسين مما يؤدى الى خسارة تصل الى أكثر من ثلاثين بليون دولار ٠ فالاستثمارات غير الانتاجية فى انشاء ملاعب كبيرة ، والمشروعات الأخرى التى ترتبط بالهيبة وحب المظاهر ، والعقود المتضخمة المؤذية ، الضارة ، والتحامل على الريف فى برامج الحكومة ، والأولويات القومية المشوهة غير السليمة ، والعجز المزمن فى الميزانيات وتواطؤ المسئولين مع الشركات متعددة الجنسيات والانفاق العسكرى المرتفع ٠٠ كل هذه عوامل بارزة فى الأزمة ٠ ففيما بين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٨ عندما قيل ان نفقات أفريقيا على السلاح قد تضاعفت خمس عشرة مرة ، أنفقت الدول الأفريقية باسراف نحو ١٢٠ بليون دولار (مائة وعشرين بليون دولار) فى الأغراض العسكرية ، بل تبين أيضا أن الموارد المالية لنيجيريا فيما بين عام ١٩٧٧

وعام ١٩٨٢ تجاوزت المبالغ الكلية التى أنفقت على مشروع مارشال لاعادة بناء غرب أوربا عقب الحرب العالمية الثانية ·

وربما تتمثل المناورات السياسية لأزمة الديون الأفريقية ، أصدق تمثيل فى ردود فعـل الأطراف الكبيرة فى الأزمة ووقعها عليها ـ وهذه الأطراف هى صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى نيابة عن الدائنين ، والحكومات الأفريقية والرأى العام الأفريقى والمجتمع الدولى ·

ردود فعل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى تجاه الأزمة :

ان ردود الفعل الرئيسية ـ وهى خمسة ـ من جانب الصندوق والبنك تجاه الأزمة الأفريقيـة تتمثل فى ايديولوجية برامـج المواءمة الهيـكلية واختيار الحكومات الأفريقية واستخدام « الطـابور الخامس » ، وفرض الشروط ، ومحاولات اختيار المنظمات الأجنبية غير الحـكومية · بالرغم من أن المسئولين فى صـندوق النقد الدولى والبنك الدولى يعرفون أن بلادهم تتحمل ولو عشرة فى المائة (١٠٪) من السياسات القهرية التى تتضمنها برامج المواءمة الهيكلية ، فان هذه الشروط القاسية المتعارضة لا تزال تفرض كحل لأزمة الديون الأفريقية · وهم يعرفون أن هـــذه السياسات تثمر فى أى مكان فى العالم ، بل ليس لديهم دراسات جادة عن تأثيرها فى الدول المختلفة ·

ولكن لأن الدول الدائنة أعطتهم السلطة لفرض هذه السياسات ، ولأن برامج المواءمة الهيـكلية تحقق أهدافهـم الامبرياليـة غير المعلنـة أو المكتوبة ، فانهم يواصلون فرضها · وبهذا العمل يكون صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يحققان مهمتهما الأسـاسية وهى قوات العاصـفة للامبريالية فى حرب الديون التى تشنها على العالم الثالث ·

أما الموقف الثانى للصندوق والبنك تجاه الأزمة فيتمثل فى استخدام وسيلة الترغيب والتهديد ، وذلك لتشجيع بعض الحكومات الأفريقية على أن تنضم اليهما وتتعاون معهما فى عدوانهما على أفريقيا · وفى سبيل ذلك يقدمون لهم ـ من قبيل الرشوة ـ المزيد من القروض بالرغم من أن هذه الدول لا تستطيع الوفاء بديونها القائمة · وابطالهما فى هذه الحلبة بعض الزعماء الأفريقيين المفلسين من أمثال موبوتو ، على حـين تتعرض الدول التى تقاومها مثل زامبيا وتنزانيا الى التشهير والأذى · وقد حدث فى مؤتمر « ابوجا » فى يوليـة عام ١٩٨٧ أن حث الصـندوق والبنك

ورعاتهما الكبار الدول الأفريقية حتى تقبل « برامج المواءمة الهيكلية » على وعد زائف بمزيد من القروض واعادة جدولة الديون بشكل أيسر . وبعد عام تقريبا كان علينا أن ننتظر أن تثمر تسهيلات المواءمة الخاصة الموسعة ، بل والكلام الطيب المنمق عن تقديم أموال اضافية . ولكن سياسة الترغيب والترهيب أعاقت أية تحديات قوية قامت بها منظمة الوحدة الأفريقية .

وتتمثل الاستراتيجية الثالثة للصندوق والبنك في استخدام طابورهما الخامس من التكنوقراطيين ومن يحالفهم في أفريقيا . ويضم هؤلاء قوى الضغط المحلية التى تعمل بقوة على قبول الشروط الخبيثة وكذلك برامج المواءمة الهيكلية . ويزعمون في سذاجة أن الأفريقيين والمدينين الآخرين هم الذين يهرعون الى الصندوق والبنك بعد أن يفسدوا اقتصادياتهم ، كما يزعم هؤلاء أيضا أن هذه المؤسسات لم تفرض شيئا . والا فما هى الشروط التى فرضتها على الولايات المتحدة وهى أكبر دولة مدينة ، اذ تقدر ديونها الخارجية بنحو ٦٥٠ بليون دولار ؟ وماذا كانت الشروط عندما حدث فيما بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٨ ، أن اضطلعت الدول الدائنة بأكثر من سبعين في المائة (٧٠٪) من الائتمان الكلى للصندوق والبنك ؟ وما هى الضوابط التى فرضها صندوق النقد الدولى على الدول الرأسمالية المتقدمة خلال الاضطرابات النقدية المروعة في السبعينات ؟ . ومهما يكن من أمر فان الذى تسبب في الأزمة التى تتعرض لها الدول الأفريقية هى السياسات الخاطئة للصندوق والبنك في الماضى (ويتمثل بعضها في التصنيع البديل للواردات .. والاعتماد على رأس المال الأجنبى الخ) وكذلك التلاعب في صادرات الدول الفقيرة . وعلى أية حال ألم يتأسس البنك والصندوق لمعالجة التفاوت والأزمات ؟

والأمر الرابع هو أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يوسعان من استخدام شروطهما ضد الدول المدينة لتشمل أجهزة أخرى . ولذلك تصر الحكومات الأجنبية والدائنون الأجانب من القطاع الخاص على قبول شروط البنك والصندوق «كشهادة مقاصة» حتى قبل مناقشة اعادة جدولة الديون . والأسوأ من ذلك تلك الحقيقة المزعجة وهى أن بند المساعدة في اتفاقية « لومى ٣ » ، التى تنتهى في عام ١٩٩٠ ، والتى تفاخرت بها المجموعة الاقتصادية الأوربية على أنها « مساعدات بدون قيود » ، قد تعرضت الآن لنفس الشروط . وعلى دول أفريقيا والكاريبى والباسفيك مجتمعة أن ترفض أية شروط تفرض على اتفاقية « لومى ٣ أو ٤ » .

ونأتى لرد الفعل الخامس لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى تجاه أزمة الديون في دول أفريقيا ودول العالم الثالث ويتمثل في محاولة جرت أخيرا لانتقاء المنظمات غير الحكومية الأجنبية التى تؤيد الدول الدائنة .

والغرض الواضح هو أن يبدو الصندوق والبنك على أنهما يتعاونان مع المنظمات غير الحكومية فى اضفاء طابع انسانى على المواءمة ·· ولكن يجب على الدول الأفريقية أن تصر على حياد هذه المنظمات غير الحكومية · كما أن على هذه المنظمات من جانبها أن تتيقن من أنها سوف تفقد مصداقيتها اذا أصبحت عنصرا مساعدا للصندوق والبنك · والمعروف أن المجموعة الاقتصادية الأوربية لا تتفق كلية مع الصندوق والبنك ، ولكن أن تربط هذه المجموعة اتفاقية لومى ٣ بشرطية البنك والصندوق فهذا يعد شيئا مزعجا لأزمة الديون · وقد أظهرت قمة « تورنتو » لمجموعة الدول السبع الدائنة بعض المرونة الحدية الهامشية لأزمة الديون ولكن هذا لا يكفى ·

ردود فعل الحكومات الأفريقية :

تنظر الحكومة الافريقية الى أزمة الديون بمفاهيم مالية واقتصادية ولذلك فانها تتصرف حيالها بشكل فردى الى حد كبير · فتقوم كل دولة بمفردها — منفصلة عن الدول الأخرى — بالتفاوض مع الصندوق والبنك ونادى باريس ونادى لندن للوفاء بديونها بطريقة تضل معها الكرامة · ومع ذلك فان هذه القوة الهائلة التى يتمتع بها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى تأتى من قدرتهما على عزل الدول المدينة — كل عن الآخر — ومعاملتهم دولة ·· دولة ·· ومن جهة أخرى تجمعت الدول الدائنة واحتشدت وراء الصندوق والبنك فى مجموعة الدول السبع ، ونادى باريس ونادى لندن · والحق أن الدول الأفريقية — على عكس مثيلاتها فى أمريكا اللاتينية وفى آسيا — لم تكن جادة أو نشـطة فى احتجاجها على الشروط التى تمليها حرب الديون ·

فقط فى ثلاث مناسبات استطاعت الدول الأفريقية أن تتصرف بشكل جماعى بالنسبة للديـون التى تؤرقها ، أولها برنامج أولويـات أفريقيا للانتعاش الاقتصادى (ابوجا · أديس أبابا ١٩٨٧) ·· ففى يولية من عام ١٩٨٥ خرجت منظمة الوحدة الأفريقيـة بهـذا البرنامج للفترة فيما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٠ ، وقدرت تكاليفه بمبلـغ ١٢٨ر١ بليون دولار ، توفر أفريقيا منه ٨٢ر٥ بليون دولار وتجمع الباقى وهو ٤٦ بليون دولار من مصادر خارجيـة · وفى مايو من عام ١٩٨٦ استغلت منظمة الوحـدة الأفريقية برنامج أولويات أفريقيا للانتعاش الاقتصادى لتطالب بجلسة خاصة للأمم المتحدة لمناقشة الوضع الاقتصادى الحرج فى أفريقيا · وقد أدى هذا الى تبنى برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادى

والتنمية في أفريقيا فيما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٠ · ومن سوء الحظ أن هذا البرنامج الذى خرجت به الأمم المتحدة قد رسخ تقرير « بيرج » المشبوه الذى أعده « اليوت بيرج Elliot Berg » للبنك الدولى لاضعاف « خطة لاجوس للعمل من أجل التكامل الأفريقى » ، والتى وضعت تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية ·

ولأن الكثير لم يتم لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا ، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وبنك التنمية الأفريقى وحكومة نيجيريا معا ، مؤتمر « ابوجا » فى يونية من عام ١٩٨٧ كعمل من أعمال المتابعة التى نص عليها فى برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا · وقد ذكر بيان « ابوجا » أن ثمانى وعشرين دولة أفريقية تقوم بتنفيذ برامج المواءمة الهيكلية ، وانتهى المؤتمر بأن ألزمت الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية نفسها بنسبة لخدمة الديون تصل الى ثلاثين فى المائة · وهى نسبة تشل الاقتصاد وتقعده عن الحركة · ونقول ان برنامج أولويات أفريقيا للانتعاش الاقتصادى وبرنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا ، وبيان « ابوجا » قد فشلت جميعا لأنها مداخل اقتصادية بحتة لأزمة الديون ·

وخلال شهرى نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٨٧ ، اجتمعت منظمة الوحدة الأفريقية مرة أخرى فى أديس أبابا ، واتخذت موقفا أفريقيا مشتركا من أزمة الديون · وكان هذا أول رد فعل سياسى حقيقى للأزمة لأنها وضعت أمام الدائنين مطالب مشتركة ، وطالبت بمؤتمر دولى حول ديون أفريقيا · وقد تضمنت مطالبهما المعتدلة نسبيا تحويل الديون الى منح ، أو الغاءها بالنسبة للدول الفقيرة (كما لو أن هناك دولا غنية فى أفريقيا ! » ، وفترات سماح أطول للوفاء بالديون ، واعادة جدولة الديون لسنوات أكثر ، وأسعار فائدة أقل ومعدلات يمكن أن تتحملها لخدمة الديون · وبالرغم من أن بعض الديون الصغيرة قد ألغيت أو تحولت الى منح بالنسبة لبعض الدول ، فان هذه المطالب التى تقدمت بها منظمة الوحدة الأفريقية لا يزال أمامها وقت ليقبلها الدائنون ·

الرأى العام الافريقى والأزمة :

بالمقارنة بمناطق أخرى فى العالم الثالث وبأوربا ، نجد أن رد فعل الرأى العام الأفريقى تجاه أزمة الديون قد هبط الى درجة كبيرة من البلبلة

والحيرة . أما في الحالات الحادة من سياسات برامج المواءمة الهيكلية القاسية فقد كان رد الفعل من الجماهير عنيفا بشكل غير منظم مما أدى الى مصرع المئات من المتظاهرين من معارضى هذه البرامج فى أفريقيا كلها . وقد وقعت أسوأ الحوادث فى زامبيا والمغرب والسودان وسيراليون ونيجيريا . وقد حدثت بعض المظاهرات المتفرقة والاضرابات فى عدد من البلاد الأفريقية التى تنفذ هذه البرامج التعسفية .. ولكنها كلها كانت متفرقة وغير فعالة .

ولم تصل هذه الاحتجاجات الى حد المقاومة السياسية المنظمة للآثار المفجعة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى أفريقيا . وهناك منظمات غير حكومية فى أفريقيا - أقل بكثير مما هو موجود فى أجزاء أخرى من العالم - لديها برامج محددة حول تعبئة الجماهير وحشدها تأييدا للحكومات الأفريقية فى مواجهة الديون . والمنظمتان الكبريان اللتان تعدان استثناء لذلك هما « معهد البدائل الأفريقية » ومنظمة وحدة الاتحادات العمالية الأفريقية ، ومقرهما أكرا . وقد نظمت كلتاهما مؤتمرين دوليين كبيرين فى عام ١٩٨٧ حول أزمة الديون والنتائج المفجعة لبرامج المواءمة . كما أعربتا عن التضامن القومى مع الدول الأفريقية فى معارضة العدوان الموجه لهذه الدول من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . وقد طالبتا بمفهوم سياسى لأزمة الديون وعمل جماعى من الدول الأفريقية ضد الصندوق والبنك مع تكوين « كارتل » للمدينين الأفريقيين يرتبط بكارتل لمدينى العالم الثالث ، وبانسحاب موظفى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من البنوك المركزية الأفريقية ووزارات المالية ، وتحويل كل الديون الخارجية الى منح ، والغائها أو الامتناع عن دفعها بشكل جماعى ، وصياغة برامج قومية لاعادة البناء بديلة لبرامج المواءمة الهيكلية كما حدث فى زامبيا ، وبلورة نموذج بديل للتنمية فى أفريقيا يقوم على أساس الاعتماد الفعال على النفس ، وتكوين تحالفات ديمقراطية عريقة للفلاحين والعمال والمرأة والطلبة والمثقفين الوطنيين والكنائس والمساجد لمواجهة حرب الديون ، وأخيرا طالبتا بتنفيذ هذه المطالب . وهناك منظمات أفريقية أخرى غير حكومية تنبهت تدريجيا الى ضرورة المعالجة السياسية لأزمة الديون من خلال تعبئة الجماهير .

المجتمع الدولى والأزمة :

ان المجتمع الدولى يؤكد تضامنه مع العالم الثالث فى أزمة الديون . فالدول الاشتراكية والمنظمات غير الحكومية فى أوربا ، والكنائس تنظر

الى الديون على أنها ظالمة مجحفة ، وقد طالبت بالغائها أو عـدم دفعها ، وقدمت المساعدات المادية لدول العالم الثالث عونا للفقراء المستضعفين فى الريف والحضر . ومن بين هذه المنظمات البارزة غير الحكومية النقابات واتحادات العمال « والمســاعدات المسيحية » و « الحرب على العوز » و « الكويكرز » وحركة التنمية العـالمية . والحق أنه لابد من التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية فى أفريقيا وفى العالم الثالث (المنظمات غير الحكومية فى الجنوب مثلا) حتى تتضاعف فاعلية أعمالها الانسانية وحتى تتحقق التعبئة السياسية ضد الديون . ومن المهم التأكيد على استقلال هذه المنظمات عن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .. فالحل الناجع لأزمة الديون يتطلب المحافظة على تعبئة هذا التأييد الســياسى المهم وكذلك الاهتمــام من جانب المجتمع الدولى حيال أزمة الديون فى أفريقيا وخصوصـا ونحن فى وقت تسعى فيه الامبريالية بسرعـة الى تهميش أفريقيـا فى هـذه البيئة الدولية التى تتزايد فيهـا العداوات والخصومات .

نحو حل للأزمة :

تم حل أزمة الديون فى الثلاثينات بأن رفضت دول أمريكا اللاتينية مجتمعة أن تفي بالديون ، ونتج عن ذلك أن قامت الولايات المتحدة بدفعها للبنوك الخاصة المختصة . ولكن الأزمة الحالية مختلفة فى مظهر واحد مهم جدا ، ألا وهو أنها عمل من أعمال العدوان الصامت لاعادة استعمار أفريقيا ودول العالث الثالث . ومن ثم كانت سمتها السياسية واضحة . لذلك فان حلها يجب أن يكون فى جوهره سياسيا . وثمة عوامل خمسة مهمة جدا تحقيقا لهذا الحل :

١ ـ المفهوم السياسى ومعالجة الديون :

يجب على الحكومات الأفريقية والرأى العام الأفريقي ومن يؤيدهم فى المجتمع الدولى أن يفكروا ويتصرفوا بالنسبة لأزمة الديون بمفاهيم سياسية .

٢ ـ عمل جماعى متناغم :

يجب علي الحــكومات الأفريقيــة أن تتحول وبسرعة من الأعمال الفردية الضيقة الى عمل جماعى تجاه أزمة الديون . فالتفـاوض المنفرد

ـ أى دولة دولة ـ مع الصندوق والبنك ونادى باريس ونادى لندن شيء لا جدوى منه · فيجب أن تصر على أن تقوم منظمة الوحدة الأفريقية ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقى ، بالتفاوض مع كل الدول الأفريقية على أســـاس جماعى · فاذا كان العمل الجماعى مهما للدائنين الأقوياء ، فانه أمر حاسم للمدينين الضعفاء ·· ويجب على منظمة الوحدة الأفريقية أن تعجل بتكوين كارتل للمدينين الأفريقيين وكارتل لمدينى العالم الثالث ·

٣ ـ تحالف ديمقراطى عريض فى مواجهة الديون :

يجب على جميع التنظيمات الجماهيرية للعمال (اتحادات العمال) والطلبة والمرأة والفلاحين والمثقفين الوطنيين والكنائس والمساجد أن تشكل جبهات واسعة فى كل بلد أفريقى ، ويكون هدفها مســاندة دولهم فى التصدى للسياسات المجحفة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ·

٤ ـ التعبئة الحاشدة لمواجهة الديون :

على التحالف الديمقراطى أن يعبىء الرأى العام فى كل بلد أفريقى، وعلى أساس من الوحدة الأفريقية تصـــديا لشرور الديون · فيجب أن تستغل المحاضرات وحلقات الدرس والندوات والمتاجر ووسائل الاعلام ، وبكل اللغات ، فى زيادة الوعى السياسى الشعبى بأزمة الديون · فالذى نواجهه حرب صامتة تتعجل تقويض بلادنا ، ومن ثم كانت تعبئة الشعوب ـ كما حدث فى أمريكا اللاتينية وفى آسيا ـ ضرورة لمساندة حكوماتنا وهى تواجه أزمة الديون ·

٥ ـ مطالب ديمقراطية حول الديون :

يجب أن تتضمن المطالب الرئيسية للتحالف الديمقراطى العريض حول الديون ما يلى :

● رفض الدين والامتناع عن دفعه بشكل جماعى :

ذلك لأنـــه سيكون من المهلك لأنه دولة منفـــردة ان ترفض الدين وتمتنع عن دفعه بسبب العقوبـــات التى ستتعرض لها من الامبريالية : ولكن اذا قامت كل الدول ، أو كثير منها ـ فى أفريقيـــا ودول العـــالم الثالث ـ برفض الديون والامتناع عن دفعها ، فانها تستطيع أن تقاوم أية

عقوبات . وهناك أسباب كثيرة تبرر هذا المسلك الجماعى بالامتناع عن سداد الديون : فصافى صادرات رأس المال والموارد الأخرى من أفريقيا وبقية دول العالم الثالث قد وفت بالفعل بهذه الديون الزائفة وعلاوة على ذلك فان أفريقيا دائنة حقيقية للامبريالية العالمية .. فألمانيا ـ مثلا ـ دفعت تعويضات لأوربا بعد الحرب العالمية الأولى ولليهود منذ الحرب العالميــة الثانيــة بسبب موت مليونين من اليهود . فمن ذا الذى دفــع تعويضات لأفريقيا عن الرق والاستعمار والاستعمار الجديد ؟ ان هذه الديون « المزعومة » لا يمكن أن تغطى « جــزءا » من التعويضــات التى تستحقها أفريقيا . ومن ثم يكون الاختيار أمام أفريقيا وبقية دول العالم الثالث واضحا جليا : أما التفكك والتمزق أو رفض دفع الديون بشكل جماعى . ولا يمكن أن تأمل أفريقيا فى أن تفى بهذه الديون ثم تعيش وتبقى .

● وضع برامج قومية بديلة لاعادة البناء لمواجهة البرامج المفجعة التى يفرضهــا الصندوق والبنك وقد حظت زامبيا خطوات شجاعة فى هذه السبيل .

● الانسحاب العاجل لكل موظفى الصندوق والبنك من البنوك المركزية ووزارات المالية فى أفريقيا .

● تقبل نموذج بديل للتنمية ويجب أن يؤدى هذا الى أن يحــد ويضعف من التــأثير القوى للنقــد الأجنبى وميزان المدفوعــات وقطاع التجارة الخارجية : اننا فى حاجة الى أن نعتمد قوميا وجماعيا على أنفسنا ، على أساس مواجهة الحاجات الأساسية للأغلبية من شعوبنا فى الغذاء والماء والمأوى والملبس والرعاية الصحية ، والنقل والتعليم الأســاسى . وليس هناك من نستعبده أو نستعمره ، لذلك لا يمكن أن نتطور وننمو بالطريقة التى سلكتها أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان .

● تنمية التجارة فيما بين الدول الأفريقية ، وبين الجنوب والجنوب عن طريق المقايضة ، وكذلك التعاون الجاد بين الجنوب والجنوب .

ان الدول الأفريقية والدول الفقيرة الأخرى لن تكون قادرة أبدا على أن تحصل على ما يكفى من النقد الأجنبى لمواصــلة أنماطها الحالية فى التجارة ولذلك يجب أن تتجر بالمقايضة (أو ما يسمى بالتجارة المقابلة أو المضادة) فيما بينها وبين أنفسها . كما يجب أن يتعاونوا على اصدار عملات اقليمية وشــبه اقليمية مشتركة ليقل بشــــكل جذرى اعتمادهم الخارجى المهين على الدول الرأســمالية المتقدمة . (انظر تقرير لجنــة الجنوب تحت عنوان تحديات من أجل الجنوب) .

● **تخفيض الاقتراض الأجنبى** ··· كان رأس المال الأجنبى دائما وسيلة لتفريغ أفريقيا من رأس المال وكذلك بقية دول العالم الثالث والكثير من القروض الأجنبية لا تروح الى أفريقيا والمناطق الفقيرة الأخرى· لذلك يجب أن تنخفض كل الاقتراضات الأجنبية من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ·· الخ · واذا استطاعت أفريقيا وبقية دول العالم الثالث أن تحافظ على عائداتها من التصدير والموارد الأخرى ، فان هذا يكفى لاستراتيجية للتنمية أكثر من متواضعة ··

الديون مدفوعة والمطلوب تعويضات لافريقيا

« اذا نظرنا للموضوع نظرة موضوعية نقول ان أمريكا اللاتينية قد دفعت بالفعل ديونها · ولكننا اليوم لا نزال نستحق أكثر مما تعاقدنا عليه أصلا · ففى الظروف الحالية لا يمكن أبدا دفع الديون ، فسوف تصبح نوعا من « الاتاوة » يجب على أمريكا اللاتينية أن تدفعها وأن تظل تدفعها طيلة الحياة » ·

هذه كلمات « كارلوس بيريزدى كاستيللو » سكرتير عام منظمة « سيلا » Sela التى تمثل ستا وعشرين دولة فى أمريكا اللاتينية وفى الكاريبى ، وهى تردد حقيقة أن دول العالم الثالث قد دفعت بالفعل ديونها الخارجية · وهناك عوامل كثيرة توضح أن الدين قد دفع وهى تشمل أسعار الفائدة المرتفعة والمتزايدة ، وهبوط عائدات الصادرات ، وهروب رأس المال ، واعادة المنظمات غير الحكومية لأرباحها الى أوطانها الأصلية · وقد اقترحت فكرتان لمواجهة آثار أسعار الفائدة المرتفعة · أولاهما أن القروض الأجنبية التى تحتفظ بقانونيتها يجب أن تكون تلك التى تقدم لأغراض التنمية بأسعار فائدة متساهلة ـ بالاضافة الى قروض قصيرة الأجل للتصدير أو التجارة · وثانيتهما أن تكون أسعار الفائدة القانونية الوحيدة هى تلك التى تتم على أساس الأسعار الحقيقية أى أسعار فائدة اسمية أو نقدية تتكيف مع تغيير الأسعار أو التضخم ـ ويجب أن تكون هذه الأسعار على الفائدة قريبة من المتوسط التاريخى وهو ما بين ١٪ و ٥ر١٪ ـ وقد جاء فى تقرير « التآلف العالمى للعدالة الاقتصادية » ومقره كندا ويسمى Sela ، أنه كان يجب أن تنخفض أسعار الفائدة فى عام ١٩٨٦ ، وانه فى خلال أربع سنوات من السنوات السبع التى تبدأ عام ١٩٨١ وتنتهى عام ١٩٨٧ ، كانت الأسعار الحقيقية القانونية سلبية ـ مما يعنى أنه كان على الدول الأجنبية الدائنة أن تدفع للدول المدينة ، لا أن تأخذ منها · والذى حدث أن أسعار الفائدة الحقيقية التى تدفع على

القروض التجارية وصلت في المتوسط الى نسبة ضخمة هي ٢ر١٥٪ في الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٧ - بزيادة ٧ر١٣٪ عن المعدل التاريخي وهو ٥ر١٪ وعندما تطبق هذه الزيادة (٧ر١٣) في سعر الفائدة الحقيقية ، على الديون الكلية الأفريقية وهى ٢٣٠ بليون دولار عام ١٩٨٧ فمعنى ذلك أن ما تدفعه أفريقيا في زيادة سعر الفائدة فيما بين ١٩٨١ و ١٩٩٠ يصل الى أكثر من ٣٢ بليون دولار ٠ وهذه الأعباء الكبيرة على الفائدة هي مصدر كل انحراف ، اذ تؤكد أنه بعد أن تقوم بعض الدول بدفع ٧٥٪ من رأس المال على قرض من القروض ، فان ما يتبقى يتجاوز المبلغ الكلى للقرض الأصلى ٠٠ والسبب هو التلاعب في سعر الفائدة ٠

أما فيما يتعلق بعائدات التصدير المنخفضة فان « اللجنة الاقتصادية لأفريقيا » قد ذكرت أن الأسعار المنخفضة للسلع قد كبدت أفريقيا خسارة في عائدات التصدير تصل الى ٣ر٥٤ بليون دولار فيما بين ١٩٨١ و ١٩٨٧ والى ٦٠ بليون عام ١٩٩٠ وهذا يعنى تحويل الأموال من أفريقيا الى الدول الدائنة ٠ وتقول تقديرات صندوق النقد الدولى ان نحوا من ثلاثين بليون دولار (في عمليات هروب رأس المال) قد خرجت من أفريقيا فيما بين ١٩٧٤ و ١٩٨٥ ، أو ٥ر٤٢ بليون دولار في عام ١٩٩٠ كمتغير منخفض ٠ وقد ارتفع هذا الرقم كثيرا منذ ذلك الحين ، وبسبب هذا المبلغ الضخم فان ديون أفريقيا الخارجية يجب أن تنخفض بنفس القدر ٠ وقد قيل أيضا ان ٧٥ خمسة وسبعين بليون دولار من ديون أفريقيا الخارجية في عام ١٩٩٠ - ومقدارها ٤ر٢٤٣ بليون دولار ، كانت ترجع الى الأسعار المرتفعة للفائدة ، والى الخسارة التى تسببت فيها الهزات التى تعرض لها سعر الصرف للدولار الأمريكى ٠ كذلك فان صادرات رأس المال من أفريقيا والتى كانت تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات فيما بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ (وتظهر في ميزان المدفوعات تحت مسمى دخل استثمار) يمكن أن تقدر بنسبة ٢٥٪ من رأس المال الأجنبى الخاص الذى يدخل أفريقيا بنحو ٤ بليون دولار سنويا بالاضافة الى سعر التحويل ، أى باجمالى قدره ٢٥ بليون دولار بمعدل ٥ر١ بليون سنويا ٠٠ ويوضح جدول (٣ - ٤) مجموع الموارد التى تخرج من هذه المصادر الأربعة وحدها من ١٩٧٤ الى ١٩٩٠ ٠

جـــدول (٣ - ٤)

خسارة عائدات التصدير	٧ر٧٧ بليون دولار
هروب رأس المال	٥ر٤٢ بليون دولار
اسعار فائدة مرتفعة بالاضافة الى هبوط سعر الدولار	ـر٧٥ بليون دولار
صادرات رأس المال من جانب الشركات متعددة الجنسيات	ـر٢٥ بليون دولار
المجموع الكلى	٢ر٢٢٠ بليون دولار

فاذا طرحنا هذا الرقم (٢ر٢٢٠ بليون دولار) من الديون الأجنبية الكلية لأفريقيا وهي ٤ر٢٤٣ بليون دولار عام ١٩٩٠ ، فان هذه الديون الخارجية لأفريقيا تنقص الى ٢ر٢٣ بليون دولار · فاذا أسقطنا نسبة العشرة في المائة تحت بند « أخطاء الاهمال أو الاغفال » بسبب عدم دقة الوثائق ، وهي ٣ر٢٤ بليون دولار ، فان الديون الكلية تكون قد بطلت (١) ويصبح من الواضح أن أفريقيا قد دفعت أكثر من كل ديونها الخارجية ·

أفريقيا تطالب بدفع تعويضات :

الى جانب المطالبة بتقبل هذه الحقائق الموضوعية وهي أن أفريقيا وبقية دول العالم الثالث قد دفعت أكثر من ديونها الخارجية ، فان أفريقيا تطالب بدفع تعويضات من الدائنين الأجانب · وسيكون هذا تعويضا (أو عودة الممتلكات الى أصحابها) عن أربعة قرون من الرق ، من ١٤٥١ الى ١٨٨٣ ، ومائة عام من الاستعمار وثلاثين عاما من عمليات النهب والسلب من الاستعمار الجديد · وقد قدم هذا الطلب دوليا في المؤتمر الأفريقي الأمريكي المشترك للتعويضات والذي عقد في لاجوس يومي ١٣ و ١٤ ديسمبر ١٩٩٠ ·

وثمة عوامل عدة تدفع الى المطالبة بدفع تعويضا عاجلة لأفريقيا · أولها أن التعويضات قد قدمت ولا تزال تقدم الى مناطق وجماعات أخرى في أوربا وآسيا · فبعد الحرب العالمية الأولى أجبرت الدول المتحالفة ، ألمانيا على أن تدفع تعويضات عن أضرار الحرب التي لحقت بالدول الأخرى في أوربا · وقد أصبحت نتائج هذه المدفوعات على ميزان المدفوعات لكل من الدول التي قدمتها والدول التي تسلمتها ، وألمانيا وبقية دول أوربا ، معيارا يقاس عليه في نظرية ميزان المدفوعات أو الجوانب المالية للتجارة الدولية · وفي نهاية الحرب العالمية الثانية ، فرض على ألمانيا الغربية أن تدفع تعويضات عن مقتل مليونين من اليهود في المحرقة ، كما أن الضحايا اليابانيين لمحرقة القنبلة الذرية على هيروشيما ، ونجازاكي قد تلقوا تعويضات من الولايات المتحدة الأمريكية ·

وقد فقدت أفريقيا ما يقدر بثلاثين مليون نسمة في أثناء « تجارة العبيد في الأطلنطي » ، بالاضافة الى تحمل الدمار الرهيب للممتلكات والبنية الأساسية والثقافات في غارات العبيد ، وتصدع النشاطات الاقتصادية لثمانية أجيال طويلة · وفي ظل الاستعمار فقدت أفريقيا مرة أخرى ملايين البشر في الحروب الاستعمارية والمذابح أو ما يسمى « بحملات

---

(١) في عام ١٩٨٨ـ١٩٨٩ كانت الديون الخارجية لنيجيريا موضع نزاع اذ قدرتها الحكومات بنحو ١٨ بليون دولار ، بينما قدرها البنك الدولي بنحو ٢٤ بليون دولار · ومثل هذه التناقضات تشيع بالنسبة لدول أخرى ·

التأديب » ، كما عانت من الدمار الكاسح للبنية الأساسية « الوليدة » ، ونظم الانتاج ، والملكية والثقافات التى كانت تسعى لترسيخ أسسها ٠٠ ومن ثم كانت الأنشطة مستحيلة لفترات طويلة ، وكان النظام الاقتصادى الاستعمارى المفروض نذيرا بالتخلف المقيت والندوب الاجتماعية الاقتصادية القاسية التى لاتزال أفريقيا تحملها حتى اليوم ٠ وبعد استقلال العلم (ذلك لأنه لا يزال على أفريقيا أن تتخلص من الاستعمار بشكل فعال وخصوصا فى المجال الاقتصــادى) أطلقت الامبريالية المتعددة الأطراف العنان للشركات المتعددة الجنسيات لتواصــل الاستغلال الضخم للدول الافريقية فى شكل جديد ٠ وفى غمار هذه العملية نهبت موارد المنطقة عبر القارة كلها ، بل ان الهياكل المشوهة التى خلفها الاستعمار والتى اتسمت بالتفكك والتمزق قد اتسع نطاقهــا ٠ واذا كان الألمان قد دفعوا بلايين الدولارات لبقية دول أوربا والى اليهود ، واذا كانت الولايات المتحدة قد دفعت بلايين الدولارات لليابان ، فان أفريقيا تستحق وبكل تأكيد من الدولارات ما يقدر بالتريليون ، وكذلك الشعوب التى من أصل أفريقى وتعيش فى الشتات (فى الولايات المتحدة والكاريبى وأمريكا اللاتينية) ٠

ان ما أثارته أزمة الديون الخارجية من اساءات وتصرفات غير أخلاقية، وكذلك فرض « سخرة » الدين على أفريقيا ، واضعاف السيادة الهشة لدولها ، لتصرخ طالبة التعويض والخلاص بشكل عاجل ٠ فالكرتلة السريعة لدول الائتمان وتلاعب هذه الدول بالديون والمواءمة لتنفيذ برنامج سياسى لاعادة استعمار أفريقيا ، ليتطلب تقويما للسجلات الدولية ٠ وعندما نستعرض الموقف بشكل موضوعى ، تبرز الدلائل لتشير بوضوح الى أن أفريقيا دائنة حقيقية للاقتصاد العالمى ٠ والتعويضات التى يجب أن يدفعها الغرب لأفريقيــا تدخل فى نطــاق تريليونات الدولارات ، اذا قورنت بما يسمى بالديون الخارجية التى يقال ان أفريقيا مدينة بها ٠ وأى نظام يتسم بالأخلاقيات يطلب من أفريقيا أن تدفع بلايين الدولارات سنويا لنفس الدول التى أوقعتها ببرامجها فى فقر مدقع ، يجب عليه أيضا أن يجبر هذه الدول على دفع تعويضات عاجلة لأفريقيا عن الأضرار الرهيبة التى لحقت بها خلال قرون من الاستغلال الجنونى والضخم بالســلب والنهب ٠ وقد أنشئت لجنة دولية لجمع الأدلة وفحصها قبل أن تعرضها رسميا على مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى ابوجا بنيجيريا عام ١٩٩١ ٠ ومن « ابوجا » تمضى المسألة أو القضية الى هيئة دولية مناسبة للتنفيذ ٠

ولكن هناك من يثيرون شكوكا عملية حول دفع تعويضات لأفريقيا ٠ فيقولون ان دفع التعويضات فى السابق كان يتأسس على التفاوت فى

القوة بمعنى أن هناك طرفا أجبر الآخر على أن يدفع · ولذلك اضطر الألمان الى أن يدفعوا لبقية الدول الأوربية ولليهود · ومع ذلك فان هذه الحجة ضعيفة لأن اليابانيين هزموا فى الحرب العالمية الثانية ولم تكن لديهم قوة سياسـية ليجبروا الأمريكيين على أن يدفعوا · ولكن الأمريكيين دفعوا التعويضات · لذلك فالقول بأن أفريقيا لا تتمتع بقوة سياسية لتفرض مثل هذه التعويضات لا يمكن أن يقوم على أساس ما سبق · وليس معنى هذا أن القوة السياسية ليست عاملا فى دفع التعويضات · فهى فعلا عامل فى دفع التعويضات ، وهذا هو السبب فى أن أفريقيا تقوم بعمل سياسى موحد على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية ، وسوف تسعى بطلب التأييد من دول العالم الثالث فى نطاق حركة عدم الانحياز والتعاون بين الجنوب والجنوب ، ومن الأمم المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية فى الشمال والجنوب ومن بقية المجتمع الدولى ــ بل يمكن أن تلجأ ــ اذا اقتضى الأمر ــ الى محكمة العدل الدولية · وعلى أقل تقدير فان على أفريقيا أن تضع مطلبها فى التعويضـات فى مواجهة مطلب الغرب بدفع الديون حتى توازن المفاوضات بين ما عليهم من ديون فى مواجهة ما علينا · فلابد أن يعرف العالم كله أن الرأسمالية العالمية مدينة لأفريقيا وان أفريقيا دائنة للرأسمالية الدولية · وعلى ذلك يجب أن تتم تعبئة الارادة السياسية الضرورية وكذلك الاعتماد على النفس للضـغط على هذا المطلب التاريخى وانجاز دفع التعويضات قبل أن تنهار الدول الافريقية كلية ·

الفصـــل الرابع

المواءمة وما أثير من جدل حولها

نطاق هذا الجدل :

استغرق الجدل والمناقشات حول المواءمة فى أفريقيا وبقية دول العالم الثالث فترة الثمانينات كلها ولايزال يحتدم · ويتضمن هذا الجدل العديد من وسائل الترشيد وردود الفعل للبرامج المختلفة التى تمت صيانتها وتنفيذها لمعالجة مشكلات الديون الخارجية مع الأزمة الاجتماعية الاقتصادية العامة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ·

والأطراف الرئيسية فى هذا الجدل حول المواءمة هى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، ورعاتهما الكبار أو الدول الدائنة الدولية والمؤيدون الآخرون ، من جهة · والدول التى تطبق عليها برامج المواءمة ومؤيدوها فى المجتمع الدولى من جهة أخرى ، وكما أن لدعاة المواءمة الجامدة من بين مؤسسات « بريتون وودز » (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) مؤيدين فى الشمال والجنوب (ويضمون مؤيدين فى الدول التى تطبق عليها برامج المواءمة والذين ينتفعون من هذه العملية) ، فالخصوم أيضا لهذه السياسية يجتذبون مؤيدين ومتعاطفين معهم من الشمال والجنوب وخصوصا من بين المنظمات غير الحكومية · ومن ثم فليس من الصواب أن ننظر الى الجدل الدائر حول المواءمة على أنه قسمة بين الشمال والجنوب ، أو ننظر الى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتى تتبع الأمم المتحدة على أنها الخصم الوحيد أو الرئيسى لسياسة المواءمة الجامدة فهذا ما يفعله الصندوق والبنك وقد جرت المناقشات والجدل حول المواءمة على مستويات رئيسية ثلاثة هى :

● بين الدول الأفريقية التى تواجه المواءمة ومؤيديها (وخصوصا المنظمات غير الحكومية) فى الجنوب والشمال ، وبين الصندوق والبنك والدول الدائنة وهذا المستوى من الجدل غير متوازن أو متماثل ؛ لأنه على حين يمثل البنك والصندوق جميع الدول الدائنة فى نادى باريس ونادى لندن ، ويتفاوضون بشكل جماعى ، فان الدول الأفريقية تضطر لأن تتفاوض بشكل فردى فى معظم الأحيان · وقد كانت الفرص الوحيدة التى أتيحت للدول الأفريقية لتتصرف وتتفاوض مجتمعة ، فى عام ١٩٨٦ حينما أقرت برنامج الأولويات الأفريقية للانتعاش الاقتصادى الذى تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنه « برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا وأيضا فى موقف أفريقيا المشترك حول

الديون الخارجية عام ١٩٨٧ ، ومنذ عام ١٩٨٩ فى « اطار البديل الأفريقى لبرنامج المواءمة الهيكلية من أجل الانتعاش والتحول الاجتماعى الاقتصادى » . ويرجع هذا المسلك غير المتوازن الى رفض الصندوق والبنك التعامل مع الدول الأفريقية كجماعة . وحجة البنك والصندوق فى ذلك أن الدول الأفريقية كانت تلجأ منفردة للبنك والصندوق عندما كانت تطلب قروضا ، ولذلك فانه يجب معالجة برامج الاستقرار والمواءمة الخاصة بهذه الدول على أساس منفرد أى دولة دولة .

● على مستوى المجتمع الدولى ، بين الدول الأفريقية التى تواجه برامج المواءمة ومؤيديها والمتعاطفين معها فى الشمال والجنوب وعلى الأخص بين المنظمات غير الحكومية ومجلس الكنائس العالمى وبعض الأعضاء فى الأمم المتحدة من جهة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى والدول الدائنة ومؤيديهم من جهة أخرى .

● فى داخل الدول الأفريقية التى تواجه المواءمة بين المنتفعين والخاسرين ــ بين مسئولى الحكومة ومعاونيهم وخصوصا بين مجموعة العمل المنظمة أو الغرفة التجارية ، والشركات متعددة الجنسيات « الطابور الخامس » والمنتفعين الآخرين من برامج المواءمة الهيكلية الجامدة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى مجموعة السكان الذين هم ضحايا هذه المواءمة مثل العمال والطلبة والمرأة والفلاحين وأفراد الطبقة الوسطى مثل الأكاديميين والاقتصاديين . ويلاحظ فى غمرة الجدل حول المواءمة أن مؤيدى المواءمة على المستويات الثلاثة يتكتلون معا ، وأن الخصوم على المستويات الثلاثة أيضا يتكتلون معا . ففى المؤتمرات الدولية حول هذا الموضوع يدافع ممثلو الصندوق والبنك والدول الدائنة ومؤيدوهم عن الاستقرار وبرامج المواءمة على حين يعارضهم ممثلو الدول التى تواجه المواءمة ومعظم المنظمات غير الحكومية فى الجنوب والشمال . ولكن فى معظم المؤتمرات القومية يتكاتف موظفو الحكومات وممثلو الصندوق والبنك ومؤيدوهم ضد الخصوم المحليين والدوليين لهذه البرامج الجامدة .

وكما وضح فان المواءمة تغطى البرامج الأربعة العريضة التالية :

١ ــ برامج الانتعاش القومى أو الاستقرار فى الدول الأفريقية والدول الأخرى ، والتى تشكلت كرد فعل محلى للأزمة .

٢ ــ برامج الاستقرار التى وضعها صندوق النقد الدولى مثل « البديل الجاهز » و « التسهيلات الموسعة للصندوق » والتى تتضمن العناصر « الاشتراطية » .

٣ ـ برامج المواءمة الهيكلية التي وضعها البنك والصندوق أو برامج الانتعاش الاقتصادى كما يطلق على برامج المواءمة الهيكلية فى غانا وتنزانيا وبعض الدول الأخرى ـ وقد سبقتها قروض مواءمة للقطاعات من جانب البنك والصندوق ـ وقد ارتبط بهذه البرامج والقروض عديد من الاشتراطات ٠

٤ ـ « البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية من أجل الانتعاش الاجتماعى والاقتصادى والتحول » أو ببساطة « البديل الأفريقى » الذى بدأ فى يولية ١٩٨٩ ، والذى وضعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأقرته منظمة الوحدة الأفريقية والجمعية العامة للأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ٠

برامج الانتعاش القومى

كان لعديد من الدول الأفريقية مثل نيجيريا وأوغندا وغينيا (كوناكرى) الخ برامج للانتعاش القومى لمواجهة الأزمة ، وكانت هذه البرامج قد دخلت فى مراحل مختلفة من التنفيذ عندما استبدل بها صندوق النقد الدولى برامجه للاستقرار « الاقتصادى » ٠ وقد أثار ذلك انطباعا خاطئا بأن البرامج القومية قد فشلت ، أو أنها لم تكن فعالة ٠ ولكن الحقائق تؤكد أن هذه البرامج القومية لم يتح لها الدعم الخارجى أو العون ، ولذلك لم تستطع أن تواجه فى وقت واحد الانتعاش القومى ، والوفاء بالديون الخارجية ، الأمر الذى كان له من الأولوية عند الصندوق والبنك ٠ فعندما اتجهت الدول الأفريقية التى تواجه المواءمة الى صندوق النقد الدولى للوصول الى تسوية لخدمة الديون الخارجية وأزمة العجز فى ميزان المدفوعات ، أصر الصندوق على أن تأخذ هذه الدول ببرامجه الخاصة بالاستقرار بدلا من البرامج القومية القائمة ، بل فرض شروطا صارمة على هذه البرامج ٠

فمثلا كانت نيجيريا تقوم فى عام ١٩٨٥ بتنفيذ برنامج شامل فى شكل « طوارىء قومية اقتصادية » بالاضافة الى قانون الاستقرار الاقتصادى (ذى البنود المؤقتة) لعام ١٩٨٢ ، الذى امتد مفعوله مرتين خلال ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ وعام ١٩٨٥ ، عندما طالب الصندوق بتنفيذ برامجه للاستقرار بشروط قاسية كشرط أساسى لقرض قدره بليونان من الدولارات ٠ وقد جرت مناقشة على المستوى القومى لهذا القرض من جانب الصندوق

ولشروطه وخصوصا تخفيض العملة وتحرير التجارة والغاء دعم البترول وكان رد الجمهور الرفض بشدة للشروط وللقرض · ولكن بالرغم من أن قرض الصندوق وبرامجه لم يؤخذ بها على المستوى الرسمي ، فان البلاد اضطرت لأن تستبدل ببرامجها القومية للانتعاش برامج للمواءمة الهيكلية من الصندوق والبنك فى يولية من عام ١٩٨٦ حتى يونية ١٩٨٨ ، وامتد مفعول هذه البرامج منذئذ ·

برامج صندوق النقد الدولى

تتبلور الملامح التى يثار حولهــا الجدل فى برامج الاستقرار أو « الترتيبات الجاهزة » التى يحث عليها صندوق النقد الدولى فى : أولا شروطها القاسية أو كما يطلق عليها « دواء صندوق النقد الدولى » أو « حبة الدواء » وتتضمن تخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة والغاء الدعم ، والتخفيضات القاسية فى الميزانية وضغط الائتمان ، والاعتماد على قوى السوق فى الأسعار والخصخصة غير العملية للمشروعات العامة وأسعار الفائدة المرتفعة ، وخفض الانفاق بشكل كبير · ثانيا : الاصرار على الاستقرار المالى ـ اســتعادة توازن ميزان المدفوعات وتوازن الميزانيــة واستقرار الأسعار وتوازن الائتمان وكلها قبل استئناف عملية النمو · وأخيرا تلك الفترة التى تتراوح بين عام وعامين لبرامج الاستقرار والتى تقتصر على التجارة الخارجية والقطاعات المالية ·

وعندما فشلت برامج الصندوق للاستقرار فى أن تحقق أقل قدر من الاستقرار المالى بدون « النمو » ، بل وأثارت الاضطرابات والمعارضة العنيفة ضد الصندوق ، حلت محلها فى عام ١٩٨٠ برامج البنك الدولى المسماة « قروض مواءمة القطاعات » والتى أدخلها الى كينيا ودول أخرى · وكانت بعض هذه القروض تحت رعاية البنك وحده ، أما البعض الآخر فكان يدعمه البنك والصندوق معا كما حدث فى ليبريا وسيراليون · وفى منتصف الثمانينات اتسعت هذه البرامج ، لتصبح برامج المواءمة الهيكلية أو برامج الانتعاش الاقتصادى ومنذ عام ١٩٨٩ على وجه الخصوص·

وهذه برامج شاملة حتى انها تشرف على ادارة الاقتصاد القومى كلية وهى بذلك تتجاوز البرامج التقليدية للبنك عن البنية الأساسية ومواجهة الفقر كما تتجاوز اهتمامات الصندوق المعتادة بالتجارة والشئون المالية · وهذه البرامج يشترك الصندوق والبنك فى الاشراف عليها ،

ولكن كلا منهما يتبنى نموذجا منفردا (فالصندوق يتبنى نموذج البرمجة المالية الذى يقول به بولاك Polak أما البنك فيأخذ بنموذج كينز القائم على الفجوتين أو الفجوات الثلاث) وهكذا فان لهذه البرامج ثلاثة ملامح (يثار حولها الجدل) من برامج الصندوق للاستقرار مع الاضـــافات والتعديلات التالية :

(أ) فهى تظهر بعض الاهتمـــام بالنمو ، ولكنها تصر ـ ضمنا ـ على الاستقرار المالى قبل استئناف النمو الاقتصادى ٠

(ب) وهى أكثر شمولا اذ تحتضن برامج وسياسات اصلاح القطاعات المختلفة مثل قطاع المال والزراعة والصناعة ـ الخ ٠

(جـ) وبالنسبة للاطار الزمنى فهى تأخذ « بالفترة المتوسطة » (الأمـد المتوسط) الذى يتراوح بين عامين وثلاثة أعوام ، مع مدة أطول فى بعض الحالات ٠

(د) الالتزام الأيديولوجى أكثر وضـــوحا فى هذه البرامج ، بالنسبة لتشجيع الرأسمالية غير المقيدة أو « دعه يعمل » تحت شـــعار التحرر وتقليص دور الدولة ٠

(هـ) اتسع نطاق شروطها حتى تجاوز نادى لندن ونادى باريس للدائنين والدول الدائنة المنفردة فى اتفاقية لومى ٤ (وهى اتفاقية التجارة بين المجموعة الأوربيـة ودول أفريقيـا والكاريبى والباسـفيك) والتمويل الخارجى الآخر لأفريقيا ومناطق أخرى ٠

(و) أصبحت هذه البرامج النموذج الغربى الجديد للتنمية الذى تكره عليه أفريقيا ٠

ومن هذه الملامح ، تركز الجدل حول المواءمة فى ثلاثة مجالات هى المفهوم والرعاية ، والشروط والسياسات ثم أثر برامج المواءمة بدءا من البرامج القومية حتى برامج الصندوق والبنك ٠

المفهوم والرعاية أو الاشراف

هناك خمسة بنود جوهرية للمناقشات الخاصة بالمواءمة حول السؤال الكبير عن المفهوم والرعاية :

- **من الذى يجب أن يشكل سياسات وبرامج المواءمة .**
- **تسلسل الاستقرار والنمو .**
- **معيار عملية المواءمة .**
- **الأيديولوجية والنموذج .**
- **العلاقة بين المواءمة الجامدة والتحول فى الاقتصــاديات الأفريقية .**

الرعاية أو الاشراف

على حـين يوجد اتفـــاق عام على أنه من الضرورى أن تتواءم كل الاقتصاديات والنظم ، وخصوصا فى مواجهة الصدمات الكبيرة مثل أزمة الديون الأفريقية ، فانه توجد خلافات حادة حول من الذى يجب أن يبدأ ويشكل سياسات المواءمة وبرامجها . وتقول دول أفريقيا والعالم الثالث ان هذه مهمة الدول التى تطبق المواءمة نفسها ـ مع المســاعدة الفنيـة والعون المادى من مؤسسات بريتون وودز (الصندوق والبنك) وهذا يعنى أن يحتفظ بالأولوية للدول التى تطبـق المواءمة وسيادتهـا على ادارة اقتصادها القومى . ولكن بينما يذكر البنك بعباراته المنمقة أنه ينتهج هذا الموقف ، فان البنك والصندوق معا يتصرفان عكس ذلك تمـاما ـ فهما يستبدلان ببرامج الانتعاش القومى البرامج التى يضعونهـا (بـرامج الاستقرار أو برامج المواءمة الهيكلية) على أساس أن تأخذها كلها أو تتركها كلها » . وهذا واضح من الرسالة التى بعثت بهـا واشنطن الى الدول الأفريقية تحت مسمى « ورقة اطار السياسة » وحتى عندما لا تريد بعض الدول مثل « بوركينا فاسو » ـ وهى ذات ميزان مدفوعات قوى ولديهـا احتياطى خارجى طيب ـ أن تتعامل مع أى من هذه البرامج ، يصر البنك كما حدث فى عام ١٩٩٠ على أن تأخذ هذه الدول ببعض البرامج كشرط للحصول على أية معونة أو مساعدة مالية خارجية من أى مصدر غربى . وعندما كانت هذه الدول تقدم برامجها التى انبثقت منها ومن ظروفها الى البنك والصندوق فان البنك والصندوق كانا يلقيان بها جانبا ويفرضان برامجهما . وهذا يوضح أن البنك والصندوق يستخدمان هذه البرامج كأداة سياسية للتحكم والسيطرة تحقيقا للمهمة غير المعلنة التى يقومان بها وهى انشاء نظام رأسمالى عالمى تتحرك فيه التجارة ورأس المال بلا عوائق . وهذا هو السبب أيضا فى أن أهداف برامج الاستقرار والبرامج الهيكلية

تتعارض بشدة مع الأهداف التفصيلية للتنمية طويلة الأمد التى تراها الدول الأفريقية ٠

الاستقرار أولا أم النمو ؟

لا أحد ينكر الرغبة بل والضرورة فى الاستقرار المالى فى نطاق عملية النمو ، ورغم ذلك فالسؤال هو فى أى تسلسل أو سياق تتحقق هذه العمليات ؟ والصندوق والبنك يصران على أن تبدأ الدول الأفريقية الاستقرار أولا ثم تستأنف النمو الاقتصادى ، هذا رغم أن تحقيق الاستقرار المالى ظل خادعا لأكثر من عشر سنوات ٠٠ والمال ستار وقناع فى الاقتصاديات ، والخلل المالى فى الدول المدينة يرجع الى حد كبير الى تخلفها وافتقاد النمو الاقتصادى السريع ، وليس العكس ٠ ومن ثم فان عدم التوازن فى ميزان المدفوعات والدخل غير الكافى لدى الحكومة انما هى نتيجة للنمو البطىء فى الصادرات والانتاج الكلى ، وكذلك لجمود الهياكل الاقتصادية فى هذه الدول ٠ لذلك فمن المستحيل تحقيق التوازن المالى فى هذه الدول قبل أن تخف حدة الاختناقات الهيكلية التى تعوق النمو والتنمية ٠ ومن ثم كان اصرار الدول الأفريقية ومؤيديها على أن يتحقق الاستقرار والمواءمة مع النمو الإقتصادى والتحول فى وقت واحد ضمانا لأقصى الفاعلية والفائدة ٠ فأفريقيا فى عجلة من أمرها حتى تقضى على الفقر الذى يطحن شعوبها وتتجاوز هامشيتها المتزايدة لتمضى فى النمو والتحول الذى تبتغيه ، وفى الوقت نفسه تنتهج وحدها برنامجا محددا للاستقرار المالى ٠ ولكن الذى يحدث من « القوى الدولية » ما هو الا حيلة للابقاء على أفريقيا متخلفة وهامشية ، وهذا غير مقبول سياسيا ٠

معيار المواءمة

وقد احتدت المناقشات أيضا حول معيار أو مستوى المواءمة فى أفريقيا ٠ فبأى معيار تتواءم الاقتصاديات الأفريقية وما هى المتغيرات التى يجب أن تتواءم أو تعدل ؟ يقول البنك والصندوق ان المعيار يجب أن يكون ماليا ، وان المتغيرات المالية مثل ميزان المدفوعات والاحتياطى الخارجى ، والميزانيات ، وأسعار السوق والدعم هى التى يجب أن تتواءم

ولكن هذا القول يتجاهل حقيقة أن هذه المتغيرات المالية ما هى الا قناع يعكس الهياكل الحقيقية فى أية دولة من انتاج واستهلاك وتكنولوجيا وتجارة وطاقة وتوزيع الدخل وهذه هى الهياكل التى تفككت ومن ثم تولدت ـ الأزمة الأفريقية • لذلك فان الأزمة أزمة هيكلية طويلة الأمد وليست مشكلة تتعلق بعدم كفاية الطلب كما يقول « كينز » • فالواضح أن الدول الأفريقية ليس لديها قدرة كافية على الانتاج لمواجهة الطلب ، وهذا هو السبب الجوهرى فى النقص المزمن الذى يسهم فى التضخم الشديد • وهكذا يكون معيار المواءمة هو الهياكل الحقيقية التى يعمل وضعها الحالى على تدعيم عدم التوازن المالى ـ فما لم تتغير هذه الهياكل لن يكون هناك أمل كبير فى تحقيق استقرار مالى يمكن أن يستمر •

أيديولوجية ونموذج برامج الاستقرار وبرامج المواءمة الهيكلية

يحرص البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومؤيدوهما على عرض برامجهما على أنها مجموعة من السياسات المحايدة والفنية والموضوعية كما أنهما تخلو من أية مصالح أو أهداف أو أفضليات سياسية أو أيديولوجية • وربما تكون هذه أكبر خدعة فى سياسات المواءمة ـ التى تستهدف ـ على وجه الدقة ـ اخفاء السمة الحقيقية لبرامج الاستقرار وبرامج المواءمة الهيكلية • وهكذا تكون مؤسسات بريتون وودز (البنك والصندوق) مؤسسات أيديولوجية بشكل واضح ـ قبل أن تقوم بدورها كمؤسسات مالية ، وذلك لأن رعاتهما الكبار هم الدول الرأسمالية الرئيسية • فالتفويض الضمنى الذى يتمتعان به هو القيام بمهمة أيديولوجية لاقامة وتدعيم نظام رأسمالى عالمى (سواء أكان خيرا أم شرا) ، بل ان الصحف التى تصدر عنهما مثل « صحيفة العاملين فى الصندوق » وصحيفة « المال والتنمية » ، تتبنى الأيديولوجية الرأسمالية ـ كما أن برامج التدريب التى ينظمانها تنغمس بعمق فى الايديولوجية الرأسمالية وهذا هو السبب فى ان لبرامج الصندوق والبنك أيديولوجية اقتصادية وسياسية فالأيديولوجية الاقتصادية تتمثل فى الرأسمالية الحرة أو « دعه يعمل » ، على حين تتمثل الأيديولوجية السياسية فى اضعاف الدولة وفى القهر السياسى •

وعلى النقيض من هذه الأيديولوجيات اليمينية المتطرفة ، فان الدول الأفريقية تنتهج ـ بل لا تزال ملتزمة ـ بأيديولوجيات أخرى مثل الاشتراكية العلمية ، والاشتراكية الأفريقية والاقتصاد المختلط أو تركيز

الشئون الاقتصادية والتخطيط في يد الدولة تحقيقا للصـــالح العـام ولرفاهية الشعوب . وهذه الدول تقول ـ وبحق ـ ان اختيار أيديولوجية قومية هو تعبير جوهري عن السيادة القوميـــة . لذلك لايتسق ان يعلن البنك والصندوق عن احترامهما لسيادة الدول الأفريقية وتأييدها ، في الوقت الذي يفرضان على هذه الدول أيديولوجيات اقتصادية وسياســية رجعية من خلال برامج الاستقرار والمواءمة الهيكلية وقد لقيت هذه الاهانة التي وجهت الى حق الدول الأفريقية في أن تختار طريق التنمية القومية ، معارضة شديدة في أثناء المناقشات التي دارت حول المواءمة ، وخصوصا داخـل الدول .

وقد كان « النموذج » أو « مفهوم الواقع » في برامج البنك والصندوق موضع خلاف شديد . فهذا النموذج « خليط » من النماذج الكلاسيكية والكلاســـيكية الجديدة ، وأفكار كينز ، وهو ينبثق من أيديولوجيـــة البنك والصندوق . وأهم عنصر في هذا النموذج هو الاهتمام الشـــديد بالأشياء والسلع أكثر من الاهتمام « بالناس » والشعوب ـ أشياء متـل الأسعار ورأس المال ، والنقود والائتمان والاستثمار وصـــادرات السلع والواردات ، والانتاج المحلي الكلي . وهذا النموذج يستعير التزامه بقوى الســـوق الحرة أو اعتماد سياســة « دعه يعمل » على « اليد الخفية » لتسيير الاقتصاد واضعاف الحكومة وبالتغيير التدريجي ، من السياسات الاقتصادية الكلاسيكية ، ثم يخلط هذه بتركيزه على الأشـــياء أو السلع والتوازن (بمعنى الموازنة أو الاستقرار) وتلك مستقاه من الاقتصاديات الكلاســيكية الجديدة ، ويجمع كل هذا ثم يضيف اليـــه ادارة الطلب والتركيز على الانتاج المحلي الكلي والانتاج القومي الكلي وهذا مأخوذ من نظرية كينز في الاقتصـــاد . وتكون النتيجة خليطا بحتا من المفاهيم المتصارعة والالتزامات التي في غير موضعها والتي لاتتناســب مع الدول المتنامية . والمعروف أن قوى السوق الحرة « الكلاسيكية » ، القدر الأدنى من سيطرة الحكومة ، والتدريجية والاهتمام البالغ ـ حسب النظـــريات الكلاسيكية الجديدة ـ بالسلع والتركيز على التوازن ، كلها أمور عفا عليها الزمن بمائة عام منذ ظهور دولة الرفاهية . كذلك فان ادارة الطلب شيء في غير موضعه في الدول المتنامية التي تنحصر مشكلاتها الرئيسية في نقص العرض بسبب ضعف القدرة الانتاجية .

مواءمة أم تحول ؟

تتضمن المناقشة التي دارت حول مفهوم المواءمة أيضا ذلك التعارض بين برامج الصندوق والبنك حول الاستقرار والمواءمة الهيكلية وبين التحول

الهيكلى الذى تتطلبه أفريقيا وتطالب به وهناك ثلاث مسائل جوهرية فى هذا المقام : أولا برامج المواءمة الجامدة تعلق مسألة النمو والتحول وتقول بضرورة الاستقرار والمواءمة أولا قبل أن نشغل البال بالتحول أو التنمية ، هذا رغم مرور عشر سنوات خادعة فى هذا الطريق ٠ ثانيا أن هذه البرامج تتجاهل – أو لا يمكن أن تتعامل مع – الأسباب الجذرية للتخلف وعدم التحول ٠ وذلك لأنها ترى الأزمة الأفريقية مشكلة مالية قصيرة الأمد ، ولا تراها – كما هى بالفعل – مشكلة بنية أو مشكلة هيكلية طويلة الأمد ٠ ومن ثم فان برامج الصندوق والبنك لا تتلمس – ولاتستطيع ان تتلمس – الحواجز الهيكلية أمام التحول مثل الاعتماد المكثف على الخارج ، والتكنولوجيا الضئيلة ، وضعف وتنمية واستقلال الطاقات البشرية ، وفجوة الموارد المحلية ، والاستهلاك السيىء ٠ ثالثا أن المواءمة الجامدة تسد الطريق أمام امكانية التحول ، بأن تفجر حواجز اضافية أمام التنمية من خلال تقويض الطاقات البشرية بهجرة العقول بشكل كبير ، وتزايد البطالة والأمية ، وانخفاض نسبة القيد فى المدارس ، وانهيار التعليم والصحة ودولة الرفاهية والمؤسسات ، وتدهور الصناعة بعد اغلاق المصانع ، واستبدال تحرير الواردات بالانتاج المحلى ، والتضخم الكبير الناتج عن تقويض العملة بسبب التخفيضات الكبيرة التى تتعرض لها ، وتحويل صافى الموارد من أفريقيا بما يزيد على البليون سنويا الى الصندوق والبنك ، وتزايد الاعتماد على الخارج ، واضعاف التعاون بين الدول الأفريقية بالتعامل معها دولة ٠ دولة (وهذه هى سياسة برامج الصندوق والبنك) ، والاضعاف الاستراتيجى للدولة فى أفريقيا ، وتشويه العملية الديمقراطية بالسياسة البيروقراطية المتحكمة والاتجاه الى الصفوة ٠٠ ولهذه الوسائل المختلفة تكون سياسة المواءمة وبرامجها الجامدة لاتتوافق مع سياسة التحول الهيكلى أو التنمية فى الاقتصاديات الأفريقية ٠

الجدل حول سياسة المواءمة واشتراطاتها

ان أبرز الجوانب التى اشتد حولها الجدل بشكل واسع فى برامج البنك والصندوق الاشتراطات والاشتراطات المتعارضة ومجموعة السياسات التى تتضمنها ٠ وهذه الشروط الأساسية التى يجب أن تنفذ قبل أن يتم الحصول على قروض من البنك والصندوق لتنفيذ البرامج هى جزء من السياسات التى نفذت فى ظل هذه البرامج ٠ وقد جاءت هذه

الاشتراطات المتعارضة وهذه السياسات فى « ورقة اطار السياسة » . وتبلورت فى برامج المواءمة الفعلية · وعلى الدول المقترضة أن تقبل أو توافق على أن تنفذ هذه الشروط القاسية قبل أن تمنح القروض أو التسهيلات طبقا « لصندوق التسهيلات الموسعة » « والبديل الجاهز » التابعين للصندوق و « قروض مواءمة القطاعات » وقرض المواءمة الهيكلية ، وتسهيلات المواءمة الهيكلية الموسعة ، وهذه كلها أجهزة تتبع الصندوق والبنك وعندما تتقبل الدول المقترضة هذه الشروط وتبدأ فى السحب من القروض ، وتفشل فى تنفيذها كاملة أو تنتهكها فحينئذ تلغى برامج الاستقرار أو المواءمة ، وتتوقف القروض ، وهذا يحدث كثيرا وفى فترات عديدة بل وفى بلد واحد ·

وهذه الاشتراطات والاشتراطات المتعارضة هى .

- تخفيض قيمة العملة بشكل عام فيما بين ثلاثين وستين فى المائة ، بل وأكثر من أربعمائة فى المائة فى عام واحد (وقد وصل التخفيض الفعلى فى بعض البلاد الى تسعمائة فى المائة) ·
- تخفيض هائل فى الانفاق يصل الى عشرين فى المائة وأكثر من ذلك من القوة العاملة دونما تعويض أو اعادة توزيع ·
- تخفيضات كبيرة فى الميزانية وضغط الائتمان مع الغاء الدعم عن عديد من الأنشطة والخدمات والقطاعات ·
- تحرير الصادرات والواردات مع الغاء رقابة الصرف (النقد) ·
- خصخصة المشروعات العامة حتى تلك التى تحقق أرباحا ·
- عدم تحديد الأسعار حتى تخرج معتمدة على قوى السوق الحرة مع الغاء الرقابة على الأسعار وأجهزة الرقابة على أسعار أخرى مثل سعر الصرف ، وسعر الفائدة ، والأجور والايجارات ·· الخ ·
- رفع أسعار الفائدة للحصول على أسعار حقيقية ايجابية للفائدة (١) ·

ولفترة قصيرة مضت طالب البعض بأن يكون هناك شرط سياسى فينكرون أية مساعدة خارجية على الحكومات التى لاتنتهج الديمقراطية متعددة الأحزاب وتنكر حقوق الانسان الجوهرية · ولكن الصندوق والبنك والمؤسسات المالية الأخرى متعددة الأطراف والدول الدائنة لم توافق رسميا على أن تفرض مثل هذا الشرط الاضافى ، وان يكن قد عمل به فى

---

(١) السعر الحقيقى للفائدة هو سعر الفائدة الذى يتواءم (أو يتكيف) مع التضخم وهو يعادل السعر الاسمى للفائدة (أو النقدى) ناقصا معدل التضخم ·

بعض الحالات ، فقد استخدم ضد كينيـــا وزائير وليبريا (في ظل حكم صامويل دو) الخ ·

وقد ركزت المناقشات التى دارت حول هذه الشروط على اختيـارها للدول المستهدفة وعلى التطبيق الموحد وعلى حدتها وأنهـا غير مناسبة كعلاج اقتصادى للأزمة · ومن ثم لوحظ أن هذه الشروط تستهدف الدول المتنامية وحدها لأن هذه الشروط لم تطبق على الدول المتقدمة التى حصلت على سبعين فى المائة من تسهيلات صـــندوق النقد الدولى فيمـا بين عام ١٩٤٤ وعام ١٩٧٨ ·

وقد حدث فى أثناء الاضطرابات النقدية العميقة فى السبعينات فى الدول الغربية أن الصـــندوق لم يطبق أى نظام حقيقى · وهكذا تكون نظم البنك والصندوق وشروطهما متميزة وانها موجهة ضد الدول المتنامية الضعيفة · وللسبب نفسه لم تتعرض الولايات المتحدة وهى دولة مدينة (وتصل ديونها الخارجية الى أكثر من ضعف ديون أفريقيا كلهـــا) ، لأية شروط أو برامج استقرار وخلافه من جانب الصندوق والبنك ·

ان صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يشبهان الأطبـــاء الفاشلين الذين يصفون نفس العلاج لكل الأمراض ولجميع المرضى · وبغض النظر عن أســـباب وأعراض مشـــكلات ميزان المدفوعـات والأزمة الاجتماعية الاقتصادية فى العالم الثالث فان الدول تضطر الى خفض قيمة العملة ، والغاء الدعم وتطبيق الاجراءات المضادة للتضخم ــ رغم الدلائل القوية على أن هذه السياســات نادرا ما عملت على حل أزمة فى أية دولة · ففى أفريقيا ، ارتضت غانا علاج صندوق النقـد الدولى منذ الاطاحة بنكروما عام ١٩٦٦ ، ولا تزال تعمل بسياسات البنك والصندوق ــ بعد ربع قرن من الزمان !

وقد شجبت على نطاق واسع تلك السمات القاسية لهذه الشروط · وهى من القسوة حتى ان قليلا من النظم ــ سواء عسكرية أو منتخبة ــ كانت لديها الشجاعة لتطبقها بالكامل · وحيثما يتم تنفيذها كان الأمـر يتطلب فرض النظم الاستبدادية عن طريق اضـــفاء الطابع العسكرى على السياسة أو الاطاحة بالحكومات المدنية المنتخبة والحط من شأن الديمقراطية بشكل مشين · وهذه الشروط قاسية أيضا فى تأثيرها الفعلى أو المتوقع على الشعوب والاقتصاد ، ومن هذه الآثار البطالة بسبب خفض النفقات والتضخم بعد تخفيض قيمة العملة أو أزمة الخدمات الاجتماعية بعد الغاء الدعم · ومعظم هذه الآثار تضاعف من خطورة المشكلات الأولية فى الدول التى تنفذ هذه الشروط ·

وهذا لأن الشروط خاطئة أو غير مناسبة من منظور النظريات الاقتصادية · فمن الخطأ ، مثلا ، أن نحرر الاستيراد (بدلا من أن نقيده حتى نحول دون عجز ميزان المدفوعات أو عدم التوازن ، ومن الخطأ أيضا أن نرفع أسعار الفائدة (بدلا من أن نخفض منها) كعلاج للكساد · كما أن تخفيض العملة حل أخير ، وليس الاختيار الأول ، من أجل معالجة مشكلات الديون الخارجية ـ والتخفيض بنسب عالية تصل الى أكثر من خمسين فى المائة لايجد تشجيعا بسبب آثاره المدمرة وضغط الميزانية والائتمان بشكل كبير يعمل على الانكماش ويضاعف من أزمة البطالة · والاعتماد على تسعير السوق الحرة فى نطاق جمود الهياكل والاستجابة الضعيفة للعرض خطأ أيضا كما هو الحال بالنسبة للخصخصة غير العملية، والأجدر أن تكون هناك عمليات تجارية انتقائية مع الاستخدام العملى للقطاع العام والقطاع الخاص · ولأسباب مماثلة نجد أن تخفيض الانفاق بشكل كبير يفرض معاناة بشرية ضخمة ، ولا يمكن تقبله من وجهة النظر السياسية · والشرط السياسى أيضا موضع اعتراض ذلك لأنه بالرغم من أن هذا الشرط قد يدفع الى أعمال الديمقراطية فى بعض الحالات الا أنه اهانة للسيادة القومية ، ومبرر للتدخل فى الشئون الداخلية للدول ، وأداة تحيز لزعزعة أركان الحكومات غير المرغوب فيها والتى لا يتفق زعماؤها مع الدول الدائنة ·

سياسات المواءمة

على الرغم من أن هذه الشروط قد نفذت كسياسات للمواءمة فى نحو أربع وثلاثين دولة أفريقية تبنت برامج المواءمة الهيكلية ، فانها ليست الا جزءا من مجموعة سياسات للمواءمة · يضاف الى ذلك أن سياسات المواءمة تتضمن أهدافا للمواءمة ، ومدخلا لادارة الطلب والاطار الزمنى ، وسياسات أخرى معينة · وأهداف سياسات المواءمة يحددها البنك والصندوق عادة بأنها تحقيق توازن ميزان المدفوعات ، والعمل بالأسعار الحقيقية وميزانيات متوازنة أو القضاء على العجز فى الميزانية (مثل ايقاف تمويل العجز بشكل كبير) والسيطرة على التضخم واستقرار الأسعار وتوسيع نطاق الصادرات · وفى نيجيريا تتضمن أهداف هذه البرامج ادماج الدولة أكثر وأكثر فى النظام الرأسمالى العالمى : فتصبح هذه الأهداف اذن « معايير أداء » لبرامج المواءمة الهيكلية ·· وعلى حين تكون هذه الأهداف مرغوبة ومحببة ، فان النقاد يقولون انها ليست الأهداف

التى حددتها الدول الإفريقية لأنفسها ، والتى تبلورت فى « خطة لاجوس للعمل » منذ عام ١٩٨٠ (ومنظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٨١) • وهذه الأهداف طويلة الأمد للتنمية هى :

- تحقيق الاكتفاء الذاتى الاقليمى فى الطعام بانتاج الغذاء محليا ـ وليس مجرد الأمن الغذائى الذى يمكن أن يتحقق بالمساعدات الغذائية غير الثابتة وواردات الغذاء •
- اشباع الحاجات الملحة للطعام ومياه الشرب الآمنة ، والملبس والمسكن والرعاية الصحية والتعليم والنقل •
- القضاء على الفقر أو التخفيف من حدته •
- تحقيق التكامل الاقليمى الفعال بالاعتماد على النفس قوميا وجماعيا • أما أهداف برامج المواءمة الهيكلية فتحول الاهتمام عن هذه الأهداف والغايات •

وقد ثار الجدل أيضا حول المدخل « لادارة الطلب » وتركيز سياسات المواءمة عليه • والصندوق والبنك يقولان ان تمويل العجز الكبير ، والتوسع الزائد فى الائتمان والتضخم المرتفع ، كلها تضر بالانتعاش ويجب التخلص منها عن طريق سياسات « ادارة الطلب » التى يقول بها « كينز » • وهذه السياسات تتضمن ضغطا جذريا فى الميزانية والائتمان والغاء الدعم ، وأسعارا مرتفعة للفائدة ، وزيادات حادة فى رسوم الانتفاع بالمرافق ، وأسعارا مرتفعة فى السوق ، وتخفيضا كبيرا فى العملة بشكل عام • ولكن النقاد يقولون ان اتجاه سياسات هذه البرامج « لادارة الطلب على النقد » انما هو انعكاس التحليل الضعيف الناقص والمفهوم الخاطىء من البنك والصندوق للأزمة الأفريقية • فالمشكلة الأساسية فى الأزمة هى القدرة الانتاجية المنخفضة لسد النقص فى العرض • فالطلب يبدو مفرطا لأن العرض غير كاف كما أن العجز الكبير فى الميزانية أو تمويل العجز فى الدول الأفريقية يرجع الى نقص الموارد الحكومية وعائدات النقد الأجنبى والانتاج المحلى ، وكلها ترجع الى قاعدة الضرائب المنخفضة وهبوط حجم الصادرات والأسعار ، والتكنولوجيا الضئيلة الانتاجية الضعيفة فى أنشطة الانتاج المحلى • وعلاوة على ذلك فان « ادارة الطلب » التى يقول بها البنك انما تؤدى الى الانكماش ، والى زيادة حدة وخطورة الوضع بالنسبة للعرض المحلى لا الى تحسينه • وهكذا فان أسعار الفائدة المرتفعة التى تصل الى نحو خمسة وثلاثين فى المائة فى كثير من الدول التى تتعامل مع هذه البرامج (برامج المواءمة) ، تعوق الاستثمار ولا تشجع على الانتاج المحلى ، على حين يفعل الدعم فى الزراعة نفس الشىء • فالدول الغربية تستخدم الدعم فى

الزراعة لتنتج فائض المواد الغذائية الذى يغرقون به أفريقيا مما يضعف من الانتاج الزراعى المحلى • وخفض الميزانية بشكل جذرى وكذلك تقليل الائتمان للقطاعات يقلل من نفقات الاستثمار ويعوق الانتاج المحلى ، على حين يؤدى انخفاض العملة بشكل عام ومستمر الى ان يصبح من الصعب جدا التخطيط لمشروعات الاستثمار وتنفيذها •

وقد وضح فى المناقشات التى دارت حول المواءمة نموذج « الاطار الزمنى قصير الأمد » فمعظم هذه البرامج التى وضعها الصندوق والبنك تسرى فى البـــداية لمدة عام أو عامين وحتى عنـــدما تتكرر تـكون لمدة خمس سنوات أو أكثر على التوالى • وفى بعض الدول تعلق بعض هذه البرامج أو تنتهى بعد ستة شهور ويحل محلهـا برنامج آخر لمدة عام • وهذا الذى يحدث يتأسس على المفهوم الخاطىء للأزمة الأفريقية على أنها « ركود قصير الأمد » (كما يقول كينز) يتطلب دفعة بسيطة (أو عزفا على بعض الأوتار) لمدة عام أو عامين • ونتيجة لذلك أصبحت هذه البرامج التى يريد البنك والصندوق أن يطبقاها بسرعة مصدرا كبيرا لعدم الاستقرار والتغيير المتكرر فى الدول التى تأخـذ بهذه البرامج • فالأعمال المكتبية الادارية لا تستقر • اذ أنها تتلقى دائما ومن أجل برنامج واحد الكثير من المشروعات والبعثات والتقارير أو عمليات التقييم بطريقة تعطل استمرارية العمل وتؤدى الى احساس دائم بادارة الأزمة الأمر الذى لا يحدث اذا كانت هناك سياســة ثابتة مستقرة للانتعاش مع التحول • وفى غمار هـذه العمليات لا يمكن لهذه البرامج أن تتبين بشكل صحيح الطبيعة الهيكلية الجوهرية طويلة الأمد للأزمة الأفريقية •

يضاف الى ذلك كله وجود سياسات أخرى فى هذه البرامج أصبحت موضع جدل ومناقشات كثيرة • وهذه الســـياسات تتضمن البحث عن أسعار فائدة حقيقية ايجابية عن طريق أسعار فائدة اسمية عالية حتى يمكن زيادة المدخرات ، والغاء الدعم بشكل قاس عنيف ، وتحديد أهداف الاجراءات التى تتخذها هذه السياسة وتطبيق ســياسات المواءمة على أساس دولة – دولة ، والاتجاه نحو اهمال التصنيع فى برامج المواءمة • وبالرغم من أن الصندوق والبنك ينتقدان بشدة أسعار الفائدة السلبية الحقيقيــة فى الدول الأفريقية بسبب ارتفـاع التضخم وأســعار الفائدة الاسمية المنخفضة (١) ، فانهما يتقبلان أسعار الفائدة السلبية الحقيقية ذاتها فى أمريكا اللاتينية بل وفى الولايات المتحدة (فى عام ١٩٧٨ وفى

---

(١) فمثلا اذا كان سعر الفائدة الاسمى هو ١٢٪ ··· ومعدل التضخم ٢٠٪ فان سعر الفائدة الحقيقى سيكون ٨٪ :

سنوات أخرى) وهكذا ، ومع ما يزيد على الفين في المائة كمعدل سنوى للتضخم فى دول أمريكا اللاتينية ، يتضح أن أى سعر اسمى ملائم للفائدة لن يعطى سعرا حقيقيا ايجابيا للفائدة ٠

وليس معنى هذا أن ننكر عدم تقبل أسعار الفائدة الحقيقية السلبية ٠ وعلاوة على ذلك ، فلكى نحصل على أسعار فائدة ايجابية حقيقية ، يكون من الأفضل أن نخفض من معدل التضخم بدلا من أن نرفع سعر الفائدة الرسمية الى مستوى عال جدا ، فلا نشجع الاستثمار ٠ وليس صحيحا أيضا أن المدخرات تعتمد على سعر الفائدة الحقيقية ـ فهذه هى النظرية الكلاسيكية القديمة للمدخرات ، والتى عفا عليها الزمن لأكثر من مائة عام ٠ بل ان النتائج العملية فى عديد من الدول توضح أن العلاقة بين المدخرات وسعر الفائدة الحقيقية مشوشة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٩٩١) ٠

وليس من المعقول أيضا أن نصر على الالغاء العنيف للدعم ثم نزعم أننا ننتهج مسلكا لتنمية الموارد البشرية ، ولتحقيق المساواة والتوسع فى الانتاج المحلى ٠ فالواضح ، فى مجال التعليم والصحة ، أن الاعتماد على تسعير السوق الحرة سوف يؤذى الفقير والضعيف ويوجعهما ، ومن ثم لاتتحقق المساواة على الاطلاق ٠ ففى هذه الحالات لايعنى الدعـــم اعادة توزيع الموارد حتى يستفيد الفقير فحسب ، بل ان نوفر لهم (أى الفقراء) أيضا الدوافع التى تحفزهم على المساهمة فى الخدمات الاجتماعية الحديثة ، ولذلك فان الغاء مثل هذا الدعم يحدث انتكاسة خطيرة فتزداد الأمية ويقل عدد المقيدين فى المدارس ، وتظهر من جديد أمراض مثـــل داء الصـدر والحصبة والجدرى والتى كانت قد اختفت فى الستينات والسبعينـات ٠ واذا كان هناك برنامج للدعم الزراعى المكثف فى الولايات المتحدة وسياسة زراعية مشتركة تتكلف بلايين الدولارات فى العام ، فان البنك والصندوق يكونان يتعاملان بسياستين (بوجهين) عندما يطالبان بالغاء مثـــل هذا الدعم فى الدول الأفريقية ، والقول بأن الدول الغربية تتحمل الدعم وتقدر عليه أما الدول الأفريقية فلا تستطيع انما هو خدعة ؛ لأن الولايات المتحدة ذاتها مدينة بشكل كبير ، وعلى كل دولة أن تمارس حقوقها السـيادية لتخصيص مواردها لأولوياتها القومية (بمعنى حصـــة من الموارد لكل أولوية) ٠

وقد كانت الاجراءات الدقيقة الصارمة للمواءمة مثل « غطاء الائتمان » الذى يصل الى ٣٠٫٨٪ أو عجز الميزانية بمقدار ٣٫٧٪ موضع مناقشـــة وتفنيد لبرامج المواءمة الهيكلية ٠ فالمعلومات الأساسية لهذا النوع من تحديد الأهداف بطريقة « البارامتر » ليست متاحة فى أفريقيا ٠ وحتى اذا أتيحت ، فان الواقع يقول ان وجـود نطاق من الاجراءات الخاصـة

بالسياسة يكون أكثر سهولة ومرونة من أى هدف محدد يكون أساسه التجريبى موضع شك وريبة • فلماذا يكون عجز الميزانية ٧ر٣٪ ولا يكون ١ر٣٪ أو ٩ر٣٪ أو ٣٪ فمن الصعب ـ من الناحية الادارية ـ أن تتحقق هذه الأهداف الدقيقة جدا دون أن يحدث فيها أى خطأ فى التسديد نحو الهدف ، ومن ثم يكون مآلها الفشل فى برامج المواءمة •

كذلك فان فرض سياسات المواءمة على أساس دولة • دولة يتناقض مع التزام البنك الذى يردده دائما ، بتكامل أفريقيا ووحدتها (البنك الدولى ـ دراسة للمنظور طويل الأمد ١٩٨٩) • وعلى حين تشكل هذه المعاملة ـ ذات العناصر المتنافرة ـ مصدر القوة الهائلة للصندوق والبنك على الدول المدينة ، وتعبر عن أيديولوجية البنك والصندوق الفردية ، فانها لا تتوافق مع الدول الأفريقية • فهذه الأيديولوجية تضعف تناغم السياسات والبرامج المطلوبة من أجل تدعيم التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى • ولتعاليم السوق فى برامج المواءمة الهيكلية الجامدة تأثير مماثل فى اضعاف التخطيط الاقليمى وشبه الاقليمى لعملية الانتعاش والتحول الجماعى « بتوليفة » عملية من التخطيط والتسعير عند تخصيص الموارد •

وقد اتضح أن برامج المواءمة الجامدة تؤدى الى القضاء على التصنيع فى أفريقيا بتركيز هذه البرامج على « الجرى وراء » الميزات النسبية للدول الافريقية فى المنتجات الأولية ، والدعوة لتشجيع التصدير بشكل عام ، وتحرير الاستيراد لأصحاب المصانع الأجنبية ، وقطاع غير رسمى للتصنيع ، وخفض قيمة العملة بشكل كبير مما يفرض اغلاق الصناعات التى تعتمد على الاستيراد ، وخصخصة المشروعات العامة التى تشجع الصناعات الوسيطة والثقيلة • ولذلك لا يمكن أن نتصور أن تنساق الدول الأفريقية الى برامج الصندوق والبنك لتعتمد على القطاع غير الرسمى من أجل التصنيع لديها •• وشىء مضلل أيضا ذلك الاحتفاء بالقطاع غير الرسمى « المنتفخ » الذى أوجدته برامج المواءمة نتيجة للتخفيض الهائل فى الانفاق والاضعاف المنتظم لنشاطات القطاع الرسمى •

وقد أدى تحرير الاستيراد الى تسهيل اغراق السوق الأفريقية بالصناعات الأجنبية دون المستوى ، واحباط الآمال التى تتعلق بالصناعات المحلية الوليدة • أما التخفيض المتكرر المفرط فى العملة ـ فى ظل هذه البرامج ـ فقد جعل تكاليف المواد الخام التى تستورد من أجل المنتجات الوسيطة وقطع الغيار للصناعات المحلية فوق الطاقة ، الأمر الذى دفع الى اغلاق المصانع ، واضعاف القدرة بشكل خطير على استغلال الطاقات بنسبة تصل الى ما يقرب من ثلاثين فى المائة فى المتوسط فى أفريقيا

كلها · كذلك هاجم البنك والصندوق الصناعات الوليدة التى تشرف عليها الدولة فى مجال الاسمنت والحديد والصلب ، وتجميع المركبات والأسمدة ، على أنها مجالات غير كفء لانتاج السلع التى يمكن أن تستورد بأسعار أرخص ـ (كما لو أن هذه الصناعات لم تدعم بنفس الأساليب فى الدول المتقدمة) · وبهذه الوسائل تعمل برامج المواءمة الجامدة ، وبشكل منظم ، على تقويض برامج التصنيع فى الدول الأفريقية ، متسترة وراء مبرر واه وهو « الكفاية الثابتة المستقرة » ، وهذا لا يتناسب مع التحول الهيكلى طويل الأمد · وهنا نحب أن نقول ان بريطانيا مثلا لو اعتمدت على مبدأ « الكفاية المستقرة الثابتة » ما كانت لتمتلك صناعات النسيج الكبيرة ، لأنها لا تنتج القطن ، وما كانت الدول الصناعية لتنتج منتجات المطاط ، وزيت الخضروات ، واليورانيوم والنحاس ، ومنتجات مماثلة أخرى ليس لهذه الدول فيها أية ميزة نسبية واضحة ·

أثر المواءمة الجامدة

كانت المناقشة حول أثر برامج الاستقرار وبرامج المواءمة التى وضعها البنك والصندوق هى أكثر المجالات المعلن عنها فى الجدل الذى دار حول المواءمة · وذلك بسبب الخلاف الذى عرف على نطاق واسع بين اثنتين من كبريات مؤسسات الأمم المتحدة حول هذا الموضوع ، وهما الصندوق والبنك من جهة ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من جهة أخرى حول أثر المواءمة على النمو فى أفريقيا فى الثمانينات وقد جاء فى تقرير مشترك مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية تحت عنوان « المواءمة والنمو فى أفريقيا فى الثمانينات » (البنك الدولى ١٩٨٨) أن برامج المواءمة تمضى بنجاح فى الدول الأفريقية · واعترضت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ذلك فى ردها تحت عنوان « إحصائيات وسياسات » (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٩٨٩) ·

ويتضمن الجدل حول أثر برامج المواءمة فى أفريقيا المصادر المهمة التالية حسب الترتيب الزمنى :

برنامج الاولويات الافريقية للإنتعاش الإقتصادى للفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠ ، والذى قدمته اللجنة الإقتصادية لأفريقيا ، وتبنته الأمم المتحدة تحت عنوان برنامج الأمم المتحدة للعمل للإنتعاش الإقتصادى والتنمية فى أفريقيا للفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠

٢ ــ المؤتمرات التى عقدها فى عام ١٩٨٧ لتقييم برامج المواءمة « المعهد الاسكندنافى للدراسات الأفريقية ، و « معهد البدائل الأفريقية » .

٣ ــ تقرير اليونيسيف (صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة) عام ١٩٨٧ تحت عنوان « المواءمة بوجهها الانسانى » .

٤ ــ تقرير البنك الدولى وبرنامج التنمية للأمم المتحدة لعام ١٩٨٩ بعنوان « المواءمة والنمو فى أفريقيا فى الثمانينات وما قدمته للمواءمة ــ عشر سنوات من التجربة » .

٥ ــ رفض اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لهذا التقرير ، وتقريرها الخاص فى هذا الشأن عام ١٩٨٩ .

٦ ــ تقييم الجمعية العامة للأمم المتحدة نصف المرحلى لعام ١٩٨٨ لبرنامج الأمم المتحدة للعمل للانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا .

٧ ــ اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية من أجل الانتعاش الاجتماعى الاقتصادى والتحول « فى يولية ١٩٨٩ » .

٨ ــ « دراسة المنظور طويل الأمد » للبنك الدولى عام ١٩٨٩ .

٩ ــ تقييم المؤتمر الذى عقده حول هذه البرامج عام ١٩٩٠ فى طرابلس (ليبيا) المركز الاقليمى الأفريقى للبحوث التطبيقية والتدريب فى التنمية الاجتماعية .

١٠ــ الدراسة التى قام بها المعهد الدولى لبحوث اقتصاديات التنمية تحت عنوان « منوعات تجربة الاستقرار » . (أوكسفورد ١٩٨٨) .

١١ــ تقرير للبنك الدولى عام ١٩٩٠ عن التنمية فى العالم تحت عنـــوان « الفقر » وتقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٠ (برنامج الأمم المتحدة للتنمية القومية) « ونشرة العمال » التى تصدرها منظمة العمـــل الدوليـــة .

ويمكن أن نقسم هذه العينات من التقييم لأثـــر برامج المواءمة إلى المجموعات الأربع التالية .

جدول ٤ ـ تصنيف تقييم آثار برامج المواءمة الهيكلية

مؤيد للبرنامج	معارض او ناقد للبرامج	الأثر الاجتماعي السياسي للبرامج	بدائل البرامج
٤ ، ٨	١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٥ ـ ٦ ـ ٧ ـ ٨ ـ ٩ ـ ١٠ ١١	٢ ـ ٣ ـ ٩ ـ ١٠ (المعهد الاسكندنافي للدراسات الأفريقية معهد البدائل الافريقية ـ اليونيسيف المركز الاقليمي الافريقي للتنمية الاجتماعية التطبيقية ـ الفقر	(١) ـ ٢ ـ ٣ ـ ٧ ـ ٨ برنامج الأولويات الأفريقية للانتعاش الاقتصادى ـ برنامج الامم المتحدة للعمل من اجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى افريقيا ـ معهد البدائل الأفريقية اليونيسيف ـ اطار البدائل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية للانتعاش الاقتصادى الاجتماعى والتحول . دراسة المنظور طويل الامد .

ملحوظة : الأرقام تشير الى قائمة التقييم الموضحة آنفا من (١) الى (١١) .

وهكذا فان الدراسات التى قام بها البنك الدولى ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (المواءمة والنمو) ودراسة المنظور طويل الأمد للبنك عام ١٩٨٩ ، هى التى تدعو الى « جيل جديد » من برامج المواءمة الهيكلية ، والتى أقرت بوضوح الآثار المترتبة على هذه البرامج وصدقت عليها ٠ وبالطبع فان صندوق النقد الدولى يؤيد هذه البرامج مع المؤيدين الكبار للصندوق والبنك ٠ وهذا هو السبب فى أن معاهدة لومى الرابعة (١) تأسست على هذه البرامج الجامدة ٠ وقد انتهى برنامج الأمم المتحدة للتنمية (المواءمة والنمو) بعد تقييم هذه البرامج الى أن هذه البرامج ناجحة فى الدول القوية التى تعمل بها كما هو واضح فى جدول (٤ ـ ٢)٠

بالمثل ، فان دراسة المنظور طويل الأمد التى قام بها البنك توافق على الآثار الكبيرة البرامج حتى الآن ، بل وتعد بجيل جديد لبرامج المواءمة الهيكلية ، وادخال برامج طويلة الأمد لاستئناف النمو الاقتصادى فى الدول الأفريقية ـ ولكن الدراسة تثير بعض الشكوك حول فعالية هذه البرامج فى معالجة المشاكل الهيكلية للمنطقة ٠ كما تشير الى « اجماع ناشىء » بين الأطراف بالنسبة للجدل حول المواءمة ـ وبالأخص فى بعض الاتفاق بينها (المواءمة) وبين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول بعض الأمور مثل ضرورة تزامن المواءمة مع النمو والحاجة الى برامج مواءمة منوسطة الأمد ، وأولوية تنمية الموارد البشرية سعيا لتنمية يكون الشعب قوامها الأساسى وضرورة المرونة المتزايدة فى وضع برامج المواءمة ٠ ومن سوء الحظ أن البنك فى دراسته للمنظور طويل الأمد لم يحدد متى ستترجم مجالات الاجماع هذه الى سياسات عملية على هذه الأسس ٠

---

(١) معاهدة لومى الرابعة هى الاتفاق الرابع فى لومى حول (التجارة والديون والمواءمة بين دول المجموعة الأوربية وبين دول أفريقيا والكاريبى والباسفيك) ٠

جدول (٤ ـ ٢) نمو الانتاج المحلى الكلى فى أفريقيا ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ (بالنسبة المئوية)

مجموعات الدول	١٩٨٠ـ١٩٨١	١٩٨١ـ٨٢	١٩٨٢ـ٨٣	١٩٨٣ـ٨٤	١٩٨٤ـ٨٥	١٩٨٥ـ٨٦	١٩٨٦ـ٨٧	١٩٨٠ـ٨٧ المتوسط
مواءمة قوية	– ٣ر٠١	ر٣٣	– ٣ر٨٥	– ٤ر٣١	٦ر٣٣	٢ر٨٢	–١ر٩٧	– ر٥٣
مواءمة ضعيفة	٥ر٤٤	٣ر٤٦	ر٦٦	– ١ر٢٩	ر١٣	٤ر٠١	١ر٨٨	– ٢
لا مواءمة	٣ر٩٢	٣ر٣٥	٣ر٥٣	٣ر٦٨	٦ر٤٠	٣ر٦٢	– ٢ر٥١	٣ر٥٠
افريقيا جنوب الصحراء	– ١ر٠٥	١ر٠١	– ٢ر٣٧	– ٢ر٩٤	٥ر٤٤	٣ر٠٩	– ١ر٤٨	ر٢٤
شمال افريقيا	– ٢ر٢٧	٣ر١٢	٣ر٦٣	٢ر٧٨	١ر٩٠	ر١٩	١ر٢٩	١ر٧٣
افريقيا « بعامة » –	– ١ر٥٢	١ر٨١	– ر٠٦	– ر٦٦	٣ر٩٨	١ر٩٢	– ر٣٨	ر٧٣

المصـادر : ● ملفات المعلومات لدى البنك الدولى .
● اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (احصائيات وسياسات) .

ملاحظات : (١) هذه النسب حسب أسعار الدولار والسوق فى عام ١٩٨٠ .
(٢) متوسط معدلات النمو السنوى متوسطات حسابية (أولية) .

أما بقية عينات التقييم لبرامج المواءمة الهيكلية فهى اما تتعارض بوضوح مع برامج المواءمة المتطورة أو تنتقدها بشدة . وهناك أربعة من هذه التقسيمات الناقدة تركز على الأثر السياسى والاجتماعى لبرامج المواءمة الهيكلية على حين تقدم خمسة تقييمات سياسات بديلة لهذه البرامج كما هو واضح فى جدول (٤ ـ ١) . والتقييمات التى تتعلق بالأثر السياسى والاجتماعى هى تلك التى تقدم بها المعهد الاسكندنافى للدراسات الأفريقية ومعهد البدائل الأفريقية وصندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسيف) والمركز الاقليمى للبحوث التطبيقية والتدريب فى التنمية الاجتماعية والتقرير الذى صدر عن البنك الدولى عام ١٩٩٠ عن « الفقر » . أما التقييمات التى تعرض برامج بديلة من أجل الانتعاش الاقتصادى مع التغيير فهى تلك التى جاءت فى برنامج الأولويات الأفريقية للانتعاش الاقتصادى وبرنامج الأمم المتحدة للعمل للانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا ومؤتمرات المعهد الاسكندنافى للدراسات الأفريقية ومعهد البدائل الأفريقية واليونيسيف واطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية ودراسة البنك الدولى للمنظور طويل الأمد وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة .

وعلى كل حال فان عينات تقييم برامج المواءمة الهيكلية التى ترفض هذه البرامج أو التى تنتقدها بشدة تؤكد نتيجتين مشتركتين أولاهما أن برامج الاستقرار وبرامج المواءمة الجامدة كانت فشلا ذريعا مع القليل من قصص النجاح ـ حتى بالنسبة لمعدلات الأداء مثل معدل النمو والتضخم ، وميزان المدفوعات ، وتمويل العجز والصادرات وثانيتهما أن الأعباء البشرية ، أو الآثار الاجتماعية لهذه البرامج التى وضعها البنك والصندوق تثير الخوف والذعر وخصوصا لدى الجماعات المستضعفة فى المجتمع مثل المرأة ، والأطفال ، والفقراء فى الريف والحضر ، والمسنين ، كما أن آثارها السياسية كانت سلبية . وقد انعكس هذا فى نتائج كل من هذه التقييمات ـ فيما يتعلق بالمؤسسات الرئيسية التى خرجت بالتقييمات السلبية وأعنى بها المعهد الاسكندنافى للدراسات الأفريقية ، ومعهد البدائل الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، واليونيسيف ، والجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولى نفسه وقد انتهى المؤتمر الذى عقده المعهد الاسكندنافى للدراسات الأفريقية عام ١٩٨٧ ، والذى اجتذب مشاركين من عديد من الدول الأفريقية وأمريكا الشمالية وأوربا ، الى أن برامج الاستقرار والمواءمة قصيرة الأمد جدا حتى انها لا يمكن أن تكون فعالة ومؤثرة ، وبالرغم من أنها تعمل على تحسين بعض التوازنات المالية ، وخصوصا العجز فى الميزانيــة ، فان هذا يحدث على حساب الأداء الاقتصادى المنخفض والآثار الاجتماعية

الضارة · كذلك فان تقرير واجراءات مؤتمر معهد البدائل الأفريقية في أكتوبر عام ١٩٨٧ في لندن قد تضمن « دراسة حالات » للأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسى المريع لبرامج الصندوق والبنك فى تسع عشرة دولة أفريقية ·

وللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، والتابعة للأمم المتحدة ثلاثة تقارير عن الآثار السلبية لبرامج الصندوق والبنك · ولكن البنك والصندوق ، لأسباب لا يمكن تفسيرها ، يعطيان انطباعا خاطئا بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيـــا هى التى تعارض برامجهما الفاشـــلة للمواءمة · ففى برنامج الأولويات الأفريقية للانتعاش الاقتصادى الذى تبنته الأمم المتحدة تحت اسم برنامج الأمم المتحدة للعمل للانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا (وهو نسخة مشوهة من برنامج الأولويات الأفريقية للانتعاش الاقتصادى ، والذي يقول عنه البعض انه يشبه تقرير بيرج Berg المشين للبنك الدولى عام ١٩٨١) ، أثارت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المخاوف والذعر من التدهور السريع للأزمة الأفريقية التى تعكس فشل برامج الصندوق والبنك للمواءمة · وبعد ذلك عرضت اللجنة سياسات بديلة فى برنامج تعاونى بين أفريقيا والمجتمع الدولى · وبعد ذلك وفى عام ١٩٨٨ أصدرت رفضها الشهير لتقرير البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والذى يزعم أن المواءمة تولد النمو · وقدمت الجدول التالى (٤ ــ ٣) ليظهر أن هذا الزعم يقوم على تلاعب غير مقبول فى الاحصائيات وأن الموقف الحقيقى يوضح أن معدلات النمو تنهار فى معظم الدول الأفريقية ·

جدول (٤ ـ ٣) موجز لمقاييس (مؤشرات) الأداء الاقتصادى

المقياس (المؤشر)	الفترة	مع برامج اصلاح قوية	مع برامج اصلاح ضعيفة أو لا برامج على الاطلاق للاصلاح	مع برامج اصلاح قوية	مع برامج اصلاح. ضعيفة أو لا برامج على الاطلاق للاصلاح
١ ـ نمو الانتاج المحلى الكلى	١٩٨٠ـ٨٤	١ر٤	١ر٥	١ر٢	٧ر
(على أساس أسعار ١٩٨٠)	١٩٨٥ـ٨٧	٢ر٨	٢ر٧	٣ر٨	١ر٥
٢ ـ الانتاج الزراعى	١٩٨٠ـ٨٤	١ر١	١ر٣	١ر٤	١ر٨
	١٩٨٥ـ٨٧	٢ر٦	١ر٥	٣ر٤	٢ر٦
٣ ـ نمو حجم الصادرات	١٩٨٠ـ٨٤	١ر٣ـ	ـ ١ر٣	٧ر	ـ ٧ر٥
	١٩٨٥ـ٨٧	(ـر١١)	(ـ ٩ر)	(ـ٧ر٤)	(ـ ١ر٢)
		٢ر٤	٢ر	٤ر٩	ـ ٣ر٣
		(ـ ٢)	(ـ ٥ر٢)	(٥ر٣)	(ـ ٦)
٤ ـ نمو حجم الواردات	١٩٨٥ـ١٩٨٧	١ر٧	ـ ٢ر٧	١ر٦	٤
حجم الواردات (مع استبعاد الدول المصدرة للبترول)		(ـ٧ر٧)	(ـ ٣)	(٤ر٧)	(ـ ٢ر٢)
		٤ر٨ (٨ر٦)	—	—	—
٥ ـ نمو الاستثمارات المحلية الحقيقية	١٩٨٠ـ٨٤	ـ ١ر٨	ـ ٢ر٧	ـ ٥ر٣	ـ ٧
	١٩٨٥ـ٨٧	ـ ٩ر	ـ ٧	١ر٩	ـ ٤ر٨
٦ ـ مجموع المدخرات المحلية (بالنسبة المئوية للانتاج المحلى الكلى)	١٩٨٢ـ٨٤	٩ر٩	٢ر٣	٧ر٨	٩ر
	١٩٨٦ـ٨٧	١٠ر٧	ـ ٦	١٠ر٧	٥ر٦
				ـ ٢ر٤	
٧ ـ نمو استهلاك الفرد (الحقيقى)	١٩٨٠ـ٨٤	ـ ٢ر٣	ـ ١ر١		ـ ١ر٥
	١٩٨٥)٨٧	ـ ٤ر	ـ ٥ر	ـ ٧ر	ـ ٩ر

ملاحظة : كل المتوسطات غير مؤكدة باستثناء ما أشرنا اليه والأرقام التى بين قوسين متوسطات مؤكدة لمعدلات النمو فى البلد المعين على أساس الأحجام الكلية للنمو فى البلاد كلها .

المصادر : البنك الدولى : المواءمة والنمو فى أفريقيا فى الثمانينات .

يضاف الى ذلك ان جدول (٤ ـ ٤) يوضح جوانب الفشل العامة وفى القطاعات عبر أفريقيا نتيجة لهذه البرامج ـ حيث هبطت مستويات دخل الفرد واستهلاكه بنسبة ٦ر٢٪ سنويا من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٨ وانهارت العمالة الكلية بنسبة ١٦٪ .

الجدول (٤ ـ ٤) ـ انهيار معدلات النمو فى المؤشرات الاقتصادية لأفريقيا ١٩٧٨ ـ ١٩٨٨ (بالنسب المئوية)

المقاييس (المؤشرات)	١٩٧٨	١٩٨٨
١ ـ الانتاج المحلى الكلي للفرد (بالدولار)	٨٥٤	٥٦٥
٢ ـ نمو الانتاج المحلى الكلي للفرد	٠٣ر٣	ـ٨٨ر
٣ ـ حصة الاستثمارات فى الانتاج المحلى الكلي	٢ر٢٥	٨ر١٥
٤ ـ المعدل السنوى للتضخم	١ر١٥ (١٩٨٠)	٣ر٢١
٥ ـ معدل النمو السنوى فى الزراعة	٥ر١	٣ر٢
٦ ـ معدل النمو السنوى فى الصناعة	٥ر٧	٩ر٤
٧ ـ معدل النمو السنوى فى التعدين	٢ر٧	٧ر٤
٨ ـ معدل النمو السنوى فى الصادرات	٢ر١١	٨ر٣
٩ ـ معدل النمو السنوى فى الواردات	٩ر٩	٣ر
١٠ ـ الحساب الجارى او العجز فى التجارة الخارجية (بالبليون دولار)	٩ر٣	٣ر٢٠
١١ـ مجموع الديون الخارجية (بالبليون دولار)	٣ر٤٨	ـ٣٠ر٢٣

المصدر : « أ . اديدجى » ١٩٩٠

ـ البديل الأفريقى (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ـ أديس أبابا) .

ونتيجة لذلك خرجت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى عام ١٩٨٩ بالبديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية ، والتى أوجزت الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية السلبية لهذه البرامج ، وكذلك عيوبها النظرية قبل أن تقدم برنامجا بديلا لاحداث المواءمة مع التحول فى وقت واحد (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عام ١٩٨٩) .

وبينما الجدل حول المواءمة فى أوج شدته واشتعاله فى عام ١٩٧٨ ، « أطلقت » منظمة « اليونيسيف » برنامجا تحت مسمى « المواءمة بوجـــه انسانى » • وذكرت بقوة أن برامج الصندوق والبنك للمواءمة تفرض صعوبات شديدة ومعاناة قاسية على الجماعات المستضعفة فى المجتمع ، وطالبت بسياسة أكثر انسانية لاحداث الانتعاش • وكان هذا التقرير أساسا لبرنامج « البعد الاجتماعى للمواءمة » الذى خرج به البنك الدولى والذى جرت تجربته فى أول الأمر فى غانا بعنوان « برنامج العمل من أجل تخفيف العبء الاجتماعى للمواءمة » ـ ولكن ثمة مشكلة فى برنامج اليونيسيف « المواءمة بوجه انسانى » وهى أن البرنامج صمت تماما وبشكل يثير الانزعاج عما سيكون عليه مصير هذه البرامج المستمرة والتى تولد الأعباء الاجتماعية المروعة • وطالما أن هذه البرامج تعمل وتستمر ، فان المعاناة البشرية سوف تستمر وتتفاقم •

وبالمثل فان التقرير نصف المرحلى للجمعية العامة للأمم المتحدة عن برنامج الأمم المتحدة للعمل للانتعاش الاقتصـــادى والتنمية فى أفريقيا ، قد كشف عن احصائيات تقشعر لها الأبدان عن الآثـــار الاقتصـــادية والاجتماعية السلبية لبرامج المواءمة الهيكلية الجامدة • وتتضمن هذه الاحصائيات وفاة مايزيد على الألف نسمة فى أفريقيا يوميا ، والمجاعات وسوء التغذية ، وهو ما أدى الى أن تظهر من جديد أمراض عديدة كانت قد انتهت ، ثم زيادة نسبة الوفيات ، وهبوط نسب القيد للتعليم والانهيار العام المستمر فى اقتصاديات أفريقيا • كما كشف هذا التقرير عن أن المجتمع الدولى قد فعل القليل بالنسبة للمبلغ الذى تقرر أن يسهم به فى انتعاش أفريقيا وهو ٤٢ بليون دولار ، والذى اقترحه برنامج الأمم المتحدة للعمل للانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا •

وكان لمنظمة العمل الدوليـــة كلمة فى هذا المقـــام اذ ألحقت هذه التقييمات لبرامج المواءمة الهيكلية بدراســـات تجريبيـــة « فى العمق » عبر أفريقيا • نشرت بالتفصيل فى « نشرة العمال » التى تصـــــدرها (منظمة العمل الدولية سنوات عديدة) وتؤكد هذه الدراسات أن الأجور الحقيقية والدخول قد هبطت بنحو خمسين فى المائة منذ عام ١٩٨٠ وأن البطالة على كل المستويات قد ارتفعت بشكل كبير وأن مستويات المعيشة تنهار بشكل سريع (منظمة العمل الدوليـــة ١٩٨٩) • وكل هذه نتائج جماعية لخفض الانفاق الكبير ، وتعطيل اللوائح ، والضغط الشديد فى الميزانية والائتمان وأســعار الفائدة المتصاعدة ، وخفض قيمة العملة ، وتكاليف الاستيراد التى تتزايد بشكل حاد ، وخصخصة المشروعات العامة وما تسفر عنه من فقد الوظائف وضياعها •

وانبرى الصـندوق والبنك ومؤيدوهما للدفاع ، فيصرون على أن برامج المواءمة ضرورة ، مهما كانت مؤلمة · ويزعمون أن هذه البرامج تمضى بنجاح فى رفع الصادرات ، وتخفيض العجز فى الميزانية والتضخم والعجز فى ميزان المدفوعات · وتؤدى الى تسعير أفضل وتخصيص أكثر كفاءة للموارد · بل انهم يقولون ان المواءمة تسفر عن نمو اقتصادى وقصص نجاح فى غانا وموريتانيا و « كوت ديفوار » ــ قبل أن ينهار هذا النجاح الأخير (فى كوت ديفوار) وخصوصا عندما ضاعفت الدولة من صادرات الكاكاو ، وهبطت عائدات التصدير لديها بنسبة خمسين فى المائة فى عام ١٩٨٨ ــ ٨٩ · وقد ذكر البنك الدولى فى تقريره عام ١٩٩١ عن التنمية فى العالم أن هذه البرامج زادت من النمو فى نيجيريا وغانا وتوجو وكينيا وتونس ولكن كان هناك تدهور فى الكاميرون وليبريا والسودان وزائير ·

وتقول مؤسسات « بريتون وودز » (الصندوق والبنك) أيضا ان فشل برامج المواءمة يرجع أساسا الى ضعف تنفيذها فى الدول التى تطبق فيها · وتقول كذلك ان المنهج السليم لتقييم البرامج يجب ألا يكون هو الأسلوب « الاستاتيكى » المقارن العادى فى تقييم الوضع قبل وبعد العمل بالبرامج · وتضيف هذه المؤسسات انه من الأفضل أن تعقد المقارنة بين الوضع بعد البرامج وبين ما كان يمكن ان يحدث بدون البرامج · ولكن هذا منهج لا يمكن الأخذ به لأنه يؤدى الى التفكير الميتافيزيقى ويهدم المنهج الموحد فى النظرية الاقتصادية وهو مقارنة الثوابت ·· فلا يستطيع أحد ــ حتى البنك والصندوق ــ ان يقول ماذا سيكون عليه الوضع فى حالة عدم وجود برنامج بعينه ، وذلك بسبب العديد من العوامل الطارئة أو العارضة المحتملة · فبدون هذه البرامج فى الدول الأفريقية ، فان بعض العوامل مثل عدم وجود قحط ، وتجارة طيبة للسلع أو ديون خارجية أفضـل ، كان يمكن ان تحسن بشكل كبير من الأداء ومن الوضع الاجتماعى الاقتصادى لهذه الدول ولكن ربما يكون أقوى دليل يهدم كل حجج البنك والصندوق فى دفاعهما عن برامج المواءمة ، والنجاح المزعوم لها ، هو ما نشره البنك الدولى نفسه وبرنامج الأمم المتحدة للتنميـة عام ١٩٩٠ تحت عنـوان « الفقر » « وتقرير التنمية البشرية » على التوالى · فبعد استعراض الأداء المخيب للآمال للاقتصاد الأفريقى منذ الثمانينات انتهى تقرير البنك الدولى عن « الفقر » الى ان أفريقيا سوف تكون المنطقة الوحيدة فى العالم التى سيظل دخل الفرد فيها يهبط حتى القرن الواحد والعشرين · (البنك الدولى ١٩٩٠) واذا كانت برامج البنك والصندوق تسير بنجاح كما هو الزعم ، فان هذا السيناريو الكابوس المخيف لم يكن ليحدث · وثمـة احصائيات أخرى مزعجة فى هذه الدراسة ستوجز بعد قليل ·

ويصل تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن « التنمية البشرية » الى نتائج مماثلة اذ يقول : « عملت الأزمة الاقتصادية فى الثمانينات فى كثير من الدول على تعطيل ـ أو احداث ردة ـ فى التقدم السابق فى التنمية البشرية فقد هبطت اقتصاديات معظم الدول المتنمية فى الثمانينات باستثناء آسيا ـ اذ تعانى هذه الدول انهيارا اقتصاديا مستمرا تقريبا ، ورغم جهـود المواءمة القوية فى هذه الدول مازالت تواجه اختلالات قاسية فى نهاية الثمانينات • ففى أفريقيا انهار دخل الفرد لأكثر من ٢٥٪ بالنسبة للمنطقة ككل (وثلاثين فى المائة لو أدخلنا فى الحساب التدهور فى شروط التجارة) • وقد نما الانتاج المحلى الكلى فيما بين ١٩٨٥ ــ ٨٧ بشكل أسرع مما كان عليه فى الفترة من عام ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ ، ولكن هذا النمو كان لا يزال أبطأ من النمو فى السكان ، وهبطت الدخول بالنسبة للفرد بنفس النسبة فى الدول التى تتعامل مع برامج قوية للاصلاح ، كما فى الدول التى تأخذ ببرامج ضعيفة للاصلاح أو ليس لديها أية برامج بالمرة • وانخفض الاستثمار لأكثر من ٩٪ فى السنة ، واستهلاك الفرد بنسبة ١٪ الى ٢٪ فى العام • أن الفقر يزداد بأقصى سرعة اذ ازداد عـدد الفقراء المدقعين بنحو الثلثين فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٥ » •

الآثار السياسية لبرامج المواءمة

ثمة أثر مهم لبرامج الاستقرار والمواءمة الهيكلية أغفلتـــه معظم التقييمات التى ذكرناها سابقا والتى تتعلق بالآثار الاقتصادية والاجتماعية، الا وهو الأثر السياسى : وهو أثر ذو مغزى كبير فى منطقة تتحدد فيها السياسة على أنها عامل كبير فى التخلف الملح وفى الأزمات • والقضيتان الرئيسيتان هنا هما أثر هذه البرامج على عملية الديمقراطيـــة الناهضة أو الوليدة فى المنطقة وعلى السيادة القومية الهشة لهذه الدول •

أما الآثار على التجارب الديمقراطية فتتركز على المفاوضات حول هذه البرامج ، واجراءات تنفيذها ومعالجة الخلافات فى شأنهـــا ، وآليات الاستجابة • ومن المزعج أن المفاوضات حول هذه البرامج نادرا ما تعرض للمناقشة والجدل على المستوى القومى العريض • بل انها تجرى بشكل سرى أو خفى بين مسئولين من الصندوق والبنك من جهة ، وبين مجموعة

قليلة من كبار التنفيذيين (رئيس الجمهورية - ووزراء المالية والتخطيط والتجارة ومجموعة مختارة من كبار البيروقراطيين) فى الدول التى تستهدفها هذه البرامج من جهة أخرى • وقد حدث فى بعض الدول أن تمت مناقشة سياسات اصلاحية كبيرة مثل تخفيض العملة وتحرير الاستيراد والغاء اللوائح والنظم ، وارتفاع أسعار الفائدة وخفض الانفاق العام والخصخصة مع حفنة من كبار المسئولين • والحق أنه كلما كانت اجراءات السياسة أو برامج المواءمة غير موائمة أو غير مستحبة ، ازدادت سرية المفاوضات ، هذا رغم أنها سياسات وبرامج ذات آثار بعيدة المدى على جموع السكان ، ومن ثم يجب أن تناقش على نطاق واسع فى مجالس الأمة ووسائل الاعلام والمنابر الأخرى •

وربما يكون التنفيذ البيروقراطى لهذه البرامج التى وضعها الصندوق والبنك أسوأ من عملية التفاوض • فبعيدا عن العمليات السياسية مع التعبئة الجماهيرية والمشاركة الشعبية للقوى الاجتماعية العريضة ، فان التنفيذ الذى تقوم به الصفوة والقلة التى فى القمة لهذه البرامج لابد وأن يبوء بالفشل • وهكذا تكون المفاوضات التى تجرى سرا ، والتنفيذ الذى يقوم به البيروقراطيون لهذه البرامج ، مدعاة لأن تصبح غير مرغوب فيها بدرجة كبيرة • ومن هنا تبرز الحاجة الى نظم استبدادية أو انقلابات من جانب الفاشيين الجدد ، حتى يمكن تبنى هذه البرامج وتنفيذها • فبرامج الاستقرار والمواءمة تشجع الاضعاف العنيف للديمقراطية كما تشجع الطابع العسكرى للسياسات عبر أفريقيا•ولم يحدث أن نجح أى من هذه البرامج فى أى اختيار يقوم على العملية الانتخابية الحرة الصريحة •

لهذه الأسباب تعمل برامج الصندوق والبنك على أن تضعف المساءلة والمحاسبة السياسية والمالية فى الدول الأفريقية • فطالما لا توجد مشاركة ديمقراطية فى المفاوضات حول هذه البرامج وتنفيذها ، فالمتوقع ألا تكون هناك مساءلة أو محاسبة • وهذا يضاعف من حدة مشكلة افتقاد الديمقراطية والمساءلة فى الدول الأفريقية فى اتجاهين : أولهما أن الحكومات القومية والمسئولين يجدون الشجاعة لأن يلقوا بالمسئولية عن هذه البرامج على عاتق صندوق النقد الدولى والبنك الدولى • وهذا أمر خادع لأن المسئولين فى هذه المؤسسات موجودون كمشرفين ومراقبين فى منشآت حساسة مثل البنوك المركزية ووزارات المالية والتخطيط والتجارة الخارجية والصناعة • ومع ذلك فعندما توافق الحكومات الوطنية - فى مثل هذه الظروف - على مطلب شعبى بتعديل بعض هذه البرامج أو استبدالها ، فانها تخضع لهيمنة سادتها فى واشنطن • وحينما تعرض بعض الحكومات الأفريقية وبسذاجة هذه البرامج التعسفية على أنها برامجها الوطنية ، فانها تعترض على المساءلة المالية والسياسية عنها بأن تلجأ الى شعار حتمية هذه البرامج الفاشلة •

المساءلة وانكارها فى الدول التى تأخذ ببرامج المواءمة • وتتضمن الأساليب القمعية الفاشستية التدخل العسكرى العنيف لكسر الجمود فى عمليات المواءمة ، والقتل الوحشى من جانب البوليس (أو الجيش فى بعض البلاد) فى أثناء « اضطرابات صندوق النقد الدولى » كما حدث فى نيجيريا وزامبيا والمغرب والكوت ديفوار الخ • وسجن معارضى اجراءات التقشف القاسية• وهذه الأعمال الوحشية التى تقوم بها الدولة لاحتـــواء هذه الاضطرابات المتعلقة ببرامج المواءمة تعزز وتدعم أعمال العنف غير المنظمة للاضرابات المعادية لهذه البرامج • وفى غمار هذا كله تصبح برامج البنك والصندوق مصدرا أساسيا آخر للصراع العنيف والاضطراب السياسى ضد الشرعية الواهية لدولة ما ، بعد الاستقلال فى أفريقيـا ويتســـع نطاق الأزمة الاقتصادية فى المنطقة بشكل خطير وتتحول الى اضطراب وتفكك اجتماعى سياسى •

أما ثانى الآثار السياسية الكبيرة لبرامج البنك والصندوق حـول الاستقرار والمواءمة فى أفريقيا ، فهو التقويض المنظم لسيادة وهيبة دولة ما بعد الاستعمار فى أفريقيا • وثمة جوانب عديدة مفزعة لهذه الظاهرة : أولها العمل على التقليل من شأن الدولة الأمر الذى يتشابه سياسيا مع اضفاء الصفة غير الرسمية على الاقتصاد • فالدولة الأفريقية ، مثل مثيلتها فى بقية العالم الثالث قد أصبحت مجرد « دولة مواءمة » ــ أى دولة تعمل على أن يتكيف الاقتصاد القومى والسكان ويتواءموا مع متطلبات السلب والنهب من جانب الدول الدائنة ، من أجل الوفاء بالديون الخارجية التى تراكمت بأساليب غير أخلاقية ، واغراق السوق بالمواد الغذائية المصنعة والمستوردة واخراج الشركات متعددة الجنسيات لأرباحها من البلاد ، ودخول رأس المال الأجنبى وسيطرته بلا عائق أو قيود •

والشكل الأجنبى لهذه البرامج وفرضها ملمح آخر • فقد أصبحت المواءمة مبررا مريحا سهلا لهجمة تعمل على الاضعاف المنظم والتهوين من شأن الدولة فى أفريقيا وبقية دول العالم الثالث • فتحت مبرر أن الأعمال العامة قد فشلت ، وشعار البحث عن حل للأزمة الماليــة للدولة ، تعود برامج المواءمة القهقرى ، وبشكل مسعور ، بالدولة وبالقطاع العام عبر أفريقيا • وبالرغم من أن هذا يتستر وراء مسمى برنامج « لرفع الكفاية الاقتصادية ككل » ، فالواضح أنه عنصر مهم فى مهمة عهد بها الى البنك والصندوق لاقامة وتدعيم نظام رأسمالى عالمى يتحرك فيه رأس المال الخاص والسلع فى حرية تامة عبر الدول بلا قيود أو ضـــــوابط من الحكومات الوطنية • فمؤسسات « بريتون وودز » لا تسمح لدول المواءمة أن تضع بنفسها برامجها الاصلاحية التى يمكن للصندوق والبنك بعـــد ذلك أن يساعداها ويتطوروا بها • ولكن الذى يحدث هو ان البنك والصندوق يتخذان

موقفا « أبويا » سلطويا يقوم على أساس « لتأخذ ذلك كله أو تتركه كله » • بل انه عندما لاتكون بعض دول المواءمة فى حاجة الى هذه البرامج ، فان الصندوق والبنك يطلبان من هذه الدول أن تتبنى هذه البرامج ، وما أن تضمم هذه الدول برامجها الوطنية للانتعاش الاقتصادى ، حتى تلقى بها مؤسسات « بريتون وودز » جانبا ، وتستبدل بها ما يسمى « بورقة اطار السياسة لهذه البرامج » ومع ذلك فهذه المؤسسات تزعم فى خبث أن دورها فى عملية المواءمة هو مجرد مساندة هذه المبادرات الوطنية •

لقد أصبح البنك والصندوق ـ وبخطى سريعة المراقبين للاستعمار الجديد فى دول المواءمة • وفى اطار هذا الدور السلطوى ، يضعان موظفيهما فى المنشآت الحساسة فى الدول الأفريقية لضمان الحصول على حصة مناسبة من النقد الأجنبى وفاء لخدمة الديون الخارجية بمعدلات لا تحتمل تصل الى أكثر من ٤٠٪ (أربعين فى المائة) من عائدات الصادرات السنوية ، ولكى تشرف على الميزانيات الوطنية ، وحصص البنوك من الائتمان وسياسة التعريفة • أما ميزانيات البلاد ، وحصص النقد الأجنبى ، والاقتراحات الخاصة بالانفاق ، ومراجعة معدلات التعريفة ولوائحها وقواعدها ، وأسعار النقد والفائدة ، فيجب أن يوافق عليها البنك والصندوق أيضا قبل أن يتم تنفيذها والعمل بها • وقد حدث فى بعض الحالات أن اعترض البنك الدولى على الاجراءات المعدلة للتعريفة والتى اتخذتها الحكومة الوطنية ـ كما حدث فى نيجيريا عام ١٩٨٨ ـ وذلك لأن البنك يفضل معدلات منخفضة وموحدة للتعريفة الأمر الذى يدفع الى اغراق السوق المحلية بالواردات ويتيح حماية ضئيلة لنشاطات الانتاج المحلى وخصوصا الصناعات الوليدة وانتاج الطعام •

أما على المستوى العالمى فان الأثر السياسى لبرامج المواءمة قد جعل الدول الافريقية وبقية دول العالم الثالث مطيعة وسهلة الانقياد بشكل محزن كما جعلها هامشية بشكل متزايد • وأكبر دليل على ذلك هو الأولوية المتأخرة التى توفرت للمطالبة بنظام اقتصادى دولى جديد منذ أوائل الثمانينات • والحق أن البنك الدولى تعمد أن يقترح بديلا للنظام الاقتصادى الدولى الجديد للدول الأفريقية فقط وهو انشاء تآلف دولى من أجل أفريقيا (البنك الدولى ـ دراسة للمنظور طويل الأمد) • ولأن الدول المدينة ربطت نشاطاتها الدبلوماسية « بالاستجداء » من أجل « اغاثة » الديون الخارجية ومفاوضات برامج المواءمة الهيكلية فقد أصبحت سهلة الانقياد نسبيا فى الساحة الدولية ، وهذا بالطبع لصالح الدول الدائنة ، كما يفسر كيف أن مفاوضات التسوية للنزاعات الاقليمية العنيفة فى أفريقيا فى بلاد مثل أنجولا وموزمبيق وليبريا والسودان وأثيوبيا وجنوب أفريقيا كانت حقا مقصورا على العواصم الغربية وموسكو •

وبهذه الوسائل أصبح الأثر السياسى لبرامج الاستقرار والمواءمة يتمثل فى الاضعاف المنظم والتهميشى الكامل للدولة فى أفريقيا بالاهانات المباشرة لسيادتهــا التقليدية وابطال المكاسب التى حققتها فى اتجاه الديمقراطية منذ استقلال « العلم » ٠

المواءمة أو الجدل للفكاك والتحلل منها :-

ثمة جانب مهم آخر فى الجدل الذى دار حــول المواءمة ألا وهو ما عرف « بالمواءمة أو التحلل منها » ؛ وهنا نجد أن المواءمة فى الحقيقة هى « اعادة مواءمة » ، ذلك لأن أفريقيا وبقية دول العالم الثالث ـ وهى محيط العالم الرأسمالى ـ تتواءم باستمرار وتتكيف مع متطلبات الانتاج للمركز الرئيسى للرأسمالية العالمية ٠ وهذه المواءمة تصبح قاسية ومؤلمة فى فترات الاضطرابات الاقتصـادية (أزمات وكســاد ركود) للتوسع الرأسمالى فى العالم ٠ وفى فترات الازدهار تصبح هذه المواءمة أكثر يسرا اذ ترتفع أسعار الصادرات ، ويتاح رأس المال ، ويتسع نطاق العمالة الخ ٠ ومن ثم تصبح المواءمة معتمدة فى التوازن الداخلى والنمو (وليس التنمية) على الامتيازات والامكانات التى يقدمها النظـام الرأسمالى العالمى ٠ وفى هذه الحالة تعمل المواءمة مع الرأســمالية العــالمية على ترسيخ التنمية المستقطبة غير المتوازنة ؛ هذا على الرغم من أن هذه المواءمة لا تتضمن صراحة الرفض المطلق للنمو ٠

> **« ان النمو من خــلال المواءمة هو فى الحقيقة تبرير ايديولوجى لنمو يتحقق لمصــلحة قلة تفرض التنمية التى ترتئيها ، حتى تجعل طبقتها مسيطرة على الدوام ٠ وهذا النمو عن طريق المواءمة خاطىء بالمعنى الدقيق للنمو غير المتكافىء مما يؤدى الى التباين ويعمقه وكذلك التفاوت بين القطاعات والمجتمعات على حين يجعل المواقف الخارجية أكثر ضــعفا ، الأمر الذى يبرز ويوضح مثالب المواءمة وعيوبها ٠ ومن خلال النمو والمواءمة تؤدى القيود التى تفرض من الخارج الى اعادة تشــكيل مجتمعات « المحيط » ولكن بصــيغ جـديدة » ٠ (محجوب ـ ١٩٩٠) ٠**

وهكذا كان محيط الرأسمالية العالمية (دول أفريقيا والعالم الثالث) دائما مشغولا بالمواءمة والتكيف المستمر مع مطالب وقيــود رأس المال المسيطرة ٠ ويقول محجوب : « انه يعاد بناء الهياكل الاقتصادية للدول

المركزية (أو دول المركز) ، أما دول المحيط فتتواءم مع هذه التعديلات في الهياكل وليس العكس أبدا » .

لذلك يكون التحلل أو الفكاك هو رفض الخضوع للمطالب التي لا تحتمل من جانب الرأسمالية العالمية،ورفض معقولية نظام الأسعار العالمي وعدم الاعتراف بأنه الأفضل والأمثل . كما يتضمن أن يتم وبالتدريج ، اقامة مجتمعات جديدة تجعل من الممكن بناء الدولة على أسس شعبية . ولأن التحلل من برامج المواءمة هو النتاج الطبيعي المنطقي للتنمية غير المتكافئة ، فانه يسمح بمجال أو حيز اجتماعي جديد تتاح فيه الفرص للمشاركة الشعبية مع مزيد من فرص المساواة في عملية التوزيع . كما يؤدي الى الحصول على فرص للاستقلال النسبي في العلاقات مع النظام الرأسمالي العالمي .

والجدل حول المواءمة والتحلل منها يعيد الى الأذهان من جديد الجدل حول « المسيرة غير الرأسمالية » للتنمية ، ولذا تشكل ترجمة أيديولوجية قوية للجدل حول المواءمة . ويجب أن يتم التحلل ـ بدلا من المواءمة ـ لتحقيق التحول السريع في الاقتصاديات الافريقية وهناك صلة واضحة بين الجدل حول المواءمة والتحول وبين المناقشات حول التحلل من المواءمة ـ فالشق الأول يتقبل المواءمة ولكنه يقول انها غير كافية ، أما الشق الآخر فيرفض المواءمة لأنها قاسية وخاطئة ويطالب بالتحلل منها ـ وقد أطلق البعض على هذا الاتجاه « الانغلاق عن طواعية واختيار » . ولكن كلا من متغيرات التحول والتحلل تتقبل ضرورة التنمية والتحول السريع . والاختلاف الرئيسي هو الشكل ـ فدعاة التحول يقولون ان تحول الهياكل شيء ممكن مع اعادة توجيه المواءمة ولكن مؤيدي التحلل ينكرون هذا القول . ولكنهما يتحدان في ضرورة تجاوز المواءمة حتى يمكن الانطلاق بعملية التحول في أفريقيا .

خاتمة الجدل حول المواءمة :

مثلما تنتهي العبارات الطنانة لأية أيديولوجية ، فان الجدل حول المواءمة انتهى الى معنيين متداخلين : أولهما أن الجدل قد حقق فائدته النظرية والعملية أما الثاني فان انتهاء الجدل حول المواءمة هو نهايتها . وهذه سوف تطول لأنه باستمرار عملية المواءمة سوف يستمر الجدل والنقاش حولها ، وحتى بعد أن تنتهي عملية المواءمة الحالية (على الرغم من أن المواءمة ذاتها لا تزال عملية مستمرة في الاقتصاديات كلها) فان دارسي التاريخ والأجيال القادمة سوف يكون لهم الكلمة النهائية في مناقشتها .

ولكن رغم هدفنا المحدد هنا ، فان فائدة الجدل حول المواءمة لم تعد موضع شك كبير ، اذ يسعى الجميع الى أن ينتهى هذا الجدل بانجاح وتحسين عملية المواءمة ولكن ثمة شكا ضئيلا فى أنها قد أوضحت الجوانب الستة الرئيسية في المناقشات وهي المفهومية، والرعاية والاشتراطات ، والسياسات والأثر الاقتصادى ، والآثار الاجتماعية السياسية . فقد أفاد الجدل كثيرا فى فهم هذه المسائل وادراكها بالمادة والمعلومات الكثيرة والشواهد التجريبية التى أفرزها .

ويمكن أن نلخص مستوى الاجماع على هذه المسائل فى الجدول (٤ ـ ٥) .

الجدول (٤ـ ٥)

موافقة كاملة « تقريبا »	اتفاق جزئى	اختلاف كبير
١ ـ مفهومية المواءمة	سياسات المواءمة	رعاية المواءمة
٢ ـ الأثر الاجتماعى والسياسى المعاكس	الأثر الاقتصادى	الاشتراطات

وهكذا يتبين أن معظم الأطراف المشاركة في الجدل حول المواءمة يقولون ان المواءمة أو برامج الاستقرار وحدها لا تكفي ، وانه لابد أن تنتهج متزامنة مع النمو الاقتصادى والتحول الهيكلي . وقد كان هذا دائما هو موقف الدول الافريقية ، والبنك الدولي يصدق عليها الآن بهذا الاهتمام الجديد «بالفقر في العالم» ، و «مبادرة بناء القدرات فى أفريقيا» مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبنك التنمية الأفريقية على حين يرى برنامج الأمم المتحدة للتنمية الحاجة الى ضرورة التنمية البشرية ويتمثل هذا في الشكل الذى حدده فى « دليل التنمية البشرية » ومع ذلك يبقى أن نربط هذه المبادرات بأن نستبدل ببرامج المواءمة الجارية الآن برامج واضحة للمواءمة مع التحول على أساس « البديل الأفريقي لبرامج المواءمة ـ بدلا من تطعيم هذه البرامج الفاشلة ببرامج جزئية بين الحين والحين مثل «البعد الاجتماعى للمواءمة» ، ومبادرة « بناء القدرات والتنمية فى افريقيا » و « دليل التنمية البشرية » . وبالمثل فان التأكد من النتائج الاجتماعية المفجعة لهذه البرامج هو الذى دفع الى ظهور برنامج « البعد الاجتماعي للمواءمة » . ولكن من الواضح هنا أنه من الضرورى أن تنتهى هذه البرامج والتى تؤدى الى هذه الآثار الاجتماعية المؤلمة ، بدلا من المحاولات الفاشلة التى تبذل لاحتواء هذه الآثار الاجتماعية السيئة . كما يجب أن

يوجه المزيد من الاهتمام الى ايقاف الأثر السياسى السلبى لبرامج المواءمة . ولا يكفى فى هذا المجال العبارات المنمقة الطنانة من الغرب تأييدا للمثل والنماذج الديمقراطية ..

ومع ذلك فقد أسفرت المناقشات حول المواءمة عن اتفاق جزئى على سياسات المواءمة وأثرها الاقتصادى .. وقد اعترف بأن بعض السياسات الحالية للمواءمة غير ملائمة وتحتاج الى تعديلات أو احلال . وعلى ذلك فان التخفيض الكبير والعام والمستمر للعملة يؤدى الى تضخم كبير دون استعادة التوازن فى ميزان المدفوعات . وبالمثل فان الأسعار المرتفعة للفائدة وخفض الانفاق بدون اعادة توزيع العمالة ، وضغط الميزانية والائتمان بشكل عنيف فى جميع القطاعات والخصخصة غير العملية ، كل هذه قد تأكد أنها غير مناسبة ويجب التخلى عنها . ولكن لايزال هناك خلاف كبير حول سياسات أخرى مثل أسعار السوق الحرة وأولوية سياسة سعر الصرف ، والغاء الدعم والتحرر الاقتصادى بشكل عام . وعلاوة على ذلك فان الاتفاق الجزئى حول بعض السياسات يجب أن يترجم الى سياسات بديلة ثابتة على أرض الواقع ..

وقد اتفق أيضا بشكل جزئى على الأثر الاقتصادى السلبى لهذه البرامج ، وقد وضح ذلك فى دراسة البنك عن المنظور طويل الأمد وفى تقريره عن « الفقر » وكذلك تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن « التنمية البشرية » ولكن لاتزال هناك مجادلات حول القطاعات والنشاطات التى فشلت فيها هذه البرامج والعلاج المناسب للآثار الاقتصادية المغايرة ولكن البنك يصمت ـ فيما اقترحه من جيل جديد من برامج المواءمة الهيكلية ـ عن مصير هذه البرامج المعمول بها الآن ، والسياسات البديلة التى سوف تدعمها لانعاش النشاطات الحساسة مثل الزراعة والصناعة والتكنولوجيا والتحول الهيكلى الشامل .. كما صمت البنك الدولى أيضا فيما أسماه « بجدول الأعمال الاستراتيجى للتسعينات لأفريقيا تحت الصحراء » (دراسة المنظور طويل الأمد ـ البنك الدولى ـ ١٩٨٧) عن مناقشة هذه المسائل الحاسمة ، بينما توقف اتفاقه على أولوية التعاون الأفريقى والتكامل عند تكامل السوق فحسب دون أن يمس المسألة التى تتساوى فى الأهمية واعنى بها تكامل الانتاج .

أما الاجماع الناشىء فى الجدل حول المواءمة فلم يمتد الى رعاية برامج المواءمة أو اشتراطاتها فعندما قام البنك والصندوق باطلاق دراستهما عن المنظور طويل الأمد ، اعطيا الانطباع بأن رعاية البرامج وتصميمها سوف يستمران كما كانا قبلا . هذا برغم العبارات المنمقة الطويلة التى جاءت فى هذه الدراسة بأن مؤسسات « بريتون وودز » تقوم بدور المساعد للدولة

الأفريقية • ومع ذلك فهى لا تسمح للدول الأفريقية بأن تبدأ وتصيغ برامجها الوطنية التى تقوم على أساس المواءمة مع التحول ، والتى يمكن أن تتفاعل معها المؤسسات الماليه المتعددة الأطراف بمساعدتها أو تعديلها ••

ويبدو أن الصندوق والبنك والدول الدائنة أقل رغبة فى أن يتخلوا عن اشتراطاتهم المجحفة • بل انهم توسعوا فيها لتضم برامج فى الشمال والجنوب مثل اتفاق لومى الذى لم يتعرض لهذه الاشتراطات حتى ديسمبر ١٩٨٩ فى أثناء بدء اتفاقية لومى الرابعة ، والى الاقتراض من مساعدات التنمية الرسمية والسحب من « التسهيلات الموسعة للمواءمة الهيكلية » والصندوق الدولى للسلع ، وحتى من التسهيلات الثنائية ومن هنا كان الانطباع بأن هذه الاشتراطات القاسية تفرض على دول أفريقيا لضمان السيطرة الفعالة والاستغلال فى ظل استعمار جديد •

ولهذه الأسباب أيضـــا تطالب الدول الأفريقية بانهاء الجدل حول المواءمة ، واستئناف عمليات التنمية بسرعة • فبعد ضياع عقد الثمانينات ، يتولد اجماع سائد بأن التسعينات يجب أن تشاهد اعادة انطلاق عملية التنمية التى أعيقت فى المنطقة ، جنبا الى جنب مع عمليـات الانتعاش الاقتصـــادى السريعة • وهذا يتطلب التنفيذ العاجل للسياســات التى تتضمنها مجالات الاتفاق فى الجــدل الذى دار حول المواءمة حتى الآن • لذلك يجب على الدول الأفريقية أن تتخذ الاجراءات الضرورية لسياستها حتى تبدأ بسرعــة فى عمليــة الانتعاش مع التحول ، وتطالب مؤسسات « بريتون وودز » وبقية المجتمع الدولى بتأييد ودعم هذه العملية •

الفصل الخامس

البديل الأفريقى لبرامج المواءمة

خلفية البديل الأفريقى وضرورته :

« أوضح التقييم الشامل لبرامج المواءمة أنه بالرغم من أن هذه البرامج تستهدف استعادة النمو عموما بتحقيق التوازن المالى والتوازن الخارجى وحرية العمل لقوى السوق ، فان أهدافها لا يمكن أن تتحقق بدون مواجهة المختنقات الهيكلية الأساسية فى الاقتصاديات الأفريقية ٠٠ ونتيجة لذلك بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - فى بداية عام ١٩٨٨ - وبالعون المالى من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، فى البحث عن اطار أفريقى بديل لبرامج المواءمة الهيكلية يمكن أن يواجه - وفى وقت واحد - كلا من المواءمة ومشكلات التحول الهيكلى فى اقتصاديات أفريقيا ، وقد استقبل هذا العمل بتشجيع كبير من الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما طالبت الدول الأفريقية (وكان ذلك فى أثناء استعراضها نصف المرحلى لبرنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى دورتها الثالثة والأربعين) بأن تضاعف من جهودها من أجل اطار متين عملى له مفاهيمه لبرامج المواءمة الهيكلية الاقتصادية تتماشى مع استراتيجيات وأهداف التنمية طويلة الأمد على المستويات القومية والاقليمية وشبه الاقليمية » ٠ [اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية للتحول والانتعاش الاقتصادى الاجتماعى] ٠

ان اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة هو نتاج تاريخ ومناقشات وضرورة ٠ فمن الناحية التاريخية ، يعتبر ذروة عملية يمكن أن ترجع الى أوائل الثمانينات عندما بدأت الدول الأفريقية تستجيب فكريا - وبشكل منظم ومتماسك - لأزمة التخلف فى المنطقة ٠ ومع التوصل الى خطة لاجوس للعمل » (منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٨١) لتنمية أفريقيا فى عام ١٩٨٠ الى عام ٢٠٠٠ كأول وأعظم صيغة جماعية للمنطقة ، ظهرت الحاجة الى وجود نسخة قصيرة الأمد الى متوسطة الأمد من هذه الخطة (خطة لاجوس للعمل) ٠

وقد حفزت سياسة المواءمة فيما بعد على هذا السعى الى برنامج متوسط الأمد للتنمية فى المنطقة ٠ وقد أصبحت هذه الحاجة أكثر وضوحا بعد أن نشرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى عام ١٩٨٣ ما أسمته « بالمنظور طويل الأمد للاقتصاد الأفريقى » (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٩٨٣) ٠ ولكن الجدل حول المواءمة أثار بعض التحديات أمام اعداد « الاطار الأفريقى البديل » الذى يعالج بشكل واقعى محدد الاختناقات الهيكلية (البنيوية) فى المنطقة ٠ ومن بين هذه التحديات الاصرار المستمر من جانب مؤسسات « بريتون وودز » ومؤيديهما على أن من ينتقدون برامج المواءمة يجب أن يتيقنوا من أنه لم يكن هناك أى بديل أو أن عليهم أن يوفروا بديلا لهذه البرامج غير المرغوبة ٠٠ والحق أنه فى منتصف عام ١٩٨٩ عمدت الحكومة العسكرية فى نيجيريا الى أغاظة نقاد هذه البرامج ، بأن أعلنت أنه ليس هناك بديل ٠ ولسنا فى حاجة الى أن نقول ان النقاد ردوا على ذلك باقتراح العديد من البدائل ، وكان من بينها ما تضمنه تقرير مؤتمر « معهد البدائل الأفريقية » عام ١٩٨٧ (معهد البدائل الأفريقية ١٩٨٨) ٠ كذلك رد النقاد على قول الحكومة بألا بديل لهذه البرامج بأن قدموا العديد من الصيغ ، ومن بينها « برنامج التعمير القومى » (نيوزووتش يونية ـ سبتمبر ١٩٨٩ (News watch ٠ وقد عجلت هـذه التحديات باعداد « اطـار البـديل الأفريقى » ٠٠ كذلك فان الاستعراض نصف المرحلى عام ١٩٨٨ لبرنامج العمل من أجل الانتعـاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا التابـع للأمم المتحدة (كما أشرنا فى الفقرة التى أوردناها فى بداية هذا الفصل) قد ألقى بتحد آخر للدول الأفريقية حتى تبحث عن اطار اقليمى لمعالجة مشكلات الانتعاش الاقتصادى والتنمية لديها ٠ وقـد أخذت اللجنة الاقتصاديـة لأفريقيا هذه التحديات بجدية وبدأت على الفور فى اعداد « اطار البديل الافريقى » ٠

وبجانب هذه العوامل التاريخية والتى أثارت الكثير من الجدل ، كانت هناك ضرورة موضوعية حفزت على الاعداد لهذا البديل الأفريقى ، الا وهى مواجهـة الدلائل التجريبيـة الكثيرة على فشـل برامج البنـك والصندوق المواءمة والاستقرار ، والتدهور السريع للأزمة الأفريقية منذ اطلاق برنامج الأولويات الأفريقية للانتعاش الاقتصـادى وبرنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا فى عام ١٩٨٦ ، واليقين المتزايد بالحاجة الى اطار للمفهوم للمضى فى تحقيق أهداف المواءمة والتنمية طويـلة الأمد فى أفريقيا كما تحددت فى خطـة لاجوس للعمل ٠ ونتيجة لذلك ، وطبقـا لتقرير سـكرتير عام الأمم المتحدة عن « الاستعراض نصف المرحلى لبرنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا ، فان معدل النمو السنوى للانتاج المحلى

الكلى فى أفريقيا ككل قد هبط من ١٪ عام ١٩٨٦ الى ٨ر٪ عام ١٩٨٧ ويرجع هذا فى أساسه الى الأداء الضعيف لقطاع الصادرات • ولذلك هبط نمو الانتاج المحلى الكلى للفرد بنسبة ٢٪ عام ١٩٨٦ و ٢ر٢٪ عام ١٩٨٧ • ففى ثمان وعشرين دولة من الدول الخمسين الأعضاء فى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، كان الانتاج المحلى الكلى فى عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ اما سلبيا أو أقل من معدل نمو السكان • وقد تأثر انتاج الطعام بشكل خطير ، وازداد العجز فى الطعام على المستوى الاقليمى بارتفاع المتطلبات « المساعدة » للطعام لأكثر من ٤٥٪ خلال ١٩٨٧ ــ ١٩٨٨ في الدول الخمس والأربعين المتنامية جنوب الصحراء فى أفريقيا ــ وهكذا تعانى معظم الدول الافريقية من الانهيار الاقتصادى والمحنة الاجتماعية العنيفة •

وقد تأكدت هذه المخاوف فى المناقشات الحادة التى جرت بين البنك الدولى واللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول الانجاز الاقتصادى لأفريقيا عام ١٩٨٨ • وترى أفريقيا أن هذه المناقشات قد أوضحت الفقدان وعدم الثقة المتزايدة فى فعالية برامج المواءمة • وقد أملى هذا الحاجة العاجلة الى صياغة برنامج بديل من أجل الانتعاش السريع والتحول فى المنطقة • واذا كان هناك ثمة احتمال لينقلب هذا التدهور العنيف فى المنطقة الى العكس ، فان دراسة هذه البرامج من الناحية النظرية والتجريبية يجب أن تتدعم فكريا مع تطوير برنامج جماعى بديل للمنطقة •

مفهومية البديل الأفريقى :

ان اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية من أجل الانتعاش الاقتصادى الاجتماعى والتحول ، اتجاه منفرد وليس برنامجا جاهزا يمكن تطبيقه بلا تفرقة على كل البلاد • فهو يوفر الأساس « المفهومى » أو الفكرى لوضع التصميم المناسب للبرامج الوطنية ــ التى لابد وأن تختلف من بلد الى آخر ــ سعيا الى المواءمة السريعة مع التحول • وهناك شقان متداخلان لهذا الاطار هما :

- اطار المفهوم أو الاطار النظرى لوضع التصميم وتحديد التنفيذ والاشراف لبرامج المواءمة البديلة فى كل بلد أفريقى •

- اتجاهات السياسة البديلة أو الاستراتيجيات وأدوات السياسة والاجراءات المعنية التى يجب أن تطبق لتحقيق أهداف المواءمة وعملية التنمية •

وعلى ذلك فان جوهر تقديم أى بديل للانتعاش والتنمية فى أفريقيا يبدأ عند مستوى المفهوم واطار البديل الافريقى يحقق ذلك فى أربعة مجالات رئيسية :

النطاق (المجال) الأفريقى :

ان فهم المجال الواقعى المحدد للمواءمة والاستقرار أمر حاسم · وهذا يتطلب ادراكا واضحا للاقتصاد السياسى الذى يدور حوله الجدل فى أفريقيا ومختنقاته الهيكلية (البنيوية) الكبيرة ·· والفشل الطويل فى هذا الفهم هو العيب الرئيسى فى برامج البنك والصندوق للمواءمة والاستقرار · وهذه الحقيقة الموضوعية أو المجال الأفريقى هو ما يحدد معيار المواءمة وأهدافها ونموذج المواءمة وتتابع عمليات الانتعاش والتنمية ·

الفلسفة والنموذج :

على الرغم من أن الفلسفة والنموذج لم يذكرا صراحة فى اطار البديل الافريقى لبرامج المواءمة الهيكلية ، الا أن هذا الاطار يتضمن فلسفة « الانسانية الأفريقية » ، ونموذجه ينبثق من أنه تنمية ترتكز على الشعب · وهذه تتناقض مع الفلسفة التجريبية التى تختفى وراء أيديولوجية « دعه يعمل » أو الرأسمالية الحرة ، والغاء الدولة كما فى برامج المواءمة ، التى يركز نموذجها الكلاسيكى الجديد على « أشياء » أو « سلع » ،و السعى الى التوازن أو الموازنات التدريجية ، والفردية ، وتسعير السوق الحرة · وعلى الرغم من أن البديل الأفريقى لا يحدد أيديولوجية واضحة ، فان القراءة المتأنية له توضح أنه يتضمن اقتصادا مختلطا وديمقراطية شعبية · وهذه تتناقض مع « اقتصاديات السوق الاجتماعية » للدول الاسكندنافية والتى يوحى البنك الدولى للدول الأفريقية بانتهاجها (مؤتمر ماستريشت (ماستريخت) ١٩٩٠ ــ دراسة المنظور طويل الأمد) ·· وهذه (الفلسفة والنموذج فى البديل الأفريقى) تحاول أن تضع الناس وحاجاتهم الضرورية ورفاهيتهم فى المكان الرئيسى فى عملية المواءمة والتحول لاطار البديل الأفريقى · كما أن دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام ١٩٩٠ يأخذ من هذه التنمية التى تتركز فى الشعب

متوالية المواءمة والتحول :

فى « اطار البديل الأفريقى » يجب أن تتزامن المواءمة والتحـــول أو التنمية ، لا كعمليات متتابعة كما ترى برامج المواءمة ·· فمع ضياع عقد الثمانينات لم تعد أفريقيـا تستطيع أن تضع تنميتها وعمليـات التحـول الهيكلية جانبا ، وتأخـذ ببرامج الاستقرار المراوغـة الخادعة أو مواءمة الموازنات المالية كما تحددها برامج المواءمة للبنك والصندوق ·

أهداف عملية المواءمة :

يحدد اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية أهداف عملية المواءمة بأنها تعقب أهداف التنمية طويلة الأمد للاقتصاديات الأفريقية كما جاء فى خطة لاجوس للعمل (الفصل الثانى) والفكرة الأساسية هنا تقوم على منطق أن المستقبل البعيد هو مجموعة من المراحل قصيرة الأمد ومتوسطة الأمد ·· وهـذا المنطق يرفض قصر نظر نظرية كينز « بأنـه على الأمد البعيد نكون جميعا مـوتى » · ولضرورة تزامن المواءمة والتحول ، فان عملية المواءمة يجب أن تتقدم على تحقيق أهـداف التنمية طويلة الأمد · وبهذه الطريقة تتجاوز المواءمة الجامدة للبنك والصندوق مفهومها الهجومى ، وتواجه فى الوقت نفسه أكثر المختنقات الهيكلية صعوبة فى الاقتصاد ·

والمهم من كل هذا أن نؤكد «تمركزية» النطاق التاريخى الأفريقى · وما لم يتم تحليل ذلك بعناية · وما لم نتفهمه جيدا ، فلن ينجح أى برنامج للتنميـة ·· وان احـلال واقع اجتمـاعى غريب مثـل الطلب غير الـكافى عنـد كينز ـ المأخـوذ من اقتصـاديات الـدول الرأسـمالية المتقـدمة ـ فى النطـاق الأفريقى انمـا هو أكذوبة لواقعية مغـلوطة · وأى تحليل منظم وجـاد للاقتصـاد السـياسى للدول الأفريقية سوف يكشف تفككها العميق أو الروابط الهيكلية المشوهة فيها والتنمية غير المتوازنة والاعتماد الكبير على الخارج ، والتعويل المفرط على نشـاطات البورصـة · والتوترات الاجتماعية وافتقاد الديمقراطية · وترجع الأسباب العميقة الجوهريـة لهذه الملامح البـارزة فى الاقتصاد السياسى الأفريقى الى الهياكل الفاسدة غير المناسبة للانتاج والاستهلاك والتوزيع أو التفاوت الاجتماعى ، والدخول والطاقة · وهذه هى العوامل التى تجبر الدول الأفريقية فى معظمها على أن تستهلك ما لا تنتجه وأن تنتج الكثير مما لا تستهلكه ·· مثل هذه المشـكلات لا يمـكن أن تحل بمجرد تعقب الموازنات المالية ·

لهذه الأسباب فان التطبيق غير النزيه لنموذج « أقصى التنافس » الذى تنتهجه برامج المواءمة ، على الدول الأفريقية هو فى أفضل الأحوال موضع شك وريبة ، وغالبا ما يكون عديم الجدوى كحاجز معرفى أمام فهم التوظيف الحقيقى للاقتصاديات الأفريقية • وهكذا ــ وبدلا من التنافس العام وحرية الحركة ــ فنحن نواجه منافسة قاسية غير كاملة مع الاحتكارات الكبيرة واحتكارات الأقلية ومثال ذلك الشركات متعددة الجنسيات التى تسيطر على التعدين والبترول، والصرافة، والتأمين والتصنيع والتشييد، فالجمود المعروف جدا فى الهياكل والبلبلة والمعلومات الناقصة فى أفريقيا كلها تحد وتقيد بعنف من استجابة العملاء الاقتصاديين لمؤشرات الأسعار فعندما تستغرق سلع التصدير الكبيرة من ست الى ثمانى سنوات لكى تنتج ، فان هذا يحد أيضا من فعالية مؤشرات الأسعار فى الأمد القصير وفعالية الحوافز أيضا • كذلك فان المستويات المنخفضة للتكنولوجيا والقدرة الانتاجية والانتاجية ذاتها تعنى أن أكبر مشكلات أفريقيا تدور حول نقص العرض ، وايجاد العرض وخلقه ، وليس ما يشغل اهتمام برامج المواءمة الجامدة وهو التلاعب بعنصر الطلب • وليس من الملائم أيضا أن نعرض أغلبية المنتجين فى أفريقيا وهم ملاك صغار من الفلاحين يعيشون فى قرى منعزلة لأن يتنافسوا فى تسعيرة السوق الحرة أمام الاحتكارات الأجنبية العملاقة المتعددة الجنسيات التى تشترى ما ينتجون • كما أن سيطرة رأس المال الأجنبى فى قطاعات حساسة فى الاقتصاديات الأفريقية يعنى أيضا أن المنافسة الحرة الجامحة والتحرر الكامل سوف يزيد من خطورة اعتماد هذه الدول على الخارج والقضاء على رأسماليتها بشكل مستغل •

وبسبب هذه الخاصيات البارزة فى النطاق الأفريقى ، تتضح عيوب التوجهات والسياسات الكبيرة لبرامج المواءمة فى أفريقيا • والأمثلة الواضحة الجلية لهذه الاستراتيجيات والسياسات غير الموائمة تتمثل فى تسلسل الاستقرار أو المواءمة قبل التحول ، والاعتماد على قوى وأسعار السوق الحرة لتحصيص الموارد والتحرر الكامل والالغاء الجائر للوائح وابعاد الدولة عن الاقتصاد ، والخفض الكبير فى قيمة العملة ، والغاء الدعم من القطاعات والضغط الشديد فى الميزانية والائتمان وتواجه هذه السياسات مواقف صارمة ومقاومة اجتماعية تنحرف بها فتسبب تصدعات ومآسى اجتماعية حتى انها لا تستطيع أن ترفع مستوى الأداء الاقتصادى بطريقة مفيدة ذات مغزى • ومن ثم يطول الانهيار والركود الذى كتبته على اقتصاديات أفريقيا هذه السياسات المضللة التى لا تتناسب مع التنمية الأفريقية •

اتجاهات السياسة البديلة :

من أجل توضيح مفهوم « الانتعاش مع التحول » يحدد « اطار البديل الأفريقى ، بعض الاستراتيجيات الرئيسية واتجاهات السياسة البديلة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٩٨٩) ••• وهذا اعتراف واضح بالطرق المسدودة التى وصلت اليها الاقتصاديات الأفريقية ، بسبب الكثير من الاستراتيجيات الحالية والسابقة • ومن الأمثلة على هذه الاستراتيجيات الخاطئة النمو القائم على التصدير والتصنيع البديل للاستيراد ، وتشجيع الصادرات بشكل عام والبحث عن ميزة نسبية فى الانتاج الأولى والتحرر الاقتصادى الكامل ، وأولوية الاستقرار المالى •

استراتيجيات بديلة :

والاستراتيجيات البديلة التى يراها اطار البديل الافريقى لبرامج المواءمة الهيكلية خمسة وهى :

- العمل بقوة على احداث تنمية تتركز على العنصر البشرى والثقة بالـذات •
- أولوية النشاطات الانتاجية لتحويل أفريقيا من اقتصاد المبادلة الى اقتصاد انتاج •
- اضفاء الديمقراطية على عملية التنمية باشراك الشعب ، وتحمل المسئولية والمساءلة فى المسائل العامة •
- تعبئة قوية للموارد المحلية وتجديد المؤسسات واصلاحها •
- السعى النشط للتعاون الاقليمى والتكامل •

ان التنمية المدعومة والتى يمكن أن تطول هى جوهر التنمية الكاملة واستغلال الموارد البشرية ؛ وهذا شيء مهم وحساس فى منطقة تعرضت لقفزات من النمو دونما تنمية ، أو مع وجود تنمية ضئيلة ، وحيث تتعايش البطالة الى شدة والبطالة المقنعة مع نقص فى العمالة الماهرة فى قطاعات

استراتيجية للاقتصاد· والتحول من اقتصاد مبادلة تسيطر عليه النشاطات التجارية أو نشاطات التوزيع الى اقتصاد انتاجى يتطلب انتاجا محليا للحاجات الأساسية أمر جوهرى ويتضمن هذا انهاء الاعتماد المهين على الخارج والقضاء على التناقضات الجوهرية بين الانتاج والاستهلاك وزيادة القدرة الانتاجية لدى الدول الأفريقية وبشكل عاجل · وهذا التحول الى الانتاج الكامل هو أيضا أضمن طريق لاستغلال الموارد البشرية واتاحة الفرص للتنمية التكنولوجية · وهذه تتطلب التعبئة القوية لموارد المنطقة المحلية وتوجيهها الفعال للانتاج ·· وهناك حاجة عاجلة أيضا لاصلاح المؤسسات على جميع المستويات وتقويتها : البيروقراطيات ، والمؤسسات التعليمية والصحية ومراكز البحث والتنمية والمشروعات الخاصة والمشروعات التى تشترك فيها الدولة ·

ولكن اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية يحدد أيضا الحقيقة الأساسية ألا وهى أن هذه الأمور كلها يجب أن تتم لا على المستوى الوطنى القومى فحسب بل أيضا على المستوى الاقليمى وشبه الاقليمى ويجب التخلى بسرعة عن الوهم بامكانية تحقيق تنمية وطنية أو قومية مستقلة · فهناك قليل جدا من الدول الأفريقية – اثنتان أو ثلاث على الأكثر – يمكن أن تعتمد اقتصاديا على قدرتها الذاتية · ومن هنا يكون التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى الفعال عن طريق تكامل السوق والانتاج ضرورة حاسمة كما جاء فى خطة لاجوس للعمل · ولابد أن نثأر لمأساة عدم تنفيذ خطة لاجوس للعمل « من أجل » تسيير عجلة التنمية فى أفريقيا من داخل أفريقيا ذاتها ·

« واطار البديل الأفريقى » يتجنب الأساليب الاقتصادية المتطرفة لبرامج المواءمة الهيكلية وذلك بتأكيد الأدوار الاستراتيجية للعوامل غير الاقتصادية فى عملية الانتعاش مع التحول ·· وهذه العوامل هى الناس والديمقراطية والمسئولية · وهكذا فان هذا الاطار الأفريقى يوضح ضرورة اضفاء الديمقراطية الكاملة على المجتمعات الافريقية عن طريق منح الشعب سلطاته ، والمشاركة الشعبية ، والمساءلة (المحاسبة) المالية والسياسية الملزمة لصانعى السياسة والموظفين العموميين الآخرين وهذا شىء مهم جدا لتصفية الفساد الذى استشرى وسلب الدول الأفريقية الفقيرة بلايين الدولارات عن طريق تهريب رأس المال الى الحسابات السرية فى البنوك الأجنبية فى سويسرا وغيرها من الدول ·

اتجاهات السياسة البديلة :

ان التطبيق الناجح لهذه الاستراتيجيات من أجل تحقيق أهداف التنمية طويلة الأمد فى أفريقيا ، يتطلب البحث عن اتجاهات للسياسة

البديلة ، الأمر الذى يؤكد أن عملية المواءمة تتوافق مع متطلبات التحول الهيكلى السريع فى قطاعات عديدة من الاقتصاد • وهكذا فان الاتجاهات المقترحة للسياسة تؤكد الحاجة الى انتاج شامل وتنوع الصادرات وحوافز أفضل للانتاج الزراعى المحلى ، وادارة مالية أكثر كفاءة والمحاسبة المالية الفعالة والسيطرة على التضخم وادارة أفضل للديون الخارجية • وهذه كلها توضح أن الاستقرار المالى أو اعادة التوازنات النقدية والمالية والتجارية هو التزام ثابت فى اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية ولكن يجب أن تتم هذه التوازنات المالية فى وقت واحد مع التحول العاجل للهياكل الأساسية فى الاقتصاد والمجتمع •

واتجاهات السياسة البديلة المقترحة فى اطار البديل الافريقى هى :

- تقوية وتنويع نشاطات الانتاج والصادرات ، وخاصة فى مجال الزراعة والصناعة ، من أجل اشباع الحاجات الضرورية للمجتمع •
- ربط أساليب الاستهلاك بشكل الانتاج •
- التقليل الشديد من الاعتماد المهين على الواردات والتطلع الى الخارج بشكل عام •
- تحويل الموارد من النشاطات غير الانتاجية الى النشاطات الانتاجية واولويات الخدمات الاجتماعية •
- خلق بيئة مشجعة على الانتعاش السريع والتنمية القوية فى كل من المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية •
- انتاجية متزايدة وتحصيص الموارد بشكل كفء •
- تعبئة فعالة واستغلال للموارد ومن بينها القضاء على الاسراف ومنع تسرب الأموال الى الخارج أو فى الداخل •
- تعزيز تنمية الواردات البشرية والاستغلال الطيب لها وتعزيز القدرة التكنولوجية •
- ايجاد توازن عملى (براجماتى) بين القطاع العام والقطاع الخاص •
- تحسين توزيع الدخل والثروة والطاقة بين الطبقات الاجتماعية والتجمعات الاجتماعية والأسر•
- ادارة فعالة للديون الخارجية وخدمة الديون •

● تشجيع المساهمة الشعبية الفعالة في عملية الانتعاش مع التنمية عن طريق الديمقراطية الكاملة ، ومنح سلطات اقتصادية للشعب والمساءلة الملزمة ، في المجال السياسي والمجال المالي ٠

وتقوية وتنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاديات الأفريقية يجب أن تضرب في عمق القدرة الانتاجية المنخفضة والاعتماد الزائد على الواردات من أجل المتطلبات القومية الأساسية ، وأن تحقق الاكتفاء الذاتي في الطعام على المستوى الاقليمي ، وتنويع الصادرات من التصدير التقليدي للمواد الخام الى تصنيع هذه المنتجات الأولية واحتواء تيار عدم التصنيع ٠ والهدف هنا هو تحويل الاقتصاديات الأفريقية من التركيز الزائد على نشاطات المبادلة (البورصة) الى التركيز على نشاطات الانتاج ٠ وهذا يتطلب انتاجا محليا ، مع تعاون اقليمي وشبه اقليمي في الانتاج بالاضافة الى تكامل التجارة ٠ والتركيز القوى على الانتاج يتأسس على اليقين بأنه اذا لم تتطور أفريقيا بالعوامل الداخلية للمدخلات وتحصر الطاقة الانتاجية للتنمية في الداخل ، فانها لن تستطيع أن تتحول باقتصادياتها وتغذيها ٠ وعلاوة على ذلك وبما أن انتاج الغذاء محليا هو أمر استراتيجي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الطعام ، فان الانتاج الصناعي هو أيضا الأساس القوى الذى يعول عليه كثيرا في القوة قوميا واقليميا ٠

وكل هذه الأمور تتطلب القضاء على التناقض الجوهري في الاقتصاديات الأفريقية — بمعنى استهلاك الدول الأفريقية لمعظم ما لاتنتجه ، وانتاجها لمعظم ما لا تستهلكه ٠ وهذا التناقض يعنى أن الديناميكيات الأساسية للاقتصاديات الأفريقية توجد خارج المنطقة ٠ وهذا أكبر تعبير حى عن فقدان السيادة في أفريقيا — ويجب أن نتخلص منه ٠ وبدون أي توجه الى الحكم المطلق ، على المنطقة أن تربط بين نشاطات الانتاج ونشاطات الاستهلاك عن طريق التغيير المتأنى المدروس في عادات الاستهلاك المستوردة وغير المناسبة ٠ والاعتماد على الذات يجب أن يبدأ بالاعتماد على الموارد القومية والانتاج المحلى لمواجهة معظم المتطلبات الأساسية للدول الأفريقية حتى يمكن الى حد ما تخفيض الطلب الزائد على النقد الأجنبي الضروري لاستيراد السلع المهمة والخدمات ٠ وبهذه الطرق يمكن أن يقل كثيرا الاعتماد الزائد حاليا على الواردات ٠

وتقوية القاعدة الانتاجية وتنويعها ، وتقليل الاعتماد على الخارج يتطلب أيضا رفع المستوى المنخفض حاليا في الانتاجية ، وتحويل الموارد من الاستخدام غير المنتج الى الاستخدام المنتج والقضاء على الاسراف ، وسد الثغرات (أمام تسرب الأموال الى الخارج أو في الداخل) ويدخل في هذا المجال التعبئة الكاملة والتوزيع الصحيح للموارد المحلية وكذلك تنمية

الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا · ويتطلب رفع الانتاجية تحسين الجو العام والأساليب فى العمل عن طريق الترقية والمكافأة العادلة حفاظا على كرامة العامل ، وتحسين التعليم والتدريب والشئون الصحية للقوى العاملة بالاضافة الى أساليب وتقنيات أفضل للانتاج · أما تخفيض الانفاق على الأبهة والهيبة والمشروعات ذات المردود الضئيل مثل الملاعب الكبيرة أو مراكز المؤتمرات الفاخرة، والقضاء على نواحى الاسراف العديدة، وتسرب الموارد فى واردات غير ضرورية وهروب رأس المال والطاقات غير المستعملة، كل هذه سوف تكشف عن قدر كبير من الموارد والانتاج المحلى · والتعبئة الكاملة للموارد تتطلب حملات منظمة ضد الاستهلاك من أجل التباهى والتفاخر وفرض ضرائب كبيرة عليه ، وحملات للتوفير والصرافة الريفية لمنع تبديد المدخرات الكبيرة وخصوصا فى المناطق الريفية واستغلالا أكثر كفاءة للموارد حتى تؤتى بعائدات ايجابية · وتنمية الموارد والبشر والعلوم والتكنولوجيا عملية مهمة فى بناء القدرات المحلية لتعزيز القاعدة الانتاجية وتحقيق التنمية التى ترتكز على الانسان وقدراته ·

ويجب توفر الحوافز والنشاطات المساعدة حتى تسهل عملية الانتعاش والتحول · أما كيف فبالقضاء على النزاعات الداخلية فى أفريقيا وخلق جو أفضل وأكثر ثقة من أجل الاستثمار ، ووضع حوافز وسعر أفضل للزراعة ، واصلاح وتوفير البنية الأساسية المناسبة للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية الفعالة فى المجتمعات الأفريقية مع الاحترام التام لحقوق الانسان · وثمة جانب مهم آخر فى هذه البيئة المشجعة وهو توفير الأمن الحقيقى لكل من الانسان والممتلكات وخصوصا فى المناطق الحضرية · فبدون هذا الأمن « الأساسى » ، تتعرض النشاطات الاقتصادية للأخطار العنيفة · والمساهمة الشعبية الفعالة مع المكافآت العادلة والمنصفة شىء مهم كذلك وخصوصا اذا وضعنا فى الاعتبار المساهمة المتكافئة للمرأة فى عملية الانتعاش مع التحول · وبعملية حسابية بسيطة يتضح أنه اذا لم تسهم المرأة ـ وهى تشكل خمسين فى المائة من السكان ـ فى عملية التنمية بشكل متساو فسوف يكون من العسير تحقيق وتدعيم عملية التحول وهذا المفهوم ينطبق على الحاجة الى توزيع أكثر انصافا للدخل والموارد والفرص والطاقة بين كل قطاعات السكان فى أفريقيا · فكل من الديمقراطية والتوزيع العادل أمر مهم للقضاء على النزاعات العنيفة والصراعات التى تضعف كثيرا من الانتعاش والتنمية · ومن المهم أن نحقق التوازن المرن العملى بين القطاع العام والقطاع الخاص للمساهمة الديمقراطية والتعبئة الكاملة لطاقات التنمية ·

ولابد من وجود ادارة متطورة للديون الخارجية لازالة أو تخفيف القيود الصارمة على الانتعاش والتنمية · ويجب أن يعرف بموضوعية ودقة

الحجم الكلى للدين الخارجي لكل دولة · وكيف وصل الى هذا الحجم ، ومن الضرورى تسوية متطلبات الدين قصير الأمد ، وخفض معدلات خدمة الديون الخارجية الى عشرة فى المائة على الأكثر كما طالب بذلك التقرير المسمى « بموقف أفريقيا المشترك من الديون الخارجية » · ويجب أن تتضح الطبيعة السياسية لأزمة الديون الخارجية وذلك لتسهيل التنظيم الجماعى للدول الأفريقية لالغاء هذه الديون الاحتيالية بتنفيذ موقفها الموحد ·

اجراءات سياسية لاطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية

ان التنفيذ العملي لاتجاهات السياسة البديلة لاطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية يتطلب بلورة وتطبيق مجموعة من السياسات البديلة ولكن يجب أن نؤكد أن أدوات السياسة أو اجراءات السياسة المقترحة فى اطار البديل الأفريقى انما هى قائمة « طعام » يمكن لكل دولة أن تختار منها ما يناسب ظروفها ومتطلباتها الوطنية · واجراءات السياسة هذه لا تشبه اشتراطات وسياسات برامج البنك والصندوق للمواءمة والاستقرار التى يجب أن تطبق بشكل موحد على الدول جميعا وهذا أمر خاطىء وغير علمى ، اذ أن اجراءات السياسة المعنية المطلوبة فى كل دولة يجب أن تقررها الدولة ذاتها بعد دراسة تجريبية مفصلة لطبيعة الأزمة التى تعانيها ، وتسجيل كل سياسة والأثر المحتمل لها · أما الخوف من أن تفشل البلاد فى تطبيق بعض السياسات الضرورية لأنها صارمة وغير محببة سياسيا ، فيمكن أن يعالج بالحوار بين الدولة والصندوق والبنك واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ·

وهكذا فان أدوات السياسة لاطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية تركز على ثلاثة أبعاد رئيسية لعملية المواءمة والتحول تضم كل منها عدة اتجاهات للسياسة البديلة التى نوقشت قبلا وهى :

الانتـــاج :

تقويته وتنويعه مع ايجاد قدرات محلية مناسبة بذلك ·

الدخـول :

ايجاد وتوزيع دخول « انتاج » أو أساليب للمكافأة على الاسهامات فى التنمية وهذا أمر يتعلق بالجماعة وداخل الأفراد · والتوزيع العملى

للدخل بين الأجور والربح والفائدة والايجار ، وتأخير « عناصر الانتاج » ، هي مصادر الدخول الفردية ٠

الانفـاق :

تغيير أساليب الانفاق الحكومي لاشباع الحاجات الأساسية للأفراد ، وبين المجموعات الاجتماعية ٠ والشكل العام لاطار البديل الأفريقي يطالب بالمعالجةالمتكاملة لهذه المجالات الحساسة ٠ ولذلك فقد اقترح في البرنامج اجراءات محددة للسياسة لمعالجة كل من هذه المجالات ٠

اجراءات في برامـج المواءمة الهيكلية (الصندوق والبنك) يجب أن تعدل في اطار البديل الافريقي للمواءمة الهيكليـة

ان المجموعة الأولى من المسائل والقضايا التي عالجها اطار البديل الأفريقي للمواءمة الهيكلية هي تلك السياسات غير المناسبة للمواءمة الجامدة والتي استهدفها التعديل في اطار البديل الأفريقي للمواءمة وهي :

- خفض كبير « عنيف » في الميزانية الأمر الذي يؤثر على الاتفاق ودعم التعليم والصحـة والخدمات الاجتماعيـة الأخرى والأدويـة ٠ وهذا التخفيض يضعف الظروف البشرية ويشجع خفض الانفاق بشكل كبير ويعرض مستقبل طاقات التنمية للخطر ٠

- تشجيع عام بلا تمييز أو تفرقة للصادرات التقليدية للمنتجات الأولية تحت زعم الوصول الى أقصى ما يسمى بالفائدة (أو الميزة) النسبية ـ وخصوصا تشجيع صادرات مثل هذه المواد الخام من خلال حوافز السعر لما يمكن أن يتجر فيه ٠ وهذا التشجيع يضعف من انتاج الطعام محليا ومن الاكتفاء الذاتي ويسبب زيادة العرض وخفض الأسعار ويؤدي الى تفسخ البيئة وتعريتها ٠

- ضغط الائتمان في كل النشاطات ٠ وهذا يؤدي الى الانكماش وتقلص الاقتصاد ، ويقلل من استغلال القدرات والافادة منها ، ويزيد نقص السلع الأساسية سوءا ٠

- خفض عام كبير لقيمة العملة عن طريق أسواق النقد الأجنبي المفتوحة ومزادات العملة ، والخفض المتكرر للقيمة الشرائية للعملة ٠ وهذا يؤدي الى زيادات باهظة في أسعار السلع الأساسية والخدمات ، ويرفع

من التكاليف الداخلية للمدخلات المستوردة ، ويؤدى الى استخدام النقد الأجنبى « النادر » فى المضاربة ، ويشجع هروب رأس المال ، ويجعل توزيع الدخل أكثر سوءا ، ويضعف من النمو ، ويرسخ تصدير المواد الخام ٠

● أسعار فائدة مرتفعة ـ اسمية وحقيقية ـ والتى لا يمكن أن تدعم ٠ وهذه تثبط من الاستثمار ، وتبطىء من النمو الاقتصادى وتجعل الانتعاش عسيرا وتغذى التضخم وتشجع على نشاطات المضاربة ٠

● حرية تامة للاستيراد والغاء كل القيود عليه ٠ وهذا يؤدى الى اغراق السوق بالمستوردات ويضعف من الصناعات الوليدة ويعرض للخطر الأولويات القومية مثل الاكتفاء الذاتى فى الطعام ٠

● اعتماد زائد على قوى السوق من أجل تصحيح الأسعار ٠ وهذا يزيد من تكاليف الانتاج ، ويضخم التضخم ويشوه الأولويات القومية ، ويضعف من التنمية حسب الخطة ، وينحرف بعملية التحول عن مسارها ٠

● الخصخصة غير العملية للمشروعات العامة بغض النظر عن الأداء ، لتقويض سلطة الدولة ٠

وهذا يضعف الدولة دون أن يقوى القطاع الخاص المحلى ، ويسهل السيطرة الأجنبية بشراء الأجانب للمشروعات الخاصة ، ويوهن من تصنيع مشروعات الدولة ومن ثم يبطىء من عملية التحول ٠

اجراءات السياسة البديلة :

وردا على هذه الاجراءات يقترح اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة عدة أدوات للسياسة البديلة لتقوية الانتاج ورفع الدخل وتحسين التوزيع وتغيير أنماط الانفاق ٠

اجراءات سياسة الانتاج :

● اصلاح الأراضى ـ لضمان التعامل الأفضل مع الأرض وتجهيزها أو تأهيلها للاستخدام المنتج فى الزراعة والصناعة والقطاعات الأخرى ٠ وهذا أمر مهم على وجه الخصوص لحل المشكلة المتزايدة لعدم ملكية الفلاحين للأرض ـ وعلى الأخص المنتجات الزراعيات ـ من النساء اللاتى ليس لهن حق تقليدى فى ملكيتها ٠ وهذه وسيلة أكيدة لاتاحة الفرص للتوسع السريع فى الانتاج وزيادة العمالة المثمرة وتخفيف حدة الفقر بشكل عام ، وتحسين أسلوب توزيع الموارد ٠ كما أن هذه الوسيلة تعطى الشعب قوة اقتصادية بزيادة سيطرتهم على مواردهم البيئية ٠

● تخصيص ما بين عشرين وخمسة وعشرين فى المائة على الأقل من اجمالى الاستثمار العام للزراعة - لحل مشكلة الائتمان الزراعى وتحسين البنية الأساسية للزراعة (مثل الطرق الفرعية ، ومركبات النقل فى المناطق الريفية) والارتفاع بمستوى الأساليب والتقنيات الزراعية والانتاج - وذلك بتسهيل الحصول على مجموعات من البذور المحسنة والمعدات الزراعية وزيادة العمالة فى الريف ٠

● حصص متزايدة من النقد الأجنبى للواردات الحيوية - ومن بينها المدخلات الزراعية والصناعية ، والتوسع فى العمالة فى هذه القطاعات ، وزيادة الانتاج المحلى من السلع الضرورية لتجنب اختناق الواردات واحتباسها ، ثم تقوية الروابط بين الزراعة والصناعة ٠ وهذه ضروريات لاشباع الحاجات الأساسية ٠

● حصص من الائتمان لكل قطاع - وخصوصا باستخدام مؤشرات الائتمان لخدمة انتاج الطعام محليا ، وتصنيع السلع الضرورية ٠

● العمل بأسعار الفائدة الاسمية المختلفة - للتأكد من أن أسعار الفائدة الاسمية على القروض لنشاطات المضاربة أعلى من أسعارها للنشاطات الانتاجية ، وذلك لتشجيع أسعار الفائدة الحقيقية الايجابية من أجل الإدخار ٠ وهذا مهم لتشجيع الاستثمار الانتاجى وتعبئة المدخرات المحلية وتقليل نشاطات المضاربة وتحويل الموارد الى النشاطات الانتاجية ٠

● استخدام نظام سعر الصرف المركب « الواقعى » - أو ايجاد مثل هذا النظام للواردات الضرورية ، والحيلولة دون هروب رأس المال ، وتعبئة الموارد ونقلها ٠ وهذا يشجع على تدفق رأس المال للداخل وخصوصا التحويلات من الخارج ، وإشباع الحاجات الأساسية وتحسين ميزان المدفوعات ويعوق هروب رأس المال ٠

● انشاء صندوق خاص للقروض بأسعار فائدة مدعومة للمقترضين الصغار (الهامشيين) وخصوصا فى المناطق الريفية ٠ وسوف يشجع ذلك النشاطات الانتاجية فى مجالات محددة مختارة ٠

● انشاء مؤسسات مالية فى الريف وتشجيعها ، وسوف يعزز هذا من تعبئة مدخرات الريف ويحسن من التوازن المالى ٠

● تشجيع الصناعات الصغيرة واستخدام قوانين واجراءات الاستثمار وسوف يدعم هذا الانتاج المحلى على المستويات الدنيا ، وتطوير المشروعات المحلية ، والاسهام فى القوة الاقتصادية للبلاد ، والمشاركة الفعالة للجماعات الهامشية فى الانتاج القومى ٠

● اصلاح وصيانة البنية الأساسية ـ فكل من الطاقات الانتاجية والطاقات التى تتعلق بالبنية الأساسية تحتاج الى اصلاح عاجل وصيانة فعالة وسيؤدى هذا الى استخدام أقصى الطاقات والامكانات ، ومدخرات من النقد الأجنبى مع وجود تسهيلات جديدة وبديلة وزيادة النمو الاقتصادى وتقويتـه ٠

اجراءات سياسة الدخل :

تتلخص الاجراءات الكبيرة فى « اطار البديل الأفريقى » فيما يتعلق بسياسة رفع الدخل الكلى وتحسين نمط توزيعه فيما يلى :

تعبئة الضرائب :

توسيع قاعدة الضريبـة لتغطى كل مصادر الدخل الأخـرى وأنواع الملكيات ، وكذلك رفع كفاءة وتكامل جهاز تحصيل الضرائب ٠ وهذه أمور مهمة لزيادة عائدات الدولة والقضاء على الأزمات المالية التى تواجهها ٠ كما ستعمل على ازالـة ما يتعرض لـه الجهاز الضريبى من سخرية وتشبيهه بالعنكبوت الذى يمسك بالذبابة ولا يقوى على الفيل ـ ذلك لأن الأغنياء وذوى النفوذ لا يدفعون غالبا الا القليل أو لا يدفعون على الاطلاق ، ومن ثم يكون هناك نكوص فى توزيع عبء الضريبة ، فلا تدفع ضرائب على جوانب الاستهلاك التى تتسم بالتفاخر والتباهى ٠ والتعبئة القوية للموارد المحلية يجب أن تحققها هذه الدفعة النشطة لتحصيل الضرائب من الحكومة نفسها على جميع المستويات ٠

تخفيض كبير فى نفقات الدفاع :

يجب على الدول الأفريقية أن تخفض بسرعة وبشكل كبير من نفقاتها على الدفاع وعلى نشاطات القطاع العام الأخرى غير المنتجة مثل الادارة العامة والحفلات والمؤتمرات الخ ـ ومما يدعو الى السخرية أن تتجاوز نفقات الدفاع بالنسـبة للفرد فى الدول الأفريقية الفقيرة مثيلتها فى كثير من الدول المتقدمة ـ ويجب أن ينتهى هذا ٠ والشعار الذى يجب أن يرفع هو « الطعام لا المدافع » ٠ ومع انتهاء الحرب الباردة الأيديولوجية والوفاق بين الشرق والغرب ، وتخفيف التوترات فى العالم ، فان الجو العام يتحرك بسرعة نحو

الحل السلمى للمنازعات • ويجب أن يترجم هذا إلى اطـلاق الموارد من الانفاق غير المنتج على الدفاع الى الاستثمار فى نشاطات تنتج بشكل مباشر مثل الزراعة والصناعـة واصلاح التعليم والصحـة والخدمات الاجتماعيـة الأخرى وكذلك الاصلاح الشامل للاقتصاد وسوف يؤدى هذا الى تحسين حصص الموارد والقضاء على واحد من مصادر أزمة الديون الخارجية (مثل الاقتراض من أجل استيراد وسائل الدفاع) وتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات •

أقل أسعار مضمونة للطعام :

يجب أن نضمن أقـل أسعار للمواد الغذائيـة بايجـاد الاحتياطى الاستراتيجى فى الطعام • وهذا مهم لضمان دخل مناسب للفلاحين وتقديم حافز كبير لانتاج الطعام المحلى المدعوم • وسوف يتيح لأغلبيـة السكان الحصول على الطعام والتحكم فى التضخم بشـكل أكثر فعاليـة •• هذا التضـخم الذى يسـببه النقص الشـديد فى الطعام • فادارة الاحتياطى الاستراتيجى للطعام بتخزين فائض الطعام فى أثناء فترات وفرة المحصول والافراج عنها فى أثناء فترات قلة المحصول ، تعتبر شيئا مهما فى ضمان أقل أسعار للطعام وما يرتبط بذلك من ميزات •

الغاء المنح الماليـة :

يجب أن تلغى هذه المنح التى تعطى للأعمال العامة فيما عدا تلك التى تقدم فى مجال الخدمات الاجتماعية (مثل التعليم والصحة الخ) والصناعات التى تشـكل القـاعدة الاستراتيجية مثـل الحـديد والصـلب والدواء والبتروكيماويات الخ •• وسوف يفرض هذا على الأعمال والمشروعات أن تعتمد على نفسها فى التمويل وأن تحسن استغلال مواردها وتنميها باخضاع هذه النشاطات للعنصر التجارى • وسيعمل هذا على ازالة مصدر كبير للأزمة المالية للدولة ويصلح من الميزان المالى ويطلق الموراد للاستثمار المنتج •

خفض تمويل العجز :

يجب أن نحد ـ وبشـــكل كبير ـ من الاقتراض لتغطية العجز فى الميزانية من أجل الانفاق العام • ولكى نقلل من متطلبات النقد الأجنبى ،

يجب أن يستخدم هذا التمويل من أجل الاستثمار فى الانتاج وفى البنية الأساسية مع محتوى ضئيل من الاستيراد • ونتيجة لذلك فان هذا العجز المحدود المتناقص فى الميزانيـة سوف يضيف قليـلا الى الدين الخارجى واستثماره الانتاجى فمثلا نجد أن استخدامه من أجل انتاج الطعام سوف ينتج سلعاً وخدمات يمكن أن يشتريها الناس • وسوف يؤدى هذا الى تقليل الأثر التضخمى لمثل هذا التمويل للعجز • فتمويل العجز بهذا التقليل يمكن أن يساعد فى تدعيم الانتعاش والتحول بتوفير الدعم والعون المالى للنشاطات الانتاجية المهمة •

اجراءات سياسة الانفاق :

بالاضافة الى اجراءات الدخل ، يقترح اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة أدوات محددة للسياسة من أجل تحسين نمط الانفاق فى الدولة لضمان اشباع الحاجات الأساسية للطعام ومياه الشرب « الآمنة » (غير الملوثة) والمأوى والملبس والصحة والتعليم والنقل • وهذه تتضمن :

تحـــويل الانفـــاق :

يجب أن يتحول الانفاق العام ـ دون أن يزيد بالضرورة الانفاق الكلى للحكومة ـ من نشاطات غير منتجة ونشاطات دفاعية الى الخـدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والتكامل المتكافىء للمرأة فى التنمية لزيادة الانتاجية ومضاعفة الناتج • وما يقرب من ثلاثين فى المائة من الانفاق السنوى للحكومة يجب ان يخصص لهذه الخدمات الاجتماعية ومعدل النمو فى الانفاق العام على هذه الخدمات يجب أن يتجاوز معدل النمو السنوى فى السكان ويجب أن يتركز هذا الانفاق الاجتماعى على اشباع الحاجات الاجتماعية المهمة والارتفاع بتنمية الموارد البشرية وبالتالى رفع مستويات المعيشة لأغلبية السكان •

عرض السـلع الأساســية :

يجب أن تستخدم السياسات المختارة مثل الدعم وقواعد التسعيرة والحوافز الأخرى لزيادة عرض السلع الأساسية ، المطلوبة لاشباع الحاجات الضرورية واحتواء التضخم • وسيؤدى هذا الى ان تكون هذه السـلع

الأساسية متاحة ويمكن شراؤها ، كما يرتفع بانتاج المواد الخام الوسيطة والصناعية ويزيد بالطبع من مستوى الانتاج المحلى ، وعلى الأخص فى الزراعة والصناعة ٠

خفض معدلات خدمة الديون الخارجية :

يجب أن تخفض مدفوعات خدمة الديون الخارجية ـ كنسبة من العائدات السنوية للتصدير ـ الى معدلات تتيح الفرصة للتنمية والانتعاش السريع المدعوم ٠ وهذا شىء ضرورى لمنع خدمة الديون الخارجية من أضعاف الانتاج المحلى وعرقلة عملية المواءمة مع التحول كما سيتيح تحرير الموارد من أجل الاستثمار فى الداخل وتحسين ميزان المدفوعات ٠

سياسات مختارة للتجارة :

وهذه تتضمن حظر استيراد بعض السلع الكمالية ، ومعدلات مرتفعة للضريبة على الاستهلاك غير المعقول والمدخلات المستوردة عندما يكون البديل المحلى متاحا والتوعية الجماهيرية حول استهلاك السلع المحلية ٠ وهذه ضرورة لتغيير أنماط الاستهلاك وتوسيع الأسواق للسلع المحلية ، وتغيير أساليب الانتاج وانتاج عوامل المدخلات الأساسية داخل البلاد ، وتحسين ميزان المدفوعات ٠

حوافز مختارة للتصـــدير :

من أجل صادرات المواد الخام المنتقاة بعناية والمعالجة صناعيا ٠ وهذه الحوافز سوف تدعم سلع التصدير المنتقاة وتشجع على معالجة المواد الخام صناعيا قبل التصدير ٠ وهذا ضرورى لتحسين نوعية الصادرات الأفريقية وقدرتها على المنافسة ، وتنويع عدد ومجال سلع التصدير ، وتقليل تأثر الدول الأفريقية وحساسيتها لاهتزازات أســعار التصــدير المتكررة والضارة ٠ وفى هذه الحال يمكن لحوافز التصدير المختارة أن تزيد من نمو الصادرات وعائداتها ٠

اجراءات أخرى لتشجيع التصـــدير :

دعم متفاوت للصادرات ، وازالة حواجز التجارة وتشـــجيع تجارة المقايضة لتعزيز التجارة داخل الدول الأفريقية • وتؤدى هذه الاجراءات الى زيادة تنوع سلع التصدير وتسهل التجارة بازالة حواجز التعريفة واللاتعريفة على التجارة بين الدول الأفريقية وتقلل من الاعتماد على عائدات النقد الأجنبى فى التجارة بين الدول الأفريقية • والتوسع فى المقايضة أو « التجارة المضادة » يزيد مباشرة من التجارة بين الدول الأفريقية بازالة مشكلة دفع ثمن الصادرات بما يسمى بالعملات الصعبة أو النقد الأجنبى • وبهذا نسرع بالتعاون الاقتصـــادى والتكامل بين الدول الأفريقية ويقل الاعتماد الزائد على الخارج كما يقل تأثر الدول الأفريقية وحساسيتها للهزات الاقتصادية الخارجية •

الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف :

ان الاتفاقيات حول السلع الأولية ، وحتى حول الصادرات المصنعة غير التقليدية بين الدول الأفريقية من جهة ، وبين الدول الأفريقية وشريكاتها فى التجارة من الدول الأجنبية من جهة أخرى ، ضرورية لزيادة حجم ونمو الصادرات وكذلك تحسين واستقرار أسعار الصادرات • وبهذا نضمن تحسن واستقرار ميزان المدفوعات •

تأييد المؤسسات لعملية الانتعاش والتحول :

ان الاسراع بعملية الانتعاش مع التنمية يتطلب أيضا تأييد المؤسسات• وهذا ما اقترحه اطار البديل الأفريقى • وهذا التأييد المقترح يتضـــمن الآتى :

نظم ائتمان لانتاج الطعام خاضعة للاشراف :

وهذه تتطلب انشاء صناديق مالية مناسبة للمناطق الريفية حيث لا يستطيع الفلاحون ـ الا فى نطاق ضيق ـ الحصول على الائتمان الزراعى

لافتقادهم الضمان « الاضافى » ، حتى يقرضهم البنك • ومن ثم يجب أن تضمن نظم الائتمان لانتاج الطعام سهولة الحصول على ائتمان زراعى للمزارعين فى الريف عن طريق اعتمادات مالية منتظمة وتحت الاشراف لمشروعات الائتمان وهذه الترتيبات الخاصة بالائتمان الزاعى « الريفى » سوف تزيد من انتاج الطعام ، كما ستيسر الأخذ بالأساليب التكنولوجية الزراعية الجديدة من جانب المزراعين ومثال ذلك تشجيع الاستثمارات فى مشروعات الرى الصغيرة والمجالات المماثلة للتقليل من تأثر الزراعة باحوال الطقس •

تشـــجيع البحوث الزراعية :

وهذا يتضمن تركيز مثل هذه البحوث الزراعية على الانتاج والحفظ للتقليل من فاقد ما بعد المحصول ، وربط مراكز الأبحاث بشكل وثيق بمن يعملون فى الانتاج الزراعى • مستخدمين الخدمات الزراعية الفرعية على نطاق واسع لنشر وتطبيق نتائج الأبحاث • وسوف يسهل هذا من حدوث ثورة زراعية فى أفريقيا بالنسبة لخمسة محاصيل أساسية للاكتفاء الذاتى فى المنطقة هى الذرة والسرغوم (الذرة الســـكرية) والدخن والدرنات • كما ستوسع من انتاج المواد الخام لبناء قاعدة قوية ومتينة للصـــناعة •

انشاء مؤسسات صناعية فى الريف :

لدعم الصناعات الصغيرة ذات النطاق المحدود والتى تركز على التكنولوجيا المحلية الفطرية ، والتمويل المحلى واســـهام المرأة والبنية الأساسية الريفية • وسوف يشجع ذلك التنمية فى الريف ويجعل المناطق الريفية أكثر جذبا للعيش فيها ويشجع التكنولوجيا الريفية وخصوصا الأســاليب الحرفية ، ويخلق عمالة ريفية تقل معها الهجرة من الريف الى الحضر •

انشاء مؤسسات لتنمية المجتمع :

وخصوصا المنظمات غير الحكومية والبرامج التى تعتمد على المجهود الذاتى • وستؤدى هذه الى ترجمة عملية التحول الى تنمية ذاتية باتاحة

القوة الأقتصادية للمستويات المحلية وسوف تخرج جميع الموارد والطاقات الدفينة وتعبىء الطاقات والخبرة المحلية لتنمية المجتمع · وحينئذ يمكن أيضا تعبئة العمالة من هذه المجتمعات مباشرة وعن طواعية لبناء البنية الأساسية الريفية مثل المدارس والمراكز الصحية والطرق الفرعية والكبارى والجسور ومشروعات الرى الصغيرة الخ·وهذه المشروعات ـ التى تقوم على الخدمة الذاتية هى جوهر تكوين رأس المال « الريفى » بتعبئة العمالة المحلية والموارد الأخرى · ولأن الدول الأفريقية ذات تاريخ طويل فى مشروعات الخدمة الذاتية للمجتمع فان كل ما تحتاجه هو التدعيم والتشجيع ·

مشاركة جماهيرية اكبر فى البرامج :

ان اعطاء السلطة للشعب يتطلب المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية فى صنع القرار وتنفيذ البرامج وهذا تحتاجه البلاد لتزيد من ثقة الناس فى مجتمعهم وحكومتهم ، وتشجع على المزيد من الالتزام والتضحية من أجل التنمية وخلق موارد بشرية تعمل بدوافع سامية ·

أساس تشريعى للملكية والمشاركة :

ان تشجيع المنظمات غير الحكومية والمشاركة الجماهيرية فى التنمية يتطلب وجود اطار تشريعى أو قانونى واضح للملكية والمشاركة للجماعات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة مثل التعاونيات الريفية والحرفيين والتجار الخ · فحقوقهم وما يمتلكونه يجب أن يضمنه القانون ، كما يجب ان تحدد الالتزامات حتى تتوفر لهم الشرعية الواضحة والحرية فلا يتعرضون للمضايقات التحكمية والقلق · وستشجع هذه الحماية القانونية على المشاركة الشعبية فى الانتاج والتسويق والادارة والتنمية بشكل عام كما ستقوى من القطاع غير الرسمى وتيسر من تكامله فى القطاع الرسمى وفى التنمية السائدة · وثمة نقطة يجب أن تتضح هنا وهى أن انفجار القطاع غير الرسمى فى أفريقيا ـ وخصوصا منذ الثمانينات ـ هو نتيجة وانعكاس للأزمة وليس شيئا يحتفى به أو يستحق المديح · ومن هنا ضرورة أن نعيد هؤلاء الذين جنحت بهم رغباتهم فى هذا القطاع المنتفخ غير الرسمى ونسهل من اندماجهم من جديد فى القطاع الرسمى ·

التنفيذ وآليات المراقبة :

يعترف اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية (البنك والصندوق) بأن هذه الاجراءات والاتجاهات أو التوجهات فى السياسة لتحقيق انتعاش سريع مع التنمية تعتمد على الكفاءة فى تنفيذها ومراقبتها . ومن ثم كانت « الآليات » لضمان تنفيذ وتقييم هذه السياسات البديلة .

وآليات تنفيذ اطار البديل الأفريقى تتضمن :

(أ) دراسات تكميلية .

(ب) أعمال متناسقة على المستوى القومى وشبه الاقليمى والدولى .

الدراسات التكميلية :

ثمة أربع دراسات تكميلية (أو أربعة برامج) لتنفيذ اطار البديل الافريقى وهى :

الميثاق الأفريقى للمشاركة الشعبية فى التنمية :

خرج هذا الميثاق الى الوجود فى مؤتمر دولى كبير يضم المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية وممثلى الحكومات الأفريقية ووكالات الأمم المتحدة وذلك فى « اروشا » ـ تنزانيا ـ فى فبراير ١٩٩٠ وتبنته منظمة الوحدة الأفريقية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٩٩٠) . والهدف الرئيسى لهذا الميثاق هو بلورة اطار تتحدد فيه المشاركة الشعبية الفعالة على كل المستويات كجزء من خلق بيئة قادرة على المضى فى عملية المواءمة مع التحول . واضفاء هذا الطابع الديمقراطى على التنمية ضرورى ذلك لأن تنفيذ اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة يتطلب المشاركة الكاملة من الناس فى اتخاذ القرار وفى تنفيذ المشروعات والبرامج (كما ستناقش فى الفصل السادس) .

ادوات مختارة للسياسة فى اطار البديل الأفريقى :

جرت دراسة تفصيلية لبعض الاجراءات والأدوات المهمة فى السياسة والمقترحة فى اطار البديل الأفريقى ، وسوف تنتشر منفصلة تحت عنوان

« اطار البديل الأفريقي لبرامج المواءمة الهيكلية ـ أدوات مختارة للسياسة » (للجنة الاقتصادية لأفريقيا تقرير حول هذه الأدوات المختارة للسياسة) وهذه الأدوات أو الاجراءات تشمل نظاما مركبا لسعر الصرف وسياسة متفاوتة لسعر الفائدة ، مع اشراف مجدد على الائتمان وسياســة لدعم الأسعار من أجل الاكتفاء الذاتي في الطعام • والنظام المركب لسعر الصرف هو بديل لنظام سعر الصرف الموحد ، الثابت والمرن ويتضمن عناصر من كليهما • أما السياسة المتفاوتة لسعر الفائدة فهي بديل لأسعار الفائدة الموحدة « المعمول بها » • والاشراف المحدد على الائتمان يعترف بالحاجة الى ائتمان متباين للنشاطات المختلفة • أما سياسة دعم الأسعار فترى استخدام السياسة المختارة لدعم الأسعار لتشجيع انتاج الطعام حتى يتحقق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الرئيسية في أفريقيا • والدراسة التكميلية لهذه السياسات توفر الأسس النظرية والتجريبية لكل منهما ، على حين تقدم مؤشرات لكيفية تصميمها وتطبيقها في الدول المختلفة • فهذه السياسات يجب أن تطبق منفردة حسب الظروف الخاصة لكل بلد ، وبعد دراسات تفصيلية لتحديد انسب السياسات لكل دولة •

نسخة شعبية من اطار البديل الأفريقي لبرامج المواءمة الهيكلية :

وقد خرج هذا البديل الأفريقي في نسخة مختصرة ومبسطة لضمان وصوله الى الجماهير العريضة من العمال والطلبة والشـــباب والمرأة والسياسيين • وهي ترمي لأن تكون وثيقة سياسية حقيقية تثير الجدل والنقاش على كل مستويات المجتمعات الأفريقية وتعبئة الجماهير حتى تتخذ الخطوات الضرورية لتنفيذها بنجاح • وهذه وسيلة عملية لبدء المشاركة الشعبية في فهم ومناقشة وتطبيق اطار البديل الأفريقي ذاته •

دراسات تفصيلية لكل دولة لتصميم مجموعة سياسات البديل الأفريقي :

من المهم لكل دولة على حدة أن تستخدم كلا من البديل الأفريقي وأدواته المختارة للسياسة كأساس لدراسة تفصيلية تقوم بها الدولة لتضع تصميمات سياستها الخاصة بها • فالبديل الأفريقي ليس برنامجا بل هو أساس لوضـع تصميم البرنامج ، وسياساته المقترحة ليست للتطبيق بلا تفرقة على كل البلاد مثل سياسات البنك والصندوق للمواءمة وهذه الدراسة التي تقوم بها الدولة هي الخطوة الأخيرة التي يجب ان تتخذها كل

دولة حتى يكون لديها برنامجها الخاص بالمواءمة مع التحول ـ على أساس من البديل الأفريقى · ويمكن ان تساعد فى هذه الدراسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤسسات « بريتون وودز » ·

آليات التنفيذ على المستويات المختلفة :

يقترح البديل الأفريقى آليات متناسقة للتنفيذ على المستوى القومى والمستوى شبه الاقليمى والمستوى الدولى ·

المســـتوى القـــومى :

ان تنفيذ البديل الأفريقى على المستوى القومى يتضمن اعداد الدراسة المتعمقة التى تقوم بها الدولة كمتابعة لأدوات السياسة المختارة لدى اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية حتى تتشكل مجموعة السياسات ذات الصلة بالنسبة لكل دولة · أما المرحلة الثانية فهى التنفيذ الحقيقى للسياسات الخاصة بالدولة ، الأمر الذى يتطلب مشاركة اجتماعية فعالة بين الحكومة والشعب على جميع المستويات عن طريق ديمقراطية صنع القرار وتنفيذه ، وكذلك التنسيق العملى بين القطاع الخاص والقطاع العام · وتتضمن الأشكال المحددة التى يتخذها التنفيذ على المســـتوى القومى ما يلى :

● اعداد الدراسة القومية التفصيلية لصياغة مجموعة محددة من السياسات للدولة لاحداث المواءمة مع التحول ·

● ديمقراطية حقيقية لعمليات صنع القرار على المستوى القومى والمحلى والشعبى لضمان تأييد الشعب تماما والتنمية الذاتية ·

● مشاورات منتظمة وفعالة بين الوزارات لضـــمان التنسيق بين القطاعات الاقتصادية ، وقطاعات الخدمة الاجتماعية وبين نشاطات الأجهزة التنفيذية الأخرى والمشروعات العامة ·

● الاهتمام التام لجهاز التخطيط القومى بكل من تصميم وتنفيذ البرنامج لدعم التنمية طويلة الأمد ·

● التشاور والتعاون والتوازن العملى بين القطاع العام والقطاع الخاص لضمان التعبئة الكاملة والاستغلال الفعال للموارد من أجل تنفيذ البرامج ·

● مشاورات على مستوى القاعدة عن طريق السلطات المحلية ، والجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع ، ومن المنظمات غير الحكومية أو منظمات التنمية التطوعية لبدء عملية التنفيذ من أسفل الى أعلى أو من القاعدة الى القمة ٠

● اضفاء الصفة الشعبية الفعالة على البرامج القومية للمواءمة مع التحول على أساس اطار البديل الأفريقى « الشعبى » حتى تتم التعبئة الكاملة لكل القوى الاجتماعية وراء عملية التنفيذ ٠

المستوى شبه الاقليمى :

يستهدف تنفيذ اطار البديل الأفريقى مباشرة احتواء الاتجاه المتزايد بتقليل أهمية الدول الأفريقية عن طريق التعامل معها دولة ـ دولة وهى السياسة التى يتبعها البنك والصندوق ٠ وهذا يتطلب تركيزا ثابتا ودائما على استراتيجية الاعتماد الجماعى على الذات ٠ كاتجاه مسيطر فى سياسة اطار البديل الأفريقى ٠

وهذا بدوره يتطلب توافقا فعالا فى سياسات المواءمة عن طريق اطار البديل الأفريقى شبه الاقليمى ٠ والمجالات المهمة فى سياسة التوافق هذه تتضمن السياسات الزراعية والسياسات المالية والنقدية وأسعار الصرف وأسعار الفائدة ودعم الأسعار فى القطاعات ٠ وهذا يؤدى الى تجنب سياسات المواءمة لبلد ما بعدم اتباع الدول المجاورة لسياسات مماثلة ٠ ومن ثم فان تطبيق سياسات دعم الأسعار لانتاج الطعام فى بلد واحد فقط ، قد يؤدى لأن يتم تهريب محصولها الوفير الى بلاد مجاورة لا تأخذ بسياسات مماثلة ٠

وثمة سبب آخر للتعاون شبه الاقليمى وهو تجنب الازدواج المسرف لوحدات الانتاج للتقليل من الندرة المتزايدة فى الموارد فى أفريقيا ٠ فرأس المال المحدود والموارد التكنولوجية وموارد البحث والموارد الأخرى يجب أن تتجمع للخروج بمشروعات كبيرة قوية فى الصناعة وفى النشاطات الأخرى التى تتطلب استثمارات على نطاق واسع ٠ وهناك ضرورة أيضا للتنسيق بين النقل وتسهيلات الاتصالات والتركيز المتزايد على التعاون النقدى لتخفيف مشكلات المدفوعات ، وعلى التعاون لاحتواء الأخطار البيئية الحادة مثل التصحر ٠

كذلك فان البرامج القومية الشـــاملة للمواءمة مع التحول تحتاج للتنسيق داخل تجمعات شبه اقليمية ٠ والحق ان هذه البرامج يجب ان

ينظر اليها على أنها « كتلة بنائية » للبرامج شبه الاقليمية ، والتى يجب أن تقوم بالتنسيق بين بعض عناصرها مؤسسات مثل « اللجنة الاقتصادية لأفريقيا » و « مراكز التنظيم والبرمجة متعددة الجنسيات » ٠٠ الخ ٠

المســـتوى الدولى :

للمجتمع الدولى دوران أساسيان فى تنفيذ اطار البديل الافريقى لبرامج الصندوق والبنك ٠ أحدهما أن يتقبل ـ أى المجتمع الدولى ـ حقيقة أن الأفريقيين أنفسهم يجب أن يتولوا عملية المواءمة مع التحول ٠ والبنك الدولى مثلا مغرم بهذه العبارة وأن دوره هو أن يساعد المبادرات القومية للمواءمة ـ لا أن يستبدلها ـ ويجب ان يترجم هذا الى عمل محدد وهو ان يسمح للدول الافريقية ـ بل يطالبها ـ بأن تصمم وتنفذ برامجها القومية على أساس اطار البديل الافريقى وهذا هو الطريق المضمون لاحترام سيادة الدول الافريقية فى عملية المواءمة ، والتأكد من وضوح أولوياتها وأهدافها للتنمية طويلة الأمد فى برامجها القومية ٠ وفى حالة وضع تصميم هذه البرامج القومية البديلة يجب على البنك والصندوق واللجنة الاقتصادية لافريقيا ـ بالطبع ـ أن تدعى لتقديم المشورة وكذلك تقديم المساعدات الفنية والمالية للحكومات الافريقية ٠

وفى المقام الثانى يجب على المجتمع الدولى ان يشجع ويؤيد تنفيذ البرامج القومية بشكل فعال والتى تحددت على أســـاس اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية ٠ والتأييد والعون ضروريان على وجه الخصـــوص من المؤسسات المالية ومؤسسات التنمية متعددة الأطراف والوكالات المانحة الثنائية ـ للتأكد من ان المساعدات التى تقدمها للدول الافريقية تؤدى حقيقـــة الى تنمية قوية ٠ ويجب على المنظمـــات غير الحكومية ـ وخصوصا فى الشمال ـ أن تضغط بقوة على حكوماتها وعلى مؤسسات « بريتون وودز » ، والوكالات ذات الصلة ، لتقدم العون المالى والفنى المناسب لتنفيذ هذه البرامج القومية البديلة ٠ وهذا شىء ملح وعاجل لاحتواء التعاون الذى يتسع نطاقه فى العالم ، والفقر الذى يتفاقم ويتزايد بسرعة فى افريقيا ، والهامشية المتزايدة للمنطقة فى شئون العالم ٠

تمويل وتنفيذ اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية :

ان آليات تنفيذ اطار البديل الافريقى ترتكز أساسا على تمويل عملية المواءمة مع التحول ٠ وهذا يتطلب صياغة برامج قومية تتأسس على الاطار

كما يتطلب تحديد الموارد المطلوبة لتمويل كل برنامج قومى · وبالاضافة الى تعبئة الموارد ـ وهو ما نوقش تحت عنوان اتجاهات واجراءات السياسة ـ تكون اجراءات التمويل التالية ضرورية :

- تجارة متطورة للسلع فى أفريقيا ·

- سياسات واجراءات فعالة لتعبئة الموارد المحلية مثل الصرافة الريفية والضرائب المتطورة ·

- تخفيض مدفوعات خدمة الدين الخارجي من المستوى الحالى وهو اربعون فى المائة من العائدات السنوية للصادرات الى ما لا يزيد على عشرة فى المائة من نسبة خدمة الدين الخارجي ·

- الحيلولة دون الاسراف وتسرب الأموال عن طريق خروج رأس المال والتسعير التحويلى (وخصوصا من جانب الشركات متعددة الجنسيات) وعدم الاعلان عن عائدات الصادرات ·

- المزيد من الاستغلال الفعال للموارد المحلية المحدودة وخصوصا تحويلها من الاستغلال غير المنتج الى الاستغلال المنتج فى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية كالزراعة والتعليم ·

- تشجيع التحويلات النقدية من جانب المواطنين الذين يعيشون فى الخارج ، الى داخل البلاد ·

- تولد موارد اضافية من الانتعاش وتنمية الاقتصاديات الافريقية ·

- تدفق متزايد من الموارد الخارجية من مصادر ثنائية أو متعددة الأطراف أو أجنبية خاصة ·

فمثلا التجارة المتطورة للسلع يمكن أن تدرأ مواقف تتشابه وتلك التى أفقدت أفريقيا تسعة عشر بليونا من الدولارات عام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ بسبب هبوط حاد فى أسعار التصدير · كما حدث فى عام ١٩٨٨ ان هبط مؤشر سعر الجملة للسلع فى المنطقة ـ حسب أسعار ١٩٨٠ ـ الى ٥٤٫٢ · كما زادت التزامات خدمة الديون الخارجية لافريقيا الى ٢٩٠ بليون دولار عام ١٩٨٨ · وارتفع صافى ما يخرج من البلاد سنويا من موارد الى نحو خمسة بلايين دولار خلال ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ ، مع تحويل بليون دولار للصندوق عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ · والواضح ان هذه الاتجاهات المؤذية اذا انعكست فسوف تتاح موارد مالية هائلة لتحويل عملية تنفيذ برامج المواءمة مع التحول ·

مراقبة تنفيذ اطار البديل الأفريقى لبرامج البنك والصندوق :

بجانب آليات التنفيذ هذه ينص اطار البديل الافريقى على المراقبة المنتظمة لبرامج المواءمة مع التحول · فغالبا ما يحدث أثناء تنفيذ البرامج أن تفشل بسبب ضعف التقييم والمراقبة ، وما ينتج عن ذلك من فشل فى كشف وتصحيح الانحرافات وازالة الأخطاء والاختناقات وصراعات المصالح وكذلك تقوية الروح المعنوية للوكلاء التنفيذيين ·

ومن ثم يكون من الضرورى ان يجرى تقييم للمدى الذى تحققت عنده أهداف وأغراض وسياسات برامج المواءمة مع التحول ـ بالنسبة للجدول الزمنى الذى تحدد · ويجب ان يتم هذا التقييم من المستوى المحلى الى المستويات القومية وشبه الاقليمية فالاقليمية ، ومن ثم يتطلب تنسيقا فعالا لتنفيذ النشاطات على المستويات المتعددة ·

لذلك يجب على الحكومات الوطنية ان تنشىء نظما للمراقبة تتناسب وبرامجها القومية · وان تضم مثل هذه الأجهزة المراقبة وكالات قومية تهتم بعمليات التصميم والتنفيذ ويكون موقعها عند أعلى مستوى تنفيذى فى الحكومة حتى يمكن أن تعاقب الوكالات والموظفين الذين يخطئون ومن هنا فان البنوك المركزية ووزارات المالية والتخطيط والتجارة والزراعة والوزارات الأخرى ذات الصلة يجب أن تدخل فى عملية المراقبة التى يمكن أن تكون جهازا من داخل الوزارات يتمتع بسلطات كاملة ·

أما معدلات الأداء التى يجب تقييمها فتتضمن المؤشرات الاقتصادية الكبيرة مثل الانتاج المحلى الكلى ومدى نموه ، وعناصر الطلب الكلى ، والتوازن المالى ، والتجارة الخارجية الخ · يضاف الى ذلك أن معدلات الأداء هذه يجب أن تركز على المتغيرات الحاسمة للتحول مثل أثر البرامج على نوع الحياة بالنسبة لتحقيق الحاجات الأساسية حسبما تحدد فى « دليل التنمية البشرية » · ومن الضرورى أن ينسحب هذا التقييم على التغيرات فى هياكل الانتاج · وانماط الاستهلاك والتكنولوجيا والتوزيع والطاقة · ومثل هذا التقييم يجدر تطبيقه أيضا على مدى المشاركة الشعبية المباشرة فى العملية · ويمكن ان يتم تقييم ذلك على هدى من مؤشرات معينة مثل عدد التنظيمات النسائية ، ونشاطات المرأة ، والتشغيل ، والقيادة والوضع المماثل (المساواة) وتمثيل الجماعات الاقتصادية الاجتماعية فى الأجهزة صانعة القرار ·

ويجب أيضا تطوير نظم المعلومات حتى يكون التقييم كميا ودقيقا قدر المستطاع ٠٠ وهذا يتطلب جمع المعلومات بطريقة منتظمة ، واصلاح أقسام الاحصاء لجمع وتحليل المعلومات الاقتصادية الاجتماعية ٠ وتنمية قدرات وتدريب الأفراد لهذه الأغراض داخل اطار جهاز التخطيط القومى يعتبر من الأمور المهمة ٠

وعلى المستوى شبه الاقليمى فانه من الضرورى مراقبة مدى التقدم فى عملية تنسيق السياسات المالية والنقدية والتجارية والزراعية والصناعية والنقل ٠ ويمكن ان يتم هذا من خلال مراكز التنظيم والبرمجة متعددة الجنسيات فى لوساكا وياوندى ونيامى وطنجة للتجمعات شبه الاقليمية ٠ أما بالنسبة للمنطقة ككل فان تقييم التعاون بين البلاد فى عملية المواءمة مع التحول يمكن ان يتم عن طريق اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، على حين يقوم بنك التنمية الافريقى بمراقبة التعاون النقدى والمالى مع المركز الافريقى للدراسات النقدية فى داكار ٠

ردود الفعل تجاه البديل الأفريقى :

وكما هو متوقع ـ فى نطاق سياسات المواءمة ـ فقد أثار اطار البديل الافريقى لبرامج المواءمة الهيكلية مناقشة نشطة جدا ومثيرة جدا داخل أفريقيا وخارجها ٠ وقد خرجت أجهزة الاعلام الشعبية والخطيرة بالكثير من التعليقات والانتقادات لهذه الوثيقة ٠٠ ويمكن تقسيم ردود الفعل هذه الى قسمين عريضين وهما : هذه التعليقات التى لا ترى شيئا طيبا فى اطار البديل الافريقى ، وهذه التى تؤيد هذا الاطار ولكن ترى فيه أسئلة لم تتم الاجابة عليها ٠

والتهم التالية على وجه الخصوص هى التى وجهت للوثيقة : فهى لا تشكل بديلا لبرامج البنك والصندوق بالمرة ، وهى مجرد تحد ومواجهة مع مؤسسات « بريتون وودز » والدول الكبير التى ترعاهما ، وهى تدعو الى سيطرة الدولة وتسييرها لأوجه الاقتصاد المختلفة ، وتهدد ما يجرى حاليا من تعبئة الموارد الخارجية من أجل المواءمة ، وهى ليست عملية أو ملائمة ٠ أما ردود الفعل التى تقول انها ليست بديلا فتشير ضمنا الى أن برامج المواءمة الهيكلية « وحى مقدس » ولذلك فهى مقدسة الى حد بعيد وقد ذكرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا مرارا ان المحرك لاطار البديل الافريقى هو خلق اجماع عام لحل الأزمة الأفريقية ٠وقد أكد وزراء التنمية الاقتصادية والتخطيط والمالية الأفارقة فى بيان « بلانتير » فى مارس ١٩٨٩ والبيان

المشترك فى اديس ابابا في أبريل ١٩٨٩ ضرورة الاجماع ، والتأييد الكامل من المجتمع الدولى · وقد قيل كثيرا ان تبعية أفريقيا شديدة وان اقتصادها ضعيف جدا لا يستطيع ان يواجه أو يتحدى مؤسسات بريتون وودز ·

أما الاتهامات التى تتعلق بسيطرة الدولة وتسييرها لجميع الأمور فيبدو أنها تنبثق من لبس خالص وسوء فهم · فالموقف الأساسى للوثيقة هو « البراجماتية » (الفلسفة العملية) ، لا الفلسفة النظرية غير العملية ، بالنسبة لدور السوق الحرة ، والتسعير وقطاعات الدولة والقطاعات الخاصة · وقد ذكر « اديبايو اديدجى »Adebayo Adedeji فى كتابه البديل الأفريقى (١٩٩٠ — اديس ابابا) « بينما يؤكد البديل بشكل عملى (براجماتى) على دور القطاع العام ، فهو يؤكد أيضا على الدور المحورى الذى يجب ان يقوم به القطاع الخاص فى عملية المواءمة مع التحول · والبديل الافريقى ينأى بنفسه عن عملية التسيير والتدخل الجامد من القطاع العام وكذلك عن الخصخصة النظرية غير العملية والاعتماد المتزايد على الأسواق والأسعار كآليات للتقسيم · والهدف الرئيسى للبديل فى هذا المجال هو أن يحدث توازنا موضوعيا غير أيديولوجى بين القطاع الخاص لضمان الكفاءة والديناميكية فى ادارة الاقتصاد القومى · وختاما فان البديل الأفريقى لا يدعو الى حكومات « سمينة » فى أفريقيا بل الى حكومات لها عضـلات » ·

أما ما يوجه الى البديل الأفريقى من نقد بأنه سوف يخيف الذين يقدمون المنح والمساعدات من الخارج ، فهو ابتزاز واضح · فالأموال التى تأتى الى أفريقيا من الخارج يجب ان تستخدم بغرض ازالة الأسباب الجذرية للفقر المدقع الذى تعانيه ، وان تحدث تحولا جوهريا فى الهياكل وتضمن التنمية القوية كما وضح فى البديل الأفريقى ، لا أن تكون أداة للمناورات والتلاعب · فالمؤسسات المالية والتنمية متعددة الجوانب ، وكذلك الأجهزة والدول التى تمنح المساعدات على أساس ثنائى ، يجب ان يكون لها مصلحة قوية مكتسبة فى البرامج التى تقترح حلولا لعدم فاعلية ما قدمته فى الماضى من مساعدات مالية لافريقيا · ولأن هناك اتفاقا عاما على ان برامج الصندوق والبنك قد فشلت فى الهدف الذى قامت عليه وهو اصلاح الأزمة الافريقية فان تقديم المساعدات المالية لبرنامج بديل لا يمكن ان يقال — وبموضوعية — انه سينزع ويخيف المنح والمساعدات الخارجية ·

والاتهام بأن البديل الأفريقى ليس عمليا يمثل سوء فهم لطبيعته · فهو ليس برنامجا يطبق على كل الدول فى كل الأوقات بغض النظر عن ظروفها الخاصة · انه اطار أو أساس للمفاهيم (مفهومى) لصياغة برامج قومية من « قائمة » اجراءات وتوجيهات السياسة فى البديل الافريقى

يمكن للدول ان تختار من هذه القائمة مجموعة السياسات التي تتواءم وتتفق مع خصوصياتها القومية ·· ولذلك فان برامج « البديل الأفريقي » سوف تختلف من بلد الى آخر ، وربما من وقت الى آخر حتى يتأكد ارتباطها بالظروف السائدة ·

لهذه الأسباب فان الفهم الأكثر موضوعية للبديل الافريقي سوف يعزز التأييد الواسع له ، داخل أفريقيا وخارجها ، والمطلوب وبسرعة هو ترجمة هذا التأييد الى اجراءات ونشاطات لسياسة عملية من أجل تنفيذ البديل الافريقي · وفي هذا المجال ـ كما هو الحال في أي مجال آخر ـ ليس من الضروري ان يكون الاجماع مائة في المائة فهذا غير محتمل بالنسبة لأي برنامج · فالتأييد العريض الذي تم التعبير عنه ، وتوضيح المسائل البارزة التي أثيرت ، يجب أن يكون كافيا لبدء المهمة العملية لتنفيذ البديل الأفريقي في دول أفريقية وأقاليم فرعية ·

واطار البديل الافريقي يقدم بديلا شاملا لبرامج البنك والصندوق الفاشلة (وهي برامج المواءمة الهيكلية) فالدول الافريقية يجب ان تستخدمه كأساس لصياغة مجموعة سياسات لبرنامجها القومي للمواءمة مع التحول · وبعد ذلك يجري التنسيق بين هذه السياسات على المستوى الاقليمي وشبه الاقليمي عن طريق التوافق الفعال المثمر بين السياسات وكذلك تجميع الموارد النادرة ·

وهنا نوجه تحذيرا نعتبره ضرورة تاريخية · ففي عام ١٩٨٠ اعدت منظمة الوحدة الافريقية « خطة لاجوس للعمل » كورقة عمل لتنمية أفريقيا وتكاملها حتى عام ألفين · ولكن هذه الخطة لم تنفذ ، من جهة لأن البنك الدولي أحبطها بتقرير بيرج Berg عام ١٩٨١ · وكان يمكن تجنب قسوة الأزمة وعنفها منذ الثمانينات لو أن هذا البرنامج قد وضع موضع التنفيذ · ومن هنا يثور التساؤل : هل وعت أفريقيا الدرس وتعلمته من هذه التجربة وقررت ان تقوم بتنفيذ برامجها بدلا من ان يصل بها محبطوها (أو الذين يقللون من شأنها وقدرتها) الى طرق مسدودة ؟ أن على أفريقيا من الآن فصاعدا أن تقرر ، وأن تستعيد الثقة الضرورية بالنفس وكذلك الارادة السياسية لتنفيذ برامجها المتفق عليها بقوة ، ولا يهم ما يقوله أي فرد أو يفعله · هذا هو الطريق الوحيد للحكمة والتعقل ، ولخلاص أفريقيا ـ فيجب ان تضع قدرها على كفيها وتحتل مقعد القيادة في عملية المواءمة مع التحول التي تبتغيها · وإن التهميش المزعج الأخير لافريقيا في الاقتصاد الدولي والشئون العالمية لا يفرض شيئا أقل من ذلك ·

الفصل السادس

ضرورة المشاركة الديمقراطية

السياسة والفقر فى أفريقيا :

هناك مفاهيم جديدة لعملية التحول تواجه وبشكل متزايد الفلسفة الاقتصادية للنظرية القديمة الجامدة للتنمية · فبصرف النظر عن النماذج السائدة للتنمية والتى تركز على متغيرات اقتصـــادية مثل رأس المال والمدخرات والتجارة والتكنولوجيا ـ الخ ، تبرز الآن ثـــلاثة متغيرات أخرى هى :

١ ـ سوسيولوجيا التنمية (أى النظرة الاجتماعية للتنمية) وهى تركز على البنية الاجتماعية والثقافية والأخلاقيات ·

٢ ـ تنمية الانسان أو الاتجاه لرأس المال البشرى وهى تركز على تنمية الموارد البشرية ·

٣ ـ التنمية السياسية والتى تركز على الديمقراطية والمسئولية (أو المســـاءلة) ·

وهذه كلها تؤكد الطبيعة متعددة الوجوه لعملية التنمية والتى تضم كل جوانب التركيبة الاجتماعية (أو الشكل الاجتماعى) ـ الاقتصاد والمجتمع والدولة ـ ومن بينها المجال الايديولوجى · وان استمرار التخلف فى أفريقيا ليفرض المزيد من الاهتمام بنماذج التنمية غير الاقتصادية التى أهملت فى الماضى · ومن الأمثلة على تحول التركيز والاهتمام ما ذكره فى عام ١٩٩٠ برنامج الأمم المتحدة للتنمية تحت عنوان « تقرير عن التنمية البشرية » ·

ثم هناك التركيز على افتقاد الديمقراطية فى افريقيا · والحق ان البعض يتحدث عن « كيف تدفع السياسة أفريقيا الى التخلف » ـ مثلما انتقد « والتر رودنى » Walter Rodney هذه الأوضاع تحت مسمى آخر وهو « كيف دفعت أوربا أفريقيا الى التخلف » (١٩٧٢ ـ دار السلام ـ تنزانيا) ·· ويتركز الاهتمام هنا على السمة الاستبدادية للدولة فى أفريقيا فيما بعد الاستعمار · فقد ورثت البورجوازية الصغيرة فى أفريقيا

بعدء استقلال العلم مباشرة جهاز البطش الوحشى لدولة الاستعمار الذى كانت مهمته اخضاع السكان جميعا تحت شعار « القانون والنظام » ، فى دعوته للتدخل فى كل شئون الدولة لنسهل له عملية السلب والنهب الاستعمارى · أما القاعدة الديمقراطية العريضة للنضال ضد الاستعمار فسرعان ما تقوضت على يد ورثة الاستعمار من الأفريقيين ، وهم يسعون الى أفرقة الامتيازات والحقوق التى اغتصبها المستعمرون وفى غمار ذلك خانت هذه البورجوازية الصغيرة بسرعة الوعود بالتحرر من الفقر (تحت شعار « حياة أكثر وفرة ») وتحقيق الآمال التى يتوق اليها الشعب · وأخذ الشعب يراقب الموقف وآماله تتحطم وولاؤه يضطرب ، فركب موجة الضغوط الثورية من أسفل ·

ولكن الصفوة الجديدة لم تكن تفكر فى شىء من هذا · فقد اعلنوا انتهاء السياســـــة باسم الاجماع الذى فرضوه على بناء الدولة وحينئذ استبدلت دولة ما بعد الاستعمار — ذات القاعدة الضيقة — بالسياسة شيئا من الادارة للقضاء على الجدل والمعارضة · وقد ارتبط هذا بأيديولوجيتهم فى الاحتواء والتى تحولت بسرعة من الاحتواء السياسى فى الستينات الى الاحتواء القهرى فى السبعينات · واخترعوا (أى الصفوة) الاشتراكية الأفريقية لامتصاص الحماس الثورى لدى الجماهير ·· وكانت النتيجة فى كل مكان انكار المشاركة الديمقراطية ، ودول الحزب الواحد ، وافتقاد المسئولية وزيادة حدة أزمة التخلف منذ أوائل السبعينات الأمر الذى أدى الى تدهور القارة ووقوع الكارثة التى أضاعت عقدا بأكمله فى الثمانينات·

اذن ما هو الخطأ الأساسى فى دولة ما بعد الاستعمار فى أفريقيا ؟ ان الخطأ يمكن فى أنها استبدادية تعسفية : فهى لا تقوم على أساس الدولة الديمقراطية الشعبية ، وجهاز هذه الدولة متطور اذا قورن بالكيان الهش للمجتمع المدنى ، والتكنولوجيا المتخلفة فى البلاد ككل ، وهى دولة ضعيفة غير قادرة على أن تؤدى الوظائف الأساسية للدولة البورجوازية · والقهر السياسى المتهور لدولة ما بعد الاستعمار فى أفريقيا هو نتيجة للاستبداد الذى ورثته عن الاستعمار ونتيجة أيضا لرغبتها فى كبت المطالب الشعبية من أجل مستوى أعلى للمعيشة ومنافســـة سياســـية فعالة ، وأساس عريض من الحكم وهذا شىء لا تستطيع ان تتحمله · لذلك فهى ترى انه من الاسهل أن تدخل فى عملية احتواء قهرى لهذه المطالب الشرعية، بدلا من أن تغير المجتمع وتضمن له حياة أفضل ·

والقاعدة السياسية الضيقة وغير الشعبية للدولة فى أفريقيا ترجع الى التحالف الابتزازى بين البورجوازية الصغيرة فى أفريقيا وبين حكم الأقلية المستورد الأجنبى لممثلى الطبقة الامبريالية (الاستبدادية) من الغرب

وشركاتهم متعددة الجنسيات · وسواء أكانت الدولة مدنية أو عسكرية فالزمرة نفسها هى التى تحكم ـ وهم ممثلون محليون وأجانب لطبقات مسيطرة · وخطتهم المشتركة ان يحتفظوا بالهياكل ويعضدوها ـ سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ، تلك الهياكل التى تحمى وتضمن مصالحهم الاقتصادية الحيوية والقوة السياسية والامتيازات الخالصة لهم وحدهم · ففى مجموعة دول « الفرانكوفون » (ذات الارتباطات بفرنسا) فى أفريقيا ، رفضت فرنسا أن تتحلل من استعمارها بشكل فعال بان احتفظت بالاشراف على الأجهزة الحيوية فى الدولة والاقتصاد بالتحالف مع قلة قليلة فى البلاد · كما تحتفظ فرنسا باتفاقيات للدفاع خانقة ومن جانب واحد ، مع دول « الفرانكوفون » ، وتحشد أكبر عدد من القوات فى كل أنحاء أفريقيا ، وتجتذب « فيما يشبه المصيدة » هذه الدول الى « اتحاد الفرنك » مع فرنسا CFA (١) ، ولا تزال تمتلك وتشرف مباشرة على معظم المشروعات الاقتصادية فى هذه الدول بدءا من البارات والمقاهى الى الصناعات · بل ان الفرنسيين لا يسمحون باضفاء الطابع المحلى المتواضع على المشروعات الأجنبية فى بقية الدول الأفريقية اذ أنهم يقومون وبشكل منتظم بتخريب واضعاف التعاون والتكامل بين الدول الأفريقية لأن ذلك يهدد سيطرتهم واستغلالهم الرهيب القاسى لهذه الدول ·

والضعف النسبى للمجتمع المدنى فى أفريقيا يدعم ويعزز من تحكم الدولة وطابعها الاستبدادى · فالقوى التى تتوازن مع الدولة مثل التنظيمات الدينية واتحادات العمال ، وتنظيمات الفلاحين وحركات الطلبة وتنظيمات المرأة والمنظمات غير الحكومية ، والجماعات المدنية ، والجمعيات التطوعية ·· لا توجد ·· وان وجدت فهى ضعيفة جدا · وهذا يتناقض بشكل حاد مع النمو المتزايد والموارد الهائلة والقوة المؤثرة لهذه التنظيمات الجماهيرية فى الدول المتقدمة · والمعتاد انه كلما قويت هذه الأجهزة فى المجتمع المدنى، عظمت قدرتها على أن تتصرف كعناصر مقاومة أو توازن ، أو مركز ثقل فى مواجهة تجاوزات الدولة والسلطة وأجهزتها · وهذا الضعف النسبى للمجتمع المدنى يزيد من السيادة النسبية لدولة ما بعد الاستعمار فى المنطقة ولكن باجبار الدولة على ان تصبح بؤرة معظم العداوات الاجتماعية والصراعات الوطنية فان هذا الضعف فى المجتمع المدنى يؤدى الى أن تضعف قوة الدولة وقدرتها على استعارة مكانتها (سياسيا وأخلاقيا) بأن تعرض هيبتها لكثير من الجدل والصراعات ·

---

(١) الدول الاثنتا عشرة التى يضمها اتحاد الفرنك CFA هى ساحل العاج والسنغال ومالى والكاميرون و الكنغو وتوجو وبنين والجابون وتشاد والنيجر وجمهورية افريقيا الوسطى و بوركينا فاسو ·

رابعا : فان دولة ما بعد الاستعمار فى أفريقيا وفى كل مكان من العالم الثالث ، أضعف نسبيا من نظيرتها فى الدول المتقدمة · وهذا ـ على وجه الخصوص ـ بالنسبة لقدرتها التنفيذية على أداء الوظائف التقليدية أو القانونية للدولة · ورغم أنها ـ أى دولة ما بعد الاستعمار ـ تتدخل فى كل الشئون وتقوم على الرأسمالية البيروقراطية ، فانها غير قادرة على ضمان أبسط أنواع الأمن على الحياة والملكية ، وأن تحتفظ بنظام مدنى متين وان توفر الحاجات الأساسية للسكان · مثل الطعام والمياه النظيفة للشرب ، والرعاية الصحية والتعليم والاسكان والصرف والنقل · ناهيك عن تحقيق أهداف الادارة الاقتصادية القومية مثل التشغيل الكامل أو مرتفع المستوى ، ومعدل نمو طيب ، واستقرار الأسعار ورفع مستوى المعيشة وتخفيف حدة الفقر : والحق أن التصرفات القهرية والاستبدادية لدولة ما بعد الاستعمار تتناسب عكسيا مع فشلها وعجزها عن أن تؤدى وظائفها الرئيسية · وكل هذه الأمور تجعل تحول دولة ما بعد الاستعمار فى أفريقيا ضرورة ملحة وعاجلة ·

لقد انتشرت القوة الديمقراطية فى العالم ، وعلى الأخص منذ أواخر الثمانينات ، وبدأت الاصلاحات فى أوربا الشرقية تؤثر فى عديد من الدول الافريقية وخصوصا تلك التى تخضع لحكم الحزب الواحد · وفى كل مكان فى العالم تتشابه المطالب الجوهرية للحركة الديمقراطية وهى انفتاح الدولة ، واحترام حقوق الانسان ، ومشاركة الشعب ، وتخويله السلطات السياسية والاقتصادية والمسئولية والمساءلة الفعالة وتحكم أكثر للناس فى حيواتهم · وفى أفريقيا تتضمن هذه المطالب الغاء الأنظمة الجامدة وتغيير القيادات الذين مكثوا فى السلطة لأكثر من عشرين عاما منذ استقلال العلم · وقد بدأت الجماهير تتحدى « الزمرة الصغيرة » فى السلطة · ان رياح تغيير جديدة تهب على أفريقيا ·

والدول الغربية تؤيد هذه الانتفاضة الديمقراطية فى العالم ، ربما لان هذه الدول ترى فى هذه الانتفاضة انتصارا لنماذجها الديمقراطية ومثلها · وقد وافقت فى تكتم ، وايدت فى تواضع ، هذه الحركات الديمقراطية والمطالب من أجل انهاء حكم الحزب الواحد فى بعض الدول الافريقية · وقد كان الحوار بين الشمال والجنوب أو المائدة المستديرة الأوربية التى نظمها « المجلس الاوربى » عنصرا مساعدا لهذه الصحوة الديمقراطية فى أفريقيا (٢) · ولكن هناك اختلافات بين المنظور الديمقراطى

---

(٢) عقد الحوار بين الشمال والجنوب فى بورت نوفو (جمهورية بنين) فى أغسطس ١٩٨٨ وفى داكار فيما بين ٢٥ و ٢٦ مارس ١٩٩١ وكان موضوعه « الديمقراطية والتنمية فى افريقيا ـ تجربة دول افريقيا والكاريبى والباسفيك » ـ تحت اشراف ورعاية مؤتمر ستراسبورج حول الديمقراطية البرلمانية ·

للدول الغربية وبين المنظور الديمقراطي لافريقيا · فالاهتمام الجوهرى فى الغرب ينصب على تعدد الأحزاب (أو من الأفضل حزبان) وهو ما تقوم عليه الديمقراطية البرلمانية مع الانتخابات الدورية ·

أما الدول الافريقية فتطلب المزيد ــ فبالاضافة الى النظام المتعدد الأحزاب للحكم ــ وليس فقط الانتخابات التى تقوم على حزبين ــ فهى تطلب سرعة نزول القادة عن كرسى السلطة الذى استقروا عليه طويلا وذلك حتى يتقنن التتابع الدورى السلمى للقيادة ، وكذلك المشاركة الشعبية الفعالة لكل الجماعات فى المجتمع ، من العمال والفلاحين والمرأة والشباب والطلبة والمهنيين والفقراء فى كل من المناطق الريفية والحضرية · كما ان المشاركة مطلوبة فى صنع القرار وتخصيص الموارد على كل المستويات (أى اعطاء كل مستوى حصته من الموارد) من الطبقات الدنيا حتى الحكومة ، وخصوصا الضعفاء والفقراء عن طريق اتاحة الفرصة لهم ــ بالطرق الديمقراطية ــ للوصول الى وسائل الانتاج (الأرض ــ الائتمان ــ التسهيلات الخ) والتوزيع العادل لثمار التنمية والمسئولية والمساءلة الفعالة للقيادة على جميع المستويات ، ماليا وسياسيا · وأيضا يجب أن تتخذ الخطوات العاجلة للتخفيف من ــ والقضاء فى النهاية على ــ الفقر والبؤس المتزايد والمؤلم والذى تعانى منه أغلبية السكان ، والذى يحدث غالبا فى غمرة التباهى المقزز المخزى بالثروة الفاسدة للبورجوازية الصغيرة الطفيلية ·

وقد أظهرت تجربة الدساتير الديمقراطية فى أفريقيا ما بعد الاستعمار ــ انه بدون هذه الالتزامات الراسخة بالمشاركة الشعبية واتاحة السلطة للشعب ، تصبح التعددية الحزبية رداء من الزيف والرياء · لذلك فما لم يتغير التوزيع غير العادل للدخل والثروة والسلطة فان الديمقراطية سرعان ما تحتكرها « حقائب النقود » (كما يطلق على الأغنياء المرتشين فى نيجيريا) وكما أعرب آدم سميث Adam Smith عندما ذكر فى كتابه « ثروة الأمم » « الى أن تصبح هناك ملكية ، فلا يمكن ان يكون هناك حكومة ، يكون هدفها الأخير أن تصون الثروة وان تحمى الأغنياء من الفقراء » ·

وهكذا فان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تمضى قدما دون ديمقراطية ــ أو اعادة توزيع ــ القوة الاقتصادية وذلك لأن الحرية والاختيار (ومن ثم الجدل) وهى الخصائص التى تكمن فى أعماق الديمقراطية تفترض مسبقا وسائل ممارستها لقد اعترفت الجماهير الافريقية طويلا بعبث مطالبة الجوعى والعاطلين والأميين بممارسة حرية التحدث بالانجليزية والاختيار بين برامج الأحزاب ــ ان الاختيار الأول هو المعدة ، وبعد ذلك تأتى الحاجات الأساسية الأخرى وهذه هى وسيلة الاغنياء وذوى النفوذ فى

كل مكان ـ حتى الغرب ـ للسيطرة على عمليات الديمقراطية السياسية سواء تعددت الأحزاب أو اقتصرت على حزبين والسبب ـ كما يقول بنجامين واتكن ليج Benjamin Watkin Leigh هو أن :

« السلطة (النفوذ) والملكية قد ينفصلان لفترة بالقوة أو بالخديعة ولكن لا يمكن أن ينفصلا أبدا • ذلك لأنه ما أن تستشعر آلام الانفصال حتى تسرع الملكية بشراء السلطة أو تستولى السلطة على الملكية • وفى كلتا الحالتين لابد أن تنتهى الحكومة الحرة » •

ومن هنا فان المشاركة الديمقراطية فى عملية التنمية وثمارها يجب أن تكون هى جوهر ولب الصحوة الديمقراطية السائدة عبر أفريقيا •

الديمقراطية والمسئولية والسلام والتنمية :

ان الاتجاه لاعطاء المجتمعات الافريقية الديمقراطية الكاملة ، يستهدف ضمان المشاركة الشعبية عن طريق اعادة هيكلة دولة ما بعد الاستعمار فى أفريقيا • ولكن هذه وسائل لثلاثة أهداف رئيسية وهى تحقيق المساءلة الفعالة والسلام الراسخ المتين والاسراع بالمواءمة مع التحول • ومهما تكن العبارات التى تصاغ بها هذه الأهداف ، فان اقامة الديمقراطية أمر جوهرى لتحقيقها • وعادة ما تعتبر هذه الأهداف « ثلاثية » ـ الديمقراطية والمساءلة والتنمية ـ ولكن يستحسن أن نضيف العنصر الرابع « الحاسم » وهو السلام المحلى (أو الداخلى) ، رغم انه متستر فى الأهداف الثلاثة الأخرى والترابط المنطقى (أو العلاقات الداخلية) بين هذه المتطلبات الأربعة فى معادلة التنمية الافريقية أمر يفرض نفسه • فبدون الديمقراطية لن تكون هناك مسئولية فعالة ، وبدون المشاركة الديمقراطية والمسئولية والعدالة الاجتماعية أو المساواة لن يكون هناك سلام دائم أو نهاية للصراعات القاسية والنزاعات داخل الدول الأفريقية أو بينها ، وبدون المسئولية والسلام لا يمكن تحقيق تنمية قوية راسخة •

الديمقراطية والمساءلة (المسئولية) :

مع انتشار اساءة استخدام السلطة على كل المستويات فى الدول الأفريقية ، تتصدر الحاجة الى كل من المساءلة المالية والسياسية قائمة

البرنامج السياسى · ولكن الذى ليس مألوفا هو أن هذه المساءلة خادعة مراوغة لأنه لاتوجد ديمقراطية · وعلى وجه الخصوص فان القادة السياسيين ـ الذين يسعون الى مصالحهم الذاتية ـ يسوون عادة بين المساءلة وبين الاعلان عن أرصدة الوزراء والقادة السياسيين الآخرين سرا عند توليهم مناصبهم ـ وفى بعض الحالات ببيانات دورية لوسائل الاعلام عن أعمالهم وادارتهم · وهذا هو التلاعب بالمساءلة التى يجب أن تكون عملية مشاركة من جانبين بين الحكومة والمحكومين · لذلك فليس يكفى أن يدعى الوزراء وراء الأبواب المغلقة ليعلنوا عن أرصدتهم لرؤساء الجمهوريات ورؤساء الجمهوريات ليعلنوا عن أرصدتهم أمام قاضى المحكمة العليا · وعند ترك مناصبهم يعلن الوزراء والرؤساء عن أرصدتهم فى السر أيضا · ونحن لا نأخذ بهذا الاعلان الهزلى عن الأرصدة التى تتركنا ونحن لا نعلم عنها شيئا · فنحن نريد أن نعرف ما هى الأرصدة التى أعلنت ، ولم لا تعلن على الملأ ، طالما أن هؤلاء القادة موظفون عموميون ، وأقسموا اليمين علنا ، وكيف نتأكد من مدى حقيقة هذه الأرصدة التى أعلنت وخصوصا عندما يترك هؤلاء القادة مناصبهم ؟ واذا كان هذا الاعلان عن الأرصدة أمينا ، فكيف يجمع هؤلاء الرؤساء والوزراء الخ··هذه الثروة الضخمة التى تصل الى الملايين والملايين من الدولارات بعد سنوات قليلة من تركهم مناصبهم ؟ وما هذه البيانات التى يبعثون بها الى الصحافة يهنئون فيها أنفسهم على أعمالهم واشرافهم وباسم المساءلة ألا شىء يدعو للسخرية لأن هذه العملية لا تدخل فيها مشاركة الشعب بشكل مباشر ، وليس هناك ما يؤكد صحتها ، كما انه ليس هناك عقوبات عن أى فشل من جانب هؤلاء القادة المسئولين · والحق ان العكس هو الذى يحدث ، فمعظم الوزراء غير المحبوبين غالبا ما يصعدون الى وزارات أكبر ، فى ازدراء واضح واحتقار لسخط الشعب وعدم رضائه ·

اذن ما هى المساءلة فى نطاق الديمقراطية ومنطقها ؟ ان أهدافها ان تضمن ما يلى :

(أ) أن تجد الموارد والملكية العامة الحماية الفعالة · وليس الغش والاحتيال ـ وان تستخدم هذه الموارد بفعالية طبقا للأولويات القومية التى حددها الشعب ·

(ب) ألا يضلل ولاء الشعب للحكومة باساءة استغلال السلطة ·

(جـ) ان تكون هناك مراجعة ومحاسبة ذلك لأنه « اذا كانت السلطة تفسد فالسلطة المطلقة تفسد بشكل مطلق » ·

(د) توجيه أخلاقى طيب من الحكومة للمسئولين للحيلولة دون ان يفســـدوا ٠

ولتحقيق هذه الأهداف يجب ان تضم المساءلة العناصر الأساسية الآتية :

المســاءلة المالية والسياســية :

يجب أن يكون الموظفون العموميون مسئولين تماما عن الأموال والموارد العامة الأخرى والممتلكات التى عهدت اليهم لرعايتها ، وأن يكونوا مسئولين عن قراراتهم السياسية والاجراءات والأعمال أو الكسل والتراخى فى العمل والاعلان الصريح عن الأرصدة ــ قبل وبعد تولى المنصب ــ يتعلق بالمسئولية المالية ، على حين تتعلق البيانات الدورية عن أعماله الرسمية وادارته بالمسئولية السياسية ٠ ويقال ان الرئيس « سانكارا » Sankara ــ الرئيس الراحل لبوركينا فاسو ــ قد أعلن عن أرصدته علنا لبنى وطنه ولنسائه قبل ان يتولى الحكم ٠ ولم يكن مطلوبا منه ان يفعل ذلك عند ترك السلطة ٠ وبالاضافة الى الاعلان الصريح عن الأرصدة ، فان الحسابات العامة يجب ان تراجع بانتظام (سنويا) من مراجعين من الداخل والخارج ، كما يجب على المسئولين على كل المســتويات ان يردوا على أســئلة المراجعين واستفهاماتهم بكل دقة ٠ ويعتبر انتهاكا لهذه الاجراءات أى وضع لا تراجع فيه بانتظام حسابات الوزارات والمصالح وقطاعات الدولة والحكومة كلها ٠ أما من يخطىء بالتحايل والتلاعب فى الأموال والممتلكات العامة ، فيجب ألا يطرد أو يعزل فقط من الخدمة العامة ، فلابد أن يواجه صرامة القانون بأن يحاكم علنا وأن يجبر على دفع التعويضات أو اعادة ما سلبه بالكامل ، قبل أن يسجن أو يبعد من الخدمة ٠ ويقال ان المسئولين الذين يختلسون الملكية العامة فى أثيوبيا يجبرون على اعادة ما اختلسوا قبل ان يودعوا السجون لعدة سنوات ٠ وهكذا فالمسئولية المالية تتضمن الاعلان الصريح عن الأرصدة عند تولى السلطة وعند تركها ، والمراجعة المنتظمة من الداخل والخارج للحسابات العامة على كل المستويات ، والردود السريعة على اسـتفهامات المراجعـين والعقـاب الواجب لهؤلاء الذين يتلاعبون بالأموال والممتلكات العامة ٠ وافتقاد هذه المسئولية المالية هو المسئول عن كثير من الفساد الرسمى العفن فى أفريقيا ، وعما يقرب من خمسين فى المائة من الأزمة المالية التى تواجهها كثير من الدول ٠ ومن هنا فانه اذا أمكن استعادة ما يقرب من خمسين فى المائة من رأس المال « الهارب » والرواتب ، والتى

يحتال للحصول عليها من هذه الدول وارسالها الى الخارج فى حسابات سرية فى البنوك الأجنبية ، لأمكن أن تخف كثيرا جدا حدة الأزمة المالية ٠

أما المسئولية السياسية فتضم الموظفين العموميين الذين أقسموا اليمين على أداء هذه الوظيفة أو تلك ، والذين يسألون أمام الشعب عن قراراتهم وعن أعمالهم وعن تراخيهم وكسلهم ٠ ومن ثم لابد ان يكون هذا القسم ملزما ٠ وفى المجتمعات الفطرية التقليدية فى أفريقيا يقسم الموظفون بالاله أو المعبودات ، والذين ينتهكون هذا القسم يتعرضون لعقاب سريع وعاجل « من القوى الخفية » ، بل والموت ٠ وفى غرب أفريقيا كان الناس يقسمون باله الحديد « أوجن » Ogun وبـاله الرعـد « سانجـو » Sango ، وكان الذين ينتهكون هذا القسم يتعرضـون للعقوبات العاجلة ٠ ولكن فى هذه الأيام يقسم الناس بالقرآن والأناجيل ، لينتهكوا هذا القسم باسم الحصانة ٠ وتتضمن المسئولية السياسية أيضا الحسـابات العامة عن الاشراف والادارة أمام الجماهير بعامة ـ وليست وسائل الاعلام فقط ـ والناس أحرار فى أثناء هذه الجلسات فى أن يوجهـوا الأسئلة ويطالبوا بالتعويض عن أى خطأ يحدث ، والأهم ان يحصل المواطنون المظلومون على تعويض عاجل عادل ٠ اما عن طريق القنوات الادارية البيروقراطية أو عن طريق المحاكم ٠ ومن هنا يكون حكم القانون ملزما فى ظل نظام قضائى مستقل غير فاسد ليفرض المساءلة السياسبة ٠ ويجب ان يبعد القـادة والموظفون الذين يسيئون استغلال السلطة عن مناصبهم ٠ ومن الضرورى أن تكون هناك مناقشات عامة حول السياسات للاستفادة من المشـاركة الشعبية فى اختيار أولويات السياسة على جميع المستويات فى الحكومة ٠ واذا قيدت هذه المناقشات ، فلا يمكن ان تكون هناك مساءلة سياسية ٠ وعندما توجد « لجنة الشكاوى العامة » كما فى نيجيريا ، فيجب ان تعمل على الملأ وتتمتع بسلطات تنظيمية اذا أريد لها ألا تصبح ستارا مزريا لاساءة استغلال السـلطة ٠

عقوبات فعالة رادعة :

أى نظام للمساءلة يجب ان تصحبـه عقوبات ملزمة حتى يـكون ذا فاعلية ٠ فالقادة وصناع السياسـة ، والمسـئولون الآخرون الذين ينتهكون القسم ، ويحتالون لسلب الأموال والممتلكات العامة ، أو يسيئون استغلال السلطة التى يتمتعون بها يجب ان يحاكموا ويعاقبوا علنا ويكون من الخطأ ان يجرى التحقيق سرا مع المسئولين الذين يتهمون بارتكاب الأخطاء ، ثم يتم تطهيرهم ، ويحل محلهم مسئولون آخرون كما هو الحال

فى بلاد كثيرة • وهذا فساد واضح ، واساءة لاستغلال السلطة واهانة للجماهير • فلابد ان تكون هناك اجراءات ادارية وقانونية واضحة ومراجعة دقيقة من أجل التحقيق مع القيـــادات والمسئولين على كل المستويات وانضباطهم • وان تتم هذه على مرأى ومســـمع من الجماهير • فلا يكفى ان نقول « العدالة » حتى تتحقق ، بل يجب ان يراها الجمهور العام حتى يقال انها تحققت • لذلك فلابد من محاكمة المسئولين والقـــادة الذين يخطئون علنا وأن يعاقبوا بشكل مؤثر ـ مهما تكن مواقعهم ورتبهم ـ من الرئيس حتى الساعى • ويجب أيضا ان تخصص جلسات استماع لآراء الجماهير • وان ابعاد الرئيس الأمريكى نيكسون بسبب واقعة ووترجيت (اذ تلاعب فى العملية الانتخابية) تبرز كنموذج مشرق جدا للمساءلة السياسية • والواضح ان جزءا من مأساة أفريقيا يكمن فى أن قياداتها ومسئوليتها نادرا ما يكون لهم الشرف فى أن يستقيلوا ولا يتلقوا أية عقوبة فعالة ـ طبقا لاجراءات معينة ـ عندما ينتهكون قسم المنصب • واذا أرادت أفريقيا ان تلحق ببقية العالم فيجب ان يتغير وبسرعة هذا الوضع المليء بالزيف والنفاق والفساد ، وعلى الشعب أن يتقبل ويتحمل مسئوليته كاملة عن أعماله ، ولايهم رفعة مكانتهم أو مناصبهم • ولابد أيضـــا ان يكافأ المسئولون والقيادات الذين يؤدون واجباتهم بامتياز وكفاءة ، بمنحهـم جوائز قومية •

المشاركة الشعبية

لكى تكون المساءلة فعالة لابد ان تكون هنـــاك مشاركة ديمقراطية فى صنع القرار وتنفيذه على كل مستويات الحكومة • ويبدأ هذا بالحق فى ان تعلم وأن تعلم • فالشعب يجب ان يعرف ماذا تفعـــل الحكومة والقيـــادات والمسئولون لحســـابهم • ومن أجل هذا الغرض لابد أن ننبذ القوانين الاستعمارية الزائفة التى تدعو الى « السرية » والتى بمقتضـــاها كتبت على كل السجلات والملفات والوثائق تقريبا كلمة « سرى » فهذه القوانين الاستعمارية كانت تستهدف ان تحمى الذين ينهبون البـــلاد ويسلبونها من الاستعماريين من المساءلة ، ولايمكن ان يظل هذا فى عهد مابعد الاستعمار • فحرية الكلام وحرية الصحافة ، مع صحافة التحقيقات ، أمر مطلوب أيضا •• فالناس ـ كمواطنين ـ يجب ان يحتفظوا بحقهـم اللصيق بهم فى ان ينتقدوا الحكومة والســـياسات والقادة والمسئولين ـ دونما شرط مسبق بأن يكون « النقد » بناء ، كما يطلب القادة غالبا ، اذ يقولون : « نحن نرحب بالنقد ولكن يجب أن يكون بناء ومســـئولا

وعن علم » • ولكن من الذى يقرر متى يرضى النقد هذه الشروط المسبقة ويحققها ؟ اننا نصر على ان يكون النقد عاما ودون قيود أو عوائق ــ واذا أقدم الناس على النقد بطريقة خاطئة وبطريقة تخرق القانون وتنتهكه • فليحاكموا ••

ويجب ان يكون الناس أحرارا فى أن يسهموا فى صنع القرار على كل مستويات الحكم وهذا هو أضمن سبيل للحيلولة دون القرارات الاستبدادية الخاطئة ، لأن « عقلين أفضل من عقل واحد » • وعلاوة على ذلك ، فان الناس اذا اشتركوا فى صنع القرار من خلال الجدل ، والمناقشات العامة ، وحضور الاجتماعات ، فانهم سيقدمون معرفتهم ويكونون على وعى بانتهاكات القادة والمسئولين •

ومن خلال المشاركة الشعبية يمارس الناس رقابة أكبر على حيواتهم وبيئتهم • وهذا يضعف من مجال تدخل المسئولين ويقلل من فرص اساءة استغلال السلطة والمشاركة الشعبية أيضا تضمن رقابة أكبر على تخصيص الموارد ومن ثم تتضاءل فرص الفساد الرسمى وبضمان السلطة السياسية والاقتصادية ــ مع حرية الاجتماع والاتحاد والترابط ــ ينمى الناس ثقتهم بأنفسهم ، ويكونون قادرين على أن يطالبوا بمساءلة القادة والمسئولين بل واجبارهم على ذلك • واذا حدث العكس ، واستبعد الناس من المشاركة على جميع المستويات فى الحكم ، فانهم لايستطيعون أن يعرفوا متى انتهك المسئولون قسم المنصب ، وكيف يجرى التعويض عنه أو كيف يتعقبونه وعندما يشترك الناس ممثلين فى تنظيمات جماهيرية واتحادات محلية فى الحكومة كجماعات ، فانهم يفرضون الاهتمام بهم على القادة والمسئولين • فهم يستطيعون عقد الاجتماعات واقامة الندوات الخ ، التى يدعون اليها المسئولين ليجروا معهم حوارا مفتوحا • ويمكن مناقشة السياسات والاجراءات موضع الخلاف فى مثل هذه المنتديات كما يمكن لممثلى هذه التنظيمات الجماهيرية ، والتنظيمات غير الحكومة ان يرتبطوا معا ويتحدوا ليكونوا رقباء على العملية الديمقراطية ، اذ أن « يقظة الجماهير هى ثمن الحرية » • وهذه المشاركة الشعبية هى أضمن الطرق لتوسيع نطاق المجتمع المدنى كرادع لتجاوزات الحكومة •

المساءلة العلنية

يجب ان تكون المساءلة المالية والسياسية واضحة ومرئية للجماهير بعامة • ولذا فهى تتطلب حكما علنيا صريحا ، من خلال المناقشات العامة غير المقيدة ، والصحافة الحرة والتعبير الحر والحق فى عقد جلسات استماع

عامة ، فعندما يعلن سرا عن الأرصدة ، تخلع الادارة والمناصب على قلة مختارة ، ولايكون العقاب علنيا ، وتتعرض المساءلة للخطر .

ولابد ان يسمح للشعب بأن يتفحص الحسابات المنشورة ويحصل على تقارير من مراجعين خارجيين ، ويتابع التحقيقات مع المسئولين الذين أخطأوا . وفى أثناء هذه العملية ، يمكن للجمهور أن يدافع عن القيادات والمسئولين الذين اتهموا بغير حق ، ويطالب بعقاب المتهمين حقا . ويجب ان تعقد الجلسات العامة للاستماع حول سياسات معينة وموضوعات الأمانة ، بانتظام فى أماكن محددة .

ان المساءلة العامة العلنية سوف تضاعف من ثقة الناس بالحكومة والقيادات والمسئولين وولائهم لهم . ثم ان اجراءات المساءلة تزيد من مسئولية الأهالى وتربيتهم . وعلى العكس فان السرية فى تسيير الأمور العامة تولد الشك والشائعات والتعتيم ، الأمر الذى يقوض الثقة بأى حكومة بغض النظر عن مدى سلامة أعمالها وحسن نياتها ..

التحقيق :

لكى تكون اجراءات المساءلة فعالة ، يجب ان تتم بالتحقيق والاستجواب . فحقائق المناقشات المالية والسياسات يجب ان تعرف . وتقارير المراجعين الخارجيين هى النماذج المعيارية لهذا الدور فى التحقيق. والصحافة الحقة ، تساندها البحوث (فى المكتبة أو على الطبيعة) تدعم مثل هذا التحقيق .

فعندما يتهم القادة والمسئولون بانتهاك القسم فلابد ان يتم على الفور تحقيق محايد نزيه . ويمكن لبعض أفراد الشعب أن يشتركوا فى كل هذه التحقيقات . كما ان جلسات الاستماع يمكن ان تفيد فى توكيد الحقائق لكل حالة بشكل موضوعى وعادل ويجب ان تتخذ اجراءات الانضباط الصارمة والمناسبة .

المساءلة والسلام والتنمية :

ان الاتجاه لتجاوز الفلسفة الاقتصادية فى الحوار حول التنمية يجب ان يدمج الادوار المهمة للمساءلة والسلام فى عملية التحول فى أفريقيا . فالاضرار الرهيبة التى لحقت بتنمية المنطقة بسبب افتقاد كليهما ، تكفى

لتبرير ذلك ٠ فبالاضافة الى التسريب الهائل المنحرف للموارد ، فان النزاعات والصراعات التى انتشرت على نطاق واسع كانت نكسات كبيرة بالنسبة للتنمية ٠ وقد أدت هذه كلها الى دمار كبير فى الحياة والممتلكات ، فمثلا يقال ان أنجولا خسرت نحو عشرين بليون دولار نتيجة دمار الممتلكات فى حربها الأهلية ٠٠ كذلك فان دولا مثل تشاد وموزمبيق وأثيوبيا والصومال وأوغندا والسودان ورواندا وليبريا لديها بالفعل ما يبرر توقفها « عن التنمية » بسبب النزاعات الداخلية ٠

ومشكلة اللاجئين المتزايدة والمروعة ما هى الا محصلة فرعية لهذه النزاعات التى انتشرت عبر أفريقيا ٠ فمعظم هؤلاء اللاجئين سياسيا واقتصاديا ، ضحايا سيئو الحظ للحروب الأهلية ، ومعارك الحدود والنزاعات المماثلة ٠ والحق أن ما تنفقه كثير من دول أفريقيا سنويا على الدفاع والذى يصل الى أكثر من عشرة فى المائة من الانفاق الكلى للحكومة ، قد رسخته هذه النزاعات المحلية المتقطعة ٠٠ واذا حسبناها ببلايين الدولارات فى العام فان هذه النفقات على الأسلحة تدفع الى تحويل مسار نسبة كبيرة جدا من موارد أفريقيا المحدودة المتضائلة ٠ ثم ان ما تحدثه هذه النزاعات من خوف وقلق وزعزعة للأمن ، يعوق النشاط الاقتصادى ويؤثر عليه سلبا ٠

ومن سوء الحظ ان انكار الديمقراطية والمشاركة الشعبية العادلة فى التنمية غالبا ما تكون السبب « الجذرى » لهذه النزاعات الداخلية والأسباب الكبيرة لهذه النزاعات تتضمن النزعة العرقية أو الاحتكار العرقى للسلطة الذى ينكر التعددية ، وحكم الحزب الواحد وتهميش جماعات المعارضة ، والقيادة الراسخة الدائمة التى تنكر تسلسل الرئاسات والقيادات وتتابعها ٠ وهناك عوامل أخرى ولكن القضاء على هذه الأسباب عن طريق الديمقراطية الفعالة ، سوف يعبد الكثير من السلام الذى هو حيوى بالنسبة للتنمية ٠

والأدوار التى تقوم بها الديمقراطية والمساءلة والسلام فى التنمية ترتكز أساسا على المشاركة الشعبية ٠ أو انكار الحقوق الديمقراطية ومشاركة الشعب على كل المستويات فى الحكم ، فيعتبر من المصادر الكبيرة لافتقاد المساءلة والسلام فى أفريقيا ، فعندما يعيش الناس على الهامش وينأون عن الحكومة والقيادات ، تتضاءل ثقتهم بشكل خطير ٠ وتصبح الحكومة حينئذ تحت سيطرة زمرة صغيرة تحمى استغلالها للسلطة بالسرية التامة ويتم سلب موارد هائلة فى ظل الحصانة وبالتالى تفتقد عملية التنمية الأموال اللازمة لها ٠ يضاف الى ذلك أن تتحطم الروح المعنوية للشعب وتتضاءل معنويات العمل ، وتهبط الانتاجية ، بينما الشرفاء يشاهدون

الفساد وهو يملأ جيوب اللصوص والحمقى بالثروات السريعة ، وعدم المساءلة يؤدى أيضا الى تشويه أولويات التنمية وافسادها ، وتحويل هذه الموارد التى تنجو من الاختلاس الى مشروعات غير منتجة ، كما تؤدى الى عدم تنفيذ المشروعات والسياسات ، فالقادة والمسئولون بمنأى عن المساءلة فغياب الديمقراطية فى الدول الافريقية قد شـــجع على افتقاد المساءلة وولد النزاعات والصراعات ، الأمر الذى يخنق عملية المواءمة والتنمية ٠

الميثاق الأفريقى للمشاركة الشعبية :

للتغلب على هذه الاخفاقات السياسية والاسهام فى خلق بيئة قادرة على التنمية ، قامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بالتنسيق لمؤتمر مشترك من المنظمات غير الحكومية فى أفريقيا وفى الشــمال ، وممثلى الحكومات والأمم المتحدة وذلك فى « اروشا » ـ تنزانيا ـ فى فبراير من عام ١٩٩٠ وقد خرج هذا المؤتمر « بالميثاق الأفريقى للمشاركة الشعبية فى التنمية » ، والذى تبنته منظمة الوحدة الأفريقية ٠ وقد دفع الى ظهـور هذا الميثاق ، الشعور بأنه اذا كانت أفريقيا قد فاتها عصر النهضة وعصر الاصلاح والثورة الصناعية ، فيجب ألا تفوتها الثورة الديمقراطية السائدة الآن فى العالم ٠ ويجب على الناس أنفسهم ان يمسكوا بزمام المبادأة ليعيدوا صياغة التاريخ فى الصورة « الشعبية » التى يرتأونها ٠ كما يجب ان ينضموا الى بقية الجماعات البشرية فى شرقى أوربا وفى آسيا ، وفى أماكن أخرى لانفتاح المجتمعات والحكومات الأفريقية والمطالبة بأن توضع الحقوق الديمقراطية التى صدقت عليها الحكومات موضع التنفيذ ، والاعلاء من شأن مشاركة الشعب كمبدأ تنظيمى أساسى لتحقيق الانتعاش السريع والتنمية الفوية فى أفريقيا ٠ واذا أمسك الناس ـ أو عندما يمسك الناس ـ وبشكل فعال بزمام ديناميكيات عملية التحول ، فهنا فقط يمـــكن ان تتحقق التنمية الحقيقية وتصبح قادرة على تدعيم نفسها بنفسها ٠

والميثاق هو متابعة لاطار البديل الافريقى لبرامج المواءمة الهيكلية وواحد من آليات تنفيذه ٠ وهو يذكر بالتفصيل جانبا من متطلبات خلق بيئة قادرة على المواءمة مع التحول ٠ فمن بين توجهات السياسة فى اطار البديل الافريقى ، ان نخلق جوا يقودنا ويؤدى بنا الى أن نشجع المشاركة الديمقراطية المطلوبة لتعبئة الموارد المحلية وتنفيذ السياسات والمشروعات والاقتسام العادل لما تسفر عنه التنمية من فائدة ونفع ٠

ملامح رئيسية للميثاق الأفريقى :

ثمة ملمح كبير فى الميثاق الافريقى للمشاركة الشعبية فى التنمية ألا وهو فكرة أن تكون هناك « مشاركة جديدة بين الحكومة وبين الشعب »· وان مشاركة مسئوى الحكومة فى اعداد الميثـــاق وتبنى منظمة الوحدة الافريقية له ليؤكد هذه المشاركة الجديدة · فعلى الحكومة ان تتخلى عن مساحة سياسية واجتماعية لتمكن القوى الشعبية من عمال وفلاحين ونساء وشباب وطلبة ومهنيين من الاشتراك بنشاط زائد فى عملية المواءمة مع التنمية · وهذا أضمن طريق لترجمة التنمية التى ترتكز على الشعب الى حقيقة عملية · فالناس ــ أو الشعب ــ هم الوسيلة الرئيســـية والغاية الرئيسية لعملية المواءمة مع التنمية · ولذلك فمواردهم وطاقاتهم ومواهبهم ومعرفتهم المحلية يجب ان تعبأ تماما اذا كنا نريد التنمية حقا وعلى العكس فاذا استمر افتقاد المشاركة الديمقراطية ، فسوف تستمر عملية خنق الانتعاش والتنمية عبر أفريقيا · ولأن الشعب غاية فى عملية التنمية ، فان اشباع حاجاته الأساسية يجب ان يكون الهدف الكبير للمواءمة مع التحول · فالشعب بكل فئاته الاجتماعية يجب ان يقتسم بالعدل ما تنقله التنمية من فوائد عن طريق تنمية مواردهم البشرية والزيادة المطردة فى مستوى معيشتهم ·

ويحدد الميثاق الافريقى للمشاركة الشعبية فى التنمية الأدوار التى تشترك بها الحكومة والجماعات الاجتماعية المختلفة فى عملية المواءمة مع التحول · فالميثاق يحتوى على فصول عن مسئوليات الحكومة والتنظيمات غير الحكومية والعمال ونقاباتهم والفلاحين والمرأة والشباب والطلبـة · ولأن الحكومة هى التى تقود عملية التنمية بأكملها وتنسق بينها ، فانه يجب عليها أيضا أن تحتمل المشـــاركة العـادلة للشعب فى الجماعات الاجتماعية وفى التنظيمات الجماهيرية · ومن ثم فان المنظمات غير الحكومية أو منظمات التنمية التطوعية ــ كما يطلق فى أفريقيا على المنظمات غير الحكومية حتى لاتشى بأية مواجهة مع السلطة لأنها غير حكومية (ومن ثم تكون ضد الحكومة) ــ يجب أن تصبح أكثر تنظيما على المستويات المحلية والقومية والاقليمية وشبه الاقليمية · ومن هنا فان منظمة التنمية التطوعية لعموم أفريقيا عبارة عن اتحاد فيدرالى لكل منظمات التنمية التطوعية فى أفريقيا مع وجـود مظلة قومية اذ يشكل منظمـات كل دولة أعضـاء مؤسسون فى الاتحاد · ويجب ان تكون المنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية التطوعية أكثر ديمقراطية ومساءلة ، حتى تكون أكثر فعالية فى دفع التنمية من أسفل الى أعلى · كما يجب ان تعطى للنقابات الحرية فى ان تنظم نفسها ، وعلى الحكومات ان تنفذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية بالنسبة لحقوق العمال

ونقابات العمال كل فى دولتها • ويجب على النقابات العمالية ان تساعد فى عملية تنظيم الفلاحين للدفاع عن حقوقهم ، والاسهام بفعالية أكثر فى المواءمة مع التحول • أما الشباب والطلبة ـ وهم قادة المستقبل ـ فيجب ان يتاح لهم أفضل تعليم عن طريق المنح المالية ، وتأمينهم ضد المضايقات والطرد واغلاق المؤسسات التعليمية •

ويعزز الميثاق الموقف الذى اتخذه المؤتمر الاقليمى الرابع للجنة الاقتصادية لافريقيا والذى عقد فى « أبوجا » ـ نيجيريا ـ فى نوفمبر ١٩٨٩ ، بالنسبة « لتكامل المرأة فى التنمية فى أفريقيا » اذ أكد المؤتمر على :

« الى ان نحقق الهدف بتكامل المرأة تماما فى عملية التنمية ، فان جهودنا لاحداث تحول جوهرى فى اقتصادياتنا ومجتمعاتنا وسياساتنا سوف تتعرض للاحباط والفشل • فكيف نأمل فى ان نحقق انفتاحا اقتصاديا ونزيد من امكاناتنا للانتاج الى أقصى حد ، ونصف السكان لايمكنهم المجتمع ـ بسبب جنسهم ـ من أن يسهموا بأقصى ما لديهم من طاقات وقدرات ؟ وكيف لنا ان نفجر طاقاتنا الخلاقة ونصف السكان لايزال فى القيود ؟ » •

لذلك فان تعليم المرأة وتشغيلها وتنميتها بشكل متكافىء أمر حتمى ، مع امكانية الحصول على الأرض والائتمان والموارد الانتاجية الأخرى • أما المرأة فعليها ـ من جانبها ـ أن تنظم صفوفها بشكل أكثر فعالية (وخصوصا المرأة فى الريف اذ تحتاج الى مساعدة المدينة لتصل الى ذلك) فى تنظيمات ديمقراطية ومسئولة حتى تسهم بشكل كامل وعلى قدم المساواة فى التنمية •

وبهذه الوسائل يحدد الميثاق الافريقى للمشاركة الشعبية الاختلافات الدقيقة بين الحركة الديمقراطية فى أفريقيا وبين النموذج الغربى للديمقراطية • ولذلك فان الجماعات الاجتماعية والتنظيمات الجماهيرية تعتبر مراكز ثقل مهمة فى العملية الديمقراطية وتتضمن تنفيذ الحقوق الديمقراطية الأساسية للأفراد • والسلطات الاقتصادية والسياسية التى تخول للشعب تعتبر عنصرا كبيرا فى البرنامج الافريقى • وهذه هى البدايات الأساسية لنجاح الديمقراطية متعددة الأحزاب (وليست تلك التى تقوم على حزبين كما هو الحال فى نموذج الديمقراطية الغربية) • وعلى وجه الخصوص فان ديمقراطية القوة الاقتصادية عن طريق اعادة توزيع الدخل والثروة أمر حاسم فى الممارسة الناجحة للحقوق الجوهرية

للانسان ، فحرية الكلام بالانجليزية أو الفرنسية مثلا لاتفيد الشخص الأمي ، كما ان هناك حريات ديمقراطيـــة أخرى لاتروق للشخص الذى يتضور جوعا ٠

ردود الفعل للميثاق الأفريقي :

منذ مؤتمر « اروشا » ، استقبل الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية بالحماس الشديد فى داخل أفريقيا وفى خارجها ٠ كما ان تبنى الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية للميثاق يعتبر تطورا ايجابيا جدا فى هذا الصدد ٠ هذا رغم شكوك الكثيرين حول جدية الدول الافريقيـــة فى انتهاج الديمقراطية وحول رغبة هذه الدول فى تنفيذ الميثـــاق ٠ ولكن « رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة » كما يقول أهل الصين ٠ فأن تتبنى منظمة الوحدة الافريقية ميثاقا للمشـــاركة الشعبية للعمـــال والفلاحين والمرأة والشباب والطلبة ، فى مواجهة الافتقاد الرهيب للديمقراطية فى أفريقيا ، لخطوة مشجعة جدا الى الأمام ٠

أما تنفيذ الحكومات الافريقيـــة للميثـــاق فيعتمد فى جزء منه على الحكومات نفسها وفى جزئه الآخر على الجماهير الافريقية ذاتها وفى جزئه الثالث على الاتجاه السائد للثورة الديمقراطية فى العالم ٠ وعلى الرغم من المعارضة القوية المستمرة لأعمال الديمقراطيـــة فى كثير من الدول الافريقية ــ وهو ما عكسته الاضطرابات التى تفجرت عبر المنطقة تأييدا للديمقراطية ، فان بعض الدول قد بدأت بالفعل وفى حذر تنفذ الميثاق ومن هنا فان دولا مثل « بنين » « ومالى » قد غيرت من نظمها الدكتاتورية ، وأجرت الجابون منذ تبنى الميثـــاق فى عام ١٩٩٠ انتخـــابات تقوم على التعددية ٠ أما الدول الأخرى مثل « زامبيا » و « زائير » و « كوت‌ديفوار » و « توجو » فقد وافقت على ان تعدل من نظام الحزب الواحـــد لديها بأن سمحت بتنظيم أحزاب للمعارضة ٠ وفى عدد قليل من الدول الأخرى مثل الكاميرون وكينيا ، لاتزال الحكومة تتمسك بنظام الحزب الواحد ٠ ولكن الواضح أن « رياح التغيير الجديدة » التى تهب على أفريقيـــا منذ ١٩٩٠ تحشد قوتها الدافعة ٠ بل ان البعض يرى ان ثمة اعصـــارا يهب ، مع الانهيار السريع للدكتاتوريات فى ليبريا وتشاد والصومال ومالى وبنين فى تتابع سريع فى خلال عام واحد منذ ١٩٩٠ ٠ ويمكن ان نرى فى هذه التغيرات بشيرا « للقدوم الثانى لأفريقيا » ٠ ولكن يبقى الكثير الذى يجب ان يحدث لتحقيق أهداف « الميثاق الافريقي للمشـــاركة الشعبية فى التنمية » ، ونشر الديمقراطية كاملة فى المجتمعات الافريقية ٠

وقد تقبل كثير من الأفريقيين بحرارة الميثاق الأفريقى · فمعظمهم ، ومعهم المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية يرون فى الميثـاق صيغة سياسية كبيرة ينظمون حولها حملاتهم ، ويعبئون جهودهم ويناضلون من أجلها · ولذلك نظمت منظمة « وحدة النقابات العمالية الافريقية » مؤتمرا اقليميا مشتركا مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول المشـــاركة الشعبية واطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية ، فى أديس أبابا ــ أثيوبيا ــ فى مارس ١٩٩٠ · كما اجتمعت مجموعة من المنظمات غير الحكومية البيئية فى غرب أفريقيا فى مؤتمر دولى حول المشاركة الشعبية والبيئة فى لاجوس نيجيريا ــ فى النصف الأول من عام ١٩٩٢ · وقد عقدت المنظمـات غـير الحكومية والمنظمات الشعبية المختلفة مؤتمرات مماثلة حول موضـــوعات الديمقراطية والانتعاش فى أفريقيا ·

وعلى المستوى الدولى استقبل الميثاق الافريقى بحـــرارة من جانب الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف وجهاز الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية ، وقد تم توزيع الميثاق على نطاق واسع فى أوربا وأمريكا الشمالية ، وحظى بتغطية واسعة من وسائل الاعلام ، فى كل من الصحافة الجادة والصحافة الشعبية هناك ، وأســـهم فى حـوار نشط بين أفريقيا وبقية المجتمع الدولى حول عملية الديمقراطية ، بل انه أحيا هذا الحوار · ومنذ اقرار الميثاق الافريقى للمشـــاركة الشعبية فى التنمية ، عقد مجلس أوربا عدة مؤتمرات فى أفريقيا تحت رعاية مؤتمـــر ستراسبورج حول الديمقراطية البرلمانية · وهللت مؤسسات « بريتون وودز » للميثاق على انه تطور كبير نحو خلق بيئـــة قادرة على احـداث الانتعاش مع التحول ·

ومع ذلك فان التعليقات والمناقشات حول الميثاق الافريقى للمشاركة الشعبية تركز على مسألة جهاز التنفيذ لهذا الميثاق · وهذا فى مواجهـــة الشكوك التى أثيرت داخل أفريقيا وخارجها حول جدية واخلاص الحكومات الافريقية فى تبنيها لهذا الميثاق · ويضاف الى عملية التنفيذ العملية التى أشرنا اليها ، أن الميثاق نفسه يطرح قضايا التنفيذ والتقييم ·

تنفيذ ومراقبة المشاركة الشعبية

ان تنفيذ ومراقبة المشـــاركة الشعبية فى المواءمة مع التحول هو فى أساسه مسئولية مشتركة بين الشعوب الافريقية وحكوماتها · ولكن المجتمع الدولى ــ وعلى الأخص الحكومات الغربية وجهاز الأمم المتحدة ــ له أدوار مهمة عليه أن يقوم بها · أما فى داخل القارة فالأشكال والنماذج الضرورية يجب ان تطبق على المستوى القومى والاقليمى ·

التنفيذ على المستوى القومي والاقليمي

يجب أن تدرك الحكومات – على المستوى القومي والاقليمي – ضرورة المشاركة الشعبية فى عملية المواءمة مع التحول · وهذا لأن مجموع النشاطات الاقتصادية مثل الانتاج والاستثمار تقوم بها الناس على المستوى المحلى · كما أن التعبئة القوية للموارد المحلية وتحصيصها بكفاءة ، تستحيل دون مشاركة نشطة من الناس بخلق المدخرات وتغيير أنماط الاستهلاك وتطوير أساليب الصرافة ، وخصوصا فى المناطق الريفية ، والاسهام بمواهبهم ومعرفتهم · وطاقات الشعب مطلوبة أيضا لتنفيذ مشروعات التنمية · ولكى يتحقق ذلك ، يجب ان يكافأ الناس بشكل عادل عن طريق التوزيع العادل لما تعود به التنمية عليهم من منافع · وبالمثل فان على الحكومات الافريقية ان تلاحظ جيدا رياح التغيير الديمقراطى فى أفريقيا وتميل معه فيجب على هذه الحكومات ان تتعلم وتعى بشكل صحيح دروس الاصلاحات الديمقراطية فى أوربا الشرقية وخصوصا المعارضة المريرة فى رومانيا ، وتبدأ الاصلاحات الضرورية قبل ان يفوت الأوان · فاذا فتح التاريخ صفحاته ، فان الناس لن يخسروا أبدا وخصوصا اذا حشدوا أنفسهم · وباقرار الحكومات الافريقية وبشرف للميثاق الافريقى للمشاركة الشعبية فى التنمية ، يكون عليها أن تدفع الجهاز الضرورى للعمل من أجل تنفيذ الميثاق على جميع مستويات المجتمع · فيجب ان يتبينوا الحاجة الى هذه المشاركة الاجتماعية الجديدة فى التنمية ويفسحوا لها المجال ·

ان على حكومات الحزب الواحد ان تنفتح بأن تسمح لجماعات المعارضة ان تنظم نفسها وبأن تنافس فى الانتخابات بحرية ، أما القيادات التى تتمسك بكرسى السلطة فان عليها ان ترضخ طواعية لتسلسل القيادات قبل أن تطرد بالقوة من هذه المناصب · ويجب ان ينفذوا الميثاق الأفريقى لحقوق الشعب والانسان ، والذى صدقوا عليه – فهذا هو طريق الشرف والكرامة · وهذا يتضمن منح الحرية لاتحاد العمال ، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية والمنظمة الشعبية لنقابات العمال وما يماثلها من تنظيمات جماهيرية ويجب ان ينفذوا حقوق نقابات العمال التى صدقوا عليها فى معاهدة منظمة العمل الدولية ، وينفذوا أيضا ميثاق الأمم المتحدة حول حقوق المرأة جنبا الى جنب مع « اعلان أبوجا عن المرأة » والذى أقرته الدول الافريقية · ويجب ان يعرفوا انه من المستحيل ان تتحول افريقيا بدون المشاركة النشطة المتكافئة للمرأة التى تشكل نصف السكان · وعلى المستوى الاقليمى يجب على منظمة الوحدة الافريقية ان تواصل قيادتها باقرار المشاركة الديمقراطية ، وحث الدول الأعضاء على تنفيذها · ويجب ان تكون لجنة الوساطة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية نشطة وأكثر فعالية فى المنازعات الداخلية التى تدور حول المشاركة الشعبية ·

والمسئولية الأولية لتنفيذ المشاركة الشعبية تقع على عاتق الجماهير العريضة نفسها فيجب ان يمسكوا بزمام المبادأة وينظموا أنفسهم لتصعيد مطلبهم فى الديمقراطية بقوة وصلابة ٠ فالمشاركة الشعبية فى أساسها ظاهرة جماعية ولذلك فان تنظيم الجماهير فى اتحادات وحركات ديمقراطية أمر مهم وحاسم ٠ ويجب ان يثق الناس بقدراتهم وطاقاتهم حتى يفرضوا المشاركة الديمقراطية ٠ فهذه الثقة بالنفس ضرورية للنجاح ، ويجب أن تنتشر على نطاق واسع بين الجماهير على كل المستويات فى كل من المناطق الريفية والمناطق الحضرية ٠

وتوعية الجماهير سياسيا أمر أساسى للتعبئة الديمقراطية القوية ٠ ولذلك فان على نقابات العمال ، والمنظمات غير الحكومية وتنظيمات المرأة والفلاحين والشباب ، ان تقوم بالتوعية السياسية لأعضائها حتى ترتفع بوعيهم السياسى ٠ وهذا يتضمن التوعية بالحقوق الديمقراطية للمواطنين وطبيعة الديمقراطية البرلمانية ومهمة الأحزاب السياسية والانتخابات ، وكذلك الواجبات الوطنية للمواطنين لدعم الدستور ، والمطالبة باجراءات سليمة وبحكم القانون ، وحماية الموازد والملكيات العامة بفضح فساد المسئولين ، ويتم ذلك بعقد الاجتماعات ، والاحتفاظ بالمحاضر الخاصة بها وجمع الأموال والاحتفاظ بالسجلات المالية ٠ الخ ٠ ولوسائل الاعلام الجماهيرية دور حيوى تقوم به حتى يمكن للجماهير أن تشارك هذه الوسائل فى الدفاع عن حرية الصحافة ٠ ويجب ان توجد منظمات للحقوق المدنية والأجهزة المماثلة لمضاعفة التوعية السياسية والدفاع عن الحقوق الديمقراطية وتشجيع الناس على المشاركة ويجب على النقابات العمالية أيضا أن تعبىء أعضاءها ليشاركوا فى السياسة بتكوين أحزاب سياسية خاصة بهم ٠

وهذا الدور للجماهير فى عملية الديمقراطية يتضمن خلق شبكة أو تشكيل من التحالفات الديمقراطية ذات القاعدة العريضة ٠ ومن هنا يجب ان يؤسس تحالف ديمقراطى قومى أو جبهة ديمقراطية قومية كغطاء تنظيمى يوحد بين تنظيمات الشعب المختلفة مثل اتحادات العمال ، واتحادات الفلاحين ، والمرأة ، والشباب ، والطلبة والتنظيمات المهنية ٠ فهذه الوحدة هى عدتهم للمساومة بقوة مع الحكومة حول المشاركة الديمقراطية ٠ ويجب على اتحادات العمال ، والمنظمات غير الحكومية وحركات الطلبة والحركات النسائية – على وجه الخصوص – أن تتعلم أساليب وعمل الشبكات – باحداث روابط بينهم ، وتأييد كل منها لنشاطات الأخرى ، وتبادل المعلومات الخ ٠ دون ان تفقد أى منها هويتها الخاصة ٠ وغياب هذه الشبكات واحدة من نواحى الضعف للتنظيمات الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا ٠ وبالاضافة الى الشبكات القومية ، فان الشبكات

شبه الاقليمية والاقليمية لتنظيمات الشعب من القاعدة حتى المستويات العليا ضرورة لتبادل المعلومات عن التطورات السياسية فى الدول المختلفة ، ولتبادل العون والمساعدة وتوسيع نطاق المعرفة والخبرات فى التوعية السياسية ، هذا بجانب ما يمكن ان تتمتع به من قوة حينئذ • ومن ثم يجب تقوية منظمة التنمية التطوعية لعموم أفريقيا للتشاور والمساومة مع الحكومات الوطنية ومنظمة الوحدة الافريقية • ومنظمة وحدة النقابات العمالية فى أفريقيا تفعل ذلك بفاعلية ونشاط بالانابة عن العمال الافريقيين ونقاباتهم وخصوصا منذ الثمانينات • وثمة منظمات أخرى لعموم أفريقيا مثل « معهد البدائل الافريقية » ، يجب ان تقدم مساعداتها الفكرية لتنظيمات الشعب وتشترك معها فى المطالبة بالمشاركة الشعبية الفعالة من أجل الانتعاش والتحول فى أفريقيا •

دور المجتمع الدولى

ان دور المجتمع الدولى فى تحقيق المشاركة الشعبية فى أفريقيا مهم جدا فى أربعة مجالات : الأول هو انهاء التأييد والعون الاقتصادى والعسكرى والسياسى للحكومات الغربية فى مساندتها لعديد من الدكتاتوريين فى أفريقيا • فعسكرية الحكم عن طريق القيام بانقلابات عسكرية غير شعبية ضد الحكومات المنتخبة ، والتأييد الغربى المباشر لتثبيت ومساندة الزعامات الدكتاتورية فى كثير من البلاد الافريقية يجب ان يتوقف • فهذا خيانة للنضال من أجل الديمقراطية ومكاسب الشعب الافريقى ، وانتهاك صارخ لسيادته وتصرفات ذات وجهين مليئة بالرياء والنفاق • فالحكومات الغربية تفضل الديمقراطية وتشجعها فى بلادها ، ولذلك فليس لها الحق مطلقا فى ان تثبت أو تساعد أو تحرض على الدكتاتورية ، أو تقويض العملية الديمقراطية فى الدول الافريقية • والشعوب الافريقية تطالب بوضع حد لذلك • ويجب على المجلس الأوربى ـ فى ظل مؤتمره فى ستراسبورج حول الديمقراطية البرلمانية ـ ان يشترك مع الجماهير الافريقية فى ابلاغ حكوماته فى أوربا وأمريكا الشمالية حتى توقف تأييدها ـ غير المرغوب فيه ـ للدكتاتوريين الذين يوهنون الديمقراطية بشكل منتظم فى أفريقيا ـ وقد بدأت الخطوة الأولى فى جمهورية « بنين » ولكن يبقى الكثير الذى يجب ان يتم •

والمساعدات الأجنبية سلاح قوى يمكن ان يستخدم فى هذا التأييد الدولى للديمقراطية ضد الدكتاتورية فى أفريقيا • ويقول عنها البعض انها شرط ديمقراطى • ولكن الحقيقة أنها يجب ألا تصل الى هذا الحد ، لأن

هذا الشرط يمكن ان يساء استغلاله فيضعف من سيادة الدول الافريقية • ولكن يمكن بطريقة حذرة هادئة أن تصدر تلميحات بأنه ما لم تنفتح الحكومات للمشاركة الديمقراطية ، فانها لن تحصل بعد ذلك على مساعدات من الغرب • كما ان اليابان ودولا أخرى يجب ان تلقى بثقلها الاقتصادى تأييدا لعملية الديمقراطية فى أفريقيا • ومن حسن الحظ ان بعض الحكومات الغربية قد قامت ببعض الأعمال على أساس هذه الاتجاهات ضد بعض النظم غير الديمقراطية فى أفريقيا • ولكن نطاق هذه الأعمال يجب ان يتسع حتى نسرع بتحقيق الديمقراطية الكاملة •

وللمنظمات غير الحكومية فى الشمال ، وكذلك قوى الضغط الشعبية التى أظهرت تأييدا كبيرا وتضامنا مع الشعب الافريقى منذ الأزمة فى الثمانينات ، دور يجب ان تقوم به فى هذه الحركة الديمقراطية • فيمكن أن يصعدوا ضغطهم على حكوماتهم ، التى تثبت وتؤيد النظم الدكتاتورية فى الدول الافريقية ، وان يفضحوا نفاقها وتعاملها المزدوج • ومن الضرورى على منظمة العفو الدولية ان تفعل ما هو أكثر من مجرد حصر وتسجيل انتهاكات حقوق الانسان فى المنطقة ، فيجب عليها أيضا أن تفضح الحكومات الغربية التى يعمل تأييدها ورضاؤها الضمنى على حدوث هذه الانتهاكات للحقوق الديمقراطية واضعاف المشاركة الشعبية • وقد كان هذا التضامن من الشمال ذا فاعلية كبيرة فى الحيلولة دون كارثة مطلقة فى أثناء أزمة الثمانينات ، ويجب ان يمتد ويتسع لتأييد النضال الديمقراطى فى المنطقة • والسبب الرئيسى فى ان حكومات الشمال والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات يجب ان تؤيد بقوة ونشاط الحركة الديمقراطية فى أفريقيا هو ان مساعداتها مرهقة ، وان عدم فعالية ما قدمته قبلا من مساعدات الى الدول الافريقية يرجع ـ الى حد كبير ـ الى افتقاد الديمقراطية والمساءلة المؤثرة • ولذلك يجب أن يعضدوا المشاركة الشعبية ويشجعوا عملية الانتعاش مع التحول ، لكى تصبح هذه المساعدات أكثر انتاجية ، ويعززوا قدرة الدول الافريقية حتى تصبح قوية بذاتها ، ومن ثم تقل مطالبها من المساعدات الأجنبية •

ويمكن للمجتمع الدولى أن يؤدى أيضا مهمة فعاله بأن يفضح ويهاجم انتهاكات الحقوق الديمقراطية فى دول افريقيا • فهو ، بكشفه لما تتعرض له المشاركة الديمقراطية من هجوم ـ ودفاعه عن المسجونين السياسيين (أو سجناء الرأى) وحضور محاكماتهم والاشراف على الانتخابات ، يصبح هذا التضامن الدولى يشكل ضغطا دبلوماسيا وأخلاقيا كبيرا ضد الاساءة الى الديمقراطية فى أفريقيا • ان حركة الديمقراطية فى العالم يجب أن تصبح دولية حقا وأن تجد التأييد من كل أنحاء العالم حتى تصبح الحياة عسيرة للدكتاتوريين وأعداء الديمقراطية فى كل مكان •

مراقبة مدى التقدم فى المشاركة الشعبية :

لابد أن يتم باستمرار تقييم المدى الذى وصلت اليه المشاركة الديمقراطية حتى نتيقن من تنفيذها الفعال وتغذيتها · والميثاق الافريقى للمشاركة الشعبية يوفر هذه المراقبة على المستوى القومى والمستوى الاقليمى والمستوى الدولى ·

وهذا يتطلب تحديد معايير الأداء التى سيجرى تقييمها ، ووسائل المراقبة التى تستخدم · وتتضمن بعض المعايير المقترحة عدد الأحزاب السياسية ونقابات العمال والمنظمات غير الحكومية ، والتنظيمات الجماهيرية الأخرى فى كل بلد ، وعدد أعضائها ، وخصوصا النقابات العمالية ، ووضع المرأة بالنسبة للتعليم والبيئة والتشغيل والمواقع التنفيذية ، والحصول على الأرض والائتمان والانتهاكات الكبيرة للحقوق الديمقراطية مثل عدد المسجونين السياسيين ، وغلق المنشآت التعليمية الخ · وتكون هناك تقارير دورية عن هذه المعايير تتقدم بها بعض المنظمات غير الحكومية أو حتى الحكومات حتى تعكس مدى التقدم فى عملية المشاركة الديمقراطية ·

أما الأساليب أو « الآليات » النوعية للمراقبة فيمكن أن تضم أجهزة مثل « أفريكا ووتش » (وهى منظمة ونشرة دورية أيضا) ، ومنظمة العفو الدولية الخ ·· ولكن يجب أيضا على منظمة العفو الدولية أن تكتب تقارير عن انتهاكات الديمقراطية وخصوصا ضد الأقليات العنصرية فى الدول الغربية ولا تركز فقط على دول العالم الثالث · ويجب أن تشكل أجهزة مماثلة لمراقبة الديمقراطية فى كل بلد مثل منظمات الحريات المدنية ، ويجب أن تتشابك جماعات المراقبة هذه على المستوى القومى وشبه الاقليمى والاقليمى والدولى من أجل معلومات أفضل وتغطية أكبر · واتحاد المحامين على المستوى القومى والاقليمى مثل « رابطة المحامين الأفارقة » وجمعية المحامين الديمقراطيين ، يجب أن تشتركا بنشاط فى هذه الوظيفة أو المهمة الرقابية · ويجب أن تحشد الأموال والمساعدات القانونية لتسهيل هذه النشاطات · ومنظمة الوحدة الافريقية يجب أيضا أن تراقب تنفيذ المشاركة الديمقراطية فى الدول الافريقية ، وتصدر تقارير دورية عما قامت به من تقييم · فيجب أن يكون هذا جزءا من نشاطها للسيطرة على النزاعات والصراعات الداخلية ، التى غالبا ما تضطرم بسبب غياب الديمقراطية أو الاساءة اليها · كما أن التقرير السنوى للجنة الاقتصادية لافريقيا عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى أفريقيا يمكن أن يكتب عن تحقيق معايير الأداء للمشاركة الشعبية · وان تقييم المشاركة الديمقراطية من جانب منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، مع بعض المساعدات المالية من بنك التنمية الافريقية ، ليعتبر عنصرا أساسيا لمراقبة مدى تقدم عملية المواءمة مع التحول فى الدول الافريقية ·

الفصل السابع

تجاوز سياسات المواءمة

ان تجاوز الآراء السياسية التى أثيرت حول المواءمة منذ الثمانينات ليقتضى تلخيصها للجدل والمناقشات ، والدروس المستفادة ، مع تحديد مجالات الاتفاق ، وترجمة ما أسفرت عنه المناقشات الى أعمال وبرامج سياسية ملموسة وواقعية لحل الأزمة التى استدعت المواءمة فى المقام الأول • وهى وسيلة للمطالبة بأن نطبق المعلومات التى حصلنا عليها من المناقشات لنخطو بالبرنامج الافريقى الى الأمام • وهو مطلب بأن نتحرك بعيدا عن تسجيل النقاط التى تم الحصول عليها فى المناقشة الى عالم الأعمال الملموسة المثمرة لنضع حدا لما ضاع من وقت وفرص ، وما عانته أفريقيا منذ الثمانينات • وثمة تحذير هنا : ان تجاوز مناقشات المواءمة يجب ألا يصبح مطلبا متعصبا لاستبدال ادارة المواءمة بالآراء حول المواءمة فى زعم خاطىء بأن اختيارات المواءمة وأهدافها وأدواتها قد استقرت • فالمطلوب هو تحويل جوهر المناقشة الى أعمال « سياسة » ، على حين تتحول الخلافات الى آليات التنفيذ والاختيارات العملية لحل الأزمة • فلا يمكن أن تتواءم أفريقيا الى ما لا نهاية •فيجب أن تستأنف نموها وتحولها فى التسعينات فى وقت واحد مع السعى الى الانتعاش •

ومن هنا فان تجاوز الآراء السياسية حول المواءمة يتطلب الاعتراف الصريح بنواحى القصور الموضوعية فى عملية المواءمة حتى الآن ، والاستفادة من دروس تجربة الثمانينات ، واجمال الاجماع الذى ظهر من المناقشة حول المواءمة والتأسيس عليه ، والتعامل مع مسألة المواءمة والتحول والفكاك أو فصل الهياكل ، وتشكيل وتنفيذ واقعى ملموس لبرنامج التنمية لأفريقيا فى التسعينات •

نواحى القصور الموضوعية فى المواءمة :

قدمت كثير من الدراسات التفصيلية والمطبوعات التقييم العلمى التجريبى لبرامج المواءمة الهيكلية الجامدة (البنك ــ الصندوق) كما جاء فى الفصل الرابع • وهذه الدراسات والمطبوعات (النشرات) تتضمن تقارير البنك الدولى واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومعهد البدائل الأفريقية ومكتب الكومنولث ومنظمات دولية واقليمية أخرى ، وهذه الدراسات والتقارير والنشرات (المطبوعات) ، منفردة ومجتمعة ، توضح ان المواءمة الجامدة كانت فشلا ذريعا ــ بل كارثة بالمفاهيم البشرية ــ فى الدول الافريقية الأربع والثلاثين التى أجبرت على أن تتبنى هذه البرامج • فقد

حدث في عام ١٩٨١ ان أصبحت احدي وعشرين دولة أفريقية من بين أدنى الدول تقدما ، ولكن فى عام ١٩٩٠ ارتفعت هذه الدول لتصبح تسعا وعشرين دولة • وارتفعت ديونها الخارجية وخدمة الديون الى ٩ر٢٠٣ دولارا للفرد على حين كان دخل الفرد ٤ر٢٢١دولارا بالكاد وأصبحت نيجيريا وغانا وليبريا وزامبيا وغينيا الاستوائية « وساوتومي » من الدول المنخفضة الدخل ـ بعد أن كانت من الدول المتوسطة الدخل ـ وذلك فى أثناء انتهاجها لهذه البرامج في الثمانينات • وقد ذكرت منظمة الأغذية والزراعة الدولية انه ـ رغم الأداء الزراعي المتحسن ، فان المتطلبات من استيراد الحبوب لأفريقيا جنوب الصحراء وصلت الى ٢ر٨ مليون طن ، وان هناك ٨ر٣ مليون طن يجب تغطيتها بالمساعدات الغذائية عام ١٩٨٩ أما معدل نمو الإنتاج المحلى الكلى فقد تراوح بين ٧ر١٪ الى ٣ر٢٪ خلال ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ ، وفى عام ١٩٩٠ ظل أقل من معدل نمو السكان وهو ٣٪ ، ومن ثم فان معدل نمو دخل الفرد ظل سلبيا • ومن بين الدول الافريقية نجد أن نسبة تلك الدول التى يقل معدل النمو فيها عن ٣٪ قد زادت من ٢٩٪ عام ١٩٨٧ الى ٣١٪ عام ١٩٨٨ على حين نقصت نسبة الدول التى يصل معدل نمو الانتاج المحلى الكلى فيها الى أكثر من ٣٪ من ٢٧٪ من كل الدول فى عام ١٩٨٥ الى ٢٥٪ فى عام ١٩٨٦ و١٨٪ عام ١٩٨٨ وقد أوضح تقرير البنك الدولى عام ١٩٨٩ عن التنمية في العالم ان الانتاج المحلى الكلى بالنسبة للفرد فى أفريقيا جنوب الصحراء كان يتناقص سنويا بنسبة ٥ر٢٪ فى أثناء الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٨ • أما تقرير البنك عام ١٩٩٠ عن « الفقر » فيقول ان أفريقيا سوف تشهد أسرع معدل للفقر اذ يصل الى ١ر٤٣٪ بمقدم عام ألفين (وبالمقارنة ٤٪ شرقى آسيا ، و٤ر١١٪ أمريكا اللاتينية ومتوسط عالمي ١٨٪) ، حتى ان دخل الفرد سوف يتناقص باستمرار حتى القرن القادم • وسجل المواءمة مفجع حتى ان صحيفة « ديلى تايمز » التى تصدر فى نيجيريا ذكرت فى ٢٤ أبريل عام ١٩٩١ أن رئيس جمهورية غانا رفض أن يشيد صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بدولة غانا « كقصة نجاح » ـ وذلك بسبب الركود المستمر الذي تعانيه البلاد بعد خمس وعشرين سنة من المراءمة ، منذ الاطاحة بالرئيس نكروما عام ١٩٦٦ •

ومع المؤشرات الاقتصادية المحفوفة بالمخاطر ، هناك أيضا الأثر السياسي والاجتماعي المروع لبرامج الاستقرار والمواءمة للصندوق والبنك • وحتى مع اضفاء برنامج « البعد الاجتماعي للمواءمة » على برامج البنك والصندوق ، فان الوضع الاجتماعي يستمر تدهوره كما يتضح فى تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية تحت عنوان « تقرير التنمية البشرية » عام ١٩٩٠ ، وتقارير مماثلة عن اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الزراعة والأغذية الدولية ومؤسسات أخرى • وبالاضافة الى البطالة

المتزايدة والجوع وسوء التغذية ، هناك هبوط فى معدلات القيد على كل المستويات فى مراحل التعليم فى بلاد كثيرة . ومن هنا ارتفع عدد الأميين ، الذى كان ١٢٤ مليون فى عام ١٩٦٠ الى ١٦٢ مليون فى عام ١٩٨٥ والى ١٩٠ مليون فى عام ١٩٩٠ ، بينما عشرون فى المائة من الأميات فى العالم موجودات فى أفريقيا . وقد تضاعف هذا الفشل الاجتماعى ـ الاقتصادى للمواءمة بالآثار السياسية السلبية لها . والحق أن الكثير من الغضب الذى يضطرم فى الانتفاضات الموالية للديمقراطية فى أفريقيا قد تفجر بسبب ـ بل واستهدف ـ القهر المنتشر نتيجة اجراءات التقشف فى برامج المواءمة السائدة . وارتباطها بالنظم الاستبدادية وعسكرية السياسة أمر أكثر ازعاجا . وكل هذه تضاف الى الاضعاف المنظم المستمر للسيادة القومية فى عملية استعمار جديدة يقوم بها البنك والصندوق وزعاتهما من الدول الكبيرة .

المواءمة الجامدة والنمو غير السليم :

يقول الكثيرون انه حتى اذا استطاعت برامج المواءمة الجامدة أن تحقق ما أعلنت عنه من استقرار ونمو ـ وهو ما لم يتحقق ـ فان هذا الاستقرار وهذا النمو سيكون استقرارا غير سليم ونموا غير سليم أيضا . وذلك بسبب طبيعة ومفهومية المواءمة فى أفريقيا وبقية دول العالم الثالث . فالمواءمة الجامدة ـ فى هذا الصدد ـ مفروضة من الخارج ، وهى تزيد من تبعية أفريقيا على أنها «محيط لمحيط الرأسمالية العالمية» (محجوب ١٩٩٠) . فالمعنى الحقيقى لهذه المواءمة هو اعادة مواءمة الاقتصاديات الافريقية للمتطلبات المتغيرة للرأسمالية العالمية حتى تواجه أزمتها العميقة والمنافسة المتزايدة من رأس مال جنوب شرقى آسيا (اليابان وتايوان « والنمور الأسيوية » الأخرى أو الدول الصناعية الجديدة فى تلك المنطقة) لرأس المال الغربى . « والهبوط الثانى فى الأسعار » فيما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٨ كان نذيرا بهذه الأزمة فى الرأسمالية العالمية ، والتى ظهرت نتيجة ارتفاع أسعار المواد الخام وخصوصا البترول (ومن ثم كان التحالف السريع للغرب فى أزمة الخليج الأخيرة) ، والتحدى الذى تواجهه من رأس المال الأسيوى . ومن هنا كان التمسك ببرامج المواءمة مع التخفيض العام الكبير فى قيمة العملة حتى ترخص أسعار المواد الخام ، وفرض عدم الاتجاه للتصنيع والاتجاه العام نحو الاستعمار الجديد لاحتواء أفريقيا حتى تكون العالم الرابع أو محيط محيط العالم الثالث . والحق أن تحويل صافى رأس المال من الجنوب الى الشمال وهو نحو ١٥٠ (مائة وخمسين) بليون دولار فيما بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٠ يعكس الاستغلال الضخم الذى مهدت له هذه المواءمة لضمان

توسع الرأسمالية العالمية وتأمين هيمنة الغرب وسيطرته • لقد فرضت الدول الرأسمالية الكبيرة هذه المواءمة أساسا لاجبـار أفريقيا والمناطـق الأخرى فى العالم الثالث على اشباع متطلبات الغرب الانتاجية ، بدلا من تعزيز نمو هذه الدول كما جاء في العبارات الطنانة للمواءمة التى أقرها البنك والصندوق • وعلى الرغم من أن الاقتصاديات كلها تتواءم باستمرار، الا أن برامج المواءمة الجامدة تفرض اعادة المواءمة على افريقيا لصالح اعادة الهيكلة فى الدول الرأسمالية المتقدمة •

والنمو بالمواءمة غير سليم لأنه نمو غير متكافىء • فهو يحدث التنمية المستقطبة غير المتكافئة للنظام الرأسمالى العالمى ، الأمر الذى يؤذى كثيرا ويضر الدول الافريقية • وهو مقيـد بشرط أساسى غير مقبول وهو أن تستمر أفريقيا فى القيام بدورها المفروض عليها بالتخصص في انتاج المواد الأولية فى نطاق « تقسيم العمل » لخدمة الرأسمالية الدولية • وهذا على أساس الفائدة النسبية المزعومة ــ وهى فكرة نظرية كلاسيكية جامدة عفا عليها الزمن لأكثر من مائة عام • وهى الأساس النظرى للتبـادل غير المتكافىء الذى يسفر عن تنمية غير متكافئة للاقتصاد العالمى ويعزز النمو غير المتكافىء لبرامج الصندوق والبنك للمواءمة • وهكذا فعندما يفرض الصندوق والبنك أسعار السوق الحرة • كجوهر لبرامج المواءمة ، فيجب أن نكون على يقين من أن الأسعار فى أساسها أسعار دولية تحددها الشركات متعددة الجنسيات لتحقيق توازنها الدولى فى « القيمة » وجمع رأس المال وتكدسه • وفى الاقتصاد الرأسمالى العالمى تعتبر الدول الافريقية متقبلة للأسعار (ولا تحددها) ــ كما تحددها الدول الصناعية ذات رأس المال المسـيطر • ولذلك فان النمو الذى تحدثه هذه الأسعار « التنافسـية » المزعومة للمواءمة ، لابد وبالضرورة أن تحافظ على نمو غير متكافىء وتنمية مستقطبة والتهميش المستمر لافريقيـا • ومن هنـا يجب على أفريقيا أن ترفض مشروع النمو فى برامج المواءمة الجامـدة الذى يؤدى مباشرة الى طريق مسدود للحلقة المفرغة للفقر والتفاوت الدولى المتزايد والتهميش المتصاعد لافريقيا ــ وهذه عمليـة يطلق عليها البعض « افريقيـا كعالم رابـع » •

وعلاوة على ذلك فان النمو الذى تقول به المواءمة هو مشروع أقلية ــ فهو نمو للمنفعة الأولية لقلة أو لزمرة من سكان البلاد • وهذا يضاعف من آثار التنمية الدولية غير المتكافئة داخل كل بلد • ويرى البعض فى هذا دوائر ذات مركز واحد تدور حولـه هذه الدوائر تتخـذ فيها الدول المركزية (الدول المركز) الدول الصناعية الجديـدة فى آسيا وأمريكا اللاتينية كمحيط لها (ومن بينها جنوب أفريقيا العنصريـة) ، وتتخـذ

افريقيا كمحيط لهذا المحيط وكل دولة من دول العالم الثالث أيضا لها مركزها الحضرى ومحيطها الريفى ، مع اتساع نطاق الاستغلال والتفاوت من « المركز » (الدول الكبيرة) الى مادون ذلك — أعنى الى أعماق الريف حيث الاستغلال البشع والبؤس المهين • ومن ثم يكون النمو الذى تنتهجه المواءمة للأقلية القومية (التى تمثل من واحد الى اثنين فى المائة من بعض سكان البلاد الى ما بين عشرة وعشرين فى المائة من الآخرين) •

وهؤلاء المنتفعون من المواءمة يضمون الشركات متعددة الجنسيات وكبار موظفيها التنفيذيين وموظفيها وكبار القادة فى الحكومة (من مدنيين وعسكريين) والتكنوقراطيين والوسطاء أو المستوردين والمصدرين من مجتمع الأعمال المحلى ، والمضاربين فى العملة والمقاولين والخبراء والعناصر القومية الأخرى التى تعمل معهم ، والذى يقومون بجمع اسلاب الامبريالية فى قطاعات عديدة فى ظل الاستعمار الجديد فى أفريقيا • وأعضاء الطابور الخامس أو الحلفاء المحليون للصندوق والبنك هم من بين المنتفعين المحليين من المواءمة • ومهما يكن ما يحدث من نمو فى ظل المواءمة الجامدة فهو محصور فى هذه الأقلية الصفوة ، ونادرا ما يتسرب الى الأغلبية الكبيرة من الجماهير الفقيرة التى تتحمل وطأة عبء المواءمة • وهكذا فانه حتى داخل الدول ، تكون هذه المواءمة مستقطبة وغير متكافئة ولذلك فهى غير مقبولة سياسيا •

دروس من المواءمة فى الثمانينات :

من المهم — لكى نتجاوز مادار حول المواءمة من آراء — أن نتعلم ونعى الدرس من برامج المواءمة والاستقرار الجامدة فى الثمانينات • وحتى نتجنب الأخطاء التى وقعت فى الماضى ، فيجب أن نعتمد على معرفتنا وخبرتنا بمصادر تأثير السياسات الكبيرة للمواءمة وسقطاتها ، والمنتفعين الحقيقيين منها ، والتعديلات المطلوبة — وهذه النظرة الى الوراء (الخلفية) مهمة لنجاح الانطلاقة الجديدة للتنمية فى أفريقيا التسعينات • ولأنه ليس من الضرورى أن نصنع العجلة كلها من جديد ، فمن المهم أن نعرف مجالات التكيف والمجالات التكميلية ومجالات الاحلال فى عملية الانتعاش •

والدروس المهمة ذات الصلة والتى حددتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا هى :

(أ) الحاجة الى تجنب السعى الى السياسات قصيرة الأمد الخاطئة من اهمال أهداف التنمية طويلة الأمد للمنطقة •

(ب) دور الارث الاقتصادى الاستعمارى كسبب جذرى فى أزمة أفريقيا المستمرة ٠

(جـ) فشل الاستغلال الصحيح للموارد ٠

(د) خطورة تهميش الشعب فى عملية التنمية ٠

(هـ) ضرورة احتواء ما يتدفق الى الخارج من موارد أفريقيا ٠

(و) دور التكامل الواهن فى توسيع نطاق الأزمة ٠

والواضح ـ بالنسبة للدرس الأول ـ أن برامج المواءمة الجامدة ، باهتماماتها قصيرة الأمد للاستقرار وأهدافها الضيقة المحدودة ، وانشغالها الخارجى ، قد فرضت كرها على قادة أفريقيا ، مع اهمال أهداف التنمية طويلة الأمد التى أقرت فى خطة لاجوس للعمل ٠ وقد يكون الوضع الذى يدفع الى اليأس فى بعض الدول هو الذى جعل البعض يحاولون ترشيد هذا الاتجاه بأن ناشدوا البنك والصندوق أن يقدما المساعدة ٠ ولكن تظل الحقيقة قائمة وهى أن تبنى أربع وثلاثين دولة أفريقية لبرامج البنك والصندوق قد عطل سعيها للتنمية طويلة الأمد ، ذلك لأن السياسات قصيرة الأمد التى ينتهجونها فى ظل البنك والصندوق قد أوجدت مشكلات هيكلية اضافية اعاقت تحقيق هذه الأهداف ٠ ومن هنا فان السعى الى توازن ميزان مدفوعات قصير الأمد ، والتوازن المالى ، ومواءمة الأسعار ، وأهداف مماثلة أخرى للاستقرار قد أضعفت تنمية الموارد البشرية ، وانتاج الطعام ، واشباع الحاجات الأساسية والتعاون الاقتصادى الاقليمى٠ والدرس الحقيقى هنا هو انه يجب على الزعماء الافريقيين ألا يضحوا بسعيهم الى مصالحهم القومية والجماعية من أجل مصالح مفروضة من الخارج ، وأن ينموا الثقة بالنفس حتى ينفذوا مشروعاتهم وبرامجهم بغض النظر عن أية نصيحة أو ضغوط من الخارج ٠ ولو أن الدول الافريقية قد واصلت فى اصرار تنفيذ أهدافها فى التنمية كما نص عليها فى خطة لاجوس للعمل ، لكانت أزمة الثمانينات أقل عنفا ، ان لم تكن قد وئدت فى المهد أو أمكن تجنبها كلية ٠

وواضح أيضا ان الدول الافريقية لا يمكن أن تحتفظ بالهياكل الاقتصادية الاستعمارية الموروثة « المنحرفة » ، وتتوقع ألا تحدث أزمات دورية أو تحقق تنمية قوية متماسكة ٠ فالهياكل الاقتصادية الاستعمارية ذات ارتباط متين بالأزمات والركود والاضمحلال والتفسخ الاقتصادى والتنمية غير المتوازنة والاعتماد المفرط على الخارج وحساسية التصدير للهزات والانشغال بنشاطات الصرف ٠ وعندئذ يكون على أفريقيا أن تقوم بجهد حاسم وقوى لتغيير هذه الهياكل الاقتصادية « المنحرفة » فالبرامج

الحالية تستهدف مواءمة اقتصاديات أفريقيا للمتطلبات المتخرفة للصرف والتنمية غير المتكافئين ، وأن تحصر أفريقيا في محيط الرأسمالية العالمية ٠ ويجب أن يتغير هذا وتعاد هيكلة اقتصـــاديات أفريقيا ٠ ولأحداث هذا الانقلاب أو هذا التغيير لابد أن يكون هناك تنوع وقوة في الانتاج المحلي وانماط مقيدة للانتاج والاستهلاك ، وانطلاقة التنمية الاقليمية والقومية من داخل البلاد والسعي الدؤوب للتعاون والتكامل الاقليمي ٠ ويتحتم على أفريقيا وبسرعة أن تحقق المزيد من الاستقلالية النسبية عن الرأسماليـة العالمية لكي تواصل هذه الأهداف المشروعة للتنمية ٠

ان تجربة الثمانينات تبرز بوضوح عدم الاستغلال الفعال للموارد ٠ فيجب احتواء الاسراف في الموارد على كل المستويات ، وتسرب الموارد الى الخارج والانفاق غير الانتاجي على مشروعات قليلة العائد ، والمهرجانات والدفاع ٠ ان ما يقال من اسراف في الموارد في الدول الافريقية على الأدوات المستوردة باهظة التكاليف والموارد الأخرى ، وعلى الأثاث الجديد للوزارات في نهاية السنة المالية لاستنفاد الأموال ، والانفاق الباهظ على سفريات المسئولين وسفريات رجال الادارة ببدلات يومية تصل الى أكثر من ثلاثمائة دولار وترتفع الى أربعمائة دولار ، والانفاق السنوي على الدفاع والذي يصل في المتوسط الى نحو خمسة بلايين دولار ، يجب أن يقل بشكل كبير جدا حتى تحل الصراعات والنزاعات الداخلية ٠ فالواردات الزائدة والمفرطـة ونقل النفقات المحلية والاستثمارات الى الخارج يخنق عملية التنمية ٠

والتكاليف البشرية المروعة للأزمة والمواءمة في الثمانينات تحـدد الخطر الرهيب وراء تهميش الشعب في عملية التنمية ٠ والمظاهر المتعددة لذلك تتضمن ضعف المشاورة الشعبية في صياغة وفرض برامج المواءمة ، وتجنب ردود فعل الجماهير ضدها ، وخفض كبير في النفقات ، وبطالة شديدة ، واهمال جسيم لتنمية الموارد البشرية وانهيار الخدمات الاجتماعية وضعف القيد في المدارس ، والاحتكار المتزايـد من جانب القلة القليلة لفوائـد المواءمة ٠ نعم ٠٠ الشعب هو أكثر العوامل حسما في التنميـة وغاياتها المشروعة ٠

وثمة درس آخر ـ يتساوى في أهميته مع ما سبق ـ أسفرت عنه أزمة الثمانينات وهو الحاجة الماسة الى احتواء الصافي المتزايد لما يخرج من أفريقيا من موارد ويروح الى الشمال ٠ ومن الفاضح والمؤلم أن تدعم أفريقيا الفقيرة وفرة وثراء الدول الرأسمالية المتقدمة وهذا التعبير الحي عن لا أخلاقيات أزمة الديون الخارجية ، انما هو انعكاس للتفاوت المتزايد في الرأسمالية العالمية حيث الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرا ٠ وهذا يصدق بين الشمال والجنوب وفي داخل دول المواءمة ٠ انها غضبة أخلاقية ٠

فهذه التحويلات لصافى الموارد من أفريقيـا الى الشمال وصلت الى ٨ر٥ بليون دولار فى عام ١٩٨٨ و ٥ر٥ بليون دولار عام ١٩٨٩ ، مع تحويلات صافية متماثلة للصندوق وللبنك بمقدار ٢ر١ بليون دولار و ٥ر١ بليون دولار فى العامين على التوالى • (جدول ٢ ـ ٥ ـ الفصل الثانى) وهذه التحويلات تشمل أساسا مدفوعات خدمة الديون الخارجية ورأس المال الذى يتم تهريبه • لقد فقدت أفريقيـا أيضا مبالغ هائلة سنويـا بسبب انهيار أحجام صادراتها وأسعارها • وهذا الاستنزاف الخطير للموارد يجب أن يتوقف • وتوجه أقصى الموارد لعملية الانتعاش مع التحول الضرورية والملحة بالنسبة لافريقيا •

أما الدرس الأخير للثمانينات فهو الحاجة المطلقة للتكامل الاقتصادى حتى نتجنب تفاقم الأزمة واتساع نطاقها • وكما قلنا من قبل انه اذا جرى تطبيق خطة لاجوس للعمل ، و « استراتيجية مونروفيا » و « القانون الأخير للاجوس » على تكامل المنطقة ، لخفت حدة الأزمة الحالية كثيرا ، ان لم نكن قد تجنبناها كلية • والتمزق المستمر أو التفسخ فى سلع المنطقة وأسواق عناصر الانتاج وكذلك هياكل الانتاج ، قد أسهمت كثيرا فى انهيار التجارة فى السلع ، والعجز فى ميزان المدفوعات والديون الخارجية وقسوة الأزمة وشدتها بشكل عام • كما أن اسلوب دولة ـ دولة الذى تتبعه برامج المواءمة الجامدة قد أضعف من التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى بالحيلولـة دون تناسق وتناغم السياسات وتوكيد السـلطة الهائلة على الدول الأفريقية منفردة من جانب الصندوق والبنك ودائنى نادى لندن ونادى باريس • ومن هنا فان الديون الخارجية ومفاوضات برامج المواءمة مالت بشكل ثابت ضد الدول الافريقية المنفردة •

وهناك درسـان أحدهما أيديولوجى والآخر سـياسى ينبثقان من تجارب الثمانينات • الأول يتعلق بالقسوة المتزايدة للقيود التى تفرضها الرأسمالية العالمية على التنمية فى أفريقيا • ويطلق على ذلك بعامة « العداء المتزايد للبيئة الاقتصادية الدولية » والذى ينعكس فى قسوة أزمة الديون الخارجيـة وجرمها ، والمطالب المتشددة القاسية لبرامج المواءمة الجامدة والتدهور المستمر فى تجارة سلع أفريقيا • وبينما تعكس هذه الأمـور الشدة المتزايدة لأزمة الرأسمالية العالمية وما يستتبعها من الحاجة الى مزيد من استغلال وابتزاز دول « المحيط » (دول العالم الثالث ـ والرابع) فانها تظهر أيضا الصعوبة البالغة التى تواجهها الدول الافريقية لتحقيق تنمية متينة على أساس قواعد المواءمة الحالية • والدافع الحقيقى لهذه القواعد هو المحافظة على « الوضع الراهن » مع مزيد من تهميش أفريقيا • وهذا هو المعنى الوثيق الصلة بالحاجة الى تجاوز الآراء حول المواءمة ، وتجاوز قواعد اللعبة ، واحتواء الصرف غير المتكافىء والنمو غير المتكافىء والتنمية

المستقطبة . وهذا هو البرنامج الذى يواجه أفريقيا فى التسعينات وما بعدها .

أما الدرس السياسى الذى خرجنا به من الثمانينات فيتضمن الفهم الصحيح لطبيعة الأزمة الحالية . وكما قلنا فى الفصل الثالث فان أزمة الديون الخارجية هو « صراع ذو ثقل مالى ضئيل » ، أو حرب اقتصادية غير معلنة من جانب الاستعمار الجديد . وبرامج الاستقرار والمواءمة الهيكلية الجامدة ، بشروطها القاسية ، أسلحة فى هذه الحرب . وادراك هذه الاستراتيجية السياسية فى الأزمة ، شرط جوهرى مسبق لحلها . وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومؤيدوهما يعرضون الأزمة بشكل خاطىء على انها مشكلة اقتصادية بحتة تتعلق بالكفاية وادارة الطلب . وعلى حين تتضمن الأزمة مسائل اقتصادية وقضايا تتعلق بالكفاية ، فان أزمة الديون الخارجية وصافى التحويلات الذى يصل الى نحو خمسين بليون دولار فى العام يروح من الجنوب الى الشمال ، ليس أمرا حتميا . وهل اتساع نطاق استخدام الشروط من الصندوق الى البنك الى الدول التى تقدم المنح والمساعدات بشكل ثنائى ، الى « لومى ٤ » والتسهيلات الموسعة للمواءمة الهيكلية والصندوق الدولى للسلع والمجالات الأخرى أمر حتمى ؟ وهل ممارسات البنك الدولى فى الاعداد دائما لبرنامج مضاد للمشروعات الجماعية الافريقية (تقرير بيرج لمواجهة خطة لاجوس للعمل ، ودراسة المنظور طويل الأمد لمواجهة اطار البديل الأفريقى) مصادفة اقتصادية بحتة أو انها تنفيذ لاستراتيجية سياسية وهل كان على أساس اقتصادى بحت ان يحسم موضوع بنك تنمية الدول الشرقية (الذى رصدت له ١٤ بليون دولار) لاعادة اعمار وتنمية دول أوربا الشرقية ، فى خلال عام واحد فى لندن ، بينما تركت أفريقيا فى وضع محرج ؟ لهذه الأسباب مجتمعة يجب على زعماء أفريقيا أن يعرفوا العامل السياسى القوى وراء الأزمة الراهنة .. وأن يتخذوا الاجراءات السياسية الجماعية والمتناسقة لتتعامل بفاعلية معها . وهذا يتطلب تجديد منظمة الوحدة الافريقية والتشكيل العاجل لكارتل الدائنين الأفارقة ، يكون على ارتباط بكارتل أمريكا اللاتينية وكارتل آسيا للدائنين فى هاتين المنطقتين وذلك لمواجهة مجموعات الكارتل للدول الدائنة . كذلك يتطلب الارادة السياسية العاجلة لمواصلة التعاون والتكامل الافريقى بشكل قوى بدءا من التسعينات .

الاعتماد على الاجماع القائم :

من حسن الحظ أن ثمة اجماعا نشأ حول كثير من هذه القضايا من جانب الأطراف الكبيرة التى اشتركت فى المناقشات وخصوصا بين الدول

الافريقيــة وشركائها فى التنميــة على المستوى الدولى ، وبين اللجنـة الاقتصادية لافريقيا ومؤسسات « بريتون وودز » كما ورد تفصيلا فى دراسة البنك الدولى عن المنظور طويل الأمد • وهناك أربعة أشياء مهمة فى هذا الاجماع وهى :

(أ) ضمان أن هذا الاجماع ليس الا مجرد عمل مثير من أعمال الدعاية

(ب) تحديد دقيق لمجالات الاتفاق •

(جـ) التنفيذ العاجل للاجماع القائم •

(د) توسيع نطاق هذا الاجماع عن طريق الحوار لرسمى مع مجالات عدم الاتفاق المتبقية •

وبالنسبة للموضـوع الأول فمن سوء الحظ ان البنك الدولى قـد استخدم الاجماع الناشىء كوسيلة يتحايل بها لتجنب المزيد من النقد وقد أعلن على التو موافقته على ما ذكرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا • وقد قوبل ذلك بالترحيب العام • ولكن يجب ألا يكون ذلك موضوعا لكسب نقاط فى الجدل والمناقشة • فهذا الاجماع — بالنسبة لافريقيا — مهم جدا لتجاوز المناقشات حول المواءمة الى مرحلة العمل الايجابى الذى يتعاون فيه الجميع• فهذا الاجماع الذى برز واتضــح يجب ألا يهبط الى مســتوى العبارات الطنانة ، لتحويل اهتمام الرأى العام ، وتجنب النقد الموجه الى فشل برامج المواءمة الحالية ، واستمرار الأزمة فى أفريقيا •

ويجب أن تحدد مجالات الاتفاق حتى يتركز الاهتمـــام على المجالات التى يستصوب فيها العمل التعاونى ، وحيث تكون هناك حاجة لمزيد من الحوار • ففى المذكرة المشتركة — فى مايو ١٩٨٩ — بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحـــدة الأفريقية وبنك التنمية الأفريقى وبين البنك الدولى تحددت مجالات الاتفاق فيما يلى :

« ان التحدى القادم هو مساعدة افريقيــا على ان تتغير ظروفها الاقتصادية التى لا تزال يتهددها الركود والانهيار ، وتتحول الى نمو متين يقترن بالعدالة والانصاف وعلى حين يكون النمو الاقتصادى المتين حتميا ، فهو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأهداف الكبيرة بتحسين وسائل اسعاد البشر — مثل تقليل الوفيــات بين الأطفال ، وزيــادة فرص التعليم ، وتحسين الأجهزة الصحية ، وضمان الأمن الغذائى • ويجب أن تؤدى المواءمة الاقتصادية الى التحسين طويل الأمد فى نوعية الحياة للشعوب الافريقيــة ويجب أن يكون هنــاك اهتمام خاص بحماية الجماعات المستضعفة فى أثناء عملية المواءمة ، ومن

بينها حماية الانفاق على برامج القطاع الاجتماعى فى الميزانية • ويجب التركيز بشكل خاص على فرص العمالة والتشغيل وان نقص المهارات الفنية والمؤسسات الضعيفة لعوائق كبيرة أمام نمو افريقيا وتنميتها • لذلك يجب أن تعطى الأولوية لتنمية الموارد البشرية وتدعيم القدرات القومية » •

والبنك الدولى يؤكد فى دراسته للمنظور طويل الأمد على هذه المجالات التى أجمع عليها وأنها ضرورة من أجل المواءمة مع النمو المتين والعدالة ، والتحول الجوهرى فى هياكل الانتاج فى أفريقيا ، وتنمية الموارد البشرية والتنمية التى ترتكز على الشعب ، وتدعيم القدرات ، والسياسة القوية للبيئة ، والأمن الغذائى عن طريق البحوث الزراعية وما يستتبعها من خدمات ، والتكامل الاقليمى والمشاركة الشعبية •

ولكن الذى لانزال نفتقده هو التنفيذ العاجل لهذه المجالات التى تم الاتفاق حولها • فالبنك الدولى يذكر ان برامج المواءمة الجامدة تتطور ، ومن المتوقع أن يكون هناك « جيل جديد » من هذه البرامج ولكن متى ستترجم مجالات الاتفاق هذه الى أعمال فعلية واضحة ؟ وفى البيان المشترك الذى أشير اليه آنفا أثير هذا الاهتمام بالتنفيذ العملى ، اذ ورد فى البيان ما يلى :

« ولأن الاتجاه الأساسى لقضايا المواءمة قد تطور ، فقد أصبح من الواضح أن تظهر المواءمة كجزء من اتجاه طويل الأمد للتنمية ، ومن ثم يجب أن تأخذ فى الاعتبار البعد البشرى • والمطلوب هو مجهودات أقوى وأكبر للتأكد من أن هذا الاجماع يترجم الى أعمال محددة واضحة » •

[وهذا ما يؤكد عليه المؤلف]

وهذه هى المشكلة بكل دقة ـ فمتى سينفذ هذا الاجماع عن طريق التغيير المناسب فى برامج المواءمة الحالية ؟

ومن غير المفيد أن نضفى البعد الاجتماعى للمواءمة على برامج المواءمة الجامدة الحالية • فهذه البرامج يجب أن يعاد تصميمها حتى تشتمل هذه المجالات للاجماع بطريقة كلية متكاملة ـ لا عن طريق « ترقيعها بهذا القطع أو تلك » فهى قد فشلت بالفعل • وهذا هو السبب فى أن « مبادرة تدعيم الطاقات الأفريقية » التى أشرف عليها البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبنك التنمية الافريقى تجد ترحيبا ولكنها ليست كافية ـ فهى ترقيع آخر لهذه البرامج الفاشلة للمواءمة • وطالما يجرى تنفيذ برامج المواءمة الحالية فان مشكلات القدرات والطاقات الافريقية سوف تستمر ، وطالما استمر التخفيض الكبير فى العملة والخدمة المرتفعة للديون الخارجية .

فسوف تستمر طويلا وبشكل مفرط « هجرة العقول » من الدول الافريقية، على الرغم من مبادرة تدعيم القدرات الأفريقية • وان التخفيضات الكبيرة في الانفاق والغاء الدعم والضغط الكبير في الميزانية والائتمان والأسعار المرتفعة للفائدة والخصخصة غير العملية ، والتحويلات الصافية للموارد الى الصندوق والبنك ، كل هذه مصادر كبيرة لضعف قدرات أفريقيا في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى ، وتنمية القوة البشرية والاستفادة منها والبحوث والتنمية •• انه لمن الضرورى أن تستبدل بهذه البرامج الحالية برامج بديلة ذات صلة أكبر ، والتى تشتمل متطلبات الطاقات والقدرات فى الانتاج والتكنولوجيا والتوزيع والمشاركة الشعبية وعلاقات جديدة للقوى بطريقة كلية منظمة بدلا من اسلوب الترقيع المشوه التدريجى •

ومن الضرورى أيضا ان يستمر الحوار بين أفريقيا من جهة ، ومؤسسات بريتون وودز ، والدول الأجنبية الشريكة فى التنمية من جهة أخرى ، حول مجالات الاختلاف وعدم الاتفاق • والقضايا المهمة فى الحوار هى الأدوار المناسبة للتخطيط وأسعار السوق الحرة ، وخصوصا بالنسبة لسياسة سعر الصرف ، وكذلك أقصى التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص ، واستراتيجية التصنيع وبخاصة للصناعات الوسيطة والسلع الرأسمالية ، وضرورة الفكاك من برامج المواءمة وعدم الارتباط الهيكلى « بالانغلاق الاختيارى » وذلك لمواجهة التحرر الكلى للواردات واقتصاديات أفريقيا ، ثم قضية الاكتفاء الذاتى فى الطعام اقليميا وهذا ما تطالب به افريقيا ، والأمن الغذائى الذى خطط له فى برامج المواءمة الجامدة • وما يجب أن يكون أمرا أوليا فى هذا الحوار هو حاجة افريقيا القانونية المشروعة من أجل الاسراع بالانتعاش مع التحول •• وعندما يتم تقبل ذلك ، فان الخبرة التجريبية المتراكمة ببرامج المواءمة الهيكلية الحالية منذ الثمانينات يجب أن تكون مرشدا مناسبا بالنسبة لهذه القضايا البارزة • ومن هنا تبرز الحاجة الى استعراض شواهد الأثر السلبى لكل من هذه السياسات المتنازع حولها حتى نقرر ــ من خلال ظروف كل دولة ــ ما هى أفضل السبل للعمل وتنفيذ السياسات • ويجب على مؤسسات « بريتون وودز » أن تكون أقل اعتمادا على النظريات فى سعيها للرأسمالية الليبرالية حتى تحدث مرونة ضرورية فى تصميم وتنفيذ المواءمة مع التحول •

المواءمة والتحول •• والفكاك من المواءمة :

لقد وضحت ملامح القضايا المحيطة بالمواءمة والتحول والفكاك « من المواءمة » فى المناقشات التى دارت حول المواءمة منذ الثمانينات ،

ويجب أن يتضح تماما ـ ونحن نخطو بالبرنامج الأفريقى الى الأمام ما هى مجالات الاجماع ومجالات الاختلاف على هذه القضايا ، وماذا تشير اليه السياسات التى نختارها ٠

المواءمة والتحول :

من حسن الحظ ان هناك بعض الاجماع فى هذا الصدد ، على مسألتى المواءمة والتحول من جهة ، والتحول والفكاك (من المواءمة) (أو التحلل منهـا) من جهة أخرى ٠ ومع ذلك فالعلاقة الضمنية بين المواءمة وبين الفكاك منها لا يزال موضع جدل حاد ٠ وهكذا يتم الاتفاق عامة على أن أفريقيا عليها أن تمضى الى أبعد من المواءمة الضيقة التى لا نهاية لها ، لتباشر فى الوقت نفسه التحول الهيكلى ، وتظل عبارة مؤسسات « بريتون وودز » « بالمواءمة والنمو مع العدالة » قائمة ٠ فأفريقيا تطلب ـ وتصر على ـ المواءمة مع التحول للقضاء على الاختناقات الهيكلية التى تشكل الأسـباب الجذرية للأزمة ٠ وتنمية المـوارد البشرية وتدعيم القدرات والطاقات ، وهى أمور يميل اليها كثيرا الصندوق والبنك ، فتتضمن التحول وليس مجرد النمو الذى حدث دون كثير من التنمية أو التحول للاقتصاديات الافريقية منذ الستينيات ٠

التحول والتحلل (الفكاك من المواءمة) :

على الرغـم من وضـوح الارتبـاط بين هاتين المسـألتين فى المفهـوم اللغوى ، فانهما لا يناقشـان كثيرا فى دوائر السـياسة ٠ وتتضـمن الأسس المشـتركة بينهما تقليل الاعتمـاد على الخـارج (من جانب المحيط الافريقى على الدول المتقدمة أو دول المركز) ، والتوكيد على المشـاركة الشعبية وتخويل الشـعب سلطاته ، وديمقراطية المنافع والتنمية والقضاء على التفسخ الشـديد للاقتصاديات الهامشية ، وزيادة السيادة النسبية على اقتصاديات أفريقيا ٠ ومع ذلك ففيما وراء ذلك يبقى هناك مجالان مهمان لعدم الالتقاء بين التحول والتحلل هما مفهومية النطاق الدولى ، والحاجة الأيديولوجية ٠ فبدءا من خطة لاجوس للعمل الى اطار البديل الافريقى لبرامج المواءمة الهيكلية لم تسفر المناقشـات الرسمية حول التحول عن تحليل مناسب دقيق لتنمية أفريقيا بالمفهوم الجدلى للرأسمالية العالمية ، ومنطق التقسيم الرأسمالى الدولى للعمل بين دول المركز ودول المحيط ، والصرف غير المتكافىء ، والتنمية الدولية غير المتكافئة أيضا ٠ وقد يرجع هذا الى حد كبير الى القواعد الدبلوماسية التى تشكل مناقشات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، والبنك الأفريقى للتنمية ، وحاجة هذه التنظيمات الى اتفاق جماعى فى الرأى مع الشـمال ، ونتيجة لذلك فاننـا نشـك فى أنها تعرف

أو تتقبل التورط السياسى والقيود الاقتصادية الاجتماعية على مسيرة أفريقيا من أجل التحول ٠

والفرق بين من يقولون بالتحول وبين من يقولون بالتحلل هو فرق أيديولوجى بالنسبة لاستراتيجيتهم من أجل احداث التحول فى أفريقيا وفهم القوى الاجتماعية أو الشكل الطبقى للبرنامج السياسى من أجل التحول فى أفريقيا ٠ وهذه القضايا عادة ما يتجنبونها فى المناقشات الرسمية فى أفريقيا – على الرغم من أن مؤسسات « بريتون وودز » واضحة بل « ومسعورة » بالنسبة لالتزامها غير العملى بالرأسمالية الليبرالية ٠ أما التحلل فيدعو الى تحول اشتراكى ديمقراطى حقيقى تقوم بتنفيذه الأغلبية التى وضعتها على الهامش هذه البرامج الجامدة الحالية للمواءمة ، وهذه الأغلبية تضم الفلاحين والمرأة والعمال والشباب والطلبة والمهنيين الوطنيين والساسة الوطنيين ٠ وهذه القوى الاجتماعية هى التى تحمل عبء المشاركة الشعبية ، ولكن بدلا من التحول الاشتراكى الديمقراطى ، يوصى البنك الدولى أفريقيا باقتصاديات السوق الاجتماعية التى تأخذ بها دول الشمال ٠ ولكن الذين ينادون بالتحول يميلون الى الاقتصاد البراجماتى (العملى) المختلط ٠ والواضح ان ثمة حاجة الى حوار ايديولوجى بين من ينادون بالتحول ، وبين من ينادون بالتحلل وبين مؤسسات « بريتون وودز » – وهو حوار يرى الكثيرون انه حديث بين الأصم والأبكم ٠

المواءمة والتحلل :

ان الفجوة بين برامج المواءمة الجامدة وبين التحلل هى أوسع الفجوات بين الاستراتيجيات الثلاث المحددة هنا وهى المواءمة والتحول والتحلل ٠ وليس هذا بغريب اذ أن التحلل لم يتفق عليه رسميا على انه موقف أفريقى جماعى ويتضح بدرجة ضئيلة فى المناقشات الرسمية حول المواءمة ٠ والذين يدعون بقوة الى التحلل انما هم فى معظمهم من علماء الاجتماع والقوى الاجتماعية التقدمية الأخرى ، ومن بينها الساسة فى بعض الدول ، ولكن هؤلاء ليسوا مفاوضين رئيسيين عن أفريقيا ٠ وتتركزالاختلافات الكبيرة بين المواءمة والتحلل على الطبيعة الخاطئة غير المناسبة للنمو عن طريق المواءمة كما ناقشنا من قبل ٠ وهى كذلك فى أساسها ، اذ المواءمة مطلب استغلالى لاقتصاديات أفريقيا لمواجهة متطلبات الانتاج للدول الرأسمالية المتقدمة ، حتى انها لتخضع احتياجات التنمية المشروعة لأفريقيا ، لما يمليه النمو غير المتكافىء والتنمية المستقطبة والصرف غير المتكافىء للرأسمالية العالمية ٠ وما لم تتحلل أفريقيا « وتفك الاشتباك »

نسبيا من هذا القيد (١) الاستغلالى ، فليس هناك ثمة أمل فى التحول أو فى تحقيق أهدافها طويلة الأمد فى التنمية ·

ولكن الخـلاف الحقيقى بين المواءمة والتحلل يكمن فى اختيـــار الايديولوجية ، أو الطريق الى تنمية أفريقيا · فعلى حين ينصح أنصار المواءمة فى مؤسسات « بريتون وودز » وخارجها بالرأسمالية الليبرالية أو ـ على أحسن تقدير ـ اقتصاديات السوق الاجتماعية لدول الشمال ، ينادى دعاة التحلل بتحول اشتراكى ديمقراطى أصيل يقوم على المشاركة الشعبية القوية·ويتأسس برنامجهم السياسى على تحالف ديمقراطى واسع من القوة الاجتماعية الشعبية سعيا لتنمية ترتكز على الشعب وتتمحور حوله عن طريق تخويل الشعب سلطاته وديمقراطية السلطة والتوزيع ·

وهم يعترفون بأن هذا تحول عسير جرت محاولته من جانب النظم الراديكالية والنظم المحافظة فى ظل الاشتراكية أو الاشتراكية العربية فى الماضى · وقد شهدت الاصلاحات فى أوربا الشرقية عكس هذه التجارب للتحلل ـ وهو تضاد دفع اليه الهجوم الايديولوجى على المواءمة الجامدة وفكرها اللاهوتى عن السوق · ولكن لأن تهميش أفريقيـا ـ كمحيط المحيط ـ لا يزال مستمرا ، وبرامج المواءمة قد فشلت بشكل مروع ، فان الكثيرين يشعرون بأن بعض أشكال التحلل وفك الاشتباك الهيكلى من الرأسمالية العالمية أو الانغلاق الاختيارى يجب أن تكون جزءا من البرنامج من أجل تجاوز الآراء السياســية حـول المواءمة بدءا من التسعينات · ويبدو أن هذا يفسر كثيرا من الأسس المشتركة بين التحول والتحلل ـ ويعبر عنه بأنه الاعتماد على الذات جماعيا وقوميا ، وتشغيل عجلة التنمية من الداخل والاستراتيجية التى تنظر الى الداخل أيضا ·

برنامج أفريقيا للتسعينيات وما بعدها :

وضعت الدول الأفريقية ومؤسسات « بريتون وودز » ـ كل على حدة ـ مخططات للبرنامج الاجتماعى الاقتصادى لأفريقيا فى التسعينيات · وبالنسبة لأفريقيا فان هـذا البرنامج الاقليمى الجماعى لتجاوز الآراء السياسية حول المواءمة يشتمل على الخطط التالية :

● خطة لاجوس للعمل ، و « استراتيجية مونروفيا » و « القانون النهائى » فى لاجوس للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا من ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠ (عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية) ·

---

(١) يستخدم المؤلف تعبيرا عن هذا القيد ـ السترة الشديدة الضيق التى يرتديها المجنون أو السجين الخطر تقييدا لحريته حتى لا يفر ·

● ما أصدرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحت عنوان « منظور معدل لتنمية أفريقيا » من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٨ (١) .

● اطار البديل الافريقي لبرامج المواءمة الهيكلية (الفصل الخامس) وأدواته للسياسة المختارة (وسوف يأتي الحديث عنها) .

● الموقف المشترك لأفريقيا حول الديون الخارجية (منظمة الوحدة الأفريقية - ديسمبر ١٩٨٧) وجرى تعديله للمؤتمر الذى عقد حول الدول الأقل نموا فى أفريقيا ، فى باريس فى سبتمبر ١٩٩٠ .

● الموقف المشترك لأفريقيا حول تقرير فريزر ، تحت عنوان « مشكلات السلع فى أفريقيا - البحث عن حل » (منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٩٠) .

● مسودة معاهدة لاقامة المجتمع الاقتصادى الأفريقى (منظمة الوحدة الأفريقية) ويصدق عليها مؤتمر قمة المنظمة فى أبوجا - نيجيريا - يونية ١٩٩١ .

● الميثاق الأفريقى للمشاركة الشعبية فى التنمية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) وقد نوقش فى الفصل السادس .

وهذه كلها تتعلق بالمشكلات الكبيرة التى تحددت على انها أولويات بالنسبة للدول الأفريقية فى التسعينيات ، وهى : الديون الخارجية وخدمة الديون - الغذاء والسكان - تجارة السلع - تدهور البيئة - التعاون والتكامل الاقتصادى الاجتماعى - السلام والديمقراطية الكاملة مع المشاركة الشعبية .

وبالمثل قام شركاء أفريقيا فى التنمية من الخارج ، وأعضاء جهاز الأمم المتحدة أيضا بوضع مخططات لتنمية أفريقيا فى التسعينيات .

● البنك الدولى : الفقر - تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠ - دراسة المنظور طويل الأمد والفصل التاسع بعنوان « برنامج استراتيجى » (لأفريقيا جنوب الصحراء) للتسعينيات - مبادرة تدعيم الطاقات والقدرات الأفريقية مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبنك التنمية الأفريقى .

● برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير عن التنمية البشرية ١٩٩٠ تقرير السنة الأولى - مبادرة تدعيم الطاقات والقدرات الأفريقية مع البنك الدولى وبنك التنمية الأفريقى .

---

(١) هذه الدراسة للمنظور طويل الأمد لتنمية أفريقيا نشرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لأول مرة عام ١٩٨٧ للفترة من عام ١٩٨٠ الى عام ٢٠٠٠ ، ولكنها عدلت فى عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ للفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٨ .

جدول ٧ ـ ١ ـ المنظور الأفريقي والمنظور الأجنبي لحل أزمة أفريقيا

		خطط للتسعينات			
المشكلات الرئيسية	افريقيا	البنك الدولي	برنامج التنمية للامم المتحدة	منظمة الاغذية والزراعة	الامم المتحدة
١ ـ الديون الخارجية	٤	لا شيء	—	—	—
٢ ـ الأغذية والسكان	٢ و ٣	تقرير عن الفقر	تقرير عن التنمية البشرية	تقدير الموقف الغذائي	—
٣ ـ تجارة السلع	١ ـ ٢ ـ ٥ ـ ٦	دراسة المنظور طويل الأمد الفصل ٩	—	—	تقرير فريزر
٤ ـ تدهور البيئة	مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ١٩٩٢	دراسة المنظور طويل الأمد الفصل ٩	—	—	—
٥ ـ التكامل الاقليمي	١ ـ ٢ ـ ٦	دراسة المنظور طويل الأمد ـ الفصل ٩	—	—	—
٦ ـ الديمقراطية	٧	دراسة المنظور طويل الأمد الفصل ٩	لا شيء	لا شيء	لا شيء

ملاحظة : الأعداد المذكورة تحت « أفريقيا » تشير الى قائمة الخطط السبع السابقة .

● منظمـــة الأغـــذية والزراعة الدولية تقـدير الموقف الغـذائي لأفريقيا حتى عام ٢٠٠٠ ·

● **الجمعية العامة للأمم المتحدة** ــ تقرير فريزر عن « نحو حل لمشكلات السلع في أفريقيا » ــ تم اعداده للسكرتير العام للأمم المتحدة ·

وهذه المشكلات الاجتماعية الاقتصادية الكبيرة والتي تواجه أفريقيا في التسعينيات والخطط التي وضعت من أجلها ، يمكن تصنيفها كما هو واضح في جدول ٧ ــ ١ ·

ان جدول (٧ ــ ١) يوجز اتفاق الآراء واختلافها على كيفية حل الأزمة الأفريقية بتجاوز الجدل حول المواءمة · ومن هنا نجد انه ليس لدى البنك الدولي برنامج استراتيجي لمعالجة الديون الخارجية وخدمة الديون في التسعينيات على حين لا تركز مبادرته لتدعيم الطاقات والقدرات في أفريقيا مباشرة على أي من المشكلات الست الأولوية بالنسبة لأفريقيا ، بالرغم من أنها تلمسها جميعا بشكل هامشي · كما أن منظور البنك في برنامجه الاستراتيجي للتسعينيات ، يعكس خلافات بين المنظور الأفريقي والمنظور الغربي كما سنوجز فيما يلي :

« هناك تناقض حاد بين خطة العمل الأفريقية وخطة العمل الغربية · فوجهة النظر الأفريقية ــ وخصوصا تلك التي يتبناها السياسيون تفترض مستقبلا متينا من الناحية الاقتصادية وقويا من الناحية السياسية · كما يجب ان تفترض وجود التصنيع ، وأملا في المساواة التكنولوجية مع الغرب (ومن بينه اليابان) · كما يجب أن تشمل الصحة الروحية والاعتماد على النفس والرفاهية المادية · وهذا المنظور يرتكز على أفريقيا (أو مركزه أفريقيا ــ أو أفريقي المركز) »·

« أما المنظور الغربي فهو منظور صانع السياسة · وأفريقيا لا تهيمن على هذا المنظور ، فهي واحدة فحسب من المناطق التي تحمي مصالحها وشئونها على المستوى الدولي · وعلى عكس رجل السياسة في أفريقيا ، فان البيروقراطي الغربي ليس مجبرا على ان يفترض حلاً سياسيا قويا داخل افريقيا ، كما انه لا يسلم بامكانية التقدم الاقتصادي السريع · انه ــ على العكس من ذلك ــ ماخوذ دائما بالمضامين السلبية قصيرة الأمد للأزمة الاقتصادية في افريقيا ــ وبالأخص اثرها على الاستقرار السياسي » ·

ويقول « أ· اديدجي » (في كتابه « البديل الأفريقي ــ ١٩٩٠) : « ان هذه المنظورات المختلفة ــ الأفريقية والغربية ــ تنعكس في وثيقتين

ثار حولهما نقاش كثير وهما « خطة لاجوس للعمل » وتقرير البنك الدولى بعنوان « التنمية السريعة فى أفريقيا جنوب الصحراء — برنامج عمل » (تقرير بيرج) ، بالاضافة الى الخلاف حول « خطة لاجوس للعمل » ، هناك خلافات أخرى حول ادراك وفهم المشكلات الكبيرة فى المنطقة · والحلول اللازمة لها » ·

رؤية أفريقيا لمشكلاتها الأولوية :

ان رؤية أفريقيا لمشكلاتها الأولوية وكيفية حلها ، محددة فى خطط العمل ذات الصلة ، والتى أعدتها المنطقة وتبنتها بشكل جماعى بالنسبة لكل مشكلة من المشاكل الكبيرة ، كل على حدة ، كما يتضح فى جدول (٧ — ١) ·

القروض الأجنبية ودفع التعويضات :

يطالب « الموقف المشترك لأفريقيا حول الديون الخارجية » بالحلول التى أشير اليها فى الفصل الثالث · والاجراءات المطلوبة جماعيا لتخفيف عبء الديون الخارجية تتضمن انهاء التحويلات السنوية الصافية للصندوق والبنك والتى تصل الى أكثر قليلا من بليون دولار ، والغاء ما يزيد على عشرين بليون دولار كمدفوعات كلية لخدمة الديون المستحقة على أفريقيا سنويا ، منها عشرة بلايين دولار بسبب ارتفاع سعر الفائدة على هذه الديون «غير الأخلاقية» والغاء مجموع الديون الخارجية التى تصل الى نحو ستة وأربعين بليون دولار مستحقة على الدول التسع والعشرين الأقل نموا فى أفريقيا والغاء أو رفض دفع ما يتبقى من الديون الخارجية وبشكل جماعى (١) · وقد أوضحنا فى الفصل الثالث كيف أن هذه الديون الزائفة قد ردت بطرق كثيرة ·

وأفريقيا — مثل الأمريكيين الأفريقيين — تطالب بدفع تعويضات من الرأسمالية العالمية ، وخصوصا من غرب أوربا والولايات المتحدة ، عن ثمانية قرون من الرق والعبودية ، ومائة عام من الاستعمار وثلاثة عقود من النهب والاستغلال والسلب الجائر المجحف من الاستعمار الجديد · وكان هذا موضوع مؤتمر دولى عن دفع التعويضات — لأفريقيا وللشعوب من أصل أفريقى فى الشتات — والذى عقد فى لاجوس فى ديسمبر عام

(١) الغاء أو رفض الديون بشكل جماعى ليس جزءا من الموقف المشترك لمنظمة الوحدة الأفريقية حول هذه الديون ، ولكنه موقف معهد البدائل الأفريقية ، ومنظمة اتحاد نقابات العمال الافريقية وكثير من التنظيمات الجماهيرية الأخرى فى أفريقيا ·

١٩٩٠ . وقد أنشأ المؤتمر لجنة دولية لتوثيق الحالة ، لعرضها على مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية فى أبوجا فى نيجيريا يونية عام ١٩٩١ . ويتركز الدليل على التعويضات الألمانية عن الأضرار فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، وما تم تقديره ب ٧١٨ (٢) بليون دولار دفعتها ألمانيا حتى الآن تعويضا عن وفاة مليونى يهودى خلال الحرب العالمية الثانية ، وما تلقته اليابان من تعويضات من الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية . ومن هنا فانه لا نزاع حول أحقية أفريقيا للتعويضات عن خسائرها التى تقدر بثلاثين مليون نسمة خلال فترة تجارة الرقيق ، وعدة ملايين من الأنفس فى الحروب الاستعمارية وبلايين الدولارات فى عمليات التدمير والسلب والنهب خلال الرق والاستعمار والاستعمار الجديد . ويثير البعض تساؤلا عن القدرة على التنفيذ بالقوة كعنصر حاسم فى التعويضات السابقة، ويشيرون الى الضعف النسبى لأفريقيا فى المجتمع الدولى . ولكن هذا أمر ثانوى بالنسبة للقضية الأساسية ألا وهى : على أى الأسس ـ التاريخية أو القانونية أو السياسية أو الاقتصادية أو الأخلاقية ـ يمكن ـ بل يجب ـ أن تطالب أفريقيا بدفع تعويضات؟ . فالاقتصاد العالمى والرأسمالية الدولية يجب أن يعرفوا أن أفريقيا دائنة « خالصة صافية » لهم ، ويجب ألا يشهر بها من أجل ديون غير أخلاقية .. فالتعويضات التى تستحقها أفريقيا تصل الى تريليونات من الدولار ، وهى أكثر مما يكفى لتوازن وتعادل الديون الخارجية المزعومة على أفريقيا .

الأغذية والسكان :

ان مشكلات الجوع المتغلغل ، بل والموت جوعا ، وسوء التغذية تحدد العجز فى الأغذية الذى تعانى منه أفريقيا حاليا . وقد قدرت منظمة الأغذية والزراعة الدولية ما تحتاجه أفريقيا من الأغذية المستوردة بنحو ٢ر٨ مليون طن ، قدمت منها المساعدات الخاصة بالأغذية فى عام ١٩٨٩ ، ٨٠ر٣ مليون طن فقط والمتوقع حسب الخطط المقترحة ـ مع مقدم عام ٢٠٠٠ ـ أن يرتفع معدل الاكتفاء الذاتى فى الأغذية والذى استقر عند ١ر٧٤ فى المائة بالنسبة للحبوب فى الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ ، الى ٩٠ فى المائة فقط (ومائة فى المائة بالنسبة للمواد الغذائية الأخرى آنئذ) .

ومن هنا كان المطلب بأن يخصص ما بين عشرين وخمسة وعشرين فى المائة من الاستثمارات العامة للزراعة وخصوصا القطاع الفرعى للزراعة . ومعنى ذلك أن نصحح الخلل المؤسف الذى أصبحت أفريقيا

(٢) عرض هذا الرقم واستغل خلال مؤتمر التعويضات .

بسببه المنطقة الوحيدة فى العالم التى لم تحدث فيها بعد ثورة زراعية تقوم المواد الخام فيها باطلاق ثورة صناعية موازية عن طريق الصناعات الحليفة للزراعة (الصناعات الزراعية) · ونشير هنا الى أن سياسة دعم الأسعار لانتاج الغذاء ، واختيار مجالات الدعم والمعونات ، والاشراف المميز على الائتمان لصالح الزراعة وأسعار الفائدة المتباينة التى تساند انتاج الغذاء ، وأسعار الصرف المتعددة التى تتيح الحوافز والدوافع الى الانتاج الزراعى ، كل هذه خطط العمل لأفريقيا حول الغذاء والزراعة (وهى اطار البديل الأفريقى لبرامج المواءمة الهيكلية ، و « أدوات السياسة المختـارة » فى هذا الاطار المنظور المعدل حول التنمية فى أفريقيا والذى وضعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) · وعلى الرغم من ان تقرير البنك الدولى عن « الفقر » ودراسته (أى البنك) للمنظور طويل الأمد يتعلقان بمشكلة الغذاء ، الا انهما يؤكدان على الأمن الغذائى عن طريق معونات الأغذية التى لا يمكن ان يعتمد عليها ، واستيراد الغذاء ، بدلا من الاكتفاء الذاتى فى الطعام عن طريق انتاج المواد الغذائية والطعام محليا ·

كذلك فان المعدل السريع لنمو السكان الذى يصل الى ثلاثة فى المائة ـ وهى أعلى نسبة فى العالم ـ مع سوء التوزيع السكانى مكانيا ، يشكلان مشكلة ديموجرافية (سكانية) خطيرة فى المنطقة وبالاضافة الى خطط العمل التى ذكرناها آنفا بالنسبة للطعام ، فان أفريقيا تقوم أيضا بتنفيذ خطة كليمنجارو للعمل حول تنظيم السكان (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٩٨٩) كما تم تبنى « اعلان الخرطوم » (اللجنة الاقتصـادية لأفريقيا ١٩٨٨) حول تنمية الموارد البشرية ، وقد تبع هذا الاعلان تقرير « برنامج الأمم المتحدة للتنمية » عام ١٩٨٠ حول التنمية البشرية ، وما جاء فى دراسـة البنك الدولى للمنظور طويل الأمد حـول المشـكلة السكانية · وهذا كله يؤكد الحاجة الى سياسة سكانية نشطة فى كل بلد ، وتخطيط للأسرة ، واعادة توزيع السكان مكانيا عن طريق التخطيط الاقليمى والاصلاحات الزراعية للتخفيف من عدم ملكية الأراضى فى الريف ، وكذلك تشجيع أساليب الانتاج التى تعتمد على العمالة المكثفة لتسهيل استيعاب العمالة ·

تجارة السلع فى أفريقيـــا :

ووجهت هـذه القضية خـلال تعديل خطة لاجوس للعمل وتقرير « اللجنة الاقتصادية لأفريقيا » عن المنظور المعدل والموقف المشترك لأفريقيا حول تقرير فريزر ، ومشروع معاهدة المجموعة الاقتصادية الأفريقية ·

وتجارة الصادرات بشكل متطور وتخفيف عبء الديون الخارجية هما مفتاح تمويل عملية المواءمة مع التحول فى أفريقيا · ولذلك ذكرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ان الأسعار المنخفضة للسلع قد كبدت أفريقيا ٥٤٫٣ بليون دولار كفاقد عائدات التصدير فى الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٧ ، مع خسارة ١٩ بليون دولار فى عام واحد ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ · وهذه الأرقام تستبعد اثر هبوط حجم الصادرات بسبب اجراءات الحماية ضد تصدير سلع المنطقة ، والبدائل المصنعة أو « التوليفية » لموادها الخام · وقد عرض مؤتمر لومى الرابع تأجيل مناقشة موضوع انهيار تجارة السلع لفترة قليلة ، على حين كان تقدير « دورة أورجواى لمفاوضات الجات » لتحرير التجارة الدولية ان سيفرض على الدول الأفريقية سنويا ما يقرب من ثلاثة بلايين دولار · وبالرغم من أن البنك الدولى يعزو انهيار تجارة السلع فى أفريقيا الى تناقص المنافسة الدولية ، فان الأسباب الحقيقية ترتبط بانهيار اتفاقيات السلع الدولية فى الثمانينات ، واجراءات الحماية ضد صادرات أفريقيا ، وشروط التجارة القاسية التى نتجت عن التخفيض الكبير المستمر فى العملة والذى فرضه البنك والصندوق ومن هنا فان الدول الخمس والعشرين المنتجة للبن فى أفريقيا فقدت ١٥٠ بليون دولار فى عام ١٩٩٠ فقط بسبب انهيار الاتفاقية الدولية للبن ·

أما السوق الأوربية « المفردة » (أو الواحدة) فى عام ١٩٩٢ فهى تسىء الى موقف الصادرات الأفريقية اذ تلغى الكثير من الامتيازات التى تحصل عليها أفريقيا طبقا لاتفاق لومى · وقد وضحنا فى الفصل الثانى وفى الجدول (٢ ـ ٣) ما ارتبط بذلك من انهيـــار فى شروط تجارة أفريقيا ·

أما الصندوق الدولى للسلع ـ والذى أنشىء كحل لمشكلة الصادرات هذه ـ فهو ضئيل جدا أمام ضخامة المشكلة ، كما أنه من الصعب السحب منه بسبب اشتراطاته · والتقدم بطىء مع الهيئات والمنظمات التى تهتم باستقرار أسعار الصادرات والواردات · وقد كان تقرير فريزر عام ١٩٩٠ عن مشكلات السلع فى أفريقيا ، وكان بتكليف من السكرتير العام للأمم المتحدة ـ شيئا للغاية حتى ان دولتين من أعضاء اللجنة رفضتا التوقيع عليه (وهما فرنسا ونيجيريا) · كما ان منظمة الوحدة الأفريقية رفضت التقرير بسبب نظرته المحافظة ، وتوصيته ـ التى يعتبرها الحل الرئيسى ـ بتشجيع الصادرات التقليدية القديمة ذاتها ، والتى أدت الى مشكلة التجارة فى المنطقة · والتقرير ترديد فى قالب جديد لوجهات نظر البنك الدولى عن صادرات أفريقيا · أما الموقف المشترك لمنظمة الوحدة الأفريقية حول التقرير فيطالب بتنويع الصادرات ، وتصنيع المواد الخام قبل التصدير ، واستعادة الاتفاقيات الدولية للسلع وتمويل دولى للتعويض عن خسائر

التصدير ، ورفع اجراءات الحماية وحواجزها ضد صادرات المنتجات الأولية والسلع المصنعة ، من أفريقيا ٠

تدهور البيئة وتآكلها :

وهذه مشكلة كبيرة تشمل التصحر ، والجفاف ، وازالة الغابات ، وتعرية التربة وتآكلها ٠ والتصحر الذى يقدر سنويا بمعدل سبعين كيلو مترا هو أخطرها ، اذ تضم أفريقيا أكبر كتلة صحراوية فى العالم ـ أعنى منطقة الصحراء الكبرى وصحراء « كالهارى » ٠ كما ان الجفاف الذى حدث فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٥ وفيما بين ١٩٨٣ و ١٩٨٥ فى منطقة الساحل والذى أدى الى فقدان ما يقرب من ثلث الانتاج المحلى الكلى لدول الساحل ، مصدر خطر كبير على البيئة ٠ وزاد على ذلك التصحر الشديد وتعرية البيئة بسبب الحرث المفرط والرعى المفرط لزيادة الصادرات ودفع الديون الأجنبية ٠ كما يتضاعف تلوث البيئة وتأثير الصوبات أو التدفئة الشاملة ، وتغير الجو المحلى وغزو الحشرات (الجراد والجندب) واستنزاف الحياة البرية ٠ وقد أعدت أفريقيا برنامج كمبالا للعمل عام ١٩٩٠ كموجز للمبادرات السابقة حول البيئة ، للتعامل مع هذه المشكلات كما ان المنطقة تستعد أيضا وبجدية لمؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية فى البرازيل ١٩٩٢ ٠ وهو فرصة دولية متكاملة لايجاد حلول فعالة وراسخة لهذه المشكلات البيئية التى هى فى أفريقيا أقسى منها فى أية منطقة أخرى فى العالم ـ بسبب الفقر الشديد والتخلف فى المنطقة ، مما يزيد من خطورة تدهور البيئة ٠

التعاون والتكامل الاقليمى : وقد تعرضت لهذا الموضوع ثلاث خطط عمل أفريقية هى خطة لاجوس للعمل (مع بعض التعديل لطرحه فى مؤتمر الذكرى العاشرة لها فى لاجوس فى ديسمبر ١٩٩٠) ، والمنظور المعدل للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومشروع معاهدة المجموعة الاقتصادية الأفريقية ٠ وقد وصف موضوع التكامل ـ بحق ـ بأنه الاستراتيجية الأساسية للتحول الهيكلى فى اقتصاديات أفريقيا ٠ ويملى ذلك ويفرضه التفسخ والتمزق الشديد فى أسواق الانتاج وعناصر الانتاج ، وكذلك هياكل الانتاج وعدم قدرة معظم الاقتصاديات القومية فى المنطقة التى تتأسس من دويلات (دول صغيرة)تضم كل منها أقل من عشرة ملايين من السكان ٠ كما أن ما تتطلع اليه أوربا فى عام ١٩٩٢ والاقليمية الاقتصادية المتزايدة فى أمريكا الشمالية حول الولايات المتحدة ، وفى أطراف الباسفيك حول اليابان وتايوان يشكل تهديدا مباشرا وتحديا للتكامل الذى يجب ان تسرع به أفريقيا ٠ يجب أن نتخلى عن الوهم بحدوث تنمية قومية مستقلة ، وقد قضت على هذا الأمل أزمة الثمانينات ٠

ولذلك يجب ان نحشد الارادة السياسية لنقهر المكائد الأجنبية ضد التكامل في المنطقة وخصوصا من جانب فرنسا . كما يجب على البنك الدولي أن يؤيد ويدعم تشغيل عجلة التنمية في المنطقة من داخل المنطقة نفسها ، كما جاء في خطط العمل الأفريقية ، هذا بالاضافة الى تكامل السـوق وتكامل الانتاج كما جاء في دراسته (أى البنك) للمنظور طويل الأمد . وكل هذه الأمور تتطلب تأييدا ودعما كاملين لانشاء المجموعة الاقتصادية الأفريقية بشكل عاجل ونشط . فالموعد الذى حدد لها يتسم بالمحافظة الشديدة ويجب ان تقصر المدة لتنشأ المجموعة عام ٢٠٠٠ أو بعد ذلك بقليل . ويجب ان يأتى التمويل الفعال من الضرائب غير المباشرة (باضافة ٢٪ على الواردات القومية ، أو رسوم ضريبية تجبى أو تدفع من أجل التكامل الاقليمى وشبه الاقليمى ويتضـمن التمويل الفعال من منظمة الوحدة الأفريقية) بدلا من الاعتماد على ما تسهم به كل دولة عضو ، وتقوية التجمعات شـبه الاقليمية القائمة مثل اتحاد المغرب والتجمعات الأخرى ، وتوكيد المشاركة الشعبية لنقابات العمال ، والغرف التجارية وتنظيمات المرأة والفلاحين واتحادات الطلاب والمهنيين في عملية التكامل وهذا التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى من أجل الاعتماد على النفس قوميا وجماعيا يجب ان يشجع أيضا على التعاون بين الجنوب والجنوب (لجنة الجنوب ١٩٩٠) .

السـلام والديمقراطية :

الصراعات والنزاعات الداخلية ، وعدم الاسـتقرار السـياسى وافتقـاد الديمقراطية هى أيضـا مشـكلات دقيقة يجب حلهـا ، الاستقرار وافتقاد والديمقراطية هى أيضا مشكلات دقيقة يجب حلهـا وأفريقيـا تحاول أن تتجاوز ما دار من مناقشـات حـول المواءمة فى الثمانينات . ومنظمة الوحدة الأفريقية تصلح من اللجنة التى أنشأتها تحت مسمى « لجنة حل النزاعات » وهى أيضا تولى اهتماما كبيرا بانفجار الصراعات الداخلية التى تهدد السلام والأمن والاستقرار ـ وهى أمور حيوية للتنمية ـ وتبدد الموارد المحدودة للتنمية وتخلق مشكلة اللاجئين المروعة : ولأن انكار الحقوق الديمقراطية والمشاركة السياسية هى أسباب مهمة لهذه الصراعات الداخلية ، فان الميثاق الافريقى للمشاركة الشعبية قد واجه هذه المشكلات مباشرة . وثمة شىء مهم آخر وهو احكام الرقابة على التدخلات الأجنبية فى أفريقيا وانهاء تأييد الحكومة الغربية للنظم الفاشستية والدكتاتورية والاستبدادية فى الدول الأفريقية . ولكى يكون عقد التسعينيات عقد مواءمة مع التحول ، فيجب أيضا أن يكون عقد سلام وديمقراطية كاملة فى أفريقيا كلها .

اتجاهان لحل مشكلات أفريقيا :

هناك اتجاهان أمام أفريقيا لـــكى تنطلق فى عملية الانتعاش مع التحول فى التسعينيات ، هما الاتجاه التاريخى والاتجاه المعيارى ، وهما يتناقضان كما أوضحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى « المنظور طويل الأمد لتنمية أفريقيا » • والاتجاه التاريخى يصل بنا الى سيناريو مزعج كما الكابوس ، وهذا مرفوض ، على حين يولد الاتجاه المعيارى الدولة التى تريدها أفريقيا فى عام ٢٠٠٠ •

سيناريو الاتجاه التاريخى : اذا استمرت الدول الأفريقية فى تنفيذها لبرامج المواءمة الهيكلية فى التسعينيات مع التركيز التقليدى على ادارة الطلب والتخفيضات القاسية فى الانفاق المحلى فان الاطار الاقتصـــادى الاجمالى « الكبير » يوضح ان معدلات نمو اجمالى الانتاج المحلى سوف تهبط وكذلك دخول الأفراد • وحتى اذا ثبت النمو فى اجمالى الانتاج المحلى عند المستوى الحالى وهو ٥ر١٪ ، ونحن ندخل فى التسعينيات ، فسوف يحدث انهيار بمقدم ١٩٩٢ ، مع ارتفاع فى اجمالى الانتاج المحلى بنسبة ٩ر٪ سنويا فى الفترة من عام ١٩٩٣ الى عام ١٩٩٦ و ٧ر٪ ما بين عام ١٩٧٧ وعام ٢٠٠٠ • ومع معدل نمو سكانى يصل الى ما لا يقل عن ٣٪ ، ينخفض دخل الفرد فى التسعينيات ، من ٧ر١٪ فى الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٢ ، الى ٤ر٢٪ فى الفترة من عام ١٩٩٣ الى عام ١٩٩٦ والى ٢ر٢٪ فى الفترة من عام ١٩٩٧ الى عام ٢٠٠٠ • وسوف يقل بالمثل الانفاق على اجمالى الانتاج المحلى مع نمو الاستهلاك الخاص بما لا يزيد على معدل ٩ر٪ وهى النسبة التى سادت فى أثناء « الجفاف الأفريقى العظيم » (١٩٨٣ ـ ١٩٨٥) على حين ينمو الانفاق العام ـ على أحسن تقدير ـ بنسبة ٣٪ بالمقارنة بمعدل النمو الذى سجل فى الثمانينيات وهو ٤٪ •

ومع التركيز فى الاتجاه التاريخى على ادارة الطلب والأسعار المرتفعة للفائدة وضغط الائتمان ، فان الفجوة بين المدخرات والاستثمارات سوف تتسع اذ ستهبط نسبة المدخرات بشكل كبير فى نهاية التسعينيات بسبب الهبوط فى الدخول • ومن ثم يزداد الاحتمال بأن تزيد فجوة الموارد من ٩ر١٣٪ فى بداية التسعينيات الى ٢ر١٥٪ فى نهاية التسعينيات • وسوف ينمو انتاج الغذاء والزراعة بما لا يزيد على ٧ر٪ سنويا فى التسعينيات ، على حين يهبط مستوى الأمن الغذائى كل عام بنسبة ٤ر٢٪ وخصوصا فى الحبوب واللحوم والنباتات الحبية ـ ويقل الانتاج الصناعى أيضا بسبب تحرير الاستيراد والأسعار وضغط الائتمـــان فيما تقرره برامج المواءمة الهيكلية • ولن يزيد النمو الصناعى على ٧ر٢٪ سنويا بسبب الاعتماد الكبير لهذا القطاع على المواد الخام المستوردة وقطع الغيار والأجهزة والطاقة

البشرية الماهرة والمستوردة أيضـــا ٠ ويهبط معدل اســتغلال الطاقات والقدرات كثيرا ، وتغلق الكثير من الأعمال أبوابها ٠ ثم ان التخفيض العام والكبير في العملة ســوف يصعد من التضخم المفرط ، ولولبية الأسعار (عدم ثبات الأسعار) ، وزيادة هروب رأس المال وتحويل النقد الأجنبي النادر الى نشاطات مضاربة ويزداد التفاوت بين الدخول سوءا ٠

وحسب هذا السيناريو فانه من المحتمل أن تركد قيمة الصادرات في التسعينيات عند متوسط مستواها في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧ ٠ ويؤدي التركيز على الصادرات التقليدية الى هبوط عائدات التصدير بالقيمة الحقيقية من ٥٩٫٢ بليون دولار فيما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ ٠ الى ٥٨٫٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ ٠ وتزداد الواردات من البضائع والسلع سنويا بنسبة ٤٪ من ٧٤٫٧ بليون دولار في الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٢ ، إلى ٨١٫٨ بليون دولار فيما بين ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦ و ٩٠٫٣ بليون دولار في الفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠ ٠ ومن هنا يسوء موقف ميزان المدفوعات اذ يزداد العجز في التجارة (الواردات ناقص الصادرات) وبالتالي تسوء شروط وأشكال المســـاعدات الأجنبية وتدفق الموارد الى أفريقيا ٠ وحسب أفضل التوقعات فان أفريقيا سوف تتلقى ٢١٫٩ بليون دولار سنويا في التسعينيات ، على حين تصل الفجوة في التجارة (الواردات ناقص الصادرات) الى ٣١٫٤ بليون دولار سنويا بغض النظر عن فجوات الموارد المحلية (انظر جدول ٧ ـ ٢) ٠ ولذلك سيكون تدفق الموارد الخارجية داخل أفريقيا غير كاف لتمويل عملية الانتعاش مع التحول في أفريقيا في التسعينيات ٠ ومن هنا ضرورة أن يكون هناك سيناريو بديل يتضمن استراتيجيات مختلفة للمواءمة مع التحول ٠

سيناريو الاتجاه المعياري : ان ما يتضمنه الاتجاره التاريخي من كوارث يجعل من الحتمي على الدول الأفريقية أن تنبذ هـذا الطريق التاريخي الجامد وتنتهج طريقا بديلا للتنمية المعيارية مع الاصرار والحيوية الشديدة ٠ وهذا الاتجاه المعياري يرتكز على رسم وتنفيذ برامج بديلة للانتعاش مع التحول بالتوافق مع اطار البديل الافريقي لبرامج المواءمة الهيكلية من أجل الانتعاش الاقتصادي الاجتماعي والتحول ٠

وحسب سيناريو الاتجاه المعياري فان متوسط معدل النمو السنوي لاجمالي الانتاج المحلي سوف يرتفع بشكل طيب في التسعينيات الى ما بين ٥٫٣٪ و ٥٫٩٪ ٠ كما ستزيد نسب المدخرات والاستثمارات من الدخول الأعلى وأسعار الفائدة المنخفضة ومن ثم تضيق فجوة المدخرات ٠ وترتفع نسبة المدخرات الى ٢٥٫٢٪ بحلول عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بنسبة ١٧٪ في ظل الاتجاه التاريخي ٠ لذلك ستضيق فجوة المدخرات ـ الاستثمار من ١٤٫٢٪ من اجمالي الانتاج المحلي في ظل الاتجاه التاريخي الى نسبة ٨٪ ٠

جدول ٧ ــ ٢ : تدفق الموارد الخارجية على أفريقيا فيما بين ١٩٨٠ ــ ١٩٨٨
(بالبليون دولار)

	١٩٨٠	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
تمويل رسمى للتنمية	٦ر١٠	٤ر١٥	١ر١٨	٤ر٢٠
مساعدات رسمية للتنمية	٩ر٨	٤ر١٣	١ر١٥	٧ر١٤
على المستوى الثنائى	٤ر٦	٤ر٩	٧ر١٠	—
على المستوى المتعدد الجوانب	٥ر٢	٤رـ	٤ر٤	—
تمويل رسمى آخر للتنمية	٨ر١	٢رـ	٣رـ	٧ر٥
ائتمان تصدير	٨ر١	ـر١	ـر٢	ـر٦
تدفق خاص	٧ر٣-	٤ر٢.	٤رـ	٤ر٢
مجموع التدفق الخارجى	١ر١٦	٥ر١٩	٩ر٢١	٢ر٢٥
اجمالى التدفق باسعار وسعر الصرف لعام ١٩٨٧	٣ر٢١	٤ر٢٢	٩ر٢١	٢٣.٥

المصدر : اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ــ تقرير اقتصادى عن أفريقيا ١٩٩٠ ٠

وان تخصيص ما بين عشرين وخمسة وعشرين فى المائة من الاستثمار العام الكلى للزراعة مع الاصلاح الزراعى والحصول على المدخلات الزراعية ، سوف يتيح الفرصة لبدء تحويل القطاع وزيادة الانتاج الزراعى والغذائى ٠ وسوف ينمو الانتاج الزراعى وانتاج الغذاء بنسبة تتراوح بين أربعة وخمسة فى المائة سنويا فيما بين عام ١٩٩٣ وعام ٢٠٠٠ مع تحول ايجابى فى مستويات الأمن الغذائى بدءا من عام ١٩٣٩ ، مرتفعا بنسبة ٢ر١٪ فيما بين ١٩٨٧ و ٢٠٠٠ ٠ أما معدلات الاكتفاء الذاتى فى الطعام لمحاصيل المواد الرئيسية فى الغذاء فسوف ترتفع الى مائة فى المائة مع عام ٢٠٠٠ ــ باستثناء الحبوب التى ستزيد من ٧٤ر١٪ الى ٩٠٪ بحلول عام ٢٠٠٠ وبالتالى فان أفريقيا سوف تبدأ الانطلاقة الصناعية بحلول عام ٢٠٠٠ أو أن الانتاج الصناعى سوف ينمو فى التسعينيات بنسبة تتراوح بين ٦٪ و ٨٪ على أساس الاتجاه المعيارى ، مقارنة بنسبة ٣٪ فى الاتجاه التاريخى ٠ كما ان تخصيص متوسط ثلاثين فى المائة من الانفاق الحكومى لقطاع الخدمات العامة سوف يضمن انعاش التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة فى مواجهة الانهيار الوشيك بسبب الاتجاه التاريخى ٠

وفى القطاع الخارجى ، سوف يتحسن ميزان المدفوعات بشكل كبير فى ظل الاتجاه المعيارى • ويتحقق التنوع النشط وتصنيع الصـــادرات والضغط من أجل الحصول على امتيازات فى الأسواق الأجنبية للصادرات الأفريقية ومن بينها المنتجات نصف المصنعة والمصنعة بالكامل • وتقل بشكل كبير جدا الواردات غير الأساسية وتلك التى لها بدائل محلية •

تغيرات مطلوبة فى السياسة على المستوى القومى والاقليمى والدولى :

لكى يتحقق بنجاح المستقبل الذى تصنعه أفريقيا بارادتها وعزيمتها طبقا لسيناريو الاتجاه المعيارى ، فهذا يتطلب تغيرات قوية فى السياسة تقوم على أساس مفهوم جديد للأزمة الأفريقية والاستراتيجيات من أجل حلها • وهذا يتضمن مسئوليات مشتركة على المستوى الاقليمى والقومى والدولى •

تغيرات فى مفهوم الأزمة :

ان الفهم الصحيح لأية مشكلة وادراكها أمر مهم جدا فى حلها • وهذا ينطبق تماما على الأزمة التى طالت فى أفريقيا وتتطلب نظرة دقيقة ومفهوما بديلا فى أفريقيا وعلى المستوى الدولى •

أفريقيا : من المهم على المستوى القومى والاقليمى فى أفريقيا ان نضع المشكلة الأفريقية فى نطاقها الشامل الصحيح لعالم فى مرحلة انتقال وتحول مع ديناميكيات الرأســمالية الدوليــة • وهــذه واقعية وليست ايديولوجية ، على الأقل بالمعنى الضيق للكلمة فان ما يحدث فى أفريقيا يجب أن يحلل ويفهم فى نطــاق دوافع رأس المــال المسيطر ، والدول الصناعية الكبيرة ومؤسسات « بريتون وودز » كما يجب أن نرى هذا الذى يحدث فى أفريقيا فى نطاق التحدى المتزايد لجنوب شرقى آسيا للدول الغربية وأمريكا الشمالية وكذلك فى نطاق الكتل الاقتصــادية الاقليمية المتزايدة وانفجار الثورة الديمقراطية فى العالم • وهذه كلها تفرض ثلاث رؤى بديلة للأزمة فى أفريقيا •

(أ) الطبيعة الســياسية اللازمة : هــذه الأزمة ليست مجرد أزمة اقتصادية ضيقة كما يريدنا البنك والصندوق أن نعتقد ، ولكنها أيضا مسألة سياسية فى جوهرها • وأمام تقرير « الصراع المالى ضئيل الثقل » فى أزمة الديون الخارجية ، يجب على أفريقيا ان ترى الأزمة سياسية فى أساسها ــ فهى تنفيذ لاستراتيجية سياسية للتبعية ، والاستعمار الجديد ،

واعادة الاستعمار ٠ وهدفها الافراط فى الابتزاز والاستغلال ـ وان تخضع أفريقيا أكثر وأكثر لتضمن أن تصل بسهولة الى مواردها وأسواقها (بل وطاقاتها العقلية) لتعالج مشكلات تكدس رأس المال فى الرأسمالية العالمية، وتواجه التحدى القادم من آسيا ٠ وهذا هو السبب فى ان تكون هناك شروط واشتراطات على نطاق غير مسبوق مطلقا فى تاريخ العالم كله ـ وهو السبب أيضا فى انه لابد أن تكون هناك أزمة ديون خارجية غير ضرورية وغير أخلاقية ، مع ارتفاع كبير فى أسعار الفائدة لابتزاز بلايين الدولارات من أفريقيا الفقيرة وبقية دول العالم الثالث ٠ والسبب كذلك فى ضرورة ان « تتكرتل » الدول الدائنة فى نادى لندن ونادى باريس ، وتتعامل مع الدول المدينة دولة دولة لتضغط عليها بأقصى قوة وتبتز أقصى الموارد منها ٠ وان تمتد الشروط التى تضعها الى كل المعاملات الدولية ـ من تدفق رأس المال الى لومى ٤ ، الى الصندوق الدولى للسلع الخ ٠ وهذا ما يفسر حقيقة ان البنك الدولى وصندوق النقد الدولى قد أصبحا فجأة من المراقبين الامبرياليين ومن الدكتاتوريين الذين يتعالون على القومية ، نيابة عن القوى الاستعمارية السـابقة وعن دول الائتمان ٠ وهذا هو السبب ـ الى حد ما ـ فى ان تجارة السلع فى أفريقيـا قد انهـارت والاتفاقيات الدولية للسلع قد أهملت أو علقت ٠ وما لم نفهم تماما ـ والى أن نفهم تماما ـ هذه السمة السياسية للأزمة ـ والطبيعة السياسية لبرامج البنك والصندوق ـ فلن يحدث تقدم كبير فى أفريقيا كلها ٠ ونحن نعرف أن غانا تطبق برامج المواءمة لخمس وعشرين سنة حتى الآن دونما نهاية تلوح فى الأفق ٠ ولا يمكن ان ننكر القضايا الاقتصادية المهمة فى الأزمة ومدى اسهام أفريقيا فيها ومسئوليتها النهائية عن حلها ٠ لذلك فما لم تصحح الدول الأفريقية سياستها الداخلية فان عملية الانتعاش مع التحول ستكون عسيرة جدا ٠

(ب) **ضرورة العمل السياسى المتناغم :** ان الطبيعة المتناغمة للأزمة تتطلب من الدول الأفريقية عملا سياسيا متناغما وجماعيا ٠ فبدلا من اتخاذ القرارات المعتدل الرقيق كما كان الحال فى الماضى ، فان ما نقصده فى هذا المقام هو صنع القرار بشكل جماعى والالتزام والاصرار ـ بغض النظر عن المعارضة ـ والتنفيذ القوى ٠ وهذا هو الوقت الذى سوف تنظر فيه بقية العالم الى أفريقيا بكثير من الجدية والاهتمام ٠ وعندئذ فقط يمكن لأفريقيا أن تتوقع معاملة منصفة واحتراما من بقية العالم ٠ فمن المستحيل ان تحل أزمة الديـون الخارجية ما لم تتخذ الدول الأفريقيـة ـ وتنفذ ـ القرارات الجماعية حول هذا الموضوع ـ بدلا من بذل الجهود الفردية غير المجدية لتخدم الديون الأجنبية المزعومة ٠ فهذا هو طريق الحماقة ٠ كذلك يجب على الدول الأفريقية ان تتصرف بحزم وحسم حيال

الاصرار تجاه المشكلات الاقليمية الكبيرة الأخرى ـ من رفض برامج البنك والصندوق ـ وتنفيذ اطار البديل الافريقي لهذه البرامج ـ وتجارة السلع ٠٠٠ الخ ، والتي اتخذت في شأنها ـ لحسن الحظ ـ مواقف جماعية بالفعل ٠ وهذا هو الطريق السياسي الذي يمضي بأفريقيا الى الأمام ٠

(ج) **تزامن الانتعاش والتحول** : ان الادراك الصحيح للأزمة الحالية كمشكلة هيكلية طويلة الأمد لافتقاد القدرة الانتاجية والتنمية غير المتكافئة ، شيء جوهري ومهم ٠ وهذا يعني ان الأبعاد الاقتصادية للأزمة هيكلية (أي تتعلق بالهياكل الاقتصادية) ولكن مظاهرها قد تتخذ شكل التفاوت المالي ـ مثل العجز في ميزان المدفوعات والعجز في الميزانية ٠٠٠ الخ ٠ وهذه المشكلات المالية يجب ان تعالج مع الاختناقات الهيكلية ٠ ومن هنا الحاجة الى الانتعاش مع التحول ٠٠ ويجب أن ترفض أفريقيا خطة أن توائم أو تستقر أولا قبل استئناف نموها وتحولها فبدون مهاجمة الأسباب الهيكلية للمشكلة ، لا يكون هناك الا أمل ضئيل في حل المشكلة المالية ٠ وهذا هو السبب في انه من الضروري رفض برامج المواءمة الجامدة الحالية تأييدا للبديل الأفريقي ، الذي يتضمن السعي المتزامن للانتعاش مع التحول ٠

المستوى الدولي : هناك حاجة متوازية لمعرفة مفهوم الأزمة وحلها من جديد على المستوى الدولي في المجالات التالية :

(أ) ادراك المشكلة ـ ان المنظور الدولي والمنظور الغربي للأزمة الأفريقية يتطلبان تغييرات مهمة ٠ فالادراك الحالي للأزمة هو أنها مشكلة مزمنة (ومن ثم يكون الكلام عن المساعدة متعبا) ، وأنها مشكلة تتعلق بخلل مالي قصير الأمد يمكن أن تستجيب للحل السريع لبرامج المواءمة والاستقرار التي تستمر عاما أو عامين : وسببها الرئيسي هو عدم كفاءة أفريقيا ٠ ولكن المشكلة في الحقيقة طويلة الأمد وهيكلية وليست مزمنة لأن الاقتصاد الأفريقي حقق نموا كان موضع اعجاب ، وكذلك بعض التحول في الستينيات والسبعينيات عندما كان الوضع الدولي أكثر مواءمة وايجابية كما أظهرت ذلك تقارير البنك الدولي والتقارير الأخرى ٠ كما ان مشكلة أفريقيا لا تشبه مشكلة الدول الصناعية التي تتعرض لفترات من عدم كفاية الطلب أو أزمة في ضعف الاستهلاك ، بل انها مشكلة القدرة الانتاجية المنخفضة ونقص العرض ٠ ومن هنا لا يمكن ان يكون الحل هو « ادارة الطلب » ـ ان الحل هو خلق العرض وتوسيع نطاق الطاقات والقدرات بالانتاج والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية ٠٠ الخ ٠ وهذه أهداف طويلة الأمد فالتحول من انتاج البن أو الكاكاو الى تصنيع المواد الخام ، مثلا ، يستغرق من خمس الى عشر سنوات ٠

(ب) المواءمة من دول العجز ودول الفائض : ان الحاجة الى المواءمة مع الخلل أو عدم التوازن تتطلب – بالمفهوم النظرى – أن تتواءم كل من دول العجز ودول الفائض فى وقت واحد . ومعنى ذلك أن تجعل من الممكن لدول العجز أو الدول المدينة أن تصدر أكثر وتحصل على نقد أجنبى متزايد من أجل تنويع الاقتصاديات وتوسيع نطاقها . ولكن الذى حدث فى الأزمة الحالية هو أن دول الفائض أو الدول الدائنة قد فرضت اجراءات حماية ، وخفضت من تدفق رأس المال الى دول العجز أو الدول المدينة ، على حين تحصل على عائدات صافية منها . وهذه الاجراءات تجعل انتعاش دول العجز المدينة صعبا ، ان لم يكن مستحيلا . وهذا الانحراف بالتوسع السليم المتوازن للاقتصاد العالمى قد أوجد هذا النمو الحالى غير المتكافىء وكذلك التنمية المستقطبة . فأفريقيا يجب ألا تكون عربة تحويلة فى القاطرة المتحركة للاقتصاد – على الأقل لأن هذا الكوكب ينتمى لنا جميعا .

(ب) مسئولية الغرب أمام أفريقيا : يجب ان يتضح ان الدول الغربية عليها مسئولية اقتصادية وأخلاقية واضحة تجاه الدول الأفريقية فى هذه الأزمة . فالاستغلال المفرط لعدة قرون لموارد أفريقيا البشرية والطبيعية من تجارة الرقيق والاستعمار والاستعمار الجديد المعاصر ، والهياكل الفاسدة التى يفرضها الاستعمار ، والنظم « الدمى » الفاسدة والاستبدادية التى تقيمها الدول الغربية وتدعمها ، كل هذه عوامل جوهرية ولدت الأزمة فى أفريقيا ورسختها . فاذا كانت الدول الغربية قد استطاعت أن تنشىء بنكا بأربعة عشر بليون دولار تخصص لتعمير وتنمية دول شرق أوربا ، فان عليها مسئولية أخلاقية أكثر الحاحا لتوفر الأموال لمساعدة أفريقيا من أجل الانتعاش والتحول . وهذا مطلب عدل ، وليس القاء التبعة عليها وانكار مسئولية أفريقيا عن مستقبلها .

تغيرات فى السياسة .. فى أفريقيا وفى الشمال :

ان ادراك وفهم الأزمة من جديد – وهو ما أشرنا اليه من قبل – يجب أن تدعمه عوامل مساعدة فى السياسة تفتح الطريق أمام الاسراع بعملية الانتعاش مع التحول وهذه الأعمال التى تقود السياسة فى داخل أفريقيا وعلى المستوى الدولى تكمل كل منها الأخرى بالضرورة ويجب أن تنتهج فى اطار الاجماع على المواءمة .

تغييرات السياسة فى أفريقيا : ١ – الارادة السياسية والثقة بالذات : ان التغيير الأول والكبير فى السياسة فى أفريقيا على المستوى القومى والاقليمى يتضمن خلق الارادة السياسية والثقة بالذات للوصول الى المستقبل القائم على الارادة فى سيناريو الاتجاه المعيارى . وهذا هو

أكبر التحديات التى تواجه أفريقيا وزعماءها • فيجب ان يجدوا الشجاعة والاصرار والثقة للدفاع عن قراراتهم وتنفيذ خطط العمل التى يقرونها • وقد أدى غياب هذه الصفات الى مأساة أفريقيا الرهيبة • ومن هنا يكون التحدى أيضا للشعب كله ـ باتحاداته العمالية ومنظماته غير الحكومية ، واتحادات رجال الأعمال والفلاحين والمرأة والشباب والطلبة والمهنيين ، ويجب على هذه التنظيمات كلهـا ان تطالب القـادة الافريقيين بالاصرار والثبات فى سياساتهم فيجب ألا يسمح لهم بأن يقولوا أو يوقعوا شيئا ، ثم يفعلوا الشىء الآخر • فمن الضرورى أن يكون هناك ضغط قوى من القاعدة حتى يستجيب قادة أفريقيا للارادة الشعبية ، ويخلصــوا فى التزاماتهم للشعب • وغياب هذه الالتزامات السياسية هو الذى أدى الى فشل تنفيذ خطة لاجوس للعمل ، وتأخير المضى فى سيناريو الاتجاه المعيارى منذ الثمانينيات واستمرار برامج البنك والصندوق هذه الفترة الطويلة رغم فشلها الذريع •

٢ ـ تنفيذ اطار البديل الافريقى لبرامج المواءمة (برامج البنك والصندوق) : يجب أن تبدأ بسرعة الخطوات الضرورية للتنفيذ الفعال للاستراتيجيات المستحسنة واجراءات السياسة لتحقيق أهداف التنمية طويلة الأمد فى أفريقيا كما فصلت فى اطار البديل الافريقى • وهذا يتطلب جمع الدراسات التفصيلية لكل دولة من أجل وضع تصميمات مجموعة من السياسات القومية كمتابعة لاعداد اطار البديل الافريقى لبرامج المواءمة وادواته المختارة للسياسة • وبعد ذلك يجرى تنفيذ مجموعة السياسات فى كل بلد بتعبئة الموارد المحلية والاستغلال الأمثل لها • ويجب أن تقوم الدول الأفريقية مجتمعة بدعوة مؤسسات « بريتون وودز » وبقية المجتمع الدول لاحترام تعهداتها المتكررة بتأييد مبادرات وقيادات الدول الأفريقية فى عملية الانتعاش • ان أفريقيا يجب ان تحتل مقعد القيادة فى ممارسة المواءمة مع التحول ، كما يجب على كل دولة أن تصمم برامجها الخاصة التى يجب أن يعضدها الصندوق والبنك بدلا من خطف المبادرة من أفريقيا • فالدرس الذى خرجنا به من عدم تنفيذ خطة لاجوس للعمل يجب ان يحذرنا بما فيه الكفاية حتى ننفذ اطار البديل الافريقى لبرامج المواءمة الهيكلية بمبادرات قومية واقليمية جماعية •

٣ ـ الديمقراطية والمساءلة والسلام : من الضرورى أن نتقبل هذه كشروط أساسية للتنمية الحقيقية فى أفريقيا • والتعبئة الفعالة واستغلال الموارد المحلية تتطلبها • ويجب ان نشير هنا على وجه الخصوص الى ان الفساد فى كثير من الدول الأفريقية مع التصدير الكبير لرأس المال يجب أن يقضى عليه بالعمل الجماعى للشعب وتنظيماته وفرض المساءلة المالية

والسياسية وسد المنافذ التى تتسرب منها الموارد الى الخارج • ثم ان حل النزاعات الداخلية والصراعات المنتشرة فى القارة مع ما يستتبع ذلك من مشكلات اللاجئين ، أمر حيوى ومهم • ومنظمة الوحدة الأفريقية والتجمعات شبه الاقليمية عليها دور كبير للوساطة يجب ان تقوم به •

٤ ـ مشكلة السلع والديون والتعويضات والتحلل : ويربط بينها خيط مشترك من تقييد الموارد (وضع قيود على الموارد) من أجل تنمية أفريقيا • فالمطلوب عمل جماعى حاسم وحازم لضمان التقدم فى هذه الأمور ، وخصوصا وأنها تشتمل على مبادرات سياسية وتعاون اقليمى لفك الاشتباك أو الانغلاق الاختيارى والتحلل • وقد جرى تحليل المسائل الكبيرة التى تتضـــمنها ويبقى هنا أن نؤكد على البرنامج الســـياسى « المتناغم » والمطلوب لنجاح السعى من أجلها • أما المبادرات الحالية فى تقرير فريزر حول « مشكلات السلع فى أفريقيا » والاقتراحات الأخرى من أجل تخفيف عبء الديون الخارجية فيجب ان تنفذ بسرعة والحاح دون ، مزيد من الاستبطاء •

تغييرات فى السياسة الدولية :

فيما يلى التغيرات المطلوبة فى السياســـة الدولية من مؤسسات « بريتون وودز » والوكالات الأخرى للتنمية والمالية ، والدول المانحة على المستوى الثنائى وبقية المجتمع الدولى :

١ ـ اجراءات حول الديون الخارجية ، يجب ان يظهر المجتمع الدولى التزامه بأن يكون شريك أفريقيا فى عملية التنمية الفعالة فى التسعينات ، بتنفيذ ـ وليست الاعلان فقط ـ اجراءات قوية للتخفيف من عبء الدين • فقد انتظرت أفريقيا وبقية دول العالم الثالث عشر سنوات طويلة من أجل ذلك ، ويجب أن يكون هذا التخفيف الموعود للديون عمليا منذ الآن واذا كانت المفاوضات الملتوية والبطء فى الاجراءات الخاصة للديون ، ايحاءات برفض الغرب ان يحرر أفريقيا من « سخرة » الدين وقيوده فانه يجب على الدول الافريقية مجتمعة أن تعترض على هذا القرار • فبدون حل أزمة الديون الخارجية ، لن يفيد كثيرا أى التزام دولى ـ حتى زيادة تدفق الموارد الى أفريقيا ، ذلك لأن معظم هذه الموارد الاضافية التى ستدخل البلاد ستبتلعها أقساط خدمة الديون الخارجية المرتفعة ، فلا يترك الا القليل جدا للتنمية •

٢ ـ حلول لمشكلات السلع : كان تشكيل الأمم المتحدة للجنة فريزر حول هذه المشكلات موضع تقدير ، ولكن سرعان ما خدعنا تقرير اللجنة الذى لا فائدة منه مطلقا • ولذلك فانه يجب على الأمم المتحدة والمجتمع

الدولى ان يتخذ الاجراءات العاجلة لتنفيذ « الموقف المشترك لافريقيا حول تقرير فريزر » وما حققته أوربا فى عام ١٩٩٢ ٠ والاقليمية الاقتصادية المتزايدة بجعل الحل المبكر لهذه المشكلات حيويا بالنسبة لأفريقيا ٠ والتغيرات الجوهرية فى السياسة والتى تتضمن امتيازات لدخول صادرات أفريقيا التقليدية والمصنوعة الأسواق الأجنبية ، وانعاش الاتفاقيات الدولية للسلع والتى أهملت أو علقت ، وكذلك تدعيم التمويل التعويضى للتجارة الخارجية فى ظل صندوق موسع للسلع الدولية دونما شروط ، وتعديل اتفاقية لومى ٤ اذ أنها تؤثر فى صادرات أفريقيا الزراعية والصادرات الأخرى ، كل هذا من بين ما هو مطلوب لاجراءات السياسة ٠

٣ ـ جولة أورجواى للجات : هذه المباحثات تفرض خسارة مالية صافية تصل الى نحو ثلاثة بلايين دولار سنويا ، وتلغى مبدأ التنمية ، الذى يتطلب امتيازات خاصة للتنمية مثل حماية الصناعات الوليدة ، وتزيد من الاستغلال والابتزاز الخارجى للدول الأفريقية من الهيئات متعددة الجنسيات بالغاء لوائح التجارة الخارجية فى الاستثمار ، والتكنولوجيا والخدمات مثلما هو مقترح فى « اجراءات الاستثمار المرتبط بالتجارة » وفى « حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة » وتسبب اضرارا خطيرة للبيئة بازالة الغابات للحصول على الخشب ، وعدم السيطرة والرقابة على ما يضر بالغذاء مثل الهرمونات فى اللحوم الخ ٠ ومن هنا فان تحرير التجارة الدولية وهو ما اقترحته جولة اورجواى للجات يجب أن يوضع على الرف ٠ ويجب على الدول الافريقية أن ترفضه لأنه سيضر بموقف التجارة الدولية للمنطقة ويزيد من خطورة تدهور البيئة ٠

٤ ـ العون الدولى لأفريقيا والتدفقات المالية : ويجب على المجتمع الدولى أيضا أن يعزز بشكل نشط سعى أفريقيا لتحقيق سيناريو الاتجاه المعيارى بطريقتين واضحتين الأولى بأن يسمح للدول الافريقية بأن تضع مفهوما وتصميما لبرامجها للانتعاش والتحول بدلا من فرض برامج البنك والصندوق عليها ٠ اذ فشلت هذه البرامج التى أكرهت عليها فى كل مكان ٠ كما ان على شركاء أفريقيا فى التنمية ان يؤيدوا ـ لا أن يستبدلوا أو يستأصلوا ـ خطط أفريقيا للعمل من أجل الانتعاش والتنمية ٠ ويمكن لمؤسسات « بريتون وودز » أن تساعد فى صياغة مثل هذه البرامج القومية مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ولكن يجب ألا تعارض أو ترفض المبادرات القومية ٠ فرفض تأييد مثل هذه المبادرات القومية يفتح نار الاتهامات على البنك والصندوق بأنهما يضعفان من سيادة الدولة الأفريقية ويشرفان على اعادة الاستعمار ويخدمان المصالح الامبريالية فى هذه الدول ـ وهذا يتناقض مع التفويض الذى حصلا عليه ٠ وعليهما أن يساعدا الدول الأفريقية

بالعون التكنولوجي والمالى لتصميم وتنفيذ البرامج القومية للانتعاش مع التحول على أساس اطار البديل الافريقى لبرامج البنك والصندوق · ثم ان تدفقات موارد اضافية صافية الى داخل الدول الافريقية بشروط ذات امتيازات هى طريقة أخرى لدعم التنمية فى أفريقيا · ويكون التركيز على ما يضاف الى مدفوعات خدمة الديون · وهذا يتطلب انهاء تدفق الموارد خارج أفريقيا الى الشمال ، وانهاء التحويلات السنوية الصاخبة بما يزيد على بليون دولار من الدول الافريقية الى الصندوق والبنك منذ عام ١٩٨٧ ، وانشاء « صندوق خاص للتحول » من أجل أفريقيا ، على غرار الصندوق (البنك) الذى أنشىء لدول شرق أوربا بمبلغ أربعة عشر بليون دولار · كذلك يجب الغاء الشروط التى تحول دون السحب من الصناديق القائمة مثل « التسهيلات الموسعة للمواءمة الهيكلية » ، والصندوق الدولى للسلع ، والمساعدات المقترحة فى لومى ٤ ، وذلك لتسهيل الوصول الى الأسواق الخارجية ، وتحقيق اضافات للموارد التى تدخل الى البلاد الأفريقية ·

الفصـــل الثـــامن

القدوم الثانى لأفريقيا فى عالم يتحول

ثمة أشياء مهمة متماثلة بين الستينات والتسعينات فى أفريقيا . ففى كلا العقدين كانت المنطقة تضع حدا للسيطرة الاستعمارية للاستعمار القديم فى الستينات حتى تفسح الطريق للاستقلال السياسى ، على حين وجد الاســـتعمار الجديد الذى فرض منذ الثمانينات تحديا من الهجمة الاقتصادية والسياسية الجديدة التى تبلورت حول الانتفاضة الديمقراطية واطار البديل الافريقى لبرامج البنك والصندوق . وفى كلا العقدين تهب رياح التغيير فى كل أنحاء القارة تكتسح أمامها بضـــغط من الحماس الديمقراطى من القاعدة العريضة النظم الاستبدادية التى رسخت وتحصنت، وثمة اصرار قوى فى كلتا الحالتين على تغيير مسار التاريخ المهين القريب فى المنطقة وخضوعها للابتزاز الأجنبى . وقد ورثت الستينات الهياكل الاقتصادية والسياسية الواهية المتفسخة من الدولة الاستعمارية التى كانت تتحكم فى كل الشئون ، أما التسعينات فتقف على الآثار الخربة لهذه الدولة . وان الحطام الذى أفرزته دولة الحزب الواحد الاستبدادية والانكار القاسى للديمقراطية هما على رأس الأسباب التى أدت الى الفشل الذريع لبرامج الصندوق والبنك للاستقرار والمواءمة الهيكلية . ثم ان التشوش العميق فى القيم والقوانين من عهود الاستعمار يشبه الاضمحلال الحالى فى القيم والقوانين . ولذا يمكن ان نسمع الآن فى كل ركن من أركان القارة عن المظاهرات الحاشدة والتغنى الذى لا ينقطع بكلمة الحرية ـ الحرية والذى شق اجواز الفضاء فى الستينات .

ومع ذلك فثمة اختلافات بارزة واضحة بين العقدين . فعالم الاستعمار بحكمه الاستبدادى المطلق يتراجع أمام عالم فى مرحلة تحول فى التسعينات . ونستفيد كثيرا اذا القينا نظرة على الوراء ووعينا الدروس الكثيرة مما عانيناه من تجربة وخبرة وخصوصا من كارثة الثمانينات ، حتى نتخذ منها مرشدا للمستقبل فى القرن الحادى والعشرين . فهناك الآن خطط عمل متعددة حول القضايا الكبيرة فى وقتنا الحاضر لتحدث التغير وتأخذ بيده فالشعور العميق بالقلق الذى ساد الستينات أقل عمقا اليوم بكثير . وكذلك تغيرت القوى الاجتماعية ـ فى الحالتين ـ نوعيا ، من البورجوازية الصغيرة الى الجماهير الثورية التى تؤيد الديمقراطية ـ هذا على الرغم من ان هذه القوى لا تزال تحت قيادة الطبقة الاجتماعية القديمة ذاتها . وفى هذه المرة هناك أيضا عامــلان متعادلان على المسرح العـــالمى ، أحدهما العداء المتزايد للبيئة الاقتصادية الدولية . أكدته الأزمة العميقة للرأسمالية العالمية ، وأزمة الديون الخارجية ، وانهيار تجارة السلع الافريقية ، « وقدوم » أوربا عام ١٩٩٢ . أما العامل الآخر فهو أن « القدوم » الثانى لأفريقيا جزء من الثورة الديمقراطية الناهضة فى العالم ، والتى ستسبغ على هذا « القدوم » مزيدا من الشرعية والتأييد الدولى ، وخصوصا من الديمقراطيات الغربية ،

على عكس فترة الشقاق الدولى فى أثناء الحرب الباردة فى الستينات • ولكن هذا ينطوى على خسارة كبيرة بمعنى ان الكتلة الاشتراكية التى كانت نصيرا جاهزا لافريقيا وبقية العالم الثالث منذ الستينات تخوض اصلاحات جوهرية ولم تعد فى وضع قوى يمكنها من المساعدة • بل ان البعض يؤكد ان الكتلة الاشتراكية قد تخلت عن أفريقيا ، وتركتها تائهة حائرة لأى قدر تخبئه لها الرأسمالية العالمية • واذا وضعنا العاملين معا ، تكسب أفريقيا « واحد زائد » فى الانتفاضة الديمقراطية العالمية ، وتسجل اثنين بالناقص فى العداء المتزايد للبيئة الاقتصادية الدولية والتأييد الذى ضعف من جانب الكتلة الاشتراكية •

تحول وليس ركودا : مع الاستفادة بالنظر الى الوراء لاستيعاب الدروس المريرة فى عقد الثمانينيات المفقود والوعى بهـــا ، يكون على أفريقيا ان تختار بشكل محدد وجوهرى مصيرها المقبل • وهذا معناه ان تختار الانتعاش مع التحول وبشكل سريع ، بدلا من الركود والضعف • لقد ضاع جيل كامل بسبب الأزمة ، ويجب ان يضع هذا حدا للخسارة والتقهقر • ان على أفريقيا ان تقرر من الآن فصـــاعدا ان تعيد انطلاقة تنميتها التى توقفت أو أعيقت فى الثمانينات • لقد قررت بالفعل ، وبشكل رمزى ، أن تفعل ذلك بأن صاغت وتبنت جماعيا اطار البديل الأفريقى لبرامج البنك والصندوق ، وأعدت للتصديق « مشروع المعاهدة » التى تنشىء المجموعة الاقتصادية الأفريقية فى يونية ١٩٩١ ، وانتهجت الميثاق الأفريقى للمشاركة الشعبية فى التنمية ، كما انتهجت « الموقف المشترك » حول تقرير فريزر عن مشكلات السلع فى أفريقيا ، وأيضا الموقف المشترك حول الديون الخارجية • وهذه كلها خطط عمل كافية لينطلق « القدوم الثانى » لأفريقيا •

ولكن تبنى البرامج والوثائق والتصديق عليها لن يكون كافيا هذه المرة • فقد يصر الخبثاء على أن الدول الأفريقية قد تبنت فى الماضى وبشكل جماعى خطة لاجوس للعمل وعددا من البروتوكولات ولكن لم تنفذ شيئا ، وان هذه البرامج الجديدة قد لا تختلف عن سابقتها (فى عدم التنفيذ) • ومن ثم يجب أن يثبت خطأ هذه المقولة وذلك بتغيير حاسم ، هذا اذا أرادت أفريقيا ان تعيش وتبقى ــ ناهيك عن ان تنمو وتتطور • فهل يمكن ان تعيش أفريقيا وتبقى ؟ هذا ما أطلقه محذرا ، بازل دافيدصن Basil Davidson ، وهو صديق ليبرالى حسن النية لأفريقيـــا • ففى التسعينيات يتعرض الوجود المادى لستمائة مليون أفريقى للخطر ولذلك يجب أن تنفذ خطط العمل هذه فالحركة الديمقراطية العالمية تدفع برياح جديدة للتغيير تهدد بالتصاعد الى اعصـــار سياسى اذا لم تتغير الأمور بالسرعة الكافية • وثمة قوى اجتماعية جديدة ظهرت منذ الستينيات تطالب

بالتغيير وتؤهل نفسها للتحول في الدول الأفريقية ٠ ولذلك فانه يجب ان ننحى جانبا المعارضة القديمة وننسى العرض الذى على السطح ٠ فان المضمون « اللعين » للسوق الأوربية الواحدة عام ١٩٩٢ والكتل الاقتصادية الاقليمية الناشئة الأخرى لتقرع طبول الجدل الحتمى حتى فى الآذان الصماء فلا تترك أية أوهام حول الضرورة الحتمية للتغيير ٠ يضاف الى ذلك أن الأصوات التى ترتفع فى الغرب عن « التعب » أو « الاجهاد » الذى تسببه المساعدات ، سوف تفرض ضرورة تزايد الاعتماد على النفس على المستوى القومى وعلى المستوى الجماعى ٠ نعم ٠ فليس أمام أفريقيا من خيار سوى أن تسبح مع التيار — وهى لا يمكن ان تغرق — لأن الجنادل مرتفعة جدا ومقاومة الغرق كبيرة جدا ومتصاعدة فى أعماق الجماهير الأفريقية ٠

والمستقبل الذى يتأسس على الارادة فى سيناريو الاتجاه المعيارى للتنمية المتينة يجب ان يكون هو الهدف الذى لا تحيد عنه أفريقيا فى التسعينيات ، وما بعدها ٠ وتتركز التحديات التى تواجه تحقيقه أساسا على تشجيع « القيم الثقافية البديلة » بالمعنى الواسع لهذه العبارة ، وثقافة سياسية جديدة تضم نوعية جديدة من القيادة الأمنية والوطنية والمسئولة ، والديمقراطية الكاملة للمجتمع مع مراعاة الحقوق الديمقراطية والتسامح السياسى وشعب يقظ يتمتع بوعى سياسى ٠ فلا بد أن تكون هناك رؤية جديدة ، ووعى بالهدف واصرار على النجاح ٠ وأفريقيا لا تنقصها هذه القيم الثقافية ولكن يجب أن تعبأ وتطبق للمهمة العاجلة للانتعاش مع التحول ٠

بل ان تهميش أفريقيا على جميع الجبهات ليدفع بالضرورة الحتمية للتغيير ٠ لقد تواءمت أفريقيا بشكل ضخم على جميع المستويات وتكبدت الكثير ماديا وبشريا ٠ ومع ذلك ومن موقع الذى يصدر الطعام فى منطقة زراعية ، أصبحت مستوردة مدينة للطعام ، وهبط نصيبها من صادرات العالم من ٧ر٤ فى المائة فى عام ١٩٨٠ الى ١ر٢ فى المائة فى عام ١٩٨٨ — ١٩٨٩ ، وهبط نصيبها من الانتاج الصناعى فى العالم الى أقل من واحد فى المائة عام ١٩٨٩ رغم « عقد التنمية الصناعية الأول لأفريقيا » والمواءمة المتزايدة مع التهميش المتزايد يحدثان فجوة فى السياسة تحاول خطط العمل الاقليمية أن تعالجها ٠ ومن هنا فان التحدى الحقيقى « للمستقبل الارادى » لأفريقيا يكمن فى تنفيذ السياسات البديلة للانتعاش والتنمية ٠

وهذا يرتفع بالقوة النسبية للطاقات الداخلية والبيئة الدولية ، ويجب ان نعرف ان الوضع الخارجى لتنمية أفريقيا ولأسباب عملية ناشىء من الخارج ، فلا يمكن للمنطقة ان تسيطر عليه : ومن هنا كانت أولية التركيز على الديناميكيات الداخلية للتحول الهيكلى للدول الأفريقية ولذلك

فان الهبات أو المنح يجب أن تبدأ من الداخل · فمن الممكن ـ على عكس تشاؤمية الخبثاء ـ ان يتم الكثير فى داخل أفريقيا ، فالقوة الاقليمية أكبر مما هو مفترض والموارد البشرية الهائلة والثروة المعدنية والطاقات الزراعية يمكن أن تسخر بتصورات أفضل ، وتستغل بكفاءة أكثر للبدء فى عملية ـ لا تنقضى ـ للتحول الاقليمى الذى يجب أن يبدأ الآن ·

التفاؤل والقوة الكامنة فى الداخل :

ان « القدوم » الثانى لأفريقيا يجب أن يبشر به شعار يصم الآذان هو شعار « التفاؤل والقوة الكامنة فى الداخل » فانقاذ أفريقيا وخلاصها يكمن بالدرجة الأولى فى أفريقيا وبالأفريقيين أنفسهم · فالتفاؤل يجب أن يصبح فضيلة مدوية وسمة نفسية واسعة الانتشار ـ حتى فى مواجهة التحديات · فاليأس والتشاؤم يمكن أن يضرا أفريقيا جدا بسبب برامج البنك والصندوق ولكنهما النقيض الحقيقى للاصرار وتزييف الأمل · والتشاؤم جبرية تهزم الذات · والتفاؤل القوى بمستقبل أفريقيا مطلب كبير للثقة بالذات وهو ما تحتاجه أفريقيا جدا لتواجه التحديات فى هـذا المنعطف التاريخى · وبغض النظر عما يقوله أو يفعله من ينتقصون من قدرة أفريقيا ، فان على الأفريقيين أنفسهم ألا يفقدوا الثقة فى طاقاتهم وقدراتهم على تغيير مجرى الأحداث لتحقيق المستقبل الارادى لأنفسهم ·

ونحن نحترم الفرق بين التفاؤل والوهم أو خداع الذات ولا أحد ينكر ان التحيز ضد أفريقيا ـ فى الداخل والخارج ـ كبير ، أو ان الموقف ينهار ويتدهور لفترة طويلة جدا ولكن من بين دروس التاريخ الاقتصادى ، ان هناك مناطق وشعوبا ودولا قد تعرضت لهذا النوع من الألم والمعاناة وعاشت وبقيت ولنذكر بعض الأمثلة · مثل الاتحاد السوفيتى والصين وحتى الولايات المتحـــدة ، فقد كانت جميعها مسارح للمغامرات الدولية لسنوات قبل أن تتماسك شعوبها وتتكتل وتفجر التقدم · أما اليابان ـ معجزتنا الاقتصادية الحديثة ـ فكانت غير معروفة قبل عهد « توكوجاوا Takugawa » وعهد الاحياء تحت حكم « ميجتى Meijti » · حتى تركيا قبل اتاتورك كانت ضائعة · وكان يمكن ان تضيع أوربا بسهولة فى ظل هتلر فى أثناء الحرب العالمية الثانية · ولكن هذه كلها الآن حضـارات مزدهرة ، وهكذا تستطيع أفريقيا أن تكون · والصينيون يصرون على ان رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة ، وخطط أفريقيا الحالية للعمل يمكن أن تعتبر الخطوة الأولى التى يجب أن تتبعها خطوة ثانية وثالثة · الخ ·

وفائدة التفاؤل الذى يجب أن يسود حول مستقبل أفريقيا يكمن أساسا فى الاصرار الحاسم على أن تحشد القوة الداخلية المؤثرة من مجموع

الموارد الموجــودة ـ الشعب والمواد الخام والأفكار والبرامج • فاذا لم يرتبط التفاؤل بالوعى والجهد القوى النشط لبناء هـذه القوة داخـل أفريقيا ، فلن يزيد على التمنى • ومن ســياق المناقشــات فى هذا الــكتاب ، يتطلب حشــد وتعبئة هذه القوة الداخلية أربعة عوامل مهمة •

أولها أن يتقبل الأفريقيون أنفسهم مسئولية «قيادة» عملية الخلاص والانتعاش والتحول فى المنطقة فالأوربيــون هم الذين تطــوروا بأوربا والسوفيت هم الذين تطوروا بالاتحاد السوفيتى ، والأمريكيون هم الذين حولوا الولايات المتحدة ، واليابانيون حولوا اليابان وغيروهــا • لذلك فالأفريقيون فقط هم الذين يستطيعون تنمية أفريقيا وتطويرها ، فلا أحد غيرهم يمكن أن يفعل ذلك أو سوف يفعل ذلك • والأفريقيون هم الذين يجب أن يحتلوا مقعد القيادة فى انتعاش وتحول المنطقة • وفى هذا تخطىء برامج المواءمة بشكل واضح • ففى التاريخ الاقتصادى كله ، لم يعرف أبدا أو يسجل أن الأجانب قاموا بتصحيح وتوجيه التنمية الناجحة لأى جزء من أجزاء العالم الأخرى ، كما يزعم البنك والصندوق أنهما يستطيعان ذلك فى أفريقيا ببرامجهما • ويجب ان يكون واضحا ان هؤلاء الأجانب يمكن أن يحتالوا على أفريقيا بألاعيبهم ، وفى أفضل الأحوال يمكن أن يحققوا بعض الاسعافات المؤقتة مع نحو هامشى هنا أو هناك • ولكنهم لا يستطيعون بشكل دائم ان يحولوا أفريقيا ـ لأن ذلك يهدد استراتيجيتهم فى العالم ومصالحهم الأساسية • ومعرفة هذه الحقيقة والتيقن منها جزء من « بداية » الحكمة فى أفريقيا • فليس هناك شعب أو دولة أو اقليم أقدم على تطوير وتنمية شعب آخر أو دولة أخرى أو اقليم آخر • فالتنمية المتينة دائما وأساســا مجهود داخلى يقوم على تنمية الذات • والأجــانب يمكن أن يســاعدوها فحسب • وهم لا يســتطيعون أن يقودوها أو يحلوا محل « أهل البلد » بسبب الصدام الحتمى للمصالح الأجنبية • لذا يجب أن تقود أفريقيا وتشرف على عملية التنمية لديها ـ وتصر على أن يكون هناك مفهوم واضح للعملية ـ تصميما وتنفيذا ـ مع بعض المساعدات والعون من الخارج •

والعامل الثانى هو « رؤية » للمستقبل الارادى أو الدولة التى نريدها ـ ويكون هذا بالتعرف الجماعى ـ ومن ثم الديمقراطى ـ على الآمال والمصير الذى يتطلع اليه الشعب أو الاقليم • فما هى أفريقيا والأفريقيون الذين نريد أن نراهم بعد عشر سنوات أو ثلاثين سنة أو خمسين أو مائة من الآن ؟ وماذا يجب أن يكون دور افريقيا فى الشئون الدولية عندئذ ، وكيف يجب أن تكون عليه علاقــاتها مع بقية العــالم ؟ وما هى المراحـل والاستراتيجيات التى يتحقق بها المستقبل المأمول ؟ وما هى العقبات الكبيرة

ـ فى الداخل والخارج ـ التى سيكون من الضرورى مواجهتها ؟ فهذه جميعا تشكل عناصر خطة العمل الجماعية التى سوف تبلور الرؤية الافريقية • ومن حسن الحظ أن أفريقيا تبينت مثل هذه الرؤية منذ الثمانينات •• ولكن لابد من تنفيذ أية رؤية ترشد وتلهم العمل السياسى ـ وهذه أكبر سقطة لافريقيا حتى الآن •

حينئذ تكون هناك حاجة ملحة للاعتداد بالذات واحترام الذات لمساندة هذه الرؤية المحددة • وبدون ذلك لا يمكن لبقية العالم ان ينظر الى افريقيا بجدية واهتمام ، وان يحترم القارة وشعوبها • وهذا يدعو افريقيا الى أن تدافع عن ـ وتقوم بتنفيذ ـ رؤيتها وبرامجها وقراراتها حتى فى مواجهة العقبات والانتقادات • والتكامل والمساءلة أمران مهمان هنا • وهما يتطلبان شعورا بالوطنية ورفضا لنهب البلاد وسلبها ابتغاد اثراء شخصى ، أو خيانة البلاد وعدم الولاء لشعبها فالشعب الذى يحترم نفسه لن يزهـو بعقود تجلب له الثراء عن طريق الرشوة والفساد ، أو يفرط فى اساءة السلطة التى خولتها اياه وظيفة أو يرفض أن يفرض عقـوبات على هؤلاء الذين ينتهكون القواعد والقوانين التى وضعها • وسوف تنمو وتتطور الثقة المتبادلـة بين الدول الافريقية مع هذا التـكامل والالتزام الوطنى بقضية القارة وشعوبها • وهذا الاحترام بالذات لا يتماشى مع ما يسمى « بالرؤية بثلاث عدسات فى وقت واحد » ، والذى يقول ان الأجانب يحددون كيف يرى الافريقيون أنفسهم ، وكيف يرى الافريقيون قضية العالم ، وكيف يجب أن ترى بقية العالم أفريقيا • وهذا القول يجب نبذه ورفضه اذا كانت افريقيا تريد أن تقود عملية التنمية برؤيتها هى •

والعنصر الرابع هو أن أكبر مصدر للقوة الداخلية يكمن فى الوحدة والتعاون والتكامل • فالبيت الذى ينقسم على نفسه لا تقوم له قائمة ، وهذا هو السبب فى أن الصراعات والنزاعات السائدة تضعف أفريقيا وتوهنها ويجب أن تحل من أجل تحديات التسعينات ومع تزايد التكتل الاقتصادى الاقليمى فى العالم كله « يجب أن تتحد أفريقيا » كما كان يقول دائما الرئيس الراحل نكروما رئيس جمهورية غانا • ولأن افريقيا أكثر المناطق تمزقا وضعفا فى العالم ، فان التـكامل الفعال المثمر هو الأمل الوحيد أمامها • أما وهم التنمية الاقليمية المستقلة فيجب التخلى عنه كنكتة سخيفة ، فى منطقة تضم تسع دول منها أقل من مليون نسمة ، وأربع وعشرين أخرى أقل من عشرة ملايين •

تحديات حرجة للقدوم الثانى لافريقيا :

لا يمكن أن نعبر عن الظواهر الاجتماعية بكلمة واحدة أو تحت عنوان محدد فهذا تبسيط شديد لها بل وموضع شبهة • ومع ذلك يحلو للكثيرين

ان يوجزوا مشكلة أفريقيا الرئيسية في « القيادة » • والتلازم المباشر بين السياسة السيئة والفقر المتزايد في افريقيا يعني أيضا ان القيادة السياسية الرديئة والمشئومة ، عامل كبير فى اتساع نطاق الفقر والتخلف والأزمة فى المنطقة • وعندما يفكر الناس فى الهروب المفرط لرأس المال ، فانهم يرون المشكلة مشكلة قيادة ، وعندما تكون بعض القيادات القومية متهمين بنهب وسلب بلايين الدولارات من بلادهم ، وتخبئتها فى الخارج فى حسابات سرية فى البنوك وعندما يناقشون افتقاد المساءلة والديمقراطية التى تخنق التنمية ، تبرز أيضا القيادة السياسية • والقيادة تلعب دورا بارزا أيضا فى تكدس الديون الخارجية ــ التى لا يمكن دفعها ــ وتحريف الأولويات القومية وعدم تنفيذ خطة لاجوس للعمل وبرامج أخرى تمت الموافقة عليها ، والاستثمار غير المنتج والانفاق العسكرى المفرط ، والصراعات الداخلية ، والتى اسهمت جميعا فى الأزمة الحالية ويصرخ الافريقيون بأعلى أصواتهم بأنهم يريدون نوعا جديدا من القيادات للتسعينات • ولسنا بحاجة الى أن نقول ان القيادة تبزغ تدريجيا من بين خرائب الدكتاتوريين التى تلوث افريقيا ومن الهجمة الديمقراطية الحالية للشعوب من أجل مشاركة شعبية فعالة فى صنع القرار ، وتخصيص الموارد والتوزيع المتكافىء لثمار التنمية وفوائدها •• وتخويل السلطة للشعب تمضى فى بطء ولكن بشكل تدريجى ، بالرغم من أن أمامنا طريقا طويلة يجب أن نقطعها •

وبالمثل ، فان الارادة السياسية القوية والثقة بالنفس لكل من القيادة والشعب من الأمور المهمة لنجاح « القدوم الثانى » لافريقيا وبالرغم من أن الارادة السياسية تنحصر فى قمة القيادة السياسية فان ضغط الجماهير يمكن أن يولدها وينشطها وهو أمر مهم لتحقيق ذلك • والواضح انه اذا ظل الشعب خاملا غير مكترث فان القيادة سوف تتصرف كما يحلو لها • لذلك يجب أن ينظم الشعب صفوفه على كل المستويات كقوة اجتماعية ليدفعوا قادتهم الى تأييد هذا أو ذاك أو أن يوقفوا هذه السياسة أو تلك • فهذا الضغط من النقابات العمالية واتحادات الفلاحين والمرأة والشباب والطلبة والمهنيين كان حاسما فى أن يحدث الارادة السياسية الضرورية لتحقيق المجموعة الاقتصادية الأوربية • ويجب على افريقيا أيضا أن تعبىء الثقة بالنفس حتى تلتزم بقراراتها وسياساتها وبرامجها • فالعمق الذى وصلت اليه الأزمة الحالية يرجع الى حد ما الى هذا الفشل « الشخصى » الغريب فى تنفيذ القرارات والبروتوكولات والبرامج الاقليمية وشبه الاقليمية والقومية بالنسبة لآمال القارة فى التنمية • وهنا يكون للجماهير دور مهم فى ضمان تنفيذ قادتهم لهذه السياسات • واذا لم يحدث ذلك ، فان على الجماهير ووسائل الاعلام ألا تقدم المذكرات فحسب ، بل تضغط من أجل العمل عن طريق المطالب الشعبية والنشاط الشعبى الحاشد •

وكل هذه أمور جوهرية للتنفيذ العاجل والفعال لاطار البديل الافريقى لبرامج المواءمة (برامج الصندوق والبنك) وللتكامل الافريقى على المستويات الاقليمية وشبه الاقليمية فاذا كان الأجانب لا يستطيعون تنمية افريقيا ، فقد اتضح بالتجربة أن برامج المواءمة السائدة الفاشلة غير قادرة على تحقيق الانتعاش مع التحول فى افريقيا • فبعد عشر سنوات مازالت الأقوال تتردد بأن هذه البرامج تتطور ـ ومعنى هذا بوضوح أن الدول الافريقية تستخدم لتجارب السياسة الدولية الباهظة التكاليف مثل « خنازير غينيا » فاذا لم يكن الاستقرار قصير الأمد قد تحقق بعد عشر سنوات بهذه البرامج ، فان على الدول الأفريقية أن تستبدل بها ، وبشكل عاجل ، اطار البديل الأفريقى ذا الصلة القوية • ولأن الأفريقيين يجب أن يتولوا قيادة التنمية الخاصة بهم ، ويحددوا رؤيتهم للتحول ، فان هذه البرامج الجامدة للصندوق والبنك يجب أن يستبدل بها مجموعة السياسات القومية التى تقوم على أساس اطار البديل الافريقى للبرامج المواءمة • ويجب أن تظهر الارادة السياسية والثقة بالنفس ـ وهما مطلوبان للقدوم الثانى لأفريقيا ـ فى البدء فى خطوات الدراسة التى يقوم بها كل بلد كمتابعة لأدوات السياسة المختارة لاطار البديل الافريقى لبرامج المواءمة ، ولتصميم وتنفيذ مجموعة السياسات البديلة من أجل الانتعاش مع التحول•

وعلى الدول الأفريقية أيضا أن تتخذ الخطوات السريعة العاجلة للتصديق على مشروع معاهدة المجموعة الاقتصادية الافريقية وتقلل الجدول الزمنى لتنفيذها الى عشر سنوات • وان خيبة الأمل فى لومى ٤ ، وتهديد أوربا ١٩٩٢ ، وتحديات الكتل الاقتصادية الاقليمية الأخرى ، يجب أن تستغل بالكامل للاسراع بتنفيذ المجموعة الافريقية ـ أما مواردها المالية فيجب أن تتعدى مساهمات الدول الأعضاء ، فمن الضرورى للقوى الاجتماعية العريضة من اتحادات العمال والغرف التجارية والمنظمات غير الحكومية وتنظيم المرأة والاتحادات الاجتماعية الأخرى أن تعبأ بالكامل لتنفيذ هذه المجموعة وتعزيز مواردها • وهذا يتطلب تقوية التجمعات شبه الاقليمية وتوعية التجمعات الصغيرة والعدد الكبير من التنظيمات داخل الحكومات والتى يصل عددها الى مائتين فى المنطقة • ويجب أن تتحقق وبقوة المطالب الأساسية السياسية من أجل تكامل أوثق ، وخصوصا حل النزاعات والصراعات الداخلية وكذلك المشاركة الشعبية العريضة •

تأييد المجتمع الدولى :

بالرغم من ان افريقيا والافريقيين يجب أن يقوموا بالدور القيادى فى انتعاش وتحول المنطقة بدءا من التسعينات ، فان تأييد المجتمع الدولى مهم كما أوضحنا فى الفصل السابق وثمة مجالان مهمان لهذا العمل الدولى وهما

تخفيف كبير فى عبء الديون الخارجية وتوسيع تجارة السلع الافريقية كما تحدد فى « الموقف المشترك » لمنظمة الوحدة الأفريقية حول تقرير فريزر عن مشكلات السلع فى افريقيا • وبدون حل لهذين القيدين الخارجيين تصعب جدا التنمية المتينة فى التسعينات فى الدول الافريقية ومرة أخرى ليس المطلوب صنع قرار جديد ، بل تنفيذ القرارات القائمة حول هذه المسائل الجوهرية •

وهناك دور خارجى خاص مطلوب فى التسعينات ألا وهو التخلى عن الاتجاه لاخضاع أفريقيا وتبعيتها ، واستبدال برامج تريدها المؤسسات الدولية بمبادرات أفريقيا وبرامجها ، وهذا ما حدث فى الثمانينات فافريقيا تحتاج الى التأييد والمساعدات الخارجية ، وليس عدم الأخذ بمبادراتها ، والاتجاه الى اخضاعها أكثر فأكثر واستعمارها من جديد • وان شئت الدقة فالواجب على المجتمع الدولى ان يضغط على البنك والصندوق لتنفيذ ما تم الاجماع عليه حول المواءمة وذلك بتقديم المساعدات المالية والفنية للتنفيذ العاجل لاطار البديل الافريقى لبرامج المواءمة • ويجب على البنك الدولى — حسب دراسته للمنظور طويل الأمد — أن يعيد توجيه بعض موارد خطط العمل المزدوجة من أجل افريقيا الى دعم تنفيذ خطط العمل الافريقية ذاتها • وهذا هو السبيل حتى يكون صادقا مع الدعاوى التى تتكرر كثيرا من مؤسسات « بريتون وودز » بأنها تعضد فحسب وتساعد المبادرات القومية المستقلة للدول الافريقية •

وتستطيع الدول الغربية أن تسهل نجاح القدوم الثانى لافريقيا فى التسعينات بأن تخلص فى تأييد عملية الديمقراطية فى القارة ويتم هذا بانهاء تأييدهم للنظم الدكتاتورية والاستبدادية فى كثير من الدول الافريقية • كما يجب أن ينأوا عن سياسة النفاق والتصرف بوجهين وذلك بأن يتحمسوا للديمقراطية داخل بلادهم ويساندوا الدكتاتورية والفاشستية فى الدول الافريقية وقد تبنت افريقيا « ميثاق المشاركة الشعبية » ، وتعتمد على الغرب — على وجه الخصوص — لتأييدها فى تنفيذه بنجاح — على غرار تأييدها للاصلاحات الديمقراطية فى أوربا الشرقية •

وحماية البيئة من بين جداول الأعمال وموضع الاهتمام المتزايد فى افريقيا وخصوصا فى التسعينات وما بعدها • فالتقرير الدولى الأخير عن « مستقبلنا المشترك » يلخص الاجماع الدولى الكبير الذى تابعه مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية عام ١٩٩٢ وسوف تحتاج افريقيا الى عون دولى كبير فى هذا الصدد لمواجهة التدهور الخطير فى البيئة على نطاق واسع حيث انها تضم أكبر مساحة صحراوية فى العالم بالاضافة الى أن التصحر والقحط والجفاف فى منطقة الساحل مشكلة بيئية خاصة فى أفريقيا • والفقر المدقع فى المنطقة يعمل مباشرة على زيادة مشكلات البيئة التى

تتطلب مساعدات دوليه حاشدة للقضاء عليها • وان نطاق تدهور البيئة وتآكلها فى أفريقيا ليتعدى نطاق الموارد المتضائلة لأى بلد أو لأفريقيا ككل • وهذا مجال واضح للتعاون الدولى والتضامن فى التسعينات •

اصلاح صندوق النقد الدولى والبنك الدولى :

الحق ان افريقيا والدول المتنامية الأخرى فى العالم غير راضية كثيرا جدا عن أعمال البنك والصندوق والشكل المتعالى الذي اتخذاه كمستعمرين جدد • وقد كانت هناك نزاعات عديدة وخلافات بين مؤسسات « بريتون وودز » وبين عديد من الدول المتنامية وخصوصا فى الثمانينات ، حول شروطهما وشروطهما المضادة ، وبرامج المواءمة وتقارير التقييم • يضاف الى ذلك ان هنـــاك ـ داخل مجموعة العاملين فى البنك والصـــندوق ـ انقسامات قوية حول هذه المسائل ـ بل ان بعض الموظفين قد استقالوا فى غضب احتجاجا على البنك والصندوق ونشروا هذه الاحتجاجات • وثمة مثالان على ذلك وهما « دافيدصن ل • بودو » Davidson L. Budhoo وهو مستشار كبير سابق في الصندوق من ترينداد ، وقـد كتب خطاب الاستقالة من الصندوق عام ١٩٨٩ فى عشرين صحيفة ثم طبعها فى كتاب موسع تحت عنوان « عزيزي مستر كامديسس Camdessus كفى •• تكفى» [كامـديسس هو المـدير الادارى للصنـدوق] ، « ومايـكل اروين » « Michael Irwin » الذى استقال من منصبه كقائم بأعمال نائب الرئيس لادارة العاملين فى البنك الدولى عام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ •• وقـد ذكر ان البنك « يستطيع أن يضاعف من عمله مرتين بموظفيه الحاليين أو انه يحتاج الى نصف العاملين للقيام بالعبء الحالى للعمل » ، وان البنك يدفع لموظفيه أكثر مما تدفع الأمم المتحدة بنسبة تتراوح بين أربعين وستين فى المائة واتهم « بودو » الصـــندوق بالتلاعب فى المعـــلومات من « تريـنـــداد » « وتوباجو » ، وقد شكلت الحكومة هيئة دولية للتحقيق فى هذا الاتهام وتأكد صدقه •

وقد عرض « بودو » لبعض الاقتراحات بالتفصيل من أجل اصلاح الصندوق والبنك • ونحن نشاركه الرأى فى ذلك • ومن ثم سوف نتعرض لهـذه الاقتراحات التى ترتكز على أربع قضـــايا أساسية هى ديمقراطية البنك والصندوق ـ واصلاح الاجراءات والسجلات غير المرضية لنقل الموارد وتحويلها ، والنزاعات المستمرة فى العلاقات مع الدول الأعضاء المتنامية ، والسلطة والمكافآت المفرطة للبيروقراطية المتضخمة فيها ، وهذه كلها فى مؤسسات لا تمل من تعنيف الدول المتنامية من أجل كثرة الموظفين لديها ، والضغط على هذه الدول لتخفيض الانفـاق •• وفيما يلى الاقتراحـات الأساسية للاصلاح :

اضفاء الطابع الديمقراطى على الصندوق والبنك :

تحتكر دول غرب أوربا وأمريكا الشمالية (حتى اليابان قد استبعدت) حقوق التصويت والسيطرة الرسمية على البنك والصندوق . ولذلك فان رئيس البنك الدولى دائما - وبنص الاتفاق - من الولايات المتحدة الأمريكية ، والمدير الادارى للصندوق دائما من غرب أوربا وهذه الدول التى تطل على الأطلنطى تسيطر على نحو ثمانين فى المائة من حقوق التصويت فى هذه المؤسسات ، بالسيطرة على مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين . ومن هنا تبرز الحاجة الى اعلاء وضع الدول المتنامية كمالكين للبنك والصندوق حتى لا تعكس حصتها فى المساهمة فحسب بل أيضا نصيبها من المعاملات اذ أنها صاحبة حق مكتسب مع استخدام موارد هذه المؤسسات وانها مصادر كبيرة لارباحها ، بل هى أصل معظم معاملات هذه المؤسسات . وعلى الرغم من ان الدول المتقدمة قد حصلت على نحو سبعين فى المائة من قروض هذه المؤسسات فيما بين عام ١٩٤٤ و ١٩٧٨ ، فان الدول المتنامية تحصل على هذا النصيب من القروض منذ ذلك الحين مع استثناء افريقيا وحدها بالنسبة للتحويلات الصافية التى تصل الى أكثر من بليون دولار سنويا الى هذه المؤسسات منذ عام ١٩٨٧ . وان اضفاء الطابع الديمقراطى على هذه المؤسسات مع اصلاح النظام المالى والاقتصادى فى مؤسسات « بريتون وودز » ، والذى يتعرض لأزمات منذ السبتينات ، ليتطلب مؤتمرا دوليا كبيرا آخر مثل ذلك الذى عقد فى « بريتون وودز » عام ١٩٤٤ .

اجراءات تحويل الموارد :

اقحم البنك نفسه بشكل كبير متجاوزا أهداف « بنود اتفاقية » عام ١٩٤٤ بالنسبة لتحويل الموارد الي الدول المتنامية ، وذلك باندفاعه القوى فى الاقراض الاجتماعى الاقتصادى (التعليم والصحة وتنمية الريف والسكان الخ) وتوسيع سلطة الدولة على المساعدات الفنية للمشروعات على مسئوليتها ، وكوكالة تنفيذية للمؤسسات الأخرى والتدخل المتزايد فى تنسيق المساعدات للمجتمع الدولى . وهذه تتطلب بعض الضوابط والتوازنات (ويمكن تطبيق هذا على الصندوق أيضا) .

مجلس الصندوق :

مستقل وذو سلطات عريضة فى وضع القرار ليحل محل اللجنة المؤقتة الضعيفة ولجنة التنمية ومجموعة الأربعة والعشرين المنصوص عليها

فى بنــود اتفاقية الصندوق عام ١٩٤٤ ويجب ألا يعتمد هذا المجلس على موظفى الصندوق ولكن يكون لديه خبرته الفنية الخاصة كمعادل لموظفى الصندوق ٠

أجهزة استشارية مستقلة للبنك :

وقد نص عليها فى بنود اتفاقية البنك لتقوم بدور الوسيط فى صنع القرار ٠ وهى تضم : ● مجلسا استشاريا يختاره مجلس المحافظين يضم ممثلين عن المصالح المصرفية والتجارية والصناعية والزراعية والعمالية مع تمثيل قومى واسع قدر المستطاع ٠

● كل لجنة للقروض فى البنك وهى تضــم أيضا خبيرا يختاره المحافظ الذى يمثل الدولة العضو « التى توجد المشروعات فى أراضيها » ولكن هذه الآليات لا تؤدى وظيفتها الآن ٠

العلاقات مع الدول الأعضاء الأخرى :

وهذه تتطلب أجهزة جديدة لتتعامل مع النزاعات المستمرة والمتزايدة ويجب أن تضــم ● **لجنة استشارية مراجعــة :** وهــذه يجب أن تكون محكمة استئناف باتة فى :

(أ) المنازعات بين البنك والصندوق وبين الدول الأعضاء حــول التغيرات المطلوبة فى السياسة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة فى المشروعات التى تدخل فيها موارد البنك والصندوق ٠

(ب) الاتهامات بالتحيز والتنافر الخ من جانب الدول الأعضاء ضد البنك والصندوق فى تقاريره التى تتعلق بالتقييم مثلا ٠

(جـ) شكاوى البنك والصندوق من الدول الأعضاء لعدم اذعانها والتزامها بالشروط المتفق عليها فى البرامج ٠

● **لجان للتنسيق الاقليمى :** ويجب أن توجد كمتوازيات للمكاتب أو الادارات الاقليمية الكثيرة للبنك والصـــــندوق ٠ وتقوم كل لجنة بمراجعة اقتصاديات البلد بعد تلقى تقرير اقتصادى أو وثيقة مماثلة عن هذا البلد من الصندوق والبنك ٠ ومواطنو المنطقة التى تخدمها كل لجنة هم المؤهلون للانتخاب من محافظى البنــك والصندوق عن المنطقــة ومحافظين من مناطق أخرى ٠

● **لجنة مراقبة البرامج :** والدول المتنامية ذاتها هى التى يجب أن تنشىء ــ وبسرعة ــ هذه اللجنة فى كل بلد لتتبين مصالحها فى

المفاوضـــات مع البنك والصـــندوق • ويجب أن تتكون هذه اللجنة من ممثلين عن الحكومات والمنظمات غير الحكومية واتحادات العمال والفلاحين والمرأة والمهنيين لمراقبة المفاوضات مع البنك والصندوق ، وتقييم السياسات والبرامج ومراقبة القروض (مقدارها وانفاقها واستخداماتها) • ويجب عليها أن تقضى على سرية تعاملات البنك والصندوق مع الدول الأعضاء فهذه عملية مقززة وغير ديمقراطية •

● **لجان تقييم الآثار البيئية :** ويجب أن تعمل جنبا الى جنب مع لجان التنسيق الاقليمى ويكون لها عضو واحد على الأقل فى لجنة المراقبة ويجب أن تتألف هذه اللجان من مواطنى كل اقليم حيثما يكن هناك ادارات أو مكاتب للصندوق والبنك ويجب أن ينتخبوا من بين علماء البيئة وعلماء الاقتصاد والمنظمات غير الحكومية واتحادات العمال • ويجب أن يراقبوا الآثار البيئية لبرامج الصندوق والبنك مثل السدود والرى والمشروعات المعدنية والصناعية والمشروعات الأخرى لضمان سلامة البيئة

تقييد سلطات موظفى البنك والصندوق ومكافآتهم :

ذكر « مايكل اروين » ان مرتبات موظفى البنك والصندوق وهى أكثر من مائة وعشرين ألف دولار فى العام ــ مع استبعاد المزايا الجانبية ــ أى ما يزيد على ما بين أربعين وستين فى المائـة من مرتبات موظفى الوكالات الأخرى للأمم المتحدة ، وان موظفى البنك يمكن أن ينقصوا بنسبة خمسين فى المائة دون نقص أو عجز فى الأداء • ويجب أيضا أن تقيد بشكل جذرى سلطاتهم المطلقة فى التعامل مع الدول الأعضـــاء ، ويجب ألا يتصـــلوا مباشرة برؤساء الدول ، بل ان الموظفين الكبار هم الذين يمكن أن يتصلوا مباشرة بوزراء الدول وان ما ذكرناه عن الضوابط والتوازنات يجب أن يقص أجنحة البنك والصندوق الطويلة الاستعمارية •

وبهذه الوسائل يصبح البنـك والصندوق أقل استبدادا ، وأكثر استجابة لاحتياجات التنمية الانسانية واحتياجات الأغلبيـــة من الفقراء وسكان الريف، ويجب أن يكون نشاطها أكثر وضوحا وأقل ريبة واحتيالا وهذا مطلوب بشكل عاجل لتسهيل توجهات واستجابة مؤسسات « بريتون وودز » للمتطلبات المتغيرة للتنمية التى ترتكز على الذات بعيدا عن متطلبات الحرب العالمية الثانية لمواجهة الحقائق الجديدة على أعتاب القرن الواحد والعشرين • ويجب على أفريقيا ، على وجه الخصوص أن تضغط من أجل هذه الاصلاحات لانها عانت كثيرا من مســـاوىء الســـلطة المطلقة لهذه المؤسسات وممارساتها الاستبدادية ••

(الحمد لله)

اقــرأ في هــذه السلسلة

احلام الاعلام وقصص اخرى	برتراند رســل
الالكترونيات والحياة الحديثة	ى ٠ رادونسكايا
نقطــة مقابل نقطــة	الدس هســـكلى
الجغرافيا فى مائة عــام	ت ٠ و ٠ فريمــان
الثقـــافة والمجتمـــع	رايموند وليـــامز
تاريخ العلم والتكنولوجيا (٢ جـ)	ر ٠ ج ٠ فوربس
الأرض الغــــامضة	ليســـترديل راى
الرواية الانجليـــزية	والتـــر ألـــن
المرشد الى فن المسرح	لويس فارجـــاس
آلهـــة مصر	فرانسوا دوماس
الانسان المصرى على الشــاشة	د ٠ قدرى حفنى وآخرون
القاهرة مدينة الف ليلة وليلة	أولج فولكف
الهوية القومية فى السينما العربية	هاشــم النحــاس
مجمــوعات النقـــود	ديفيد وليـــام ماكدونالد
الموسيقى ـ تعبير نفسى ـ ومنطقى	عزيز الشـــوان
عصر الرواية ـ مقال فى النوع الادبى	د٠ محسن جاسم الموسوى
ديــلان تومــاس	اشراف س ٠ بى ٠ كوكس
الانسان ذلك الانسان الفريد	جــون لويس
الرواية الحـــديثة	بــول ويســت
المسرح المصرى المعــاصر	د٠ عبد المعطى شعراوى
علي محمــود طــه	انــور المعـــداوي
القــوة النفســية للأهرام	بيل شـــول أدنبيت
فــن الترجمـــة	د ٠ صــفاء خــلوصى
تولســتوى	رالف ئى ماتلــو
ســـتندال	فيكتور برومبير
رسائل وأحاديث فى المنــفى	فيكتــور هـــوجو
الجزء والكل (محـــاورات فى مضمـــار الفيـــزياء الذرية)	فيرنز هيزنبرج
التراث الغامض ماركس والماركســيون	ســيدنى هــوك
فن الأدب الروائى عنــد تولســتوى	ف ٠ ع ٠ ادنيكوف

ادب الأطفـــال	هادى نعمـان الهيتى
احمـد حسـن الزيات	د ٠ نعمة رحيم العـزاوى
اعـلام العـرب فى الكيميـاء	د ٠ فاضل أحمـد الطائى
فـكرة المسرح	فرنسيس فرجـون
الجحيـــم	هنـرى باربوسى
صـنع القـرار السـياسى	السـيد عليـوه
التطور الحضارى للانسـان	جاكـوب برونوفسكى
هل نستطيع تعليم الأخلاق للأطفـال	د ٠ روجـر ستروجان
تربيـة الدواجـن	كـاتى ثيـر
الموتى وعالمهم فى مصر القـديمة	ا ٠ سـبنسر
النحـــل والطب	د ٠ ناعوم بيتروفيتش
سبع معارك فاصلة فى العصور الوسطى	جـوزيف داهمـــوس
سياسة الولايات المتحـدة الأمريكية ازاء مصر ١٨٣٠ ـ ١٩١٤	د ٠ لينوار تشامبرز رايت
كيف تعيش ٣٦٥ يوما فى السـنة	د ٠ جـــون شـــندلر
الصـــحافة	بييـــر البيـــر
اثر الكـوميديا الالهيـة لدانتى فى الفـن التشـــكيلى	الدكتـور غبريال وهبـه
الأدب الروسى قبـل الثـورة البلشـفية وبعـــدها	د ٠ رمسيس عـوض
حركة عـدم الانحيـاز فى عـالم متغير	د ٠ محمد نعمان جـلال
الفكر الأوروبى الحـديث (٤ ج)	فرانكلين ل ٠ باومر
الفن التشكيلى المعاصر فى الوطن العربى ١٨٨٥ ـ ١٩٨٥	شوكت الربيعى
التنشئة الأسرية والأبناء الصغار	د٠ محيى الدين احمد حسين
نظـريات الفيـلم الكبـرى	تأليف : ج٠ج٠ دادلى أندرو
مختارات من الأدب القصصى	جوزيف كونراد
الحياة فى الكون كيف نشأت واين توجد؟	طائفة من العلماء الأمريكيين
حـــرب الفضـــاء	د٠ محمد أسعد عبد الرؤوف
ادارة الصراعات الدوليـة	د ٠ السـيد عليـوة
الميكروكمبيـــوتر	د ٠ مصطفى عنـانى
مختارات من الأدب اليابانى	صـــبرى الفضـــل

تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة	جابرييــــل بايــر
	انطــونى دى كرسبنى
اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة	وكينيث هينـــوج
كتـابة السـيناريو للسينما	دوايت ســـوين
الزمن وقيــاسه	زافيلســكى ف · س
أجهـزة تكييف الهــواء	ابراهيم القرضــاوى
الخدمة الاجتماعية والانضباط الاجتماعى	بيتــر رداى
سبعة مؤرخين فى العصور الوسطى	جــوزيف داهموس
التجــربة اليــونانية	س · م بــورا
مراكز الصناعة فى مصر الاسـلامية	د· عاصم محمد رزق
العـلم والطـلاب والمـدارس	رونالد د · سمبســون
	ونورمان د· اندرسون
الشــارع المصرى والفـكر	د · أنور عبد الملك
حوار حول التنمية الاقتصادية	والت روستو
تبسـيط الكيميــاء	فــرد · س · هيس
العــادات والتقاليد المصرية	جــون بوركهــارت
التــذوق الســينمائى	آلان كاســبيار
التخطيط الســياحى	سامى عبـد المعطى
البــذور الكونيــة	فريد هــويل
	شاندرا ويكراما ماسينج
دراما الشاشة (٢ جـ)	حسين حلمى المهندس
الهيــرويين والايـدز	روى روبرتســون
صـــور افريقيـــة	دوركاس ماكلينتــوك
نجيب محفوظ على الشاشة	هاشــم النحــاس
الكمبيوتر فى مجــالات الحياة	د· محمود سرى طـه
المخدرات حقائق اجتماعية ونفسية	بيتــر لــورى
وظائف الأعضاء من الألف الى الياء	بوريس فيدروفيتش سيرجيف
الهنــدسة الوراثيــة	ويليــــام بيتـــز
تربية اسـماك الزينـة	ديفيــد الدرتون
الفلسفة وقضايا العصر (٣ جـ)	جمعهــا : جون ر · بورر
	وميلتــون جولدينجــر
الفكر التاريخى عنـد الاغريق	أرنولد توينبى

قضايا وملامح الفن التشكيلي	د٠ صالح رضا
التغدية في البلدان النامية	م٠هـ ٠ كنج وآخرون
بداية بلا نهاية	جورج جاموف
الحرف والصناعات في مصر الاسلامية	د٠ السيد طه أبو سديره
حوار حول النظامين الرئيسيين الكون	جاليليو جاليليه
الارهاب	أريك موريس ، آلان هو
اخناتون	سيريل الدريد
القبيلة الثالثة عشرة	آرثر كيستلر
التوافق النفسي	توماس ١ ٠ هاريس
الدليل الببليوجرافي	مجموعة من الباحثين
لغة الصورة	روى أرمز
الثورة الاصلاحية في اليابان	ناجاى متشيو
العالم الثالث غدا	بول هاريسون
الانقراض الكبير	ميكائيل ألبى ، جيمس لفلوك
تاريخ النقود	فيكتور مورجان
التحليل والتوزيع الأوركسترالي	اعداد محمد كمال اسماعيل
الشاهنامة (٢ جـ)	الفردوسى الطوسى
الحياة الكريمة (٢ جـ)	بيرتون بورتر
كتابة التاريخ في مصر ق ١٩٠	جاك كرابس جونيور
قيام الدولة العثمانية	محمد فؤاد ، كوبريلى
عن النقد السينمائي الأمريكي	ادوارد مرى
ترانيم زرادشت	اختيار / د٠ فيليب عطية
السينما العربية	اعداد / مونى براج وأخرون
دليل تنظيم المتاحف	آدامز فيليب
سقوط المطر وقصص اخرى	نادين جوديمر
جماليات فن الاخراج	زيجموت هبنر
التاريخ من شتى جوانبه ٣ جـ	ستيفن أوزمنت
الحملة الصليبية الأولى	جوناثان ريلى سميث
التمثيل للسينما والتليفزيون	تأليف توني بار
قيام الدولة العثمانية	محمد فؤاد كوبريلى

العثمانيون فى أوربا	بول كولز
الكنائس القبطية القديمة فى مصر (جزئان	الفريد ج٠ بتلر
رحلات فارتيما	الحاج يونس المصرى
انهم يصنعون البشر	فانس بكارد
فى النقد السينمائى الفرنسى	اختيار / د٠ رفيق الصبان
الحياة الكريمة	بيرتون بورتر
السـينما الخيالية	بيتر نيكوللز
السـلطة والفرد	برتراند راسل
الأزهر فى الف عام	بيارد دودج
رواد الفلسفة الحديثة	ريتشارد شاخت
سفر نامه	ناصر خسرو علوى
مصر الرومانيـة	نفتالى لويس
كتابة التاريخ فى مصر القرن التاسع عشر	جاك كرابس جونيور
الاتصال والهيمنة الثقافية	هربرت شيلر
مختارات من الأداب الأسيوية	اختيار / صبرى الفضل
الكاتب الحديث	ج٠س٠فريزر
كتب غيرت الفكر الانسانى (٣ جـ)	اعداد / احمد محمد الشنوانى
الشموس المتفجرة	اسحق عظيموف
مدخل الى علم اللغة	لورتيو تود
حديث النهر	ترجمة / سوريال عبد الملك
من هم التتـار	د٠ ابرار كريم الله
ماستريخت	اعداد / محمد جابر الجزار
معالم تاريخ الانسانية ٣ جـ	هـ ٠ ج ولز
ما بعد الحداثة	مارجريت روز
حضارة الاسلام	جوستاف جرونيباوم
الحملات الصليبية	ستيفن رانسيمان

الايداع بدار الكتب ١١٠٦٢ / ١٩٩٤

ISBN — 977 — 01 — 4206

تعانى المجتمعات الأفريقية واقتصادياتها من مشكلات حادة نتيجة لتصاعد مديوناتها الخارجية وتدنى الدخول فيها مما يؤدى إلى إنهيار البنية الداخلية، ويضاف إلى ذلك تفشى العلل والأمراض بمعدلات تفوق المناطق الأخرى فضلاً عن الأمية وسوء التغذية والصراعات الاجتماعية.

ومؤلف هذا الكتاب أستاذ فى الاقتصاد بجامعة ايبادان بنيجريا، وعضو فى اللجنة الاقتصادية الأفريقية وهو يوضح أن هذه المشكلات ليس معضلات لا حل لها، وأن بوسع أفريقيا أن تتغلب عليها رغم أن الكثير من أسبابها خارجها ويقول إن برامج المواءمة (التكييف الهيكلى) التى يفرضها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بدلاً من أن تساعد على حل هذه المشكلات ساهمت فى تفاقم الآثار السلبية للديون الخارجية والقيود التجارية وتدهور أسعار الصرف. وهو يرى أن الحل يكمن فى أن تعود لأفريقيا السيطرة على مواردها الواسعة وذلك عن طريق المزيد من الديمقراطية وتأسيس هياكل للمساءلة السياسية.

٣٠٠ قرشا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب